محمد حسن الوزاني

مذكرات

حياة وجهاد

التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية المغربية

3

مرحلة الإنطلاق والكفاح

1934-1936

مؤسسة محمد حسن الوزاني

55,00

مذكرات

حياة وجهاد

التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية المغربية

3

محمد حسن الوزاني

مذكرات

حياة وجهاد

التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية

3

مرحلة الإنطلاق والكفاح

1934 - 1930

- السياسة البربرية والصحافة المغربية
- المطالب الاصلاحية

مؤسسة محمد حسن الوزاني

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
1404هـ = 1984م

الاهداء

إلى أرواح جميع شهداء المقاومة المسلحة والحركة الوطنية التحريرية في المغرب ، وإلى جميع الأجيال المغربية : لكي تعلم وتتذكر ، عسى تنفع الذكرى المؤمنين .

المؤلف

2

إلى تذبذب الدولة بتهمة المسؤولية عما أصابهم من متاعب وفاقات، كما لجأوا
إلى تدبير الخطط لإكراه الحكومة على الاستسلام لمطامعهم الفاحشة، ومطالبهم المشططة،
وهكذا وضعوا "ميثاقاً" فلاحياً حاولوا فرضه على الإقامة العامة، القائمة على
زمام الحكم في المغرب باسم نظام "الحماية" المزعومة، ونشر الميثاق في نشرة الغرفة
الفلاحية للرباط ووزان، وتتلخص عبارة فحواه في عبارة واحدة، هي:
«حماية الاقتصاد»، ومما ورد فيه بالنص معرباً: «أن عدم إصلاح مالية
حركة الاستعمار (المعمرين) ستكون له عواقب اجتماعية، واقتصادية، ومالية،
وسياسية لدرجة لا تستطيع معها الحكومة - ولو بكيفية عابرة وخاطفة -
أن تقرر في الحل السلبي، بل إن المشكلة تبلغ من الأهمية ما جعلها تتخطى
المجال المغربي، لأنها تعني مباشرة فرنسا، من الوجهة الاجتماعية لا
يمكن لفرنسا أن ترضى بأن يصير رعاياها منحطين - مادياً - إلى
مستوى الأهالي (أندجين)، ومن الوجهة الاقتصادية يؤدي ذلك
إلى تقهقر عاجل للمستوردات الفرنسية إلى المغرب، ومن الوجهة المالية
ستكون فرنسا التي تضمن القروض المغربية ملزمة بأن تحل محل الميزانية
المغربية العاجزة، ومن الوجهة السياسية الخطيرة بشكل أخص سيكون
ذلك تشجيعاً للهيجان الأهلي..»

(« Le défaut d'aménagement financier de la colonisation aurait des conséquences sociales, économiques, financières et politiques telles que le gouvernement ne peut pas, ne serait-ce que fugitivement,

صفحة بخط المرحوم الأستاذ محمد حسن الوزاني

انطلاقة الحركة الوطنية

برزت الحركة الوطنية الفتية والمقاومة المسلحة ما تزال مستمرة بشدة وثبات في شتى المناطق المغربية ، وشاءت الأقدار والظروف أن لا تضع الحرب أوزارها في المغرب إلا بعد مضي سنوات على نشأة الحركة الوطنية استطاعت فيها أن تشب وتترعرع لتخلف ، كمقاومة سياسية ، المقاومة المسلحة التي أدت واجبها بكل إيمان ، وإخلاص ، وبطولة ، وتضحية ، وسجلت لها في التاريخ صفحات ذهبية خالدة مدى الدهر ، ولم تكن الحركة الوطنية الفتية إلا وليدة حركة المقاومة والتحرير على يد أبطال الجهاد ، أمثال موحة وحمو الزياني ، ومحمد بن عبد الكريم الخطابي ، فكان من الطبيعي أن تكون خير خلف لخير سلف ، فتحل اللسان والقم محل الرصاص والسيف ، وتخوض المعركة بما يتحدى قوة الغزاة ، وأسلحة الأعداء ، وسيامة البغاة .

وهكذا تواصل الصراع ضد المستعمر الغاشم من غير فتور ، وإن تغيرت مظاهره ، وتنوعت وسائله ، وتشكلت أساليبه ، فأصبح سلمياً بعد أن كان حربياً ، وشاملاً بعد أن كان محدوداً ، وشغل تقريباً نفس الفترة الزمنية التي تعاونت في سنواتها الأخيرة كل من السياسة والمقاومة لتحقيق الأهداف المشتركة بين حركتي الكفاح السياسي والجهاد المسلح ، ألا وهي الوحدة ، والسيادة والاستقلال ؛ وبكيفية أوضح ، دامت المقاومة المسلحة من 1907 إلى 1934 فتعززت بالكفاح السياسي منذ 1930 ، كما دام الكفاح السياسي من 1930 إلى 1956 فتعزز بدوره بالمقاومة المسلحة في المدن والجبال منذ 1953 إلى أن تحقق النصر بالاستقلال .

وتلك ظاهرة لفتت أنظار الباحثين والمؤرخين الذين عنوا بدراسة الحركات التحريرية في الأمم الخاضعة للاستعمار ، فبنوا عليها آراء ونظريات ميزوا فيها بين المقاومة المسلحة وبين المقاومة السياسية معبرين عن الأولى « بالمقاومة السابقة » (بريمير) ، وعن الثانية « بالمقاومة اللاَّحقة » (سوكَوندير) ، فقالوا إن الأولى تمثل رد الفعل العسكري لكل شعب مُستعمَر (بفتح الميم) بينما تمثل الثانية رد الفعل السياسي الذي حل محل سابقه ، فكلتاهما مقاومة في شكل مختلف وسيلة لا غاية ، ومن أولئك المؤرخين « طوينبي » (Toynbee) المؤرخ الانكَليزي الشهير الذي اهتم باستغراب بما جرى في المغرب بين الحرب

العالمية الأولى وظهور الحركة الوطنية في 1930 ، فقد كتب في هذا « إن العنصر الأكثر ثورية في أبعاده الاجتماعية كان في المغرب تعويض ساحة القتال بالصحف والمهرجانات العامة ، فلم تكن أصلاً أية فترة زمنية في التاريخ الاجتماعي بين فصلين لا يميز أحدهما عن الآخر بعد كبير » .

وعلق على هذا « براون » أستاذ بجامعة مانشيستر بأن المقاومتين تملكان وشائج القراب وإن اختلفتا شكلاً ومظهراً . وخلاصة القول أن دولتي الاستعمار ، فرنسا وإسبانيا ، لقيتا في المغرب من المقاومة المسلحة ، ومن المقاومة السياسية معها وبعدها ما ظل يناوىء الوجود الأجنبي تارة بالسلاح وتارة أخرى بالسياسة ، فلم يترك له هدنة ، ولا أمناً ، ولا استقراراً إلى أن انهار طوعاً أو كرهاً ، وباختفائه دالت دولة الاحتلال والاستعباد ، وأعاد المغرب ما كافح وضحى في سبيله من سيادة واستقلال .

السياسة المسماة « بالبربرية »

لم تكن السياسة الاستعمارية الفرنسية المدعوة « بالبربرية » وليدة خطة جديدة في 1930 ، بل كانت « طبعة مغربية » للسياسة البربرية التي نهجتها فرنسا في الجزائر منذ الاستيلاء عليها ، وأكثر من هذا كانت السياسة البربرية ـ كما لفقتها ونظمتها سلطات « الحماية » في المغرب ـ أخطرَ وأَدْهَى في الحال والمآل ، ذلك أنها جاءت مؤكدة لنظريات وتجارب الاستعمار الفرنسي هناك ، كما استفحلت ـ منذ ذلك العهد ـ على يد رهط شرير من ذوي الأفكار الخبيثة ، والنوايا السيئة ، والأقلام المسمومة من المسخرين للجهاز الاستعماري الفرنسي بالمغرب ، وقد ظنوا أن الفرصة واتتهم لإرساء السيطرة الفرنسية على قواعد متينة وثابتة في المغرب الذي لم يتم امتلاكه بمجرد احتلال الأرض ، والاستبداد بالحكم ، وإخضاع الشعب بالقوة ؛ بل كان لا بد لهم ، لضمان هذا ، من أن يسلبوا المغاربة أَعَزَّ ما لديهم من ماديات وروحيات بوسائل السياسة ، والتشريع ، والتعليم ، والتبشير ، وبكل ما تمليه مصالحهم الاستعمارية ، فاتخذوا السياسة المسماة

« بالبربرية » وسيلة لذلك مبتدعين فيها ومن أجلها كل ما قدر عليه فكرهم ومكرهم من الترهات ، والسفسطات ، والنظريات ، والتخطيطات التي خَلَقَ منها مذهباً ، وسياسة ، ومنهاجاً ، مستعمرون غلاة من الكتاب ، والأساتـذة ، والعسكريين والمدنيين ، والملاحدة ، والرهبان ؛ ولكن غاب عنهم جميعاً أن المغرب ليس هو الجزائر ، وأن المغاربة ، وإن غلبوا على أمرهم مؤقتاً ، هم ذلك الشعب الذي عاش حراً سيداً طوال تاريخه المجيد ، والذي استمات في الدفاع عن أرضه ونفسه ، أكثر من ربع قرن ، فاحتفظ ، بالرغم عن سيطرتهم ، بروحه الحية ، وبمعنويته السليمة ، وبعزيمته القوية ، وهذا ما نسيه أو تناساه المستعمرون عامة ، « والمتبربرون » منهم خاصة ، فتكفلت الأحداث التي فجرت سيلها الجارف سياستهم « البربرية » المفتعلة بابراز ما خفي عنهم من الحقيقة المغربية الصميمة ، وبإظهار طاقاتها وأبعادها في الدفاع عن الكيان والوجود ضد كل معتد غاشم ، وكل خصم ماكر .

عناصر ومظاهر السياسة البربرية

في الجزائر

كانت الجزائر الميدان الأول الذي بدأ فيه الفرنسيون تجربتهم البربرية قصد تفرقة الشعب ، وفصل عناصره بعضها عن بعض ، وتسخيرها جميعاً لتثبيت وتخليد السيطرة والاستعباد ، فكان أول عمل أقدمت عليه السياسة الفرنسية إصدار مرسوم في 1859 يقضي بعزل القبائل البربرية عن غيرها في الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية زاعمة أن هذا يطابق رغبة من يعنيهم الأمر من سكان البلاد ، ولكن البربر كذبوا هذا لما ثاروا على فرنسا بقيادة المقراني في 1871 ، وبعد أن أخمدت هذه الثورة لم يسع المستعمرين إلا أن يتراجعوا عن خطتهم بأن حلوا المجالس العرفية ، وأقاموا مكانها المحاكم الشرعية ، ولكن قراراً بتاريخ 29 أغسطس 1874 ضم القبائل إلى المحاكم الفرنسية . وفي 10 سبتمبر 1886 صدر قرار آخر بإسناد اختصاصات المحاكم الشرعية إلى المحاكم الفرنسية ما عدا بعض ما سمح به للسكان العرب نظام من الأحوال الشخصية التي ظلت من اختصاص

القضاء الشرعي بعد أن حصر في أضيق نطاق ، وترك له أضعف نفوذ ، وبذلك تمكنت السياسة الفرنسية من القضاء على العرف والشرع معاً ، ومن فرنسة الجزائريين عرباً وبربراً بجعلهم جميعاً من أتباع القضاء الفرنسي تطبيقاً لسياسة التبعية والإدماج كما كانت السياسة الاستعمارية الفرنسية نظرية وتطبيقاً .

في المغرب :

أما في المغرب فلم يكن نفس الأمر من السهولة بمكان ، إذ المغرب غير الجزائر ، ووضع فرنسا فيه قائم على معاهدات دولية وثنائية تُقيِّد نفوذها ، فلا تطلق يدها في التصرف كما كان لها أن تفعل في الجزائر التي دخلتها عنوة ، وأخضعتها بالقوة . وأكثرُ من ذلك كله أن فرنسا في المغرب وجدت نفسها في أرض منيعة بطبيعتها وقومها ، وفي بلاد لها شخصيتها التاريخية ، وقوميتها البارزة ، وحضارتها المتأصلة ، فكانت أمام أمة معتزة بماضيها ، ومتمسكة بمقوماتها ، وحريصة على مقدساتها ، وقريبة عهد بالاحتلال الذي كان البربر أنفسهم من أشد المغاربة مقاومة له بالسلاح دفاعاً عن أرضهم ضد الغزاة المستعمرين ، يضاف إلى هذا اختلاف العصر ، وسرعة التطور ، وما نتج عن المفاهيم السياسية الحديثة ، والتيارات الفكرية الجديدة ، من خلق ظروف وملابسات غير مساعدة على إنجاح المخططات الاستعمارية كما رسمها وحاول تطبيقها الأجانب لتوطيد سيطرتهم على المغرب .

في عهد ليوطي :

والجدير بالذكر أن السياسة البربرية لم يتأخر بها أنصارها إلى وقت صدور ظهير 16 ماي 1930 ، بل كان السبق فيها لمن تقدم من حكام الاستعمار الفرنسي ، فكان ليوطي ، المقيم العام الأول ، البادىء بتطبيق مخطط السياسة البربرية ، ففي منشور رسمي موجه إلى ضباطه كتب : « إن مصالحنا تأمرنا بأن ننظم البرابر خارج إطار الاسلام » . كما ذكر هذا الكمندان « بول مارتي » في كتابه **مغرب الغد** الذي ورد فيه كذلك ما يشرح نظرية ليوطي ، وهو قوله : « إن التعليم الديني للبربر غير موجود أو مزاول بتعابير عربية غير مفهومة ، فهو إذن منعدم بالمرة ، ونتصور ما يمكن أن يكون من قيمة لتلك العقيدة العديمة الأسس التعليمية الدينية » ، ثم قال : « وحتى الإسلام جاء ليربك ويصعب مهمتنا بموانعه وحواجزه من الناحية الدينية ، ولكن لنعجل بالقول ، وهذا يعد بالنسبة لنا فرصة عظيمة ، إن هذا الشعب ليس مستعبداً للإسلام ، فهذه الهيمنة الدينية الضعيفة تفتح لنا مجالاً وإمكانيات أعظم للعمل والتربية » ثم أضاف قائلاً : « لقد قيل إننا أسرى الصك الفرنسي المغربي لسنة 1912 ، ولقد قيل بالتأكيد إن الحماية بعملها على تحميس السلطان دينياً وسياسياً إنما تتولى إخضاع القبائل البربرية لعدوهم التقليدي وهو « المخزن » ، وإن الفرنسيين يجعلون من أنفسهم طلائع الاسلام ، وإن عملنا في المغرب سيصبح متوجاً بقيام إمبراطورية موحدة ومتمركزة ستنقلب علينا ذات يوم » .

وتنفيذاً لخطته أصدر ليوطي « ظهيراً » بتاريخ 11 سبتمبر 1914 يؤسس الحكم العُرفي البربري في القبائل (الجريدة الرسمية 21 / 9 / 1914) .

ثم صدرت سلسلة من القرارات الوزيرية تظهر أعراف عدد من القبائل ، فكان هذا على حساب الشريعة الإسلامية وسيادة المغرب ممثلة في السلطان وحكومته « المخزنية » ، وهما كل ما بقي إذاك قائم الذات من الدولة التي حلت محلها « الحماية » . ويقول « موريس لوكلي » ، الضابط المتخصص في البربرية ، وأحد كبار دعاتها : « وبحكمة بالغة وعملاً بآراء الذين يتصورون أهمية المسألة ، وكذلك بلباقة متناهية عرف ليوطي بذلك العمل كيف يحتاط للمستقبل » .

ومضيا في خطته أصدر ليوطي ، في 1915 ، أي في السنة الموالية التي تأسس فيها « بالظهير » الأول مبدأ احترام العرف في القبائل البربرية بدون حصر ولا تعيين ، ظهيراً بإنشاء لجنة خاصة بالأبحاث البربرية ، وتحددت أهدافها ، وهي جَمْعُ الأبحاث والدراسات الخاصة بالقبائل البربرية في المغرب كله ، واستنباط نتائجها العملية بمساعدة تنظيم تلك القبائل وتسييرها إدارياً بما يحقق المصالح الفرنسية ، وتكونت تلك اللجنة في 9 يناير 1915 برئاسة السكرتير العام « للحماية » ، وبعضوية مدير الاستعلامات (الاستخبارات السياسية) ، ومدير الديوان العسكري ومدير الأوقاف ، ومدير التعليم ، ومدير المدرسة العليا للعربية

واللهجات البربرية المؤسسة في 1913 ، وكلهم فرنسيون ، وسمي أعضاء آخرون هم سائر الأساتذة بتلك المدرسة ، وكانوا من أشهر دعاة الفرسة عن طريق السياسة البربرية ، وتعززت تلك اللجنة بلجنة أخرى متخصصة في بحث التنظيم القضائي البربري ، كما تكلفت إدارة الشؤون الأهلية بإحصاء الأعراف البربرية ، ومن أجل هذا وجهت إلى المراقبات الفرنسية مجموعة أسئلة لتحصي في مختلف الجهات الأعراف الموجودة فيها ، وتبلغها إلى رئيس اللجنة ، وأتبع ذلك في 15 يونيو 1922 « بظهير » يؤسس نظام المحافظة العقارية في البلاد المسماة بالبربرية ، وأدخلت تعديلات على مسطرة تطبيقه في 25 أبريل 1928 . كما تأسست بمنشورات إدارية فرنسية لا غير ما سمي بالجماعات القضائية لتطبيق العرف (أَزْرَفْ) الخاص .

وفي سنة 1924 تأسست لجنة برئاسة ليُوطي للقيام بالأبحاث في السياسة البربرية ووسائل تنفيذها ضد الشخصية المغربية ، والوحدة القومية ، والشريعة الاسلامية ، وكل هذا تثبيتاً للاستيلاء والسيطرة عن طريق سلخ القبائل المدرجة في القائمة التي واصلت الإدارة الفرنسية وضعها ، وسارت بها إلى النهاية القصوى لتشمل أكبر عدد ممكن من القبائل والمناطق المغربية المحكوم عليها بالبربرة قهراً .

وقد كانت السياسة البربرية في أصلها ومخططها مؤامرة استعمارية مكشوفة على المغرب وطناً وأمة ودولة ، وشريعة

وحضارة ، ومصيراً ، وفي الحقيقة لم تكن إلا مغامرة نشأت في أدمغة المغامرين المستعمرين من الفرنسيين الذين أخطأوا فهم المغرب والمغاربة ، فتاهوا في مجاهل سياسة أرادوها سلاحاً ضدنا ، فانقلبت عليهم ، وقادتهم من فشل إلى فشل بفضل المقاومة الوطنية المغربية التي جرف سيلُها كل باطل ، وقد ارتكزت تلك السياسة الخرقاء على فكرة زائفة هي ادعاء أن ضرورة بسط « السلم والأمن » في المناطق المدعوة بالبربرية كانت تقضي بابقاء قبائلها على عرفهم ، بل زعم الفرنسيون أن هذه القبائل اشترطت هذا عند وضعها للسلاح ، فأعطاها المحتلون بهذا وعداً قاطعاً . وهنا كتب « سوردون » ، أحد كبار المتبربرين في كتابه **ملامح القانون العرفي البربري المغربي** ، وهو سلسلة من محاضرات ألقاها سنة 1927 ـ 1928 على ضباط الشؤون الأهلية في الطور الإعدادي لهم ، فقال : « إن عملية بسط السلم في البلاد البربرية المغربية ستكون بعد سنوات قليلة أمراً واقعاً ، ولهذا فقد حان الوقت للعمل من أجل الوفاء بوعدنا الرسمي الذي قطعناه لكل قبيلة عند استسلامها باحترام أعرافها » ، وفضحا لحقيقة الأمر ، واعترافاً بزيف دعواه أردف قائلاً : « ولن يكون أقل مزايا معهد الدراسات العليا المغربية أنه قام بتمهيد الطرق للعمل العظيم الذي ينتظرنا ، فإن علماء السلالات البشرية ، وعلماء الاجتماع ، والعلماء اللغويين قد كدسوا مواد البناء ، وحلت ساعة القانونيين ؛ ومن أجل أن يتفتح

مجهودهم ويزدهر تماماً يتحتم الآن الظفر بإجراء تشريعي جوهري أصبح لازماً لكل تقدم ، فيجب أن يشتمل على تفويض السلطان للموظفين الفرنسيين تسيير الإدارة في البلاد البربرية ، ويظهر أنه من الصعب مطالبة شريف ، بصفته سلطاناً روحياً وزمنياً ، أن يشرع من أجل مغاربة يعتبرهم المتعربون من إخوانهم خوارج ينبغي إرجاعهم إلى طريق الشريعة الأصلية » ، ومواصلةً لاعترافاته ، قال « سوردون » : « إن المجتمع البربري قد فككنا نظامه باحتلالِنا ، وقد حان الوقت ليس لإتمام جمع العرف المتوسط ، بل العرف كما هو موجود ، ولكن ليس باللغة العربية ، بل بالبربرية مباشرة ، وليس لدى الجماعة ، ولكن لدى المحكّمين (إينحكامن) الذين وقع إلغاؤهم بتهور وبلا حذر (ص 22 ـ 23) » .

وخلاصة هذا أن « سوردون » اعترف بأن السياسة البربرية نشأت وترعرعت في معهد الدراسات العليا بالرباط ، وفي مخابىء المؤامرات السياسية على يد المتبربرين من الفرنسيين علماء ، وباحثين ، وحاكمين ، الذين يعد الكاتب من أبرزهم وأطولهم باعاً ، والذين لفقوا عناصر تلك السياسة بما ابتدعوه من نظريات وتخطيطات تتجمع منها مواد بناء ، كما اعترف بأن التشريع الذي ألح في استصداره إنما هو تطبيق لخريطة البناء ، وبأنه لا يتم العمل إلا بحمل السلطان على تفويض السلطة

للفرنسيين ليحكموا المناطق البربرية حكماً مباشراً ، فيُنفِّذوا فيها مخططاتهم بكل حرية ، وبأن تقنين الأعراف لا يمكن أن يسير وفق المراد إلا بواسطة اللهجة البربرية ، وبالاعتماد على المحكَّمين دون الجماعات ، وكل هذا دليل على أن البربر أنفسهم إنما كانوا الضحايا ، ولم يكونوا صانعي السياسة التي أريد فرضها عليهم قهراً ، وعرفاً وقانوناً لخدمة مصلحة الاحتلال والاستعمار . ويعد « سوردون » هذا ـ كما قال ـ « شرفاً وفخراً لفرنسا ، لأنها ستنجح حيث فشل القرطاجيون ، والرومان ، والوندال ، والبيزانطيون ، والعرب ، وحتى المغاربة ، بسبب عدم احترامهم للعرف البربري » ، ويعني القائل بالاحترام استعمال العرف كسلاح وغطاء لأغراض السياسة الاستعمارية الفرنسية القائمة على الاحتلال العسكري ، والاستيلاء السياسي ، والغزو المسيحي ، والاستعمار الاستيطاني ، وكلها مسخرة للفرنسة الرسمية والفعلية .

مصادر السياسة البربرية :

في معهد الدراسات العليا المغربية بالرباط ، وفي المجالس الادارية السرية تكونت عناصر السياسة البربرية فتعاون على إيجادها علماء ، وأساتذة ، وساسة ، ولم تمض سنوات حتى ظهر بالفرنسية « أدب بربري » مصطنع تمثل في تآليف من كل صنف وحجم ، نذكر منها : (الأرشيف « المغربي » ، « والأرشيف » البربري (حكومية) ، ومؤلفات الكمندان

« موريس لوكَلي » مثل « قصص مغربية في السهل والجبال » ، « وبادة الفتاة البربرية » ، « ويطو » الخ ، « ومغرب الغد » للكمندان « بول مارتي » ، ومجموعة « نشرة لجنة افريقيا الفرنسية » ، « وكلمات وأشياء » للأستاذ « لاهوست » الأب ، ومجموعة مجلة « هيسبريس » (حكومية) ، و « دراسة في الأدب البربري » للأستاذ « هانري باسي » و « حكايات شعبية بربرية » ، و « حكايات جديدة بربرية » للأستاذ « روني باسي » عميد كلية الأدب بالجزائر ، و « محاضرات في القانون العرفي البربري المغربي » للمحامي « هانري برينو » ، و « الجماعات القضائية البربرية » « لريبو » ، « ومجمل القانون العرفي البربري المغربي » « لسوردون » ، « والتنظيم الفرنسي للبلاد البربرية » لسعيد كَنون الجزائري المتجنس ، « والعدلية الشريفة » « لكيرو » ، وأبحاث ودراسات كثيرة قام بها عدة مؤلفين حول مجموعات القبائل ، وفيهم بعض الكتاب والضباط البرابرة المتفرنسين من أصل جزائري مثل الكمندان كَنون ، والقبطان ابن داود ؛ و « تاريخ المغرب » لإسماعيل حميد (جزائري الأصل) ، و « الشعب المغربي والكتلة البربرية » « لفيكتور بيكي » ، و « الحياة الاجتماعية والسياسية للبرابر » « لروبير مونتاني » ، « والبرابر والمخزن » له أيضاً ، وغير هذا كثير مما صدر عن الأفراد والرسميين من مطبوعات شتى في خدمة السياسة البربرية لفرنسا في المغرب .

حقيقة العرف :

والعرف ليس واحداً ، بل يتعدد ويتشكل حسب القبائل ، وليس كله بشيء متباين كل التباين مع أحكام الشريعة التي تأثر بها في عدة مجالات ، فهو خليط من الأعراف والأحكام الشرعية ، ولم يهتم الفرنسيون بالأعراف إلا لمعاوضة الأحكام الشرعية المؤثرة فيها ، والتوسل بهذا إلى سلخ البرابر عن الشريعة الاسلامية بغية فرنسة التراب المغربي وسكانه إدارياً ، وقضائياً ولغوياً ، وتحقيقاً لهذا أبعد الفرنسيون كل وسائل وإمكانيات التأثير العربي والشرعي ، كما حالوا دون تدخل « المخزن » مع الحرص ، في نفس الوقت ، على إقحامه رسمياً في السياسة البربرية كلما اقتضته ضروريات تطبيقها ، وحاربوا كذلك نفوذ الفقهاء و « الطلبة » بالمعنى المغربي لأنهم دعاة التعريب والشريعة .

وقد صعب على الفرنسيين أن يصنعوا عرفاً بربرياً موحداً ومتكاملاً حتى إن الضابط ابن داود « الجزائري الأصل » جمع نحو 300 نوعاً من العرف ، وهذا قليل من كثير .

وفي قبائل الشلوح بلغ تأثير الشريعة في العرف مدى كبيراً حتى ظهر للفرنسيين أن هذا العرف آخذ في التعريب أي الاندماج في الشرع ، وأنه يكفي تسمية القضاة والعدول في القبائل ليصبح التعريب ، في وقت قصير نسبياً تاماً كاملاً كما هو في بلاد

الشرع ، ولهذا طلب « سوردون » أن يهتم بتحديد مجال العرف بسرعة ودقة قبل أن تنتشر وتتعمق حركة التعريب في قبائل الشلوح ، وإلاَّ أصبح ، في نظره ، من العبث التحدث عن دراسات القانون العرفي في تلك القبائل .

وبعد هذا ينفجر « سوردون » معترفاً بالسر المكنون للسياسة البربرية فيقول : « من الضرورة الملحة معرفة القانون العرفي البربري ، ليس من أجل الاحتفاظ به ، حيث يجب أن يضمحل لزوماً أمام قانون أسمى (أي الفرنسي) ، ولكن لمجرد أن نتوفر على معطيات مؤكدة حول العادات والمألوفات ، وحول العقلية ، وبكلمة واحدة حول نفسية البرابر ، وكذلك للسماح لنا بعمل تحليلي جدي يمكِّننا من القبض على زمام تطور العرف ، وَأخيراً فإننا مقيدون صراحة بنص تشريعي حيث إننا وعدنا البرابر بظهير 11 سبتمبر 1914 باحترام عوائدهم وأعرافهم ، فمصلحتنا تتوافق في هذا مع واجبنا ، وزيادة ، فإننا لم نبتدع شيئاً بإعطائنا ذلك الوعد ، حيث إننا لم نعمل سوى اقتفاء تقليد جرى عليه مدة قرون السلاطين المغاربة ؛ والفرق بين موقفهم وموقفنا هو أنهم لم ينحنوا على ذلك التقليد ، ولم يسمعوا خفقان القلب البربري ، وكلما كانت لهم القوة عربوا البلاد بكثرة وكثافة ، ولما أعوزهم استعمال القوة استخدموا طلبة (القرآن) والقضاة (الشريعة) لا لإسلامهم ، إذ أن البرابر قالوا دائماً إنهم مسلمون ، ولكن لتعريبهم ، فكان هذا هو دورهم ، ولم يكن

يستطيع رئيس الجماعة الدينية الإسلامية وهو ممثل الأصالة العقائدية ، العمل بخلاف ذلك ، ولكن ليس لنا أصلاً أن نرتكب نفس الأخطاء والضلالات ». ومن ترهات وتخرصات الكاتب قوله : « إن القبائل ، وقتما لم تكن الأسلحة الفرنسية هي التي تضمن العمل الشرطي والسلم بالمغرب ، كانت تملك القدرة فتستخدمها دَائماً للانسلاخ عن التعريب بدخولها مثلاً في التمرد (السيبة) أو بممارستها للعبة التوازن في محاولات التعريب ببلاد الشلوح ، وبفضل هذين العنصرين للأزمة احتفظ البربري على نفسه إلى يومنا هذا ، فلم يتعرب ، ولكن اليوم ، وقد أصبح بقوة السلاح من المستحيل كل من العصيان (السيبة) وألعاب التوازن ، فإذا ما أقمنا في قبيلة بربرية قاضياً أو عدولاً أو فقهاء فإن نفوذ هؤلاء الصناع للتعريب يتجلى في كل مداه دون أي ثقل متعادل ممكن ، فيتعرب البربري بسرعة ، ويمكن أن نقدر بدقة المدة اللازمة لعمل أولئك الصناع ليعربوا تعريباً كاملاً القبائل التي وضعناهم فيها بالرغم عن النفور من قبولهم والرضى عنهم ، وهذا ما يجب تلافيه ، ولهذا يلزمنا أن نحصي العرف البربري ، ليس من أجل تقنينه ، فلا حاجة لنا بهذا ، ولكن لنحتفظ به كي لا يضمحل بامتصاص الشرع له ، إذ لنا مصلحة واضحة في عدم ترك الهوة المتعذرة العبور تحفر بين البرابر وبيننا في مجال قانون منزل ، ذلك أن العرف أمام مدونة قانونية ، مقضيٌّ عليه حتماً بالاندثار ؛ وفي المغرب يوجد قانونان مكتوبان : القانون

الإسلامي من أصل مُنزَّل ، والقانون الفرنسي ، ويلوح لنا أنه من الأفضل أن نرى العرف ينمحي في القانون الفرنسي على أن ينمحي في الشرع ، لأنه ، من جهة ، يوجد بين الشرع وبيننا شقة غير قابلة للعبور آتية من قانون منزل لا يتحمل المصالحات والتنازلات ، ومن جهة أخرى فإن الأسلحة الفرنسية هي التي بسطت السلم في البلاد البربرية ، وهذا الواقع يخولنا حق اختيار التشريع الذي يجب تطبيقه في هذه البلاد » .

بهذه اللهجة الصريحة ، وهذا المنطق المعكوس ، وهذه السفسطة المتعمدة ، وهذه الوقاحة المتناهية تحدث « سوردون » في كتابه ، وبذلك السلاح المكشوف عارك في المجال الذي يعنيه ، وبذلك الأسلوب المحتال لفَّق عناصر السياسة البربرية ، وتمكن من فرضها على ضباط الشؤون الأهلية الذين كان من ملقنيهم في طورهم الإعدادي ، فمن عرضه تتجلى حقيقة تلك السياسة ويفتضح أمر ما ادَّعاه من وعد للقبائل باحترام عرفها ، وينكشف الهدف الحقيقي المتوخى ، وهو الاحتفاظ بالعرف كحائل دون تعريب البرابر ، وعرقلة لحكم الشرع الإسلامي فيهم ، ووسيلة لإدماجهم في القانون الفرنسي لا أقل ولا أكثر . ومن هنا ندرك نوايا ومرامي السياسة الفرنسية بكل وضوح وجلاء ، كما ندرك ما تجسم فيها من أخطار وآفات على المغرب . ولم يكن « سوردون » الوحيد الذي عمال وجال في حلبة السياسة البربرية ، بل له أقران لا يقلون عنه باعاً

في القول والكتابة ، وعناداً وإمعاناً في الخطة المدبرة ضد المغرب ، والسيادة والإسلام ، والعربية فيه ، وقد تمالؤوا جميعاً على تمزيق شمل المغرب ، وتحطيم الشخصية المغربية بالشكل الذي أبرزه « سوردون » في عرضه المثبت آنفاً ، وتميز بأمرين هما الاحترام المزعوم للعرف البربري الذي قال إنه يفتح آفاقاً لا يمكن أبداً تقدير كل ما فيها للفرنسيين من مصلحة ، وحمل « المخزن » (الحكومة المغربية) على ترك الفرنسيين ينظمون المناطق البربرية وفق مشيئتهم المطلقة حتى يتمكنوا من تحقيق مآربهم السياسية ، والوصول إلى مطامعهم الاستعمارية القصوى .

ومع ما بذله الفرنسيون لإخفاء كل هذا ، ومحاولة التضليل والتدليس حتى ينخدع المغاربة لسياستهم البربرية ، فشلوا في إقناع أي واحد بحسن قصدهم ، وسلامة طويتهم ، فكان الصراع بين الفريقين ، وقد انتهى بغلبة الحقيقة على الكذب ، وبنصر الحق على الباطل ، إن الباطل كان زهوقاً .

مناوأة الاسلام وشريعته :

لقد اقترنت دعوة السياسة البربرية بحملة ضد الاسلام وشريعته في المغرب ، فهذا « سوردون » ، مثلاً ، يذهب في كتابه إلى « أن البرابر مسلمون ، ولكن الاسلام ليس إلا ديناً بالنسبة إليهم ، فحسب تعريف صحيح أن لهم الإيمان ، وليس

لهم القانون ، فلماذا لا يتصور والحالة هذه أنه يمكنهم ذات يوم أن يتخذوا قوانيننا بدون قيد ولا شرط ؟ » . وكتب « بول مارتي » في كتابه : **مغرب الغد** : (إن هذا الشعب غير مستعبد للإسلام ، وهذه الهيمنة الدينية الضعيفة تفسح لنا مجالاً وإمكانيات للعمل والتربية) ، وهو الذي قال : « وحتى الإسلام جاء ليصعب مهمتنا بحواجزه ذات الصبغة الدينية » ، وكتب أيضاً : « لقد قيل إن الفرنسيين يجعلون من أنفسهم في المغرب طلائع للإسلام»، وهذا ما أن انكره الكاتب بحق، وقال « سيكَار » في كتابه : « عالم الإسلام في الممتلكات الفرنسية » : « إن الإسلام في عبقريته البعيدة الغور يشكل قوة مضادة لرغائبنا ، وأمانينا ، ومطامحنا ، ونزعاتنا ، ويمكن تهدئتها وتسكينها من غير التفكير أبداً في التغلب عليها ، فمن الواضح جداً أن مصلحتنا هي أن نتلافى قدر الاستطاعة نشره بين الشعوب الخاضعة لسيطرتنا » . وقال الجنرال « بريمون » : « أما أن نسلم برابرة الجبل بفرض العربية والقاضي عليهم فهذا هو الخطأ ، ويلزمنا أن نعلمهم الفرنسية » .

وقال « لوكَلي » في مقال بعنوان : « المدرسة الفرنسية عند البرابر » ، نشر له في مجلة إدارة التعليم بالرباط : « يلزم إبعاد التعليم الديني وتعليم اللغة العربية من المدارس البربرية ، كما يلزم تحرير اللهجات البربرية بالحروف اللاتينية » ، ثم ختم قائلاً : « علموا كل شيء للبرابر ما عدا العربية والإسلام » .

وحتى ليوطي قال في منشور للضباط الفرنسيين : « إن مصالحنا تأمرنا بأن نطور البرابرة خارج إطار الإسلام » .

وكتب « جان كَليرو » في مجلة « المغرب الكاثوليكي » : لقد فهم المريشال ليوطي كيف أن ذلك التعارض والتنافر القديم العهد يمكن أن يخدم السياسة الفرنسية » .

ومما قاله « لوسيان سان » ، المقيم العام ، والموقع على ظهير 16 ماي 1930 : « إن بلاداً كبيرة قد فتحت بعد ليل الإسلام الطويل لتتقبل حياة جديدة ، وهذا الفتح الجديد يحمل في أساسه إمضاء جيش إفريقيا » . ومن الأقوال المأثورة عن الجنرال « مانجان » : « إن السكان المغاربة أشد تمسكاً بالفكرة الدينية منهم بالصيغة الخاصة بالاسلام ، ومع احترام الدين لديهم يمكن مهاجمة القرآن بعنف وتعاليم محمد » .

وفي 10 أكتوبر 1925 نشرت صحيفة « المراسل » مقالاً بقلم كاتب كاثوليكي يدعى « دوجو ركي دولاسال » مما ورد فيه عن ظهير 11 ـ 9 ـ 1914 : « إنه يعترف للبرابرة الخاضعين بحق الحياة طبق تقاليدهم ولو كانت متناقضة مع القانون الديني (الشرع) الذي هو إلزامي لكل مسلم » . وفي 1 سبتمبر 1927 كتب في مجلة « تاريخ الإرساليات » عدد 3 ، ص 328 : « إن هذا الفصل القانوني بين المغرب الباقي على بربريته وبين المغرب الذي صار متعرباً بالفتح لم يتِم بعد ، ولن يكتمل بدون عناء بسبب معارضته

التي تزداد وضوحاً من لدن « المخزن » ، فالسلطان كرئيس ديني ومدني لا يريد أن يسحب من ديانته ، في نظر رعاياه البرابرة الغير الأوفياء ، نفوذ السيادة التي للقانون » . وفي نفس المقال ورد للكاتب : « لقد ذهبت الحكومة الفرنسية بعيداً في سياستها المنطقية الرامية إلى تفكيك السلالتين المغربيتين . . . لقد أنشئت مدارس خاصة بالبرابرة العربيةُ فيها محرمةٌ بكل صرامة ، وكذلك ، بكيفية غير مباشرة ، الإسلامُ الذي يوجد دائماً وثيق الصلة في المغرب بالدراسات الأدَبية » .

وقال « لوكَلي » : « يلزم النظر إلى أن التعريب خطأ رهيب يقود إلى حركة إسلامية كاملة ونهائية بالنسبة للبربري ، وإلى أن توجد في المغرب ، باهتمامنا الخاص ، وهو أمر جنوني ، كتلة إسلامية منسجمة بدون قوة معارضة لها » ، ثم يقول : « يجب الكف في كل مكان عن التكلم بالعربية ، والكتابة وإعطاء الأمر بالعربية لقوم مجبرين ليفهمونا على استعارة « الطلبة » من الزوايا المجاورة التي هي مراكز إسلام طائش ، ومتأخر ، ومعاد في الغالب » .

وقال ليوطي : « إن العربية أداة لنشر الإسلام ، لأنها لغة يقع تعليمها بالقرآن ، فمصلحتنا تقضي علينا بأن نطور البرابرة خارج إطار الإسلام ، ومن الوجهة اللغوية يجب علينا أن نتجه إلى الانتقال مباشرة من البربرية إلى الفرنسية ، ويلزم إنشاء مدارس فرنسية بربرية تعلم فيها الفرنسية للفتيان البرابرة ، ولقد

فهم هذا في بعض المراكز حيث سجلت مداولات الجماعات ليس بالعربية ، ولكن بالفرنسية » .

وفي كتاب **الجماعات القضائية البربرية** قال « ريبو » (صحيفة 237) : « إذا تركنا هؤلاء البرابرة يستعملون العربية فإنهم سيصيرون مسلمين ، وما معنى الإسلام ؟ إنه إيقاف تقدمنا ، ومعارضة مدنيتنا » ..

وفي مجلة « المغرب الكاثوليكي » ، لسان الأسقفيه بالرباط ، ورد في عدد ديسمر 1923 : « إذا حرص ليوطي بشدة على قيام وكالة ارسالية في الرباط تحت إدارة أسقف فرانسيسكي بمساعدة إخوانه في الدين ، وإذا شجع مدارسهم فلأنه يدرك النفوذ الجسيم الذي سيمارسه هؤلاء « المرابطون المسيحيون » بالنسبة للمسلمين يوم ينجحون في جعلهم يقبلون ما يعد روح الحضارة الفرنسية أي المسيحية » ، وعن وسائل توغل المسيحية بين المسلمين كتب « دولاسال » في مجلة تاريخ الارساليات « عدد 3 ، فاتح سبتمبر 1927 » تترك المسيحية تؤثر في الروح البربرية كما أثّرت سابقاً في روحنا ليس بمساندة عملها بوسائل قاسية ولا حتى رسمية ، ولكن فقط بعدم معاكستها ، وبدون أي شك سيسهل بكيفية قوية جداً ، انحلال الكتلة العربية وبالتالي الاسلام في إفريقيا الشمالية لصالح حضارتنا وسلالتنا . والارسالية التي تؤسس عند البرابرة يجب أن تعمل عملها بتعليم الأحداث ،

وبوسائل العلاج الطبي بالنسبة للمرضى ، وباسعافات الشيوخ ، وبالمثال المقدم باستمرار للجميع » .

وتنفيذاً لمخطط « تمسيح » المغاربة بغية الفرنسة ، ومطاردة الإسلام والعربية كأداة القرآن ، وهو ما أجمع عليه دعاة البربرية من العسكريين ، والمدنيين ، والرهبان ، والمترهبين من المستعمرين الفرنسيين ـ كما أتينا على ذلك بأمثلة شاهدة وأدلة واضحة ـ تمكنت الإرسالية من بث مراكزها ومبشريها في المغرب كله وقد نشرت الوكالة الارسالية الأسقفية في الرباط بعنوان « مشاريع وأشباح ، وآفاق في المغرب « إحصائية إلى فاتح يوليوز 1931 أثبتت فيها ما يلي :

38 كنيسة ، 17 معبداً عمومياً ، 90 ملحقة ، وبلغت الارساليات النسوية 256 عضوة و23 داراً ، ودير كلاريس بالبيضاء ، ومستشفى ، ودار حضانة ، و4 دور للأيتام ، و4 مستوصفات و4 مصبنات ، و90 قطرات حليب تحتوي كلها على أقسام للصبيان ، وكان هذا ذا هدف مشترك واحد هو الغزو المسيحي بوسائل الدعاية ، والإغراء ، والتضليل ، والإحسان ، وهكذا تواطأت وتعاونت سلطات الاستعمار مع الكنيسة في حملتهما الشنيعة على الإسلام والمسلمين في المغرب ، ولم يكن الأمر سراً ، بل كان بادياً ، وصريحاً ومشخصاً في السياسة والعمل لحلفاء الشر الأجانب الذين جعلوا من أنفسهم قادة حرب

صليبية جديدة لم تكن في النهاية أكثر حظاً من أختها القديمة في أرض الإسلام بالمشرق والمغرب ، وذلك بالرغم عن أن الميزانية المغربية كانت تنفق مَا لَا يقلُّ عن 4 ملايين فرنك سنوياً في ذلك العهد على الإرساليات والكنيسة دون غيرها مما له صلة بالإسلام .

فكل تلك التصريحات والتصرفات المضادة للإسلام تصدر من دعاة الفرنسة والتنصير في المغرب بواسطة سياستهم البربرية الملفقة في نفس الوقت الذي يعترف فيه بعضهم ، شاعرين أو غير شاعرين ، بما يناقض تلك التصريحات ، وينكر تلك التصرفات . ومثال هذا ما ورد في كتاب **المغرب** لأوجيستان من أنه ، بفضل ما تحقق بين العرب الوافدين والبربر الأصليين من اختلاط وامتزاج لا نظير لهما ، تكون جنس مغربي يملك خصائص واحدة ، ويوجد بين أفرادِهِ من التماثل والتناسب مَا لَا يبقى معهما محل لا دعاء أي تخالف وتضاد بين العنصرين البربري والعربي في المغرب الإسلامي » .

وهذا « سوردون » ذاته ، « وروبير مونتاني » في كتابه **البرابرة والمخزن** ، صحيفة 414 ، يعترف كلاهما بأن الحكومة المغربية ما فتئت تنهج ، منذ كانت إلى اليوم ، سياسةٍ إسلامية ترمي إلى إنشاء دولة واحدة ليست لها حدود داخلية ، ولا أعراف محلية ، ويحيى فيها سائر الرعايا خاضعين لقانون واحد هو قانون

الإسلام ، كما يعترف (مونتاني ، ص 593) بأن فكرة الحكومة المغربية تقضي بعدم توفر المملكة الشريفة على غير حكومة واحدة مؤلفة من مجتمع إسلامي واحد على رأسه السلطان كشريف » .

دور المدرسة في السياسة البربرية

لقد سخر دعاة السياسة البربرية كل ما استطاعوا من الوسائل لخدمة مآربهم العدوانية ضد الشخصية المغربية ، ومناوأة مقوماتها ومقدساتها كيفما كان نوعها ، وقد كانت المدرسة إحدى تلك الوسائل التي طالما أشادوا بها ، واعتدوا عليها في حربهم الصليبية السرية والعلنية فلنستمع إلى بعض ما قالوا وكتبوا مسجلين على أنفسهم اعترافات تدينهم أبد الدهر ، فَمِمَّا كتبه « لوكَلي » في مجلة رسمية مغربية ، هي « نشرة إدارة التعليم » بالرباط ، بعنوان : المدرسة الفرنسية عند البرابرة :

« لا بد من إبعاد التعليم الديني (الإسلامي) ، وتعليم اللغة العربية من المدارس البربرية ، ولا بد من كتابة اللهجات البربرية بحروف لاتينية » ، وختم بقوله : « علموا البرابرة كل شيء ما عدا العربية والإسلام » .

وكتب الكمندان « بول مارتي » في مغرب الغد ، ص : 241

« المدرسة الفرنسية البربرية هي المدرسة الفرنسية تعليماً وحياة ، والبربرية بالتلاميذ والبيئة . وبناء على هذا لا يوجد واسطة أجنبي ، وكل تعليم للعربية ، وكل تدخل للفقيه ، وكل مظهر إسلامي سيكون مبعداً بحزم وصرامة ، فنبعد بهذا كل مرحلة لنشر الإسلام ، أي كل فترة تبلور ، وفي هذه النقطة تم إجماع الآراء سواء هنا أو في جهة أخرى » .

وكتب « دومونبين » في أطروحته **عمل فرنسا بالمغرب في مجال التعليم** ، ص 119 :

« إن الفرنسية دون البربرية هي التي يجب أن تحل محل العربية كلغة مشتركة ، وكلغة الحضارة » ومع قوله هذا اعترف الكاتب (ص 118) بأن العربية هي اللغة الاقتصادية ، واللغة الدينية ، واللغة الادارية للمغرب الحاضر ، فالبربري ـ كما قال ـ يعتبر العربية كلمة متفوقة عليا ، وأوضح أنه في فترة 1912 ـ 1920 دعت الضرورة إلى استعمال عناصر من شأنها أن تنشر العربية والإسلام في المدارس البربرية ، ثم قال « غير أنه في برامج 1920 ، وقع إبعاد تعليم العربية الفصحى من جميع المدارس البدوية ، وتقضي هذه البرامج بعدم إنشاء الكتاتيب القرآنية (المسايد) حيثما لا توجد . ومنذ 1923 فقط نملك سياسة بربرية في مادة التعليم ، وهذه السياسة تنبني أساساً على عزل متعمد ومدبر للسكان البرابرة عن السكان العرب مع بذل جهدنا لتقريب

الأولين إلينا في مجال تقاليدهم ، فَلِلْمدارس البربرية صبغة سياسية ومعنوية بارزة جداً ، وبوضعها تحت وصاية إدارة الاستعلامات (المخابرات السياسية الفرنسية) فإنها تساعد عملها ، إذ هي أدوات دعاية فرنسية ، وصراع ضد التأثيرات المعادية لفرنسا ، وتستهدف :

1 ـ أنها تتجه إلى إبقاء ، بأكثر سرية ممكنة ، على الفوارق اللغوية ، والدينية ، والاجتماعية الموجودة بين السهل المسلم ، وبين الجبل البربري ، كما تبذل قصاري جهدها للمحافظة على الأعراف والمؤسسات البربرية ، ولمقاومة اكتساح العربية وغزو الإسلام .

2 ـ أنها توجه البرابرة الوجهة الفرنسية ، ولهذا فإن تعليم العربية والقرآن مبعد بكيفية تامة ، فالمعلم يجب أن لا تكون له أية صلة بالطالب (القرآني) حيثما وجد ، وعلى العكس من هذا ، فإن تعليم الفرنسية هو الموضوع الأساسي للمدرسة البربرية ، ذلك أنه يجب أن تصير الفرنسية اللغة الادارية ، واللغة الاقتصادية للبرابرة ، فالفرنسية هي التي يتحتم أن تصبح بالنسبة إليهم الأداة اللغوية للحضارة العصرية » .

ومما تقدم يتضح كل شيء في مجال التعليم المخصص للبرابرة ، والخالي عمداً من العربية والإسلام باعتبارهما خطراً على السياسة الاستعمارية المتحالفة مع الكنيسة في التبشير بين المغاربة عامة والبرابرة منهم خاصة .

السياسة البربرية من الوجهة القضائية

لقد وضع ظهير 1914 أساس السياسة البربرية عامة ، والجانب القضائي فيها خاصة ، وهو الاحترام المزعوم للأعراف البربرية ، ثم جاء ظهير 1930 فنظم القضاء في المناطق البربرية على أساس العرف والمجالس الجماعية ، كما جنس التراب بالجنسية الفرنسية ، فجعل العقار المحفظ من اختصاص المحاكم الفرنسية (الفصل 6) .

وأول ما استهدفته السياسة الفرنسية ادعاء أنه يوجد « قانون » عرفي بربري صالح لأن يعترف به ، ويجمع ويدون ، ويطبق في الأحكام ، وكل هذا الادعاء نابع من مؤامرة استعمارية ترمي إلى النيل من المغرب أمة ، ودولة ، ولغة ، وديناً ، وإلى تطبيق مخطط المستعمر « فرق تسد » ، ولقد اعتبر العرف مجرد مرحلة ، فلم يكن القصد منه الاحتفاظ به دائماً ، ولكن بصفة مؤقتة ريثما يتمكن من إحلال القانون الفرنسي محله في نهاية المطاف . . . .

وقد كانت الخطوة الأولى في هذا السبيل في وضع الأساس

بواسطة تشريع رسمي (1914) يعلن « احترام الأعراف البربرية » بصفة رسمية أضفت عليها الصبغة القانونية ، ثم كانت النية في المرحلة الثانية ، وقتما يحل إبانها ، وتتهيأ ظروفها ، وتتيسر شروطها ، هي إلغاء تلك الأعراف بصفتها مخالفة لمبادىء ، ومفاهيم ، ومقتضيات التشريع الحديث ، فتسلم الروح ليحل محلها تشريع المستعمر دون سواه .

وكل هذا ورد صريحاً في النصوص التي أثبتناها سابقاً والتي تنطق كلها بالنوايا ، وبالوسائل الكفيلة بتحقيقها لفرنسة الشطر الأكبر من المغرب وشعبه . وإذا كان من المعلوم أنه توجد أعراف للقبائل البربرية فإنها تختلف بين القبائل والجهات بحيث لا وحدة بينها ، كما أنها لا تؤلف مدونة أحكام (كود) ولا قانوناً بالمعنى العام .

على أن العرف ليس خاصاً بالبرابرة دون غيرهم من المغاربة سواء في البوادي أو الحواضر ففي جميع القبائل توجد أعراف وتقاليد موروثة أباً عن جد ، وجيلاً بعد جيل ، ولكنها أعراف سمعية وتقاليد مألوفة ، وليست مكتوبة فضلاً عن أن تكون مدونة ومقننة ، والمغرب في هذا شبيه بجميع الأمم التي لها أعراف وتقاليد لا ترقى إلى مستوى التشريع ، ولا تحل محله في أي مكان .

ففي الحواضر المهمة من المغرب نجد عرفاً خاصاً بكل

حاضرة كالعمل الفاسي أو الرباطي ، وهو خاص بجوانب وتجارب في مجال المعاملات ، ولا تعارض بينه وبين أحكام الشريعة ، فله اعتباره وتطبيقاته كلما دعت الضرورة ، عملاً بالقاعدة الفقهية التي تقول : العادة مُحكَّمة .

وفي كل « عرف » أو « عمل » بمعناه المشهور في المغرب يتجلى التأثر قوياً بالشرع الإسلامي وبالمذهب المالكي السائد عندنا ، ولهذا فإن سلاطين المغرب لم يلغوا العمل الحضري ، بل أجازوا جمع ونشر أنواع هذا العمل في أهم المدن المغربية ، في حين أنهم حاربوا الأعراف التي لا تتفق مع مبادىء وأحكام الشريعة حيثما كانت ، وفي هذا المجال قام السلطان مولاي الحسن بواجبه كملك وكأمير للمؤمنين حامي الملة والدين .

وفيما يخص الأعراف البربرية فإن كثيرها غير صالح للبقاء ، لأنه متأخر جداً ، أي مُنافٍ للرقي والحضارة والأخلاق ، والقيم الانسانية ، والتعاليم والأحكام الإسلامية . مثال هذا أن المرأة لا ترث وإنما تورث هي نفسها ، إذ تعدُّ من المتاع الذي يباع ويشتري ، وكذلك البنات .

فإعطاء صبغة الاحترام ، وصفة القانون ، وحرمة القضاء لأعراف منحطة ومزرية إنما يلبي رغبة المستعمرين ويخدم أهداف سياستهم العدوانية ، والادماجية ، والتبشيرية خفية وجهاراً .

ومما لا شك فيه أن البرابرة ، بصفتهم مسلمين ، قاوموا

بالسلاح مدة 27 عاماً الفرنسيين كمحتلين ومستعمرين ونصارى (كفار) ، فاستماتوا بكل شجاعة ، وبطولة ، وتضحية في سبيل الله والوطن ، ولم يكونوا يرفعون الأعراف والتقاليد فوق الإسلام عقيدة ، وشريعة ، ونظاماً ، ولهذا فإن ما ادعاه الفرنسيون من احترام تلك الأعراف والتقاليد لم يكن إلا مفروضاً لحاجة في أنفسهم كما صرحوا بهذا وكتبوه مما أثبتنا منه أمثلة ونماذج تستغني عن كل تعليق .

وقد كان ردّ الفرنسيين على كل من يؤاخذهم بادعاء التمسك بالعرف البربري ، بالرغم عما فيه من عناصر التأخر والانحطاط ، بل الهمجية ، قولهم : « لا نستطيع أن نفرض بطلقات المدفع شرعاً على قوم لا يريدونه ، والتزمنا لهم باحترام عرفهم » . وهو ردّ باطل لا يقتنع به حتى ذووه ، وكلما سئل البرابرة أجابوا مخلصين : إننا مسلمون ، وسنظل مسلمين ، فنحن لا نريد سوى الشريعة ، ولكننا لا نملك زمام أمرنا .

وزيادة في فضح الفرنسيين الذين أسسوا في 1924 « لجنة الأبحاث البربرية » ، نثبت بعض ما ورد في محضر جلسة ثامن أكتوبر .

« إن الجماعات القضائية قد أنشئت في القبائل ذات العرف البربري ، وهذه المنظمات قد زودت بسجلات خاصة ، وبدأ المنهاج يسير في طريقه ، وقد حان الوقت لضبط قواعد مسطرتها

واختصاصها . ولا مانع ، من جهة أخرى ، من تحطيم وحدة النظام القضائي في المنطقة الفرنسية ما دام الأمر يتعلق بتقوية العنصر البربري من أجل أن يقوم بدور المعادلة حينما يطلب منه أن يلعبه ، بل بالعكس توجد مصلحة أكيدة ـ من الوجهة السياسية ـ في تكسير المرآة » .

ومن المعلوم أن الجماعات القضائية المحدثة لتطبيق العرف حلت محل المحكَّمين الذين كانوا من قبل هم « قضاة الأحكام » ، فالجماعة ، من الوجهة القضائية ، لم تكن موجودة ، وقد كان بين أعضاء اللجنة الفرنسية المحامي « برينو » الذي أعلن « أن الجماعة لا تملك قانوناً مدوناً تعتمد عليه في الأحكام » .

ولهذا فإن ما سمي بالمحاكم العرفية البربرية كان من صنع السياسة الفرنسية ، وتلافياً لما فيها من نقص اقترح رئيس إدارة الأبحاث التشريعية ما عبر عنه بقوله : « لتثبيت أحكام القضاء واجتهاداته لا بد من قاض فرنسي ماهر في استخلاص عنصر القانون في قضية ما ، ولا بد من قانوني لإدخال منهاجنا في أساس العدلية البربرية » .

وتحدث ناطق رسمي فقال : « إن الحكومة تريد إرساء ما هو موجود ، فإذا ما أريد الوصول إلى القاضي الفرنسي فيلزم القيام بهذا بكل لباقة واحتراس » .

وقال مدير الشؤون الأهلية : « لا يظهر أنه من الضروري

تماماً ، ولا من المستعجل ، اللجوء إلى قاض ، إذ يلزم الاهتمام بقبول المتقاضين البرابرة لبدعة جذرية كهذه » ، ومما قاله : « ليس الأمر إعداد إصلاح عام وعميق للعدلية البربرية ، بل يلزم تنظيم ما هو موجود ، ومن الوجهة السياسية لا يخامر الشك مطلقاً في أن البحث عن مبتدعات ستكون له عواقب » .

وصرح الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف قائلاً : « إن مهمة العدلية البربرية هي تثبيت وضع مؤقتاً ، فلا يلزم ابتداع ، بل اتخاذ ترتيبات احتياطاً للمستقبل ، واتجاهاً نحو القاضي الفرنسي ، إنني أرى في المستقبل قضاة فرنسيين عند البرابرة ، ولكن وقت هذا لم يحن بعد ، غير أني لا أرى ما يمنع مجيء هذا الوقت ، وفي فكر الجميع يوجد حاضراً ذلك الاصلاح المثالي الذي يستهدف إنشاء المحاكم الفرنسية عند البرابرة » .

وتحدث الجنرال نوكيس قائلاً : « إن عدد الجماعات يمكن أن يقل تدريجياً ليصير أعضاؤها شيئاً فشيئاً مستشارين للقاضي الفرنسي » .

وبهذا كله اتضح أمر العرف ، ودور « الجماعة » ، ومصيرهما ، وهو الاضمحلال في النهاية لصالح القانون الفرنسي ، والقضاء الفرنسي ، وهكذا كان الاحترام المزعوم للعرف وسيلة لا غاية ، ومؤقتاً لا نهائياً ، وأداة فناء لا إحياء ، وبهذا أسست السياسة البربرية على مفتريات ومناورات فرنسية محكوم عليها مسبقاً بالفشل .

السياسة البربرية ونظام المغرب

من المعلوم أن فرنسا لم تتدخل في المغرب إلا على أساس نظام دبلوماسي يتألف من معاهدات دولية ، وأخرى ثنائية ، وكلها فرضت عليها التزامات ، وقيدت عملها بشروط ، وفي معاهدة ما سمي « بالحماية » تعهدت للمغرب بعهود صريحة ودقيقة .

ويتضح من ذلك كله أن الدول ، ثم فرنسا من بعدها ، ضمنت وحدة التراب الوطني المغربي تحت سيادة السلطان الفعلية والدائمة .

كما يتضح أن جميع الاصلاحات المنصوص عليها في تلك المعاهدة كان القصد منها مساعدة المغرب على تطوره وتنظيمه في نطاق سيادته ، ووحدته ، بحيث لا يجوز أن يكون فيها ما يخالف التعهدات الدبلوماسية والالتزامات السياسية ، وبالأخرى أن لا تشتمل على كل ما من شأنه أن يكون فيه مساس بالمغرب تراباً ، وشعباً ودولة ، أو أي خطر في الحاضر والمستقبل على ما ترتكز عليه الذاتية المغربية من أنظمة ومقدسات .

ولكن السياسة الفرنسية صرفت النظر عن كل ذلك ، واعتبرت المعاهدات قصاصات ورق تذرعت بها للتمكن من فرض تدخلها ، وامتلاك زمام الأمر بالمغرب لتفعل فيه ما تشاء خدمة لمصلحتها ضد كل مصلحة سواها .

وهذا ما سلكته فرنسا بسياستها المسماة « بالأهلية » عامة ، وبسياستها البربرية خاصة ، فكلتاهما كانت أداة حرب ضد المغرب وأهله ، وضد وحدته وسيادته ، وضد لغته وشريعته ، ناسية أو متناسية كل العهود والمواثيق التي ربطتها في المغرب .

فبدل تطبيق سياسة « الحماية » كمجرد مساعدة وتعاون عمدت إلى حكم المغرب حكماً مباشراً ، وتصرفت في إدارته وتسيير شؤونه تصرف الحاكم بأمره ، ولما لفقت عناصر السياسة البربرية ادعت ، باطلاً ، أنها تعهدت للقبائل ، كلما استسلمت ، باحترام أعرافها متجاهلة أنها قبل هذا تعهدت صراحة في المعاهدات بشتى العهود للمغرب بعد الدول ، وأنها في المغرب مقيدة بالعمل والتعامل مع حكومته وسلطانه لا مع القبائل التي هي من الشعب ، والدولة المغربية هي المسؤولة عنها ، والقيّمة عليها ، فالسياسة البربرية كاذبة ، ومغرضة في كل ما بنيت عليه من مزاعم وتلفيقات ، وهي في جوهرها ، ومرماها ، سياسة فرنسة بكيفية طائشة ومتهورة ، ولهذا قامت على محاولات التفرقة بين المغاربة ، وهدم الكيان الوطني المغربي ، ومحاربة العربية لغة القرآن ، والإسلام كدين وشريعة ، وعن طريق هذا كانت

تهدف إلى الإدماج والتنصير لما فيهما من مصلحة الاستعمار ، وضمان السيطرة الأجنبية .

وتحقيقاً لهذا عمدت إلى سلخ شطر كبير من الشعب والتراب عن نفوذ القضاء الإسلامي واقحامهما في نفوذ القضائين العرفي والفرنسي اللذين لا مبرر لوجودهما ، لأن الأول مصطنع ، وملفق ، وخاص بأزمنة الفوضى والانحطاط ، والثاني أجنبي لا علاقة له ، في أرض المغرب بالمغاربة كافة ، وفي ظهير 1930 أسند الفصل السادس النظر في الجنايات المقترفة في البلاد البربرية إلى اختصاص المحاكم الفرنسية ، كما أن الفصل السابع فرنس الأرض المحفظة وجميع القضايا الخاصة بالعقار التي كان أحد الأطراف فيها من الرعايا الفرنسيين .

وهذا كله نكث للعهود الواردة والمؤكدة في المعاهدات التي ألّفت نظام المغرب في العهد البائد ، كما هو نقض وتقويض لما التزمت به فرنسا في معاهدة 1912 من احترام الشخصية المغربية في جميع مظاهرها ومجالاتها .

وإذا كانت المحاكم الفرنسية في المغرب قد سمح بوجودها فلم يكن هذا إلا مؤقتاً ومقيداً بالعنصر الفرنسي ، كما أنه لم يكن إلا على سبيل المجاملة ، والتساهل ، والتسامح إلى حدّ محدود ، غير أن السياسة الفرنسية تجاوزت فعلاً كل الحدود ، وتعامت عن سائر القيود ، وتطاولت إلى مدّ اختصاص المحاكم

الفرنسية إلى جميع القضايا التي يكون فيها الفرنسيون والأجانب أطرافاً مع المغاربة ، وكذلك العقار المحفظ في البلاد كلها ، والجنايات التي تمس الأطراف غير المغاربة . ومن شأن هذا جعل التراب المغربي تراباً فرنسياً في حين أنه أجنبي بالنسبة لفرنسا بحيث لم يكن يسوغ تطبيق القانون الفرنسي فيه فضلاً عن تطبيقه على المغاربة الذين لهم شريعتهم ، وتشريعهم وقضاؤهم كأمة ذات كيان ، وحضارة ، ونظام حياة ، ولكن السياسة الفرنسية لم تتورع عن توجيه ضرباتها المحكمة لأسس النظام السياسي للمغرب في عهد « الحماية » التي لم تكن إلا جناية على أصح تعبير ، فداست بالأقدام كل التعهدات ، ومزقت سائر المعاهدات حاسبة أن المغرب ـ بعد أن ألقى السلاح ـ قد تنازل في نفس الوقت ، عن شخصيته ، وتناسى سائر حقوقه ، وتقاعس عن واجب الدفاع عن نفسه وكيانه ، ولكن هيهات ، هيهات !

ولا أدل على الفصل بين الترابين المغربي والفرنسي الأجنبيين كلاهما بالنسبة للأخر من الحكم الصادر في 12 أبريل 1924 ، من المحكمة الفرنسية للنقض والإبرام في باريس ، والمعلن « أن المعاهدة المبرمة بين فرنسا والمغرب ، من أجل تنظيم « الحماية » الفرنسية في المملكة الشريفة ، لم يكن من أثرها ومفعولها أن يفقد المغرب استقلاله الذاتي ، وأن المناطق المغربية الموضوعة تحت « الحماية » تظل إذن في مدلول البندين 235 و236 من مدونة القضاء العسكري ، تراباً أجنبياً » .

وبالإضافة إلى هذا فإن فرنسا كانت مقيدة في المغرب بسلسلة من المعاهدات والمواثيق لا مناص من احترامها خصوصاً وأن الدول المعنية بها كانت دائماً بالمرصاد لما تنهجه سياسة فرنسا في بلادنا ، وكنا نحن كذلك ، بوصفنا المعنيين الأساسيين أولاً وآخراً ، أشد يقظة ، وتبصراً ، واحتراساً . وباختصار ، فالسياسة البربرية كانت في أصلها ومنهاجها ، هدماً للمعاهدات نصاً ومعنى ، لأنها حطمت سلطة ونفوذ الدولة المغربية في الوجهتين الزمنية والروحية ، بل عمدت إلى تسخير تلك السلطة ، وذلك النفوذ ، لفرض خططها رسمياً وتشريعياً ، فحاولت بهذا أن تجعل الحكومة المغربية شريكة لها في المؤامرة تدبيراً وتنفيذاً . وفي هذا كتب « مارتي » (ص 219) : « إن عمل بربرة البلاد يجعل السلطان ـ سياسياً ـ دريئة لعملنا الخارجي ، ومؤازراً ، عند الاقتضاء ، لسياستنا البربرية ، لأن بعض القواد في الجبل ينتسبون إليه أحياناً ، فليس هو غير ذلك » .

وقد آدعى غلاة الاستعمار أمثال الكمندان « ايزار » ، من إدارة الشؤون الأهلية ، وعضو اللجنة المكلفة بدراسة تنظيم العدلية البربرية ، أن القبائل التي استسلمت إنما خضعت لفرنسا التي تملك حرية التصرف باسم حقوق الفتح ، وفاتهم أن فرنسا لم تقم (بعمليات بسط السلم) إلا باسم المغرب ، وتنفيذاً لتعهداتها الصريحة في معاهدة 1912 ، وباشتراك فرق كثيرة من

الجنود المغاربة ومجندي القبائل باسم « الحركات » وبانفاق أموال ضخمة من ميزانية الدولة المغربية . وأحسنُ رد على ذلك الادعاءِ ما صرح به ليوطي : « إننا لم نأت إلى المغرب كفاتحين ، لقد جئنا لإنقاذ مصالح رعايانا المهددة في بلاد تُحركها ، مؤقتاً ، موجةٌ من الاضطراب والفوضى ، وإذا كان هؤلاء « الكَوم » (مجندو القبائل) وهذه الفرق التي تعطيها فَوْراً نفسُ القبائل التي حاربتنا بالأمس والتي صارت اليوم حليفة لا يقدر ثمنها في عملنا الرامي إلى بسط السلم ، وهي تحارب معناً بدون تلكؤ ، ولا امتعاض ، وبشجاعة ، وبطولة ، فلأنها تعلم أنها تقاتل لإعادة النظام إلى نصابه باسم السلطان ومن أجل السلطان (تصريح بالرباط في 4 أبريل 1923) .

وقال ليوطي « لهوبير. جاك » في 1925 : « إذا كنا قد نجحنا ، خلال 13 عاماً ، منها 5 في الحرب ، في احتلال وتهدئة هذه البلاد الشاسعة الشديدة ، المحارِبة ، المبغضة للأجنبي . المغلقة بكل غيرة واصرار حتى اليوم في وجه كل توغل أوروبي ، فلأننا ما عملنا وتحركنا قط إلا كوكلاء السلطان لا غير » .

وفي كتاب « فيكتور بيكي » نجد اعترافاً له قيمته ومغزاه وهو قوله : « لكن الحقيقة الواقعية هي أن المغاربة الذين ما فتئوا يقاتلون إلى اليوم إنما يرفضون الدخول تحت حكومة مسلمة محتمية بالفرنسيين ، فهم يرون في هذه الحكومة حكومة تمثل الحكم الأجنبي دون الحكم القومي الإسلامي ، وهم لم يثوروا

على حكومة السلطان إلا في عهد الامتيازات الأجنبية والنفوذ الأجنبي (تاريخ المستعمرات الفرنسية ، صحيفة 145 ـ 146) ؛ وبهذا تبطل « نظرية حق الفتح » التي لم تأخذ بها إلَّا شرذمةٌ من المستعمرين الغلاة الذين هم ، في تفكيرهم العليل ، ومنطقهم السقيم ، أشبه بالمجانين منهم بالعقلاء . وفي معاهدة 1912 نفسها لم تكن تملك فرنسا سوى حق اقتراح الإصلاحات دون حق المبادرة والفرض بأية صفة ، فهي ، في جوهر تلك المعاهدة ، مقيدة بالتزامات في جميع المجالات الإصلاحية والتنظيمية بصفتها طرفاً مكلفاً بالمساعدة فقط في مجال التجهيز والتجديد ، وبما أن المعاهدة في نصها الرسمي ، لم تقيد بأجل ، فقد اعتبرت مؤقتة ، وقابلة للالغاء من طرف المغرب متى شاء ، على أن سياسة « الحماية » كانت كلها منافية لتلك المعاهدة نصاً وروحاً ، وكان هذا سبباً مبرراً لنقضها والغائها لو عزم المغرب على التحرر منها ، والتخلص من نيرها ، ولكن حكومته كانت أعجز من أن تفعل ، وكانت السياسة البربرية جانباً أساسياً وخطيراً من تلك السياسة العامة التي تناست العهود ، وتجاهلت المواثيق ، فكانت حرباً على المغرب وأمته بكل وسائل العنف والمكر ، والخداع .

وقد تنبه إلى ما في ذلك من سوء العاقبة الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف الفرنسية في الرباط ورئيس لجنة تنظيم العدلية البربرية ، حيث قال :

« إن في معاهدة « الحماية » تحديداً لموقف فرنسا تجاه السلطان والدول ، فيمكن خشية بعض العسر في علائق الجانبين إذا ما أسسنا نظاماً فرنسياً مباشراً للعدلية في البلاد البربرية وهو نظام مستمد من السيادة الفرنسية وحدها ، فتولينا وحدنا ، ولو بموافقة السلطان ، القيام بالنظام المنوي إحداثه ، وقد يؤدي إلى « طلاق » بين المغرب وفرنسا ، وربما يأتي يوم يصبح فيه جلالته أكثر تبصراً وتنبها فيؤاخذ بالتأكيد على أننا قد اغتصبنا سلطته ، وعلى كل فإن ذلك يكون مخالفاً كل المخالفة لمعاهدة « الحماية » التي يتحتم علينا وجوباً احترامها » .

وهنا يختلف أنصار السياسة البربرية من رجال القانون الذين منهم « كورديي » مع رئيس المحكمة الاستئنافية بالرباط ، فقد خالفه « ميليو » ، أستاذ بكلية الحقوق في الجزائر ، حيث قال سنة 1925 : « يجب ملاحظة هذا الشرط ، شرط تقديم القوانين ، وفرض الاصلاحات من فرنسا وقبولها من السلطان ، فهو محرر في صيغة أمر مطلق » ، ويضيف المتحدث : « إذا كان يوجد التباس في الصيغة التي حررت بها معاهدةُ 30 مارس 1912 فلإزالة هذا الالتباس تكفي المقارنة مع صيغة « معاهدة باردو » مضافاً إليها الفصلُ الأول من « معاهدة المرسي » ، ويذهب المتكلم إلى أنه ليس من شك في أن الباي التونسي ملزم بإصدار أمره بالاصلاحات المقدمة من فرنسا بحيث إذا حدث رفض من الباي فيمكن للحكومة الفرنسية أن تتجاوز هذا الرفض ، وهذا ـ

في نظر « ميليو » ـ ينطبق كذلك على المعاهدة المغربية ، وهو مجرد ادعاء ، لأن هذه المعاهدة مقيدة بمجموعة من المعاهدات الدولية والثنائية التي لا تجعل فرنسا مطلقة اليد في المغرب ، وبمقتضى الفصلين الأول والرابع يملك السلطان وحده كل السلطة التشريعية ، فلم يكن لفرنسا غير حق اقتراح الإصلاحات المشروطة (الفصل الثاني) بعدم إلحاق أي ضرر بالدين الإسلامي ، ولا بالحالة الدينية ، ولا بنفوذ السلطان ، وكل هذا صريح ، وفي حالة اختلاف الطرفين اختلافاً يتعذر حله يدعي « ريبو » « أن النتيجة المنطقية هي تنازل السلطان عن العرش » ، وهذه نظرية استعمارية لا غير ، وهي التي طبقها الاستعمار بالعنف في 20 أغسطس 1953 بخلع سيدي محمد بن يوسف لامتناعه من المصادقة على مشروعات ظهائر تخول الفرنسيين حقوقاً وامتيازات ما أنزل الله بها في المغرب من سلطان أبداً ، وهي حقوق المواطنة وامتيازات الرعوية التي لم تكن للمغاربة أنفسهم .

ومما تقدم بيانه يبرز التناقض الكلي المطلق بين السياسة البربرية خاصة وبين مختلف المعاهدات والمواثيق التي كان يتكون منها النظام الدبلوماسي ، والسياسي ، والقانوني للمغرب في عهد « الحماية » البائد .

تصرفات الحكام الفرنسيين في المناطق البربرية

وتدخل في نطاق الحرب الصليبية التي كانت قائمة باسم السياسة البربرية في المغرب ، تصرفات كثير من الحكام الفرنسيين ، ونذكر منهم المراقب « بوسي » في ناحية زمور ، فقد منع بناء مسجد بينما موَّل من ميزانية القبيلة بناء كنيسة ، ومثله مراقب قبيلة بني مطير الذي جمع الناس ليسمعهم الشتائم في مواطنيهم العرب ويتهجم على دينهم الإسلامي .

وفي ميدلت أتى موظف بمعلم القرآن لأبنائه ، فلما علمت السلطة الفرنسية هذا الخبر وجهت إليه توبيخاً وانذاراً بغلق الكتاب القرآني (المسيد) وطرد المعلم ، وفي عين اللوح حكم القبطان عيار بسنة سجنا على عبد العزيز بن عبد الصادق بتهمة التحريض في المسجد على السياسة البربرية ، والحقيقة أنه كان يدرس فيه متن ابن عاشر في العبادات الإسلامية ، فعد عليه هذا تحريضاً على السياسة البربرية المناوئة للعربية والإسلام . والأدهى أنه عندما أراد المتهم أن يثبت براءته من تهمة ملفقة ، فأتى بثلاثين شاهداً كانوا ملازمين لدرسه الديني وأكدوا جميعاً

براءته ، عوقبوا بالاعتقال في غياهب السجن السري أياماً ، لأنهم اعترفوا بالحقيقة والواقع ، فخالفوا إرادة وتصرف الطاغية الذي اشتهر بتعذيب الوطنيين حتى الموت في معتقل كَولميمة سنة 1937 ، وكان الأستاذ العلامة الوطني المجاهد محمد القري ضحية ذلك التعذيب الوحشي . أما المؤذن الذي لم يبلغ الخبر إلى السلطة بعين اللوح فقد سجن بدوره ، ولم يفرج عنه إلا بضمان ابنه ، وهو من قدماء مدرسة فرنسية بربرية . فهذه أمثلة قليلة كنقطة من بحر تشهد بسوء معاملة رجال السلطة الفرنسية ، عسكريين ومدنيين للبرابرة أنفسهم في المناطق المفروض إذاك إدراجها في قائمة القبائل المدعوة بالبربرية .

معارضة حكومة المخزن للسياسة البربرية

وقد ادعى الفرنسيون أن السلطان كان على وفاق معهم في السياسة البربرية ، وهذا مجرد قولهم بأفواههم ، فمن المعروف أن السلطان مولاي يوسف لم يكن راضياً عن سياسة متعارضة مع السيادة المغربية التي كان ممثلها ورمزها ، وضامنها ، وكذلك مع الإسلام الذي هو دينه ودين وطنه ، وأمته ، ودولته منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً ، والذي كان الأمين عليه وحاميه ، ولنا أدلة رسمية على ذلك ، فهذا الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف الفرنسية قد حذر أعضاء اللجنة ، كما رأينا سابقاً ، من سوء مغبة موقف فرنسا من السلطان ، ومثله « بينازي » المدير العام إذاك للشؤون الأهلية ، فقد طلب من زملائه ، أعضاء اللجنة ، أن يحسبوا كل حساب لبعض الصعوبات التي كان يتخوف من حدوثها ، ولردّ الفعل الممكن من طرف حكومة المخزن ، وهو حينما قال هذا تكلم كمسؤول خبير ومختص في السياسة المغربية .

وإذا صدر باسم السلطان ظهير في شأن احترام الأعراف البربرية فلم يكن القصد واحداً بالنسبة للسلطان وحكومته ،

ولسلطات الاستعمار ، بل كان الجانب المغربي يفهم ، بدون شك أن الأعراف الجديرة بالاحترام هي التي تتلاءم مع أسس السيادة ، ومع الإسلام عقيدة وشريعة ، فلم يرد السلطان أن يجعل للعرف البربري التفوق على الشرع ، ولا أن يحل محله في أي مكان بأي شكل ، كما أنه امتنع دائماً من أن يعترف ، إلى جانب الشرع ، بأعراف مقننة في نصوص تجعل منها « مدونة أحكام » تتخذ أساساً لقضاء مستقلّ عن القضاء الوطني الشرعي والمدني .

ولهذا فكل ما ادعاه الفرنسيون ليس إلا افتياتاً على السلطان وحكومته ، والشعب المغربي كان يعلم ما أبدياه وقتئذ من معارضة للسياسة البربرية أثناء الجلسات التي عقدها المستشار الفرنسي مع أعضاء المخزن والسلطان نفسه ، وكثيراً ما اصطدمت وجهات النظر بين الجانبين المتحاورين ، وساد التوتر والاستياء علاقتهما ، بل كانت أحياناً أزمات وانفجارات ، خصوصاً من لدن السلطان . وفي ظهير 1914 وردت عبارة « التسيير التنظيمي والإداري وفق القوانين والأعراف الخاصة تحت رقابة السلطان » وفي مفهوم السلطان يعني هذا القوانين الإسلامية والأعراف المتوافقة معها ، إذ ليس للقبائل غير قوانين وأحكام الشريعة بصفتها مسلمة ، ولما طبع الظهير تحت الضغط والإكراه ، وظهر الخلاف في تأويل نصه أعلن « أوربان بلان » ، المعتمد بالاقامة العامة ، أثناء جلسة 26 فبراير 1930 : « تنبغي

الاشارة إلى الصعوبات الحادة المتسمة بالسخط والغضب التي أثارها ظهير 1914 من جانب المخزن المركزي (حكومة السلطان) ، فإن دل هذا التصريح الخطير من الشخصية الرسمية الثانية في نظام الحماية على شيء فإنما يدل على معارضة السلطان وحكومته ، وعدم رضاهما ، وعلى أن ذلك المرسوم قد انتزع من السلطان ، إن كان قد ذيل حقاً بطابعه ، وهذا ما لم يتأكد بصفة قاطعة لا يبقى معها شك ولا ارتياب .

وهناك ما يشير بوضوح إلى معارضة السلطان للسياسة البربرية ، وهو أن كلا من « ليوطي ، وستيغ » لم يستطيعا أن يحققا التقدم في طريق تشريع السياسة البربرية على يد السلطان نفسه ، ويوضح هذا ، بل يقوم دليلاً قوياً على تلك المعارضة المستمرة ، مدى حياة السلطان مولاي يوسف ، الخطاب رقم 3888 ، بتاريخ 13 يونيو 1927 ، الذي وجهه إلى رئيسه في الموضوع المستشار الفرنسي للحكومة المغربية ، وفيه كتب : « إن السلطان ، بصفته رئيساً روحياً لدين منزل ، لا يمكنه أن يصدر نصاً رسمياً يهدم القانون الإسلامي وينال من نفوذه الخاص كإمام حامٍ للقانون الديني ، وإن هذه المسألة في نظره مسألة امتياز شخصي في أعين رعاياه ، ومسألة عاطفة دينية يرتبط بها كامل الارتباط ، ولا يقبل فيها معارضة ، ولا تساهلاً » (نقلاً عن « ريبو » في كتابه **الجماعات القضائية البربرية** ، ص 212) ، وذلك الخطاب أقوى شاهد في الموضوع ، لأنه صادر عن

سلطان المغرب يزور ليوطي في طوري

المستشار الفرنسي للحكومة المغربية بعد اطلاعه على موقفها ، وتعرفه على وجهة نظرها في الامتناع عن السير في الاتجاه الفرنسي للسياسة البربرية ، وهو لم يسجل هذا في خطابه إلى رؤسائه إلَّا اقتناعاً منه برفض الحكومة المغربية لذلك ، وقياماً بواجب التبليغ عنها حتى تكون السلطات الفرنسية على بينة وبصيرة من الرفض المغربي .

وهناك دليل لا يقل عن ذلك أهمية وقوة ، وهو ما أخبر به « ريبو » في كتابه قائلاً : « لما سلم نص الظهير للسلطان والوزير الأكبر قابلاه هما معاً بمقاومة حادة مؤكدين أن كل قبيلة شملتها

التهدئة يجب أن تكون خاضعة للشرع الإسلامي كما هو الأمر في بقية تراب المملكة » .

وقد أدى الحوار بين الجانبين المغربي والفرنسي إلى توتر العلائق بينهما حتى إن السلطان أبعد المقيم العام « ستيغ » عن القصر ، وقرر عدم مقابلته كلما طلب هذا ، فتدخلت الحكومة الفرنسية لمحاولة التغطية على سوء الوضع ، وتحسين الجو بين السلطان وممثلها لديه . وهكذا عمدت إلى استدعاء السلطان لزيارة باريس ، ثم بعد عودته فوجىء الشعب بموت سلطانه . وأقل ما يقال في هذا أنه « مصادفة غريبة » إلى أبعد حد ، وبهذه المناسبة اتخذت الاقامة العامة خطة الانتقام من شخصية كانت ذات حظوة كبرى عند السلطان ، وهو حاجبه التهامي عبابو الذي عزلته من منصبه ، وفرضت عليه الرقابة ، لأنها كانت تتهمه بما أظهره السلطان من كراهة للسياسة الفرنسية عامة ، والبربرية خاصة ، ومن معارضة لها بكل تصلب وثبات ، ولكن السلطان لم يكن في موقفه إلا متأثراً بإسلامه ، ومتمسكاً بما يفرضه عليه واجبه ، وحريصاً على إنقاذ وطنه وشعبه من أخطار السياسة الاستعمارية .

التشريع الفرنسي المدعو « بالبربري »

يعترف « روبير مونتاني » في كتابه الضخم **البرابرة والمخزن** ، وكان من أكبر المؤلفين في السياسة البربرية ومن أشهر الأساتذة فيها كذلك ، بأن معظم الأعراف مماثلة للقوانين الإسلامية بحيث لا تختلف عنها في شيء ، فحينما أراد الفرنسيون تخطيط سياسة بربرية عرفية تجنبوا تلك الأعراف المتأثرة بالشريعة الإسلامية ليبحثوا عن غيرها قصد الجمع ، والتدوين ، والتطبيق مؤقتاً في انتظار الفرنسة التي كانت هي الغاية المجمع عليها من المستعمرين كما رأينا من تصريحاتهم السرية والعلنية ؛ وقد اعترف « سوردون » كذلك في إحدى محاضراته سنة 1928 بقوله : « يجب جمع الأعراف البربرية لا للمحافظة عليها ، فهي صائرة إلى الانقراض والاضمحلال أمام قانون أرقى منها ، ولكن الأفضل لنا أن ندمجها في القانون الفرنسي من أن تندمج في الشرع الإسلامي ، وأن الواجب ليفرض علينا أن لا نحفر بيننا وبين البرابرة حفرة غير قابلة للامتلاء ، وفي المغرب قانونان إسلامي وفرنسي ، وحيث إن

الأسلحة الفرنسية هي التي أخضعت البلاد البربرية فإن من حقنا اختيار التشريع الذي يتعين تطبيقه في هذه البلاد ، كما يجب على المخزن أن يكون مستعداً لمنحنا كامل الحرية في تنظيم البلاد البربرية وفق ما نتمنى ، وبالوسيلة التي نرضاها ، وقد صار المغاربة لا يتذكرون أصلهم القديم ، فأضاعوا الذكرى بأنهم برابرة ، وتأكد عندهم أنهم عرب ، بل فيهم من ينتسب إلى العروبة ، وكثير منهم ينتسبون إلى النبي العربي ، وقد اندثرت التقاليد العرفية أمام الشريعة الإسلامية ، فلماذا لا نبلغ نحن إلى نتيجة كهذه ؟ وإذا كان لا مفر من اندثار التقاليد العرفية أمام قانون مدون فلماذا لا يكون هذا أمام قانوننا نحن الفرنسيين ؟ ألا يمكن أن يتخذ البرابرة في يوم ما القوانين الفرنسية ذاتها ؟ » .

بهذه اللغة ، وبهذه الصراحة ، وبهذا المنطق تحدث « سوردون » لضباط الشؤون الأهلية الذين كانوا يتلقون الدروس الإعدادية لهم منه ومن أمثاله في ردهات الرباط ، وإن ما قاله ليعد حجة عليه ، وفضيحة في نفس الوقت للسياسة البربرية سواء بالنسبة للبرابرة أو للأعراف .

وقد كان « سوردون » في هذا كله يأخذ بشريعة الأقوى ، وبأن الغاية تبرر الوسيلة ، ولهذا استمر في دروسه ومحاضراته يروج نفس الترهات والأباطيل ، ويتعرض للعثرات ، فتصدر منه الاعترافات الفاضحة له ولما كان يدعو إليه من فرنسة عن طريق البربرة ، ففي 21 يونيو 1929 ـ مثلاً ـ حاضر جمعاً كبيراً من

الضباط برئاسة المقيم العام لوسيان سان ، في مدرسة العربية واللهجات البربرية فقال : « راجت في بعض الأوساط شائعات كثيرة تتحدث بأن الفرنسيين يعدون سراً تقسيم المغرب سياسياً ليتمكنوا من التحكم في البلاد ، وبأنهم يريدون فرنسة البرابرة ، وباختصار ، يريدون إدماج البلاد بالقوة والقهر ، ونحن ، الفرنسيين ، لا نفرض على الشعوب التي أخضعناها الانقياد لنا ، والاندماج فينا مرة واحدة وبالقوة ، نتمنى أن نرى هذه الشعوب تندمج تلقائياً ، في الأسرة الفرنسية ، وفي رأيي أن الاندماج عن طريق القانون جد مفيد ، إذ كلما تقاربت القوانين المحلية من قوانيننا أخذنا نسير إلى اندماج الأجناس الذي هو وحده ، وسيلتنا للمحافظة على الأمن وقاعدة اطمئناننا وبقائنا ، فليس لنا إلا البدء في العمل بعزم ومضي ، فلتصدق عزيمتنا على تخليد أسرتنا ولنستعمل سائر الوسائل للوصول إلى هذه الغاية » .

وفي كتاب « ريبو » **الجماعات القضائية البربرية** ، صحيفة 55 ، التصريح بأن « القصد هو إنقاذ العنصر البربري من نفوذ الإسلام ، وإلحاقه نهائياً بفرنسا ، وتمكينه من أن يلعب دوراً فرنسياً جداً » .

وفي كتاب « لويس بارطو » **ليوطي والمغرب** نقرأ ما يفضح نوايا ومرامي السياسة الاستعمارية كما كان يحلم بها غلاتها من الفرنسيين الذين كانوا يؤملون وينتظرون سنوح الفرصة لما سموه

« بلزوم إسقاط الواجهة » أي بضرورة كشف الستار ، واظهار السياسة الفرنسية الحقيقة التي طالما اختفت عن الأعين ، وأقيم في وجهها حجاب خداع ، وفي هذا نترك الحديث « للويس بارطو » ليروي لنا قصة ما طالما خامر المستعمرين من أحلام وأوهام ، وخلاصتها أن موظفاً سامياً فرنسياً جاء إلى المغرب ليحضر معرض فاس ، عام 1916 ، وبعد أن رأى حفلات المولد ، كما جرت بالقصر السّلطاني ، تحدث طويلاً إلى ليوطي ، فمما قاله له : « أستطيع أن أفهم جيداً سياستكم في الاحتفاظ التام بهذه الحكومة المغربية ، وبحماية هذه الأشياء العتيقة المتلاشية ما دمنا نخوض غمار هذه الحرب الكبرى ، ولقد أَعُدُّ هذا منكم مهارة عظمى ، ولكن من الواضح جداً عندي وعندكم ـ أليس كذلك ؟ ـ أن كل هذا سيكنس في زمن السلم لتعويضه بإدارة مباشرة صالحة مستمدة من الإدارة الفرنسية ذاتها ، وهكذا يتدرج المغرب شيئاً فشيئاً حتى يصبح إحدى مقاطعات فرنسا » .

ومن هذا يتضح أن المغرب كله ـ لا المناطق البربرية وحدها ـ كان مهدداً بالفَرْنَسَةِ عن طريق نزع القناع عن السياسة الاستعمارية ، وهدم الكيان المغربي ليندمج في الكتلة الفرنسية في نهاية المطاف ـ .

ويعلن « ريبو » في كتابه حينما يتحدث عن كاتب الجماعة البربرية بأنه سيمثل دور الربط بين التنظيم القديم وبين قاضي

الصلح الفرنسي (صحيفة 233) ، وقال أيضاً : « إذا ما وجدت العدلية الفرنسية أو العدلية الفرنسية ـ البربرية فلا شيء يمنع حينئذ من أن يصير البرابرة في بلاد الشرع الإسلامي ملحقين باختصاصات القضاء الفرنسي كبقية الفـرنسيين (صحيفة 213) . » .

وفي مجال التطبيق أصدر ليوطي منشوراً رسمياً بتاريخ 22 سبتمبر 1915 يجعل الفرنسية هي اللغة الرسمية للجماعات البربرية ، فبها تسجل مداولاتها وجميع العقود والوثائق ، وتلك وسيلة لشن الحرب على العربية ، والتعريب ، والإسلام ، والشريعة .

ظهير 11 سبتمبر 1914 (20 شوال 1332)

بعد أن أشرنا بالنصوص المثبتة سابقاً إلى أن السياسة البربرية كانت تستهدف الفرنسة ، بوسائل ، وعلى مراحل ، نتعرض للمراسيم المؤسسة لها ، وفي طليعتها « ظهير » 11 سبتمبر 1914 ، ونصه المفتات على السلطان بالرغم عن رفضه المعروف :

توطئة : « حيث إن قبائل جديدة تنضم يوماً بعد يوم إلى المملكة الشريفة بفضل الأمن والسلم ، وحيث إن هذه القبائل من جنس بربري ، ولها قوانين وأعراف خاصة تستعمل لديها منذ الزمن القديم ، ولها بها تمسك شديد ، وحيث إنه يتعين لصالح رعايانا ولطمأنينة إيالتنا السعيدة رعاية الوضع العرفي الذي يحكم هذه القبائل ، أصدرنا أمرنا بما يلي :

الفصل الأول : تحكم وتنظم قبائل العرف البربري بمقتضى قوانينها وأعرافها الخاصة تحت رقابة السلطات وتظل محكومة ومنظمة كذلك .

الفصل الثاني : تصدر قرارات من وزيرنا الأكبر (الصدر

الأعظم) باتفاق مع السكرتير العام (فرنسي) للحكومة الشريفة تعين شيئاً نشيئاً وحسب الحاجة : أولاً ، القبائل التي تدخل في نطاق العرف البربري ، ثانياً ، نصوص القوانين والأنظمة التي تطبق على قبائل العرف البربري .

وهذا المرسوم على قصره واختصاره يمثل « ما قل ودل » في مجال السياسة البربرية ، فهو جماع نظرياتها وأغراضها ، ومكايدها ، وأخطارها ، وكله ناطق بحقيقة الأمر وجليته ، ويعرف نفسه بنفسه ، ولكن مع هذا كله لا نتمالك عن التعليق عليه تحليلاً وإيضاحاً .

وهكذا ، فإن كان يعترف فصله الأول بأن قبائل جديدة تنضم إلى المملكة فإنما هذا شرط صريح في معاهدة (الحماية) التزمت به فرنسا نحو المغرب وسلطانه ، فلم يكن إخضاع القبائل وسيلة لإخراجها من الحظيرة المغربية والزج بها في الحظيرة الفرنسية ، ولا لعزلها كجنس خاص عن المجموعة المغربية التي هي منها وإليها ، فبسط السلم ، وتوطيد الأمن كانا باسم السلطان ومن أجله ، كما كانت عملياتهما العسكرية بمشاركة الفرق المغربية ، وعلى نفقة الميزانية العامة للدولة المغربية ، فاتخاذ هذا وذاك وسيلة لابراز الجنس البربري لتلك القبائل ولاعلان أن لها قوانين وأعرافاً خاصة إنما هو مكيدة ومؤامرة ضد الكيان المغربي ، وأداة لتنفيذ المكيدة والمؤامرة المندستين في نص رسمي يشرع السياسة البربرية لمعارضة التشريع الوطني ولفرض

التشريع الفرنسي . ومن أجل هذا رفع الأعراف إلى مقام قوانين ، وعهد بتطبيقها إلى هيئات محدثة ، ومراقبة السلطات الفرنسية ، والكل مؤسس ومنظم بقرارات وزيرية تضفي على سير المؤامرة صفات التقنين ، والتدوين ، والترسيم والتشريع باسم مصلحة المملكة ورعاياها ، وهذه نهاية النهايات في السخرية ، والمسرحية ، والمأساة ، فظهير البربرة جدير بأن يوصف بالافتراء الفني في مجال المُحزِن المُضحك في آن واحد ، وهو مجال السياسة البربرية كما اختلقها ذلك الظهير وأقر أساسها ، ورسم منهاجها ، وضبط أجهزتها وفق إرادة الفرنسيين . وبما أن فرنسا خرقت بسياستها بنود معاهدة 30 مارس 1912 فقد كان من الواجب الرد على هذا بفسخها وإلغائها بدل الاقتصار على استنكار السياسة البربرية ، والمطالبة بالتخلي عنها ، وهكذا كان ذلك الموقف أحسن جواب على التحدي الاستعماري ، ولكن الأمر سار بخلاف ، وأسفاه ! .

ويخبرنا « ريبو » عن حقيقة إصدار الظهير فيقول : « لقد أفهمنا جلالة السلطان أن عملنا في المغرب ليس منصرفاً لتوطيد الأمن فحسب ، بل هو موجه لمصلحة الاسلام وحدها »، ثم يضيف : « غير أن جلالته لم يتنازل لإعطاء موافقته إلا إذا أعلن هذا التنظيم بصفة مؤقتة في انتظار التنظيم النهائي » .

ظهائر وقرارات وزيرية

واستناداً على ذلك الظهير الغريب صدرت « ظهائر » أخرى

في 2 يونيو 1915 ، و 27 أبريل 1919 و 15 يونيو 1922 ، و 27 يناير 1923 ، و 10 اغسطس 1927 ، و 4 اغسطس 1928 ، كما صدرت قرارات وزيرية في 22 سبتمبر 1915 و 5 مايو ، و 19 مارس 1928 ، و 16 أبريل 1928 ، وغيرها من النصوص الرسمية التي كانت كلها خطوات تمهيدية ، ومراحل إعدادية للهدف الأكبر الذي هو إصدار المرسوم المنظم للسياسة البربرية في طورها النهائي ، ودورها الحاسم ، وهذا ما تحقق بظهير 16 مايو 1930 .

ظهير 16 مايو 1930 (17 ذو الحجة 1348)

أما كيف تهيأ للوصول إليه فهذه قضيتُهُ باختصار :

ظل الجهاز القضائي العرفي غير معترف به من القضاء الشرعي الذي كان يرفض دائماً عقوده ، وهذا ما كان مؤقتاً في نظر السلطات الفرنسية المتربصة كرهاً لا طوعاً ، وإلى هذا يشير بلاغ صادر من الاقامة العامة بتاريخ 15 يناير 1924 ، ويقول : « لا يزال عندنا وقت بعد أن تطبق هذه التعليمات تطبيقاً كاملاً ، وتأخذ شكلها النهائي لحفظها وترسيخها بتشريع جديد ».

فالهدف المتوخى كان هو إصدار تشريع جديد عندما تحين ساعته ، وقد كانت آتية لا ريب فيها. وانتظاراً لهذا ، بل وسعياً للتعجيل به اجتمعت اللجنة الخاصة بتنظيم العدلية البربرية في 8 أكتوبر 1924 ، وتوجت مداولاتها بتقرير مما ورد فيه : « إن اللجنة تعتقد أنه لا غنى عن اتخاذ مرسوم ملكي من جلالة السلطان لوضع أسس الجماعات القضائية البربرية ، وتحديد اختصاصاتها ، وهذا المرسوم يجب أن يعطى فيه تفويض دائم لإحداث الجماعات ، وتعديلها ، وتعيين أعضائها ، وضبط قواعد

الاحتكام إليها ، واتخاذ سائر التدابير اللازمة للتنفيذ » ، وفي الختام أكد التقرير الدعوة إلى مطالبة السلطان بالمصادقة على إصدار مرسوم أساسي في ذلك الاتجاه .

ولكن جميع هذه المساعي والمحاولات لم تكلل بالنجاح بسبب موقف السلطان وحكومته ، الأمر الذي اضطر الاقامة العامة ، في عهد ستيغ ، إلى الاكتفاء بتنظيم الجماعات القضائية بالوسائل الإدارية دون التشريعية التي ظلت متعذرة ، فأعطتها صفتها النهائية ، وجهزتها من الوجهة الإدارية والمالية بواسطة ميزانية خاصة مكونة من ميزانيات المراكز القضائية العرفية ، وأنشأت محاكم عرفية ابتدائية واستئنافية في الخميسات ، والحاجب ، وأزرو .

ولما خلف « لوسيان سان » « ستيغ » في الإقامة العامة نشط دعاة السياسة البربرية وتحمسوا للمضي فيها مسافة قصوى حاسبين أن الظروف أصبحت مواتية أكثر ، وأن السلطان الجديد سيدي محمد لا يسمح له صغره ، ولا وضعه بأن يعارضهم ، فيتخذ منهم نفس الموقف الذي كان لوالده ، وفي كتاب « ريبو » إشارة إلى أن السياسة البربرية ستدخل في طورها النهائي من التطبيق في سنة 1930 (صحيفة 251) ، وهذا الكاتب هو أول من وضع مشروع المرسوم المنشود الذي أثبته في كتابه المطبوع بالجزائر ، في 8 مايو 1930 ، أي قبل صدور « الظهير » بثمانية أيام ، أما الصيغة النهائية « للظهير » فكانت من وضع « سوردون »

والفرق بينهما أن مشروع ريبو يحتوي على خمسة فصول بينما يشتمل « الظهير » الرسمي المزعوم على ثمانية ، وهناك فوارق جزئية فقط ، أما الأسس فواحدة ، وكذلك الصيغ التي أفرغت فيها التقنينات لا تختلف إلا نادراً ، ونرى من هذا أن الظهير كان وليد مُخين فرنسيين هما ريبو ، وسوردون .

وينص « الظهير » على ما يلي :

الفصل الأول : إن جميع المخالفات التي يرتكبها الرعايا المغاربة في القبائل المعترف بأنها ذات أعراف بربرية ، والتي تكون من اختصاص القواد في الأجزاء الأخرى من المملكة هي من اختصاص رؤساء القبائل .

(وبهذا جردت المحاكم المغربية لفائدة رؤساء القبائل المحدثين) .

الفصل الثاني : وتحت تحفظ القواعد الاختصاصية الجاري بها العمل في المحاكم الفرنسية بمملكتنا فإن القضايا المدنية أو التجارية ، المنقولة أو العقارية ، تنظر فيها ، إبتدائياً أو نهائياً طبق الحدود المعنية بقرار وزيري ، محاكم خاصة تسمى بالمحاكم العرفية ، كما تختص هذه المحاكم في مجال نظام الأحوال الشخصية والميراثية وفي جميع الأحوال تطبق العرف المحلي .

(أنشأ هذا الفصل المحاكم العرفية ، وعهد إليها بتطبيق

العرف في سائر الأحوال ، مبعداً الشريعة الإسلامية التي حلت محلها الأعراف القبلية كيفما كانت ، أي ولو خالفت الشرع) .

الفصل الثالث : إن استئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم العرفية يجري ، في حالة قبوله لدى المحاكم المسماة بمحاكم الاستئناف العرفي .

الفصل الرابع : تنظر المحاكم الاستئنافية العرفية ، ابتدائياً ونهائياً ، في القضايا الجنائية وفي جميع المخالفات المرتكبة من أعضاء المحاكم العرفية التي يسند اختصاصها العادي إلى رئيس القبيلة .

الفصل الخامس : يجعل في كل محكمة عرفية ابتدائية أو استئنافية مندوب حكومي مفوض من السلطة الجهوية للمراقبة ، ويعين كاتب ضبط فيها يقوم كذلك بمهمة عدل .

(كل هذا يفرنس المحاكم العرفية ، ويجعلها تحت السيطرة الفرنسية التامة المطلقة ، فأين هذا من احترام العرف وتطبيقه على يد من نسب إليهم أو أُقحموا في باطله)؟ .

الفصل السادس : إن المحاكم الفرنسية تختص في النظر في الجنايات المرتكبة في البلاد البربرية كيفما كانت حالة مرتكب الجناية .

(فرنس هذا الفصل التراب المغربي وسكانه المغاربة فيما

سمي بالمناطق البربرية التي أبعدت فيها محاكم العرف جنائياً بدل الاحتفاظ بها).

الفصل السابع : إن القضايا العقارية ، إذا كان فيها الطالب أو المطلوب ممن يرجع أمرهم إلى المحاكم الفرنسية ، تكون من اختصاص هذه المحاكم .

(يوسع هذا الفصل مجال نفوذ الفرنسة في المغرب لصالح الفرنسيين).

الفصل الثامن : تتولى قرارات وزيرية وضع قواعد التنظيم ، والتكوين ، والتسيير للمحاكم العرفية حسبما تدعو إليه الحاجة .

فمن هذه الفصول اتضح أن « الظهير » أخرج البرابرة من حوزة السلطة الزمنية والدينية للسلطان وفرض تدخل السلطة الفرنسية في القضاء الجنائي بالمناطق البربرية حيث أدخل إليها القوانين والمحاكم الفرنسية في المجال الجنائي ، وبهذا تحقق مخطط الفرنسة بواسطة العرف المفتعل ، والمحاكم الملفقة المنسوبة إليه .

وكل ما يورد في فصول « الظهير » شكل خطراً على الكيان المغربي ، واللغة العربية ، والشريعة الاسلامية ومصير المغرب أمة ، ودولة ، وحضارة ، وهذا ما اعترفت به كبرى الصحف الفرنسية « الطان » حيث كتبت ، في 27 مايو 1930 ، معلنة أن

ذلك « الظهير » عمل عظيم تستحق عليه فرنسا التهنئة ، كما اعتبرته تقدماً عظيماً في عهد لوسيان سان ، ولم تخف فهمها للعظمة المزعومة لذلك العمل ، وإداراكها لما تحقق من تقدم على يد المقيم العام المذكور فقالت « الآن قد تخلصت القبائل البربرية من سلطة الشريعة الاسلامية ، فاتخذت كل الاحتياطات لحماية المحاكم العرفية الجديدة ». وما كتبته الجريدة هو نفس ما طالما سعت إليه السلطات والأوساط الاستعمارية الفرنسية حتى حققته بذلك « الظهير » الذي كان وبالاً على الفرنسيين ، بأن فجر بركان الثورة عليه وعليهم في الداخل والخارج ، كما سنتعرض له فيما يلي .

حركة اللطيف احتجاجاً على السياسة البربرية

صدر الظهير في 16 مايو 1930 فأثار ردود فعل عنيفة في جميع الأوساط المغربية ، ومرت فترة قصيرة اختمرت فيها الحركة الاحتجاجية ، وتهيأت فيها النفوس للوثوب والانطلاق ، فكانت فترة مخاض نحو الانفجار ضد البربرة ودعاتها .

وتجلى هذا الانفجار في اللجوء إلى المساجد ، والتجمع في بيوت الله لقراءة اللطيف بهذه العبارة المعلنة لغضبة الشعب الذي رفع صوته إلى السماء مستغيثاً بقوة الواحد القهار (اللهم ، يا لطيف ، نسألك اللطيف فيما جرت به المقادير ، وَأَلَّا تُفرق بيننا وبين إخواننا البرابر).

وتردد اللطيف في كل مسجد ، وكل بيت ، وكل مكان كشعار لمقاومة سلبية جديدة خلفت المقاومة المسلحة ، فكانت المقاومة السياسية والمعنوية التي لا يقوى عليها سلاح ، ولا يقهرها قمع ، وسرعان ما أصبح اللطيف تحدياً للأقوياء ، ومجابهة للطغاة .

وهكذا مثلت حركة اللطيف عصياناً مدنياً ، وتمرداً شعبياً

على سلطة المستعمر وسياسته دون أن يستطيع لهما وقفاً ، ولا يخمد لهما بالقوة ناراً ، فلقد واجه ثورة اللطيف بكل ما قدر عليه من قوة ، وبطش ، وارهاب ، فكان ، تيار اللطيف هو الأقوى ، ولحركة اللطيف تاريخ حافل بالأحداث والصراعات ، وفيما يلي لمحة عنها :

20 يونيو : أول مظاهرة بالمسجد الكبير في سلا ، وأخرى في المسجد الكبير في الرباط ، وتوجيه تهديد إلى بعض أنصار اللطيف من حاكم الناحية الفرنسي باسم الاقامة العامة .

30 يونيو : صيام سكان سلا ومظاهرة في المسجد الكبير .

4 يوليو : أول مظاهرة في جامع القرويين بفاس ، ومظاهرة في سلا ، ومساجد بالرباط، واستدعاء المراقب « بوسي » لخمسة أعيان في قبيلة زمور في شأن السياسة البربرية ، غير أن 1800 من السكان حاصروا إدارة المراقبة ، وهددوا بالثورة إذا فرض عليهم ظهير 16 مايو ، فاضطر المراقب إلى تغيير الحديث ليتكلم لهم عن الجراد الذي هدد إذاك بالانتشار .

5 يوليو : اللطيف في جامع القرويين بفاس ، واللطيف في المسجد الكبير بالرباط مع خطب تحريضية من بعض الحاضرين .

6 يوليو : اللطيف بالقرويين في فاس ، وصيام سكان الدار البيضاء مع اللطيف في المسجد الكبير .

7 يوليو : اللطيف بالقرويين .

8 يوليو : اللطيف بالقرويين ، شرفاء فخضة آيت بو يحيى من قبيلة زمور يطلبون من المراقب بوسيي تسمية قاض خاص بهم على الأقل ، لأنهم شرفاء ، فأجابهم بأن الجميع سواء أمام العرف .

9 يوليو : اللطيف بالقرويين ، وبمسجد سيدي محمد لعريف في مراكش ، وعزل عبد اللطيف الصبيحي من منصب كاتب الحكومة الشريفة .

10 يوليو : اللطيف بالقرويين .

11 يوليو : اللطيف بالقرويين ، ومساجد الرصيف ، ومولاي ادريس ، والمنية ، واعتقال أحد السكان بالرباط ، ونفي الصبيحي إلى مراكش ، واللطيف بسلا .

12 يوليو : اللطيف بالقرويين والرباط ، واستقبال باشا العاصمة للمطالبين بالإفراج عن المعتقل اليزيدي .

13 يوليو : اللطيف بالقرويين ، والمسجد الكبير في سلا ، والإفراج عن معتقل الرباط بضمانة عدم العودة إلى خطبة التحريض على الهيجان .

14 إلى 16 يوليو : اللطيف بالقرويين .

17 يوليو : اللطيف بالقرويين ، واستقبال « بينازي » ، مدير

الشؤون الأهلية ، لوفد سلا للمطالبة عبثاً بعودة الصبيحي من مراكش .

18 يوليو : اللطيف بالرباط في سبعة مساجد هي القصبة ، وسيدي الغندور ، والسنة ، ومولاي سليمان، والعكاري ، ومولاي المكي ، والزاوية الناصرية ، واللطيف بسلا في المسجد الكبير والشبهة واللطيف في المسجد الكبير بالدار البيضاء ، وبالقرويين .

حركة اللطيف بفاس

إن حركة اللطيف بفاس تستحق أن يخصص لها حديث نظراً لما اكتسته من أهمية ولما رافقها من أحداث ، وطرأ عليها من تطورات ، وإذا كان اللطيف قد تردد في بعض مساجد فاس عامة ، وفي جامع القرويين خاصة ، ابتداء من رابع يوليو 1930 ، كما تردد قبل هذا وبعده في عدة مدن هي الرباط ، وسلا ، والدار البيضاء ، ومراكش ، فإن يوم الجمعة 18 يوليو كان يوماً مشهوداً بفاس التي عرفت مظاهرات شعبية ضخمة اشتركت فيها عشرات الآلاف من الجماهير التي طافت بالشوارع انطلاقاً من جامع القرويين ، كما عرفت حركة قمع وحشية رددت أصداءها صحف العالم ، وقبل أن نتحدث عن هذا يجدر أن نثبت هنا بعض الأشياء المتعلقة مباشرة بحركة الاحتجاج على السياسة البربرية وظهير 16 مايو .

فبمجرد ما صدر هذا المرسوم وبلغ خبره إلينا ، نحن الطلبة المغاربة في باريس ، اجتمعنا في غرفة أحدنا بالحي اللاتيني ـ حي الجامعة والطلبة ـ للتداول في الأمر، فأجمعنا على ضرورة

مواجهة الظهير الخطير بكل معارضة واستنكار ، ولكن بما أن الوقت كان وقت مراجعة واستعداد لخوض الامتحانات الجامعية فقد قرّ الرأي على إرجاء القيام بالعمل إلى ما بعد اجتياز فترة الامتحان ، والعودة إلى المغرب الذي هو الميدان الأساسي لكل حركة ومعركة ، ولهذا بقينا نتتبع سير الأحداث والتطورات في الداخل ، ونبارك من بعيد حركة اللطيف التي اعتبرناها تعبيراً عن الرفض والاحتجاج ، كما اعتبرناها تمهيداً لِمَا هو أهم وأجدى . وكان من الطبيعي ، بل ومن الضروري ، أن اصطبغت حركة اللطيف بصبغة دينية ، فضلاً عن صفتها السياسية ، فجسمت قوة معنوية هائلة ، وأخذت تنتشر وتتسع كقطرة الزيت في الورق كما كانت تزداد مع الأيام ، وتوالى الأحداث ، تضخماً وتمكناً حتى غدت تياراً لا يرد وسيلاً لا يوقف .

وإن ما أحدثه صدور الظهير في الأوساط المغربية من تعاليق مضادة ، وآثار سيئة حَدَا بالجميع إلى التفكير في العمل دفاعاً عن الكيان الوطني المعتدى عليه ، وصوناً للحق المغربي المداس بالأقدام ، وهكذا توفرت اعتبارات قوية شتى سياسية ، ودينية ، وقومية لم يكن من شأنها إلا أن تفرض على النخبة المفكرة تلبية نداء الواجب بأخذ مبادرة العمل المنشود وقيادة الحركة الجماهيرية ضد الظهير كرمز وأداة للسياسة البربرية صنيعة الاستعمار الباغي .

وحيث إن الحريات العامة كانت محرمة فقد كان من

المستحيل القيام بأية حركة للتعبير بواسطتها عن مشاعر ، وأفكار ، ومطالب الشعب الهائج المحتج بكل قواه على صدور الظهير المسمى بالبربري ، ولهذا كان الشعب مدفوعاً بالاضطراب إلى الإفصاح عن حركته ولو بمخالفة القوانين المفروضة التي كانت تشريعاً جائراً يخنق الأنفاس ، ويكبت الألسنة ، فكان اللجوء إلى المساجد الوسيلة التي يملكها الشعب للتعبير عن رأيه وإرادته ، وهذا أمر طبيعي نظراً للدور السياسي الذي يقوم به المسجد في الإسلام كبيت الأمة ، وملجأ أهل الحل والعقد فيها ، فضلاً عن كونه أساسياً بيت الله للعبادة . وهذا ما لم يدركه الأجانب حينما فوجئوا بجماهير المسلمين المغاربة تحتشد تلقائياً في المساجد لقراءة اللطيف الذي كان دعاء ونداء ثورياً في آن واحد ، فكان من صميم الدين والسياسة ، والإسلام دين ودنيا ، وهو ما غاب حتى عن الحكام المغاربة الذين سايروا الطغاة الأجانب ، فأنكروا على جماعة المسلمين التوجه إلى الله في المساجد مستغيثين :

اللهم يا لطيف نسألك اللطيف فيما جرت به المقادير ، وأن لا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر ! . فإذا كانت المساجد بيوت الله فهي كذلك معاهد العلم ، ومجالس السياسة ، ولهذا لم تكن قراء اللطيف في حد ذاتها شغباً وهياجاً ، ولا جلبة ولغطا ، بل كانت دعاء خاشعاً ، وتعبيراً بالتي هي أحسن عن المشاعر والمطالب ، ومهما يكن من الأمر ، فقد كانت حركة اللطيف

مظهراً مؤثراً لإعلان السخط والاحتجاج على باطل الظهير البربري ، ومع اللطيف كان يقرأ أحياناً ما تيسر من القرآن باختيار آيات مناسبة للظروف ، ومثيرة لعواطف التضامن ، والدفاع المشروع عن المقدسات . وبما أن الظهير كان سلاحاً ضد الاسلام ، وجبت محاربته بسلاح الاسلام .

وألقيت خطب حماسية لتعريف المسلمين بما في الظهير من شرور وأخطار ، ولاستنهاض المسلمين ، وقد عمت الحركة أهم المدن : الرباط ، سلا ، فاس ، الدار البيضاء ، مراكش ، مكناس ، تطوان ، طنجة ، القصر الكبير وغيرها ، وبالرغم من إغلاق المساجد من طرف السلطة ، إلا في أوقات الصلاة ، عرفت الحركة نمواً واتساعاً حتى عمت الجميع ، وجعلت النفوس تسترخص كل تضحية في سبيل الوطن ، والعروبة ، والإسلام . أما طغاة الاستعمار فقد اعتبروا دعاء اللطيف بمثابة نداء للثورة عليهم بعد أن ظنوا أنهم ملكوا البلاد ، وسيطروا على العباد وأمنوا مكر الله ، وهو للظلمة بالمرصاد ، وكان ذلك كله يجري في مختلف جهات المغرب ونحن ، فوج الطلبة في باريس ، نتتبع الأحداث ، ونهتم بالأخبار ، ونتحرق على العمل ، وكان لا بد لنا من أن نتدرع بالصبر حتى ننتهي من الدراسة وامتحاناتها بعد أسابيع معدودة . وفي انتظار العودة إلى المغرب كنا نواصل الاجتماعات استعداداً للعمل ، والنضال ، وقد هيأتنا لكل هذا المدةُ التي قضيناها في باريس ، معقل

الحرية ، وميدان السياسة ، وملتقى الأحرار من كل جنس ، ومرتاد رجال النهضة وشباب الوطنية من المشارقة ، وغير هذا مما يساعد على تكوين الإنسان ، وإعداد الشخصية لخوض العراك .

وكانت 1930 هي السنة التخريجية بالنسبة لي ، وشاءت الأقدار أن يطابق هذا تمخض الوضع في المغرب عن أحداث وتطورات أتاحت لي الفرصة لخوض المعركة التي طالما راودتني فكرتها ، وأعددت نفسي لها ، وريثما أتمكن من العودة لخوض الغمرات أخذت أبحث عن الكتب المتعلقة بالسياسة البربرية ، وكانت بعضها معروفة لديَّ ككتاب **مغرب الغد** للكمندان « بول مارتي » الذي كان مدير ثانوية مولاي إدريس بفاس وقتما كنت تلميذاً فيها ، بل ألف كتابه في خزانة الثانوية ، وكلما كان يتغيب في بيته كنت وزملائي التلاميذ في السنة الرابعة نتسرب إلى المكتبة لنطلع على فصول الكتاب بينما كان آخرون منا يقومون بالحراسة خارجها ، وكنا شديدي الاهتمام بالكتاب لأنه يتحدث عن الثانوية ، والقرويين ، والسياسة البربرية التي كان المدير من أكبر دعاتها ، وأشهر الكتاب المروجين لأباطيلها بين الفرنسيين .

ومن مجموع الكتب التي ظفرت بها في باريس استطعت أن أتوفر على مادة غزيرة في السياسة البربرية ، فجردت منها بالعربية طائفة مختارة من الآراء والنظريات التي تكشف عن أسرار وأخطار هذه السياسة حتى امتلأ بها دفتر مدرسي ضخم أعددته ليكون عمدتي في فضح المؤامرة الاستعمارية في الوسط

المغربي بعد الرجوع لمسقط الرأس .

وفي منتصف يوليو 1930 أنهيت دراستي العالية ، وعدت لفاس وكلي عزيمة واستعداد للعمل ، فلم أكد استقر بها حتى خُضْتُ النضال الذي اندلع في المغرب بأحداث اللطيف ، والصراع ضد الاستعمار الغاشم .

وهكذا ، لم تمض على وصولي لفاس بضعة أيام حتى تمكنت ، بعد اتصالات مع بعض شباب القرويين ، من عقد أول اجتماع سياسي سري حضره عشرات منهم ، وتم الاجتماع في جناح علوي (مصرية) بمدخل دار سيدي ابراهيم الشاهدي الوزاني ، وكانت هذه الدار من قبل مقر المدرسة الابتدائية بحي « اللمطيين » البليدة التي درست فيها ، وكان المكان الذي شهد أول اجتماع من نوعه لمقاومة السياسة البربرية بفاس خاصاً بالطالب القروي عبد السلام بن إبراهيم الوزاني ، وفي الاجتماع تقرر استئناف حركة اللطيف بفاس بقيادة الشباب .

ولما التألم الجمع تناولت الكلام لأعرض على الحاضرين حقائق السياسة البربرية ، وأثناء العرض شرحت لهم كامل ما تضمنه دفتري من مختارات الكتب الفرنسية المبينة لأهداف هذه السياسة والكاشفة لأسرارها ، والفاضحة لأخطارها ، وما كدت انتهي من العرض معتمداً على الوثائق والنصوص حتى هاجت النفوس ، فأجمع الحاضرون بكل حماس على التضحية بكل

غال ونفيس ، وكان لا بد من أن نفكر في تطوير العمل بالنسبة لحركة اللطيف ، فكانت لي خطة لم أشأ أن أصرح بها في بداية الأمر خشية أن لا تنجح ، ولهذا انتظرت بها ظروفاً مواتية في مجال المعركة السياسية الآخذة وقتئذ في النشوب مع قوات الاستعمار .

وقد أسفر الاجتماع عن نتائج إيجابية لصالح المعركة ، وتمّ الاتفاق على العمل يوم الجمعة 18 يوليو 1930 موافق 21 صفر 1349 ، وفي القرويين بحضور أكبر تجمهر ممكن من الشباب المناضل الذي تفرق بين صفوف المصليين حتى إذا ختمت الصلاة نُؤدِيَ بقراءة اللطيف قبل أن يتفرق الناس ، ولما شعرنا ببلوغ التأثر أقصاه في كافة النفوس صعد عبد السلام بن إبراهيم الوزاني إلى كرسي التدريس ، وفق الخطة المرسومة ، وألقى في جموع المؤمنين ، ومن حوله حراسة قوية من الشباب المناضل، خطبة قصيرة كنا أعددناها في الاجتماع ، وقد ألهبت النفوس بما لا مزيد عليه حتى صار الناس يزدحمون حول الكرسي وصراخاتهم تتعالى باستنكار السياسة البربرية المشؤومة ، وعيونهم تبكي تأثراً ، وكلهم ينادون الموت أفضل من الحياة ! وفيهم من كانوا يلطمون وجوههم لشدة التأثر عند سماع الخطيب يفضح أمامهم أخطار السياسة البربرية ، وبعد الفراغ من الخطاب الحماسي وقفت الجماهير تنتظر ماذا سيطلب منها ، فأيقنت أن كل شيء قد تهيأ لتنفيذ الخطة قبل أن تواجهنا قوات السلطة بما يحول دونها ، ولما رآني الناس مع فوج من

الشباب في مقدمة الصفوف على مقربة من المحراب أخذوا يتجمعون حولنا انتظاراً لما سنشير به عليهم ، فأدركنا أن الجميع كانوا على استعداد كامل للتضحية والحماسُ بلغ منتهاه ، فأشرت إلى بعض الشبان بأن يخرجوا بالجمهور من المسجد عبر سوق الشماعين إلى ضريح مولاي إدريس والجميع يرددون : يا لطيف ! يا لطيف ! وبقيت بجانب المحراب أشير بالتوجه مع شباننا نحو أبواب المسجد ، ولما خرجت الجموع على الصفة المطلوبة غادرت مع بقية الإخوان المسجد لننضم إلى المظاهرة التي كانت الأولى من نوعها في فاس ، بل في المغرب كله ، وأثناء مرورها كان التجار والصناع ، والمارة ينضمون بحماس إلى صفوفها ، ثم دَخلنا بالمظاهرة إلى الضريح الإدريسي ، وكان في نيتي أول الأمر أن نكتفي بهذه المظاهرة القصيرة على سبيل التجربة في مجال العمل السياسي ، وحرصاً على عدم تعرضها للقمع والبطش حيث كنت أخشى أن يؤدي هذا إلى نكسة تضيع معها الجهود ، وتخيب بسببها الآمال ، ولكن رأيت ، ونحن في الضريح ، ما شجع على المضي في العمل مهما كانت العواقب ، وحينما رأيت أحد الشباب الذي ظن أن كل شيء قد انتهى وأن المظاهرة أدت مهمتها في التشهير بالسياسة البربرية ، وإعلان الاحتجاج عليها ، أخذ يرفع يديه ليختم التجمع بالدعاء ، أسرعت **إليه** كيلا يفعل فاستجاب لما قلته له وهو أننا سنذهب بالمظاهرة عبر شوارع المدينة إلى بيت رئيس المجلس

العلمي أحمد بن الجيلالي لنحتج عليه وعلى هيئة العلماء لسكوتهم واستكانتهم ، فنطالبهم بإعلان موقفهم كعلماء الإسلام من السياسة البربرية التي هي أفظع حرب على الإسلام وشريعته ، وكان الشاب فيما أراد أن يفعل بالضريح حسن النية لأنه لم يكن لنا برنامج مقرر ، وإنما كنا نسير مع التطورات . وهكذا استأنفت المظاهرة مسيرتها بقيادة الشباب ، فازدحمت بها شوارع المدينة كما آنضم إليها في الطريق كل من شاهدوها أو سمعوا بها حتى صارت الجموع تعد بعشرات الآلاف ، وكلهم يسيرون في صفوف ملتحمة مرددين بصوت واحد رهيب : يحيى الإسلام ، تحت راية الامام !

وقد قطعنا بالمظاهرة الكبرى أطول طريق لنبلغ الدعوة إلى كافة السكان ، فانضم إليها خلق لا يحصى ، ولما وصلنا إلى دار رئيس المجلِس العلمي في الدوح بعقبة السبع غص الدرب الضيق الذي يسكن فيه الشيخ ابن الجيلالي بالمتظاهرين ، فأخذ أحدهم ، وهو أبو بكر الحريشي ، يضرب الباب بقدمه ضربات شديدة كادت أن تكسرها وفي هذه الأثناء كان صياح النساء ينبعث من المنافذ على سبيل الاستغاثة مردداً (العتيقة لله يا عباد الله !) ، فلما بلغني الخبر وأنا خارج الدرب انطلقت نحو المعني بالأمر ، فمنعته ، وأخرجت كل من كانوا داخل الدرب خشية أن تتطور الأمور إلى ما يسوء ، وسرعان ما أدركت أن بعض الجمهور لم يعد يضبط نفسه ، وأنه يجب العمل بكل وسيلة حتى تمر

المظاهرة بسلام ، فلا تنقلب بأعمال الطيش والتهور إلى ما يخرجها عن حقيقتها ، ويجعلها لا تبلغ الهدف المحدد لها ، وبينما نحن نواصل السير في شوارع الدوح ورد الخبر بأن جماعة من المتظاهرين يوجدون أمام دار الجنرال حاكم الناحية ، وأن بعضهم يحاولون إسقاط الراية الفرنسية وتمزيقها ، فأسرعت إلى المكان لأجد الخبر صحيحاً ، فصرفت الجماعة من باب الدار التي كانت مغلقة وبدون حراسة السينغاليين كالعادة . وبعد أن عادت الأمور إلى النظام ، والمياه إلى مجاريها أُخبرت بأن جماعة أخرى توجد قرب سينما أبي الجنود (بوجلود) أمام دار يسكنها راهب أوروبي معروف في المدينة ، وأنها تعمل لتكسير الباب واقتحام الدار للفتك بصاحبها ، فاتجهت فوراً إلى المكان ، وصرفت تلك الجماعة عن المضي في خطتها ، وهنا ازدادت إدراكاً لخطورة الموقف بسبب عدم انقياد وانضباط بعض المتظاهرين ، وخشيت وقوع الفوضى والاضطراب إذا ما أفلت زمام الجماهير من أيدينا ، وأصبحنا عاجزين عن قيادة المظاهرة إلى نهايتها ، وهنا فكرت في وسيلة لتهدئة الجماهير المتظاهرة ، وبما أن المظاهرة كانت قد أدت مهمتها بسلام ، فقد فكرت في تفريقها ، فلم أجد أحسن مكان لهذا من المسجد ، وإذاك اتجهت إلى محمد الفاسي الذي كان قريباً مني والذي لا شك أنه أدرك كذلك خطورة الموقف مثلي ، فاتفقنا على أن يتجه كلانا بشطر من المظاهرة إلى المدرسة العنانية القريبة منا . وهكذا أخذ

الفاسي فريقه ماراً به من سوق الرحبة وسيدي اللزاز ، بينما سرت بالشطر الآخر إلى المدرسة العنانية عن طريق السراجين قرب درب طريانة . ولما غص المسجد بالجماهير طلبنا من الحاضرين أن يتوضؤوا لصلاة العصر ، وبعد هذا لاحظنا أن التهدئة قد نجحت ، فخرجنا بالمظاهرة متجهين إلى القرويين حيث يتم حلها ، ولما وصلت إلى سوق قنطرة بوروس مع المتظاهرين فوجئت بوفد كبير من كبار العائلة الوزانية قادماً من درب بوحاج حيث سكناي ، فأخبرني أحدهم بأن والدي قد اعتقلته السلطة بواسطة الباشا محمد بن البغدادي في الساعة الثانية زوالاً ، وأن الوفد ذاهب إلى الباشا لمقابلته في بيته القريب من مكان المظاهرة ، ومطالبته بالإفراج عن والدي الذي كان أول معتقل بفاس في حركة اللطيف ، وبمجرد ما سمعت الخبر ثارت ثائرتي ، فأسرعت إلى بيت الباشا حيث تبعتني المظاهرة دون أن يعلم أحد بحقيقة الأمر ، فما كدت أظهر لجماعة (المخازنية) (زبانية الوالي من الحراس والأعوان) وهم بباب سكنى الباشا (بفران كويشة) حتى صاحوا كلهم : ها هو ! ها هو ! فلما وصلت حاولوا أن يمسكوني فمنعتهم قائلاً لهم : اتركوني فأنا الذي جئت لأتصل بالباشا ، فدخل أحدهم ليخبر ابن البغدادي الذي كان في الدويرة مع القبطان الطروشي ، المندوب المخزني الفرنسي ، ولما عاد (المخزني) قال لي : الباشا يطلب أن تدخل ومعك عشرة من أصحابك ، فأخذت عشرة ممن كانوا

قريبين مني في المظاهرة ، ولما دخلنا سألني الباشا : « ما هذه الفتنة التي أحدثتها في المدينة » ؟ فأخذ الخليفة ابن شقرون يقص ما حدث نتيجة ذلك ، ومن جملة ما ذكره أن امرأة أجهضت لما رأت « الفتنة » ، وأن تجار القراشل (مغازل الصوف) من اليهود بسوق الطرافين أغلقوا دكاكينهم وفروا خوفاً إلى الملاح ، وغير هذا من الترهات ، وأعرضت عن هذا لأدْخل في حوار مع الباشا حول حقيقة المظاهرة ، ولما سألته لماذا اعتقل والدي وهو بريء لأعلم له كغيره من الآباء بالمظاهرة ، أجابني بأن والدي أخذ كرهينة إلى أن يلقى القبض عليّ باعتباري مسؤولاً عن « الفتنة » كما سمى المظاهرة ، وأثناء حواري مع الباشا أراد القبطان الفرنسي أن يتدخل فاعترضته قائلاً له : لا محل لوجودك هنا ، ولا أعترف بك فحديثي ليس معك ، بل مع الباشا الذي هو الحاكم هنا كممثل للسلطان ، فسكت ووجهه مكفهر تعلوه صفرة ، وبعد أن شرحت للباشا حقيقة المظاهرة ، بَدَا عليه شيء من التأثر لما سمعه عن السياسة البربرية كسلاح لمحاربة الإسلام ، والقرآن ، والسلطان ، ثم سألني : هل أعيان المدينة متفقون معكم ؟ فأجبته : الأمر ليس أمر الأعيان ، بل أمر الأمة المغربية جمعاء ، وأنت نفسك متفق معنا بصفتك مسلماً ومؤمناً تقول لا إله إلا الله محمد رسول الله ، إن المغرب في خطر ، والإسلام في خطر ، والشريعة في خطر ، فالموت أهون من الحياة ! وبعد قليل من السكوت قال لي : اذهبوا إلى دار بوعلي

(مقر المحكمة الباشوية) ، فسأستدعي الأعيان ليحضروا هناك ، وسألتحق بكم بعد أداء صلاة العصر ، ولما كنا داخل الدَويرة جاء أحد الأعوان فأخبر الباشا بأن المتظاهرين محتشدون في الأزقة ، فأمر بتفريقهم بالقوة ، وبعد فترة عاد ليقول للباشا : لقد فرقناهم بالعصى ، وتركوا بعد انصرافهم عدداً من الطرابيش ، والعمائم ، والأحذية (البلاغي) فماذا نصنع بها ؟ فأجابهم : أرموها في النهر (بوخرارب) ، فما كدت أسمع هذا حتى تحققت من مصير المظاهرة ، كما أحسست بأننا وقعنا في فخ لن نفلت منه ـ ولما خرجنا أحاط بنا نحن العشرة ، حراس الباشا وزبانيته ، وساقونا ، عبر الأسواق والشوارع ، إلى دار بوعلي التي بمجرد ما دخلناها أغلقت علينا بابها ، وأقيمت عليها حراسة مشددة من الجند الخيالة (السبايس) ، وما كدنا نصل حتى انضم إلينا عدد من الشباب فصرنا بدار بوعلي نحو الثلاثين ، وطال انتظار وصول الأعيان الذين لم يصلوا ، كما تأخر مجيء الباشا لسبب غير مفهوم ، ثم فتحت الباب ليدخل الباشا راكباً على بغلته المطهمة ومن حوله « المخازنية » راجلين ، فاصطفوا ليؤدوا التحية التقليدية التي تبدأ بقول أحدهم : « بايع ؟ » فيجيب الآخرون : الله يبارك عمر سيدي ! » ، وكانت الساحة الفسيحة لدار بوعلي غاصة بالمتقاضين وغيرهم ، وكان بين الحاضرين بعض الأوروبيين من السواح صحبة دليل ، ولا شك أنهم كانوا في زيارة المدينة القديمة فأتوا لرؤية المحكمة وكيف تجري الأمور فيها

مما يعد غريباً وجديراً بالاطلاع عليه من الأجانب ، وقد كان هذا من حسن حظهم ، لأنه أتيحت لهم فرصة قلما يجود بها الزمان للتفرج على ما يجري في المحكمة من عملية التعذيب الوحشي الذي يذكرهم بما قرؤوه في كتب التاريخ عن التعذيب في القرون الوسطى . وبعدما ترجل الباشا في مشهد فولكلوري دخل الغرفة الكبرى حيث يجلس عادة للأحكام على فراش وثير ، ثم أمر : هاتوا « الماعون » ؟ وما أدراك ما « الماعون » أي « فلقة والسياط » لجلد من يراد حملهم على الاعتراف بالجريمة أو لضرب التلاميذ في الكتاتيب القرآنية ، أو لتأديب العبيد في العهد القديم !

وحينما سمعنا الباشا يأمر بإحضار « الماعون » لم نتصور أول وهلة المراد به ، فلما أسرع بعض الزبانية لفتح باب المستودع حيث كان « الماعون » ، وأخرج « الماعون » الذي كان معلقاً بالجدار ظننا أننا سنشهد عملية جلد مجرم يراد إقراره ، ولكن سرعان ما تبدد وهمنا حيث رأينا اثنين من الزبانية يمسكان بخطيب المظاهرة في القرويين عبد السلام بن إبراهيم الوزاني ، ويسقطانه على الأرض ، ويدخلان رجليه في « الفلقة » ويلويان عليهما بشدة حبلها في شكل نصف دائرة ، بينما يجلس اثنان آخران من الزبانية فيمسك كلاهما بإحدى يدي الضحية واضعاً قدمه في كتف المعذب الذي تظل يداه موثوقتين وثقاً محكماً ، وبعد هذا ينهال اثنان على مقعدته بالسياط المفتول من الجلد بعد

غطسه في الماء قبل العملية ، وكان سابعهم « المشاوري » يشرف على التنفيذ وهو يصيح في الزبانية حثاً لهم على الضرب الشديد المبرح ، وكان السكوت مخيماً بثقل ورعب على الساحة الغاصة بالمتفرجين ، فكان لا يسمع غير وقع السياط على الجسم ، بينما كان الباشا ينظر باهتمام وهدوء وهو يحرك شفتيه فتتحرك لحيته الكثيفة ، ويداه تمسكان سبحة كأنه في حلقة ذكر أو كأنه يحصي الضربات ، ثم جاء دور محمد الصفريوي ولد الحاج فاتح ، وبعده كان دوري ، ولما أسقطت على الأرض سقطت نظارتي ، وقد ظن أنها تكسرت وتطايرت شظاياها في عيني حتى إن الخبر نشر في صحافة باريس ، فشن زميلي في الدراسة (دانييل كيران) ، الكاتب اليساري المشهور ، حملة في الصحف على السلطات الفرنسية ، مما اضطر الاقامة العامة إلى نشر تكذيب مؤكدة أنني لم أصب بسوء في عيني .

وقد تحملت عملية « الماعون » الوحشية بالصبر النادر ، كما فعل غيري من المعذبين . وأثناء العملية كان عبد الباشا فاتح ، أحد الاثنين اللذين كانا يوثقان يديّ ، لا يفتأ يهمس قائلاً : « قل : أنا تايب إلى الله » ظناً منه أن بهذا سأعفي من ضرب السياط ، ولكني ظللت ساكتاً وصابراً ، والحقيقة أنني لم أشعر بعد الضربات الأولى بألم يفقد معه كل صبر وتحمل ، وباختصار فقد كنا كما قال أحمد شوقي :

ترى أسرى وما شهدوا قتالاً ولا اعتقلوا الأسنة والصفاحا

وجرحى السوط لا جرحى المواضي بما عمل الجواسيس اجتراحا

ومن قول الشاعر محمد بن إبراهيم المراكشي في ذلك :

يسوس بفاس من بنيه كرامهم يقلبهم بطناً ويجلدهم ظهرا
أسجن وضرب مؤلم وإهانة وزجر وتعذيب وما اقترفوا وزرا
فقل لكثيف الروح هاتيك ضربة ملايين قد أضحت بمغربنا عشرا

ثم تتابعت العمليات عشية ذلك اليوم حتى آخر واحد من المعتقلين ، وبعد هذا أمر الباشا بنقلنا محروسين إلى سجن القطانين ، وقد مر تنفيذ خطة القمع كما أمر بها الفرنسيون . وأثناء العملية كاد أن يتعرض الباشا إلى اعتداء بالسلاح الأبيض ، وذلك أن أحد المعتقلين هو أحمد بن إدريس الوزاني لم يتحمل رؤ ية ذلك المشهد الوحشي ، فأخرج سكيناً ، وعزم على أن يقتحم الغرفة ليطعن الباشا طعنة يذوق بها عقاب الدنيا قبل عذاب الآخرة ، ولكن بمجرد ما رأيته يمسك السكين وهو في حالة عصبية متناهية نزعته منه ، وكان من المجلودين .

ولما وصلنا إلى سجن القطانين وجدت والدي جالساً مع الحارس ابن المعطي ، فتأثرت حتى أدمعت عيناي ، ثم قبلت يده وقلت له ، سامحني ، لقد أوذيت في سبيلي ، فقاطعني في الحين قائلاً : بل في سبيل الله ، إن الخير فيما اختاره الله لنا جميعاً .

ثم زج بنا داخل السجن ، وكان عبارة عن ساحة فسيحة

الحسن بن الطيب الوزاني ، والد المؤلف

وبين يديه حفيده عز العرب بن محمد حسن الوزاني

مسقفة وفي وسط السقف شباك للاضاءة والتهوية ، وبجانب الساحة المراحيض المظلمة الخبيثة الروائح التي كانت الفيران تسرح وتمرح فيها دون مبالاة لأحد ، كما كانت أصواتها تملأ الأرجاء بلا انقطاع .

وبعدما برد دمنا أخذنا نشعر بشدة الألم حتى خيل لنا أن أجسامنا كانت تكوي بمحاور حامية ، وكل هذا من أثر السياط ، وهكذا قضينا الليل في عذاب لا يعبر عنه لسان ولا يصوره قلم ، ولكن هذا لم يفتَّ في عضدنا ، ولم يوهن معنويتنا ، ولم ينل من عزيمتنا ، لأننا كنا ننتظر ذلك وأكثر وقتما نزلنا إلى ميدان الكفاح والتضحية .

وإلى غاية المساء لم يلتحق بنا بعض الرفقاء ، فظللنا نتساءل منذ الساعة الأولى للمظاهرة التي انطلقت من القرويين : أين علال الفاسي الذي غاب عنها لسبب غير معروف ، فلم يكن مع المعتقلين المجلودين ، حتى إذا جنّ الليل فتح علينا باب السجن ليدْخل علال ، فانهالت عليه أسئلة الجميع : أين كنت ؟ فأخذه العجب أول وهلة من السؤال الثاني ، لأنه كان يجهل كل ما وقع ، ثم قص علينا قصته ، كما قصصنا عليه قصتنا ، وأريناه آثار السياط في أجسامنا . أما قصته كما حدثنا بها فهي أنه بعد قراءة اللطيف معنا في القرويين غادر المسجد رفقة الحسن بوعياد من باب « سبع لويات » فتوجها إلى دار الحاج العربي بوعياد والد الحاج الحسن ، وكانت بجوار المسجد في نفس درب سبع

لويات ، وبعد تناول الغداء مكث هناك بقية النهار ، ولما أرخى الليل سدوله غادر الدار مخترقاً المدينة القديمة ومتوجها إلى بيت والده برأس الجنان ، فلما وصل إلى درب القلقليين الذي هو المسلك الوحيد إلى رأس الجنان اعترضه مقدم الحومة ، وأبلغه أمر الباشا بالحضور ، فامتثل رفقة المقدم . ولما علم الباشا بوصوله أمر بأخذه إلى السجن مع الآخرين ، وحاول علال أن يعتذر لنا بأنه لم يكن في البرنامج أي تظاهر ، وهذا صحيح ، ولكنه لم يستطع أن يعتذر عن ترك المسجد إثر اللطيف ، وعدم لزوم المكان بجانب الباقين من الشباب المناضلين . أما الحسن بوعياد فلم يكن مسموحاً له بالمشاركة في حركة اللطيف ، وبالأحرى في المظاهرة ، لأنه كان محمياً انجليزياً ، كما أن أفراد عائلته كانوا محميين ، فكانت الدار كذلك محمية ، وحتى لو علمت السلطة بوجود علال فيها فلا يمكنها أن تخرجه منها إلا بواسطة القنصلية الأنجليزية .

وهكذا لم يحضر علال المظاهرة ، ولا حركة الاعتقال وعملية الجلد ، ولم يكن أحد في المدينة يجهل خبر المظاهرة التي استمرت من الساعة الثانية ظهراً إلى الغروب . وفي كتابه **الحركات الاستقلالية** ورد : ولما وصل المتظاهرون إلى بيت شيخ المدينة عمدت إليهم السلطة فاعتقلت منهم 25 شاباً (الخبر غير صحيح) جلدتهم بالسياط ، من بينهم أصدقائي عبد العزيز بن إدريس ، والهاشمي الفيلالي ، ومحمد الوزاني ، وفي

مساء اليوم بعثت السلطة فاعتقلتني (صحيفة 165) ، وهذا كلام واضح في الموضوع ، وغني عن التعليق .

وبلغني في ذلك المساء أن خالي محمد بن التهامي الوزاني ألحق بوالدي بعد دخوله للسجن ظنا من السلطة بأن ابنه محمداً شارك في المظاهرة ، ثم ثبت بعد ذلك أنه كان غائباً عن فاس كل ذلك اليوم ، فأفرج عن أبيه مع والدي ، وقد أحضرهما الباشا لبيته ، واعتذر عما جرى لهما ، وكان السجن أشبه باصطبل ، وكل من أودع فيه مؤقتاً يتولى تموين نفسه . ولهذا افترشنا الأرض في تلك الليلة ، وبقينا جوعاً وعطشاً . وبعد أيام أُخذنا حوالي الثانية صباحاً تحت الحراسة إلى السجن المدني بالدكاكين حيث تجاوز المعتقلون في تلك الحوادث عدد الستين حشروا كلهم في قاعة لا تسع إلا ثلث هذا العدد ، فكنا كالسردين في علبة ، وكان الحر شديداً في ذلك الوقت من الصيف ، وكنا ننام جالسين تقريباً لضيق المكان ، وكان المرحاض مكشوفاً في زاوية الغرفة ، وكنا لا نمتثل أوامر السجن إن أردنا ، كما كنا نقضي أوقاتاً في تلاوة القرآن بأصوات عالية ونترنم بالأناشيد الوطنية والثورية ، فيأتي الحراس ليمنعونا ، فلا نزداد إلا تحدياً لهم برفع الأصوات ، وهكذا إلى ساعة متأخرة من الليل ، فيأتي الحراس ليسكتونا ويلزمونا بالنوم ، فنمضي في القراءة ، تارة ، وفي الإنشاد ، تارة أخرى ، وقد مكثنا في السجن أسابيع لم يهدأ فيها المغرب ، بل تجددت فيه أحداث ، ونظمت

فيه وفود للمطالبة بالإفراج عنا ، وعمَّ الاستياءُ سائر الأوساط ، وسادت في البلاد حالة من السخط ، والتشويش والاستنكار .

وتحت ضغط الأحداث ، والتطورات ، والاحتجاجات اضطرت السلطة إلى اطلاق سراحنا طمعاً في أن تهدأ الحالة ، ويصفو الجو ، ومن السجن نقلنا ذات صباح إلى إدارة الاستعلامات (المخابرات السياسية) ، فاستقبلنا الكمندان ميلبي الذي تحدث إلينا بوجه عبوس مستعملاً الترغيب والترهيب ، فتوليت الرد عليه بالفرنسية بما يستحق بعدما ترجمت قوله لرفقائي ، ثم انصرفنا إلى بيوتنا التي انقلبت مدة أيام إلى مجالس سياسية ، وأندية وطنية ومراكز لنشر الدعوة ضد السياسة البربرية .

والجدير بالذكر أنه ، أثناء وجودنا في السجن ، أي في 25 يوليو بالضبط ، شاع الخبر بأن فاس ستشهد مظاهرات عظيمة احتجاجاً على اعتقالنا ، وعلى تعذيبنا الوحشي « بالفلقة والسياط » ، كما أمرت به السلطات الفرنسية ، فتعبأت قوات الشرطة والجيش ، ووضعت حول المساجد لمنع التجمع بها ، وقمع كل حركة تنبعث فيها أو تنطلق منها ، وأنزلت إلى داخل المدينة فرقة اللفيف الأجنبي ، فاحتلت النقط الستراتيجية فيها ، بل صدرت الأوامر إلى زبانية القمع بانتهاك حرمة المساجد والدخول إليها ، وسواء صحت الإشاعة أو لم تصح فإن إظهار تلك القوة استهدف بث الرعب والإرهاب في المدينة ، وبما أن هذا نفسه أهاج نفوس السكان أكثر مما فعلت الأحداث السالفة ،

فقد اندفعوا للردّ على التحدي والاستفزاز باظهار الاحتجاج والاستياء ، فتعرضت فاس في ذلك اليوم لما ذكر أهلها بأيام الاحتلال العسكري زمن فرض « الحماية » بالقوة والبطش .

وأمام تفاقم الأزمة ، واشتداد الحركة الاحتجاجية لم يسع السلطة إلا أن تفرج عنا طمعاً في التهدئة وظناً منها بأن الحركة ستخمد ، لأنها اعتبرتها سحابة صيف سرعان ما تنقشع ، فيعود الصحو إلى سماء السياسة ، غير أن الأمور سارت بخلاف هذا ، مما أقنع السلطة بأن الأمر جد لا هزل ، وبعد هذا اتجهت الجهود إلى فتح حوار مع السلطة لحملها على التخلي عن السياسة البربرية التي بدون التراجع عنها لا يكون للمأزق مخرج أبداً ، فتكونت من جديد لجنة أسفر سعيها عن نتيجة إيجابية ، وهي توقيف حركة الاحتجاج مؤقتاً مقابل تأليف وفد يختار بحرية من سكان فاس ، ويتوجه إلى الرباط لتقديم المطالب إلى السلطان . وفي 22 أغسطس عقد اجتماع في المجالس البلدي بالسياج ، فتم اختيار عشرين من الشخصيات والشباب ، ومن بين هؤلاء تعين وفد من عشرة أعضاء للمثول بين يدي السلطان ، وهم الشيخ عبد الرحمان بن القرشي ، وزير العدل سابقاً ، ومحمد بن عبد السلام لحلو ، والهادي بن المواز ، ومحمد بن المفضل بن جلون (الجبينة) ، وإدريس بن محمد الوزاني ، وعبد الواحد الفاسي ، ومحمد الديوري ، وعمر بن عبد الجليل ، وعلال الفاسي ، ومحمد بن الحسن الوزاني .

ولكن السلطة منعت الاثنين الأخيرين من التوجه ضمن الوفد ، ولما حل بالرباط استقبله الناس بحفاوة ، وأنزلوه في بيت خاص حيث توافد عليه السكان للتهنئة وإعلان التضامن ، وكل هذا لم يرق السلطة التي امتنعت من استقبال وفدي الرباط وسلا لتقديم عرائضهما ، ومع ما تعرض له وفد فاس من سوء معاملة السلطة له فقد تمكن من الاجتماع بالصدر الأعظم الذي منع أول الأمر إدريس بن محمد الوزاني من الدخول مع الوفد بدعوى أنه صغير السن ، وكان قصير القامة ، وعمره يتجاوز 51 عاماً ، ولما دخل إدريس الوزاني احتج على الوزير الصدر فقال له إنه يعرف والده وعائلته ، واستعرض أمامه بحضور الوفد بعض ذكرياته في هذا الموضوع ، ثم كان اللقاء مع السلطان الذي تحدث له ابن القرشي في موضوع السياسة البربرية التي عرفها حق المعرفة لما كان وزير العدل مع مولاي يوسف ، وكيف عارضها السلطان وحكومته ، وكيف استقال من منصبه حتى لا يتحمل أوزارها كمسلم وعالم ، ثم شرح مطالب فاس التي هي مطالب الأمة جمعاء ، ونشرت « لوكريي ماروكين » (الصوت المغربي) اليسارية الفرنسية بالدار البيضاء ، في 22 نوفمبر 1930 ، حديثاً عن ذلك فكتبت تقول : « كان لقاء الوفد المغربي في جلسة ملكية لا مثيل لها في الأبهة والعظمة ، فقد دخل الوفد إلى قاعة العرش حيث كان السلطان ، فحياه الأعضاء بالانحناء ، وباشارة تُمثل الرضى أذن السلطان لرئيس الوفد بالكلام وتقديم

العريضة ، فتكلم الشيخ الوقور المهيب بما يفتت القلوب ألماً ، ولم يستطع السلطان أن يحبس دموعه لِمَا سمعه وتأثُّراً برؤية الشيخ وما كان يبدو عليه من حزن وأسى ، وكان هذا المنظر يذكرنا بعهود الإسلام الأولى ، يوم كان العلماء ينصحون ويعظون الملوك الذين كانوا خدام الرعية ، أما مطالب الأمة المغربية فقد القتها فرنسا في سلة المهملات ، وأما الوفود المغربية فقد شتت أعضاؤها نفياً ، وسجناً ، وحراسة ، ولا يزال فريق منهم كذلك إلى اليوم. إن فرنسا الجمهورية فرنسا باريس ، قد تجاهلت الأمر ، وعهدت إلى لجنة الشؤون الخارجية بدرس المسألة البربرية ، فأوفدت موريس أورديثير الذي قدم تقريراً إلى زملائه بمجلس الشيوخ فصادقوا عليه بالاجماع ، وفيه يقول : « إن فرنسا لا يمكنها أن تنهج سياسة ملائمة لمصالحها أكثر من هذه السياسة « الطان » ، (20 ـ 12 ـ 1931) » وكان جواب السلطان لوفد فاس على لسان الصدر الأعظم أنه سيهتم بدراسة المطالب المقدمة إليه ، وأراد الوفد أن يقيم بالرباط حتى يحمل جواب السلطان ، بعد دراسة المطالب إلى سكان فاس ، ولكن السلطة هددت الوفد ، وأكرهته على العودة من حيث أتى . وفي فاس عرض الوفد كل ما جرى ، فاستاء الناس من سوء معاملة السلطة وهاجت النفوس أكثر ، وفي اليوم التالي صباحاً ألقي القبض على بعض الأعضاد في بيوتهم دون أن يعلموا الأسباب ، فكان هذا داعياً إلى استئناف حركة اللطيف مع التظاهر والاصطدام الدموي

في الشوارع ، وكانت الاعتقالات تعد بالمئات ، وردت فاس على القمع الوحشي بإضراب يومين كاملين ، فأغلقت الدكاكين والأسواق ، وكتمت الصحافة الفرنسية الخبر بينما تحدثت الصحافة الأجنبية بما شاء لها هواها .

أما حركة اللطيف فلم تنقطع في مختلف المدن بين 18 يوليو - يوم فاس المشهود - و 22 اغسطس 1930 .

وأبرز ما تجدر الاشارة إليه أن العمامة البيضاء إتخذت شعاراً للوطنيين في 7 اغسطس ، وأن رسالة باسم السلطان قرئت في المساجد يوم 11 اغسطس ، (13 ربيع الأول 1349) ، وفيها وصف سكان المغرب المحتجون على السياسة البربرية « بصبيان لم يبلغوا الحلم » فكل معارض ومحتج اعتبر « صبياً » ولو بلغ أو تجاوز عمره الثمانين كابن القرشي ، وفي الرسالة تهديد ووعيد ، وادعاء أن السلطان إنما اقتفى أثر والده الذي سمح للبرابرة بالمحافظة على أعرافهم ، وأن ظهير 1914 لم يرفع هذه الأعراف إلى مستوى قوانين معارضة لشريعة القرآن ، وكان مضمون الرسالة موجزاً لوجهة النظر الفرنسية .

وكان وقع الرسالة المزعومة سيئاً جداً في البلاد كلها ، واعتبر الشعب أنها كتبت بالفرنسية في الإقامة العامة ، ونسبت إلى السلطان ، وكل الأحوال والقرائن كانت دالة على هذا ، ولهذا كانت عديمة المفعول المنشود ، وأثارت الاستياء العام في البلاد كلها .

محمد حسن الوزاني في فترة اللطيف

وفي 12 اغسطس تم اللقاآن الرابع والخامس بين وفد فاس ورئيس إدارة الاستعلامات ، فاتفق على قراءة خطاب في القرويين باسم الوفد للتهدئة مقابل توجيه وفد إلى السلطان ، وفي 13 اغسطس تم اللقاآن السادس والسابع بين الطرفين اللذين اتفقا على توقيف المظاهرات أثناء المفاوضات ، ومنعت السلطة اللطيف والاستغفار اللذين عوضا بدعاء آخر ، وفي 16 اغسطس كانت مظاهرة كبرى في الدار البيضاء ، فاعتقل ستون متظاهراً ، وفي 19 اغسطس تكررت المظاهرة في الدار البيضاء ، وفي 21 اغسطس جرت مفاوضة بين فاس والرباط لتكوين وفد يتوجه إلى السلطان . وفي 22 اغسطس تألف الوفد ، كما ذكرنا آنفاً ، وفي 29 اغسطس استدعى الصدر الأعظم ثلاثة من أعضاء الوفد الفاسي ليوبخه على تصريحه ، ويأمره بالرجوع لفاس ، وفي 30 اغسطس رجع الوفد ، وكان اجتماع الناس بالمجلس البلدي لاستماع الوفد ، فتقرر استئناف الحركة الاحتجاجية ، ومن 31 اغسطس إلى 2 سبتمبر ساد الهيجان بفاس ، واعتقلتُ مع آخرين منهم علال الفاسي والحاج محمد لحلو ، وبلغ عدد المعتقلين 150 ، وبعد أيام قضيناها في سجن القطانين نقلنا قبل الفجر محروسين بالسلاح إلى خارج باب الحديد حيث كان مركز هيئة أركان الحرب ، وقد خيل إلينا أول الأمر أننا سنعرض على محكمة عسكرية ، ومكثنا ننتظر وقتاً غير قصير كانت الأفكار تتضارب فيه حول المصير ، فأجمعنا آخراً على أنه لا يمكن أن

يكون إلا شراً ، وفينا من ظن أننا معرضون للاعدام بعد محاكمة صورية أو بدونها ، وكل شيء كان ممكناً تحت الاستعمار ، وبعد طول الانتظار أقبلت سيارة تشبه شاحنة صغرى ، وهي مغطاة ، فنزل منها ضابط فرنسي والجاسوس الملتحي المعروف في فاس باسم عبد الرحمان ، وهو أشبه في لباسه وهيئته بجزائري ، فتقدم الضابط وسأل : « من هو فيكم السيد محمد الوزاني ؟ فأجبت : أنا هو، فأخذ يحدثني بالفرنسية قائلاً : كيف وقع حتى انغمرت في هذه القضية ؟ فرددت عليه فوراً : إنها قضيتي (سي مون أفير) ، فلم يطل الكلام معي بعد هذا الجواب المسكت ، ولعله كلف بأن يناورني ، فلم يجد مني استعداداً لمسايرته ، ثم طلب منا ركوب السيارة ، وكان معي علال الفاسي ، والعربي البوراشدي ومحمد البلغيثي ، ومحمد الدرقاوي ، والعربي الدرقاوي ، وبعد ما ركبنا أسدل علينا غطاء السيارة من كل جانب ، وركب عبد الرحمان وحارس مسلح بجانب السائق ، وانطلقت السيارة دون أن نعرف وجهتها ، وحاولنا أن نتعرف على طريقها بتتبع مسيرها خارج المدينة واحتملنا أن تكون متجهة إلى معسكر بظهر المهراز حيث تكون المحاكمة ، ولكن طالت مدة السير ، فارتبك علينا الأمر ، إلى أن طلع النهار فرفعنا غطاء السيارة ، ولكنه كان موثقاً من الخارج ، فتحايلنا حتى استطعنا أن نطل من فجوة صغيرة ، فلمحنا أحد معالم الطريق وفيه الاشارة إلى تازة وعدد الكيلومترات الباقية ، ولما رأى عبد الرحمان هذا غضب

واضطرب ، وطلب منا أن لا نعود إلى ذلك ، وكان معي بعض « الفقاص » فناولته منه فأخذه ولم يأكله خوفاً من أن يكون مسموماً ، فطمنته بأن أكلت منه ، وكان قصدي أن افتح معه الحديث ، ولكنه لزم الصمت ، وكنا نعرفه جيداً كجاسوس . وفي مدخل تازة تمكنا من رفع جانب من الغطاء فرآنا رجل من فاس يعرفنا ، وبعد هذا شاع خبرنا في فاس ، فلم تدر السلطة كيف افتضح سرنا ، ثم وقفت بنا السيارة بمقر هيئة أركان الحرب حيث لم يكن أحد في الصباح الباكر ، واذاك طلبنا من عبد الرحمان شرب القهوة ، فذهب بنا إلى مقهى قريب من المقر المذكور لتناول الفطور ، وأثناء هذا طلب منا المرافق أن لا نشعر أحداً بمن نحن لأننا جئنا في سر تام ، وبعد هذا توجهنا إلى مركز هيئة الأركان لمقابلة ضابط من رتبة قبطان يدعى « جيرانط » الذي جاء حارسه سائلاً : من هو السيد محمد الوزاني ؟ فدخلت وحدي ، فقال لي الضابط وهو يشير إلى الرسالة الواردة من فاس مع عبد الرحمان : « أنتم هنا ستة ، وقد حكم عليكم بثلاثة أشهر سجناً تقضونها في تازة ، ولكن هناك مشكل وهو أننا لا نتوفر على سجن يسعكم كلكم ولهذا أطلب منكم أن تتفرقوا ثلاثة وأربعة » ، فقلت له : « إن أحداً لم يحكم علينا ، ولم نحضر أمام أية محكمة » ، فرد بأن هذا ما في الرسالة الواردة معنا ، وأنه لا يعلم أكثر مما فيها ، ثم قلت له : « أما أن نتفرق كما طلبتم فهذا ما لا نقبله لأننا جئنا جميعاً فيجب أن نبقى جميعاً ، وسأبلغ زملائي ما

قلتم ، فخرجت وأخبرتهم بما راج من حديث ، فامتنعوا من أن يتفرقوا ، ثم دخلنا لنبلغ القبطان رأي الجماعة فأصر زاعماً أنه ليس له مكان واحد يسعنا ، وهذا هو الداعي إلى طلبه ، وهو آسف . وبعد أخذ ورد رأينا أن لا بد من أن نتفرق كما طلب منا ، فأبى كل واحد من الستة ألا يكون معي ، فقال لهم : « هذا غير ممكن » ، وألح علال الفاسي في أن يبقى معي ، وفي النهاية انضم إلينا البوراشدي فكنا ثلاثة ، وبقي الآخرون ، فسيق كل فريق إلى سجنه ، وكان افتراقنا مؤلماً لنا جميعاً ، وتوادعنا ونحن نجدد العهد بيننا إلى النهاية ، فأدخلنا نحن الثلاثة إلى السجن العسكري حيث زج بنا في زنزانة كتب على بابها (حبس الواعرين » ، أي الخطيرين ، وكانت مظلمة لا تضاء إلا بفتحة مستطيلة وضيقة في أعلى الجدار من جهة الشارع ، وفي الجدار المقابل للباب سلسلة غليظة متدلية وتحتها فراش قش ممزق ، ووسخ ، وكريه الرائحة ، وإذاك أدركنا السر في نقلنا ليلاً من فاس داخل سيارة مغطاة ، وحرص عبد الرحمان على أن يبقى سرنا محصناً ، وطلب القبطان أن نتفرق . أما السجن الذي كنا فيه فكان فسيحاً ، ولكنه أفرغ لنكون فيه داخل زنزانة لا تسع أكثر من ثلاثة حيث حكم علينا بأن نقضي المدة في سرية تامة ، وعزلة كاملة ، (أوسوكري) ، وكذلك الفريق الآخر من زملائنا المعتقلين الذين أدخلوا لسجن الباشا ، ولم يكن أي فريق يعلم أين يوجد الفريق الآخر مدة أسابيع مع أن جداراً كان وحده يفصل بيننا لا غير .

من ذكرى حياة السجن بتازة

إن حياتنا بسجن تازة قصة من أغرب ما يروى ، وفيما يلي بعض ذكرياتها : بعد أن أدخلنا الزنزانة الضيقة المظلمة أتى لنا بثلاث حصر (سجادات) بالية لنجلس وننام عليها ، وكنا نتوسد أحذيتنا ملفوفة في بعض الثياب . ولضيق المكان كنا ننام غير متمددين ، ثم أتى لنا في الغذاء بطعام غير صالح للأكل ، وهو عبارة عن إناء من طين مملوء بماء أحمر ، فلما حركنا سطحه بالاصبع لنتعرف على حقيقته إنكشف لنا ماء وسخ مع قطع من اللحم الأسود كأنه الفحم ، وتبين لنا أنه لحم عنز مطبوخ في ماء مع شيء من الزيت وكثير من الفلفل الأحمر ، وكان اللحم غير ناضج ، فلم نأكل إلا الخبز المعطى لنا مع هذا الطعام الذي كان أول صنف رأيناه في حياتنا ، وتكرر نفس الطعام للعشاء ، فلم نتناوله مكتفين بالخبز مثل ما فعلنا في الغذاء ، وأصبح الصباح فزارنا القبطان المكلف بنا ، وكان قد علم بواسطة حارس السجن أننا أضربنا عن الطعام ، وبمجرد ما دخل علينا سألني لماذا رفضتم الأكل نهار أمس ؟ ينبغي أن تفهموا أنكم في السجن ، وأنه ليس لنا أن نطعمكم الدجاج والبسطيلة ، وهنا انتصبت قائماً

وأنا ثائر في نفسي فقلت له : ماذا تقول ؟ إنك تتكلم بما لا تعرف وبما يجرح ويؤلم ، ألست تعلم من نحن ؟ أتجهل أننا أبناء عائلات كبيرة ومحترمة ، وأننا لم نتعود أكل ما لا يؤكل كالصنف الذي قدم لنا غداء وعشاء ؟ أما الدجاج والبسطيلة فإن كانا عندك من الأطعمة الممتازة والنادرة فلتعلم أنهما من أطعمتنا المعتادة في بيوتنا ، وأنت تعلم هذا حق العلم لأنك تعرف كيف يعيش أمثالنا من المغاربة في منازلهم ، وما هي أصناف الطعام التي يتناولونها عادة ، كما تعرف أن الطبخ المغربي ، والفاسي منه خاصة ، طبخ ممتاز طبقت شهرته العالم ، ولا شك أنك جربته وأعجبت به في كثير من المناسبات » . وهنا بدت الحيرة على السامع فأمر الحارس بإتيانه بالطعام المرفوض منا ، ثم رجع إلينا ليقول لي : الحق معكم إنني لم أكن على علم مما أُتي لكم به من أكل ، فهو غير لائق ، وليس هو ما أعطيت به الأوامر ، وانصرف ليعود بعد ساعة ، ولما دخل علينا قال لي : حقيقة المسألة أنه وقع فيها سوء فهم وخطأ يؤسف لهما ، وهو أني كنت كلفت الباشا السملالي بأن يهيىء لكم الطعام في بيته وهو طجين لحم بالخضر في الغداء وما تختارونه أنتم للعشاء ، ولكن بدل هذا كلف « حماساً » (أباشوطة) بإطعامكم مما يطبخه في دكانه لعامة الناس ، وقد وبخته على هذا ، وكلفت ناظر الأحباس بتموينكم ، فابتداء من اليوم ستأكلون ما يناسب ، وبعد مغادرته للسجن أخبرنا حارسه بأنه استدعى الباشا السملالي فوراً وقابله

بعض مساجين 16 ربيع الثاني 1352 .

بالشتم ، وصفعه على وجهه قائلاً له : أهكذا تنفذ الأوامر ؟ ألا تعرف أن أولئك السجناء من عائلات معروفة وأنهم هنا بأمر من السلطان والمقيم العام ، وأننا نعرف « الحماس » مثلك لو أردنا أن يتولى هو إطعامهم ؟ ومنذ ذلك اليوم تحسن الأكل ، وكان صاحب الناظر يسألنا بواسطة الحارس عما نريده من الأكل في العشاء ، أما في الغذاء فكنا نتناول طعاماً جيد الطبخ ومتنوعاً حسب الأيام . وقيل إن الناظر استحضر طاهية (طباخة) من فاس ، هذا باختصار ما يتعلق بقصة الأكل ، أما قصة النوم فكانت الزنزانة لا تسعنا إلا بالشكل الذي أشرت إليه آنفاً ، وكنا نستضيء بشمع صغير كان يعطى لنا ، وسرعان ما يحترق فيسود الظلام في الزنزانة ونصير فريسة للبق الذي ينهال علينا بالعض مما لا نطيق معه نوماً ولا صبراً ، وفكرنا في وسيلة الدفاع والخلاص وهي إضاءة الزنزانة كل الليل ، والقيام بحملة القتل والافناء ، وطلبنا الشمع الكافي في كل ليل فأجبنا بالرفض لأن نظام السجن يفرض النوم بمجرد العشاء وبذلنا جهدنا حتى حصلنا على كثير من الشمع من عائلاتنا كلما زارنا أفراد منها ، وهكذا حلت مشكلة الاضاءة . أما حملة قتل البق فكانت تدور كل ليل ، وتشغلنا عن النوم ، وكلما قتلناه تكاثر منطلقاً من ثقب الجدران المكتظة به ، وساقطاً من السقف الخشبي العتيق . ولكثرة ما نقتل من البق تفوح رائحته الكريهة التي تزكم الأنوف ، ويشق معها التنفس . ومن ألطف ما يحكى أن أحدنا رأي في نومه ذات ليلة

منامة عجيبة وهي أنه مسخ فصار بقة تطير في الفضاء ، ولا غرابة في هذا بالنسبة لمن كان يقضي ليلهُ في عراك مع البق مدة شهرين !

وهناك قصة أخرى تتعلق بالحلاقة والاستحمام فمرة استقدمنا القبطان ، وطلبنا منه أن يأمر لنا بحلاق ، ويأخذنا إلى الحمام ، فأجاب مذكراً إيانا بأننا في سجن سري بحيث لا يتصل بنا أحد ، ولا نخرج منه ولو ليلاً وتحت الحراسة ، وبعد أخذ وردّ وعدنا بإرسال أدوات الحلاقة لنتولى أمرها بأنفسنا ، وهذا ما تم ، وكان إثنان منا يحلقان رأسهما فقمنا اضطراراً بدور الحلاق بعضنا لبعض ، ووفقنا في هذه التجربة الأولى لمهنة غريبة عنا ، أما الاستحمام فأمر القبطان حارس السجن بإحضار الحطب وإحماء الماء لنغتسل في وسط السجن بعد خروج المساجين للخدمة ، وبعد امتناعنا وفشلنا في الذهاب إلى الحمام اضطررنا إلى الاستحمام في المرحاض حتى لا نتعرض في الساحة للبرد والريح ، ولكثرة الرياح في هذه الساحة من تازة العليا سميت بباب الريح .

ومنذ زج بنا في تلك الزنزانة الوسخة المليئة بالـرطوبة ـ وكانت تحت المنزل الذي سكن فيه الفتان بوحمارة ـ ونحن نتساءل عن مصير رفقائنا الذين فرق بيننا وبينهم ، واعتدنا أن نقرأ القرآن (الحزب) بعد صلاة المغرب ، وذات مساء سمعنا أصواتاً خافتة جداً ترتل القرآن فصرنا نتسمع كل مساء إلى هذه الأصوات

لنتبين حقيقة أصحابها ، ثم خطر لنا بعد أن تمكنا من التعرف على الآيات المتلوة أن نواصل تلاوة الآيات التي تليها إشعاراً وتنبيهاً لمن كنا نصغي إليه كل مساء ، وتكررت التجربة ، وذات مساء تبينا صوت أحد رفقائنا وهو محمد البلغيثي الذي كان ذا صوت جميل يرتل به القرآن ترتيلاً ، وإذاك استخلصنا أن الرفقاء الآخرين كانوا في مكان قريب من سجننا ، ثم فكرنا في التأكد من هذا بتجربة جديدة وهي محاولة الاتصال بالكلام من خلال الجدار الذي لم نكن نعلم ما وراءه : فكان كل واحد منا يجرب حظه فينادي البلغيثي باسمه من أسفل الجدار بينما يغطي الآخران بالجلاليب رأس المتكلم حتى يتجمع صوته كله أثناء النداء ، وحتى لا يسمعه الحارس ، وتكررت المحاولة إلى أن تأكدنا من صوت البلغيثي ، فارتحنا لهذا حيث شعرنا بوجود الرفقاء بالقرب منا دون أن نستبين مكانهم : ولكن تحقق لنا أن الجدار هو الذي كان يفصل بيننا ، ومنذ هذا الوقت صرنا نخاطبهم من خلال الجدار بشيء من الصعوبة كلما أردنا أن نبلغهم شيئاً ، ولم نكن ندري كيف كانوا يعاملون ، وهل كانوا يأكلون كما نأكل ، وهل ، وهل ، إلى غير هذا من الاستفهامات ، فحاولنا أن ننسق معهم الخطة إن أمكن ، ولهذا عمدنا إلى نظم الكلام المراد تبليغه إليهم ، وادماجه في أناشيد وأذكار دينية معروفة نتلوها بأعلى أصواتنا لكي تسمع من وراء الجدار ، وأذكر على سبيل المثال ما

حاولنا مرة إبلاغه إليهم بهذه الطريقة ، ويحضرني منه هذان البيتان :

ولتطلبوا الحمام يا سادتي فإننا في غد سنطلبه
وإن أتاكم طعام ليس يعجبكم فلترفضوه فإنا كذلك نرفضه

ومع أننا لم نكن نتلقى الجواب واصلنا المحاولات بدون انقطاع عسى ، وعسى . . . وكنا محرومين من المطالعة حيث اعتبرنا في سجننا السري كمجرمين : وعبثاً حاولنا الحصول على كتب أو صحف كمعتقلين سياسيين ، ولكن بعد مدة قصيرة من سجننا فوجئنا ذات صباح ، ونحن في ساحة السجن التي سمح لنا بالخروج إليها ربع ساعة في الصباح وكذلك العشى ، بطفل يطل علينا من سطح ويلقي إلينا بجريدة فرنسية هي « صدى وهران » اليومية ، وبقيت هذه عادته كل صباح ، ولم نستطع التعرف على ساكن البيت وولي الطفل ، ولما تكرر الأمر طلبنا منه أن يمد لنا حبلاً فربطنا به كيساً مملوءاً بالحلويات الواردة من فاس ، واعتدنا معه هذا كلما توصلنا بشيء منها ، وكنا اتفقنا مع الحارس على أن يتركنا في الساحة وقتاً أطول من المقرر فقبل ، وأثناء هذا كان يبقى خارج باب السجن لمراقبة القبطان حتى إذا أبصره دخل مسرعاً وأغلق علينا باب الزنزانة ، وبواسطة تلك الجريدة كنا نطلع على أخبار العالم ، وكنت أدسها تحت الحصير حتى لا يعثر عليها ، وأترجم كل ما فيها للرفيقين اللذين لا يعرفان غير العربية ، وكانت حركة هتلر إذاك في تصاعد ، فكان هذا مما

يهم الاطلاع عليه ، وكنت أشرح أهم الأخبار ، وأعلق عليها حتى يكون الرفيقان على علم وبينة منها . وبفضل تلك الجريدة فتحت لنا نافذة على العالم الخارجي ، وتم خرق حجب السرية المفروضة علينا ، وأمكن شغل قسط وافر من وقتنا بما يفيد ويخفف وطأة الحياة داخل الزنزانة المشؤومة . أما الأعداد المقروءة فكنا نعدمها بالنار في المرحاض ، ونصب عليها الماء حتى لا يبقى لها أثر .

ومما كان يؤنسنا كل مساء سماع طرب تارة بواسطة قيتارة وتارة أخرى بمندولينة ، وكان يقع هذا في الساحة التي يوجد بها السجن ، ولم نستطع التعرف على صاحب الطرب إلا أنه فنان ماهر ، ولكن بعد الإفراج عنا علمنا أن المنظم لهذه الأمسية الطربية هو الوطني ابراهيم بن عبد الله الوزاني الذي كان لا يزال مقيماً إذاك بتازة كطالب علم ، كما كان يتزعم حركة الشباب فيها قبل التحاقه بالقرويين ، وبالحركة الوطنية في فاس .

وبالاضافة إلى ما تقدم باقتضاب على سبيل الذكرى كنا سعداء الحظ بوجود حارس السجن من مريدي الطريقة الوزانية في قبيلة تسول ، وهو محمد الغيناوي الذي كان يعاملنا بكل تقدير واحترام ، ويبدي كامل الاستعداد لخدمتنا ، ومع هذا كنا لا نكلفه إلا ما يطيق وما ليس فيه أدنى خطر عليه ، ومما قصه عليّ هجوم المجاهدين الريفيين على تازة التي أوشكوا أن يستولوا عليها لولا استعمال الفرنسيين للغازات السامة التي فتكت

بالمجاهدين في خنادقهم المحيطة بالمدينة . وبعد عودتنا لفاس زارنا مع عائلته فأكرمنا وفادته ، كما شكره الوطنيون الذين تعرفوا عليه ، ولهذا استحق أن يذكر بمناسبة الحديث عن سجننا بتازة .

تلك هي بعض ما رأيت أن أقصه عن اعتقالنا بتازة من الغرائب والنوادر ، وهي طبعاً بعض من كل ، ومن خلالها تتضح الظروف التي قاسيناها هناك كمعتقلين سريين وخطرين (واعرين) ، كما تتضح بعض أسرار وجوانب حياتنا في ذلك المعتقل الذي ألقي بنا فيه كما لو كنا مجرمين ، لا سياسيين ، وكان يذكرنا بما قرأناه في الكتب والروايات عن السجون في عهود الاستبداد والاضطهاد شرقاً وغرباً ، وبهذه المناسبة كنا نترنم بالنشيد المشهور للزعيم السوري الشهبندر الذي يقول فيه :

يا ظلام السجن خيم إننا نهوى الظلاما
ليس بعد الليل إلا فجر مجد يتسامى
أيها الحراس رفقاً واسمعوا مني الكلاما
متعونا بهواء منعه كان حراما

يا رنين القيد زدني نغمة تشجى فؤادي
إن في صوتك معنى للأسى والاضطهاد
لست والله نسيا ما تقاسيه بلادي
فاشهدن يا نجم أني ذو وفاء ووداد

وبعد سجننا بتازة استمرت المظاهرات ، والوفود ،

والاحتجاجات ، وفي 19 سبتمبر نفي محمد اليزيدي إلى قلعة السراغنة ، واعتقل المعطي اباخاي ، وعبد اللطيف العتابي في الرباط ، والحاج بوبكر المالقي في سلا ، وفي 20 سبتمبر اعتقل كذلك محمد اشماعو فيها .

ولم يهدأ المغرب بالرغم عن جميع وسائل القهر ، والارهاب ، والقمع .

مناورات ومغالطات الاقامة العامة :

ومع تنفيذ خطة القمع عمدت الاقامة العامة إلى تدبير مناورات ، وترويج مغالطات بقصد أن تخدع الناس ، وتشل الحركة ، وفي هذا المجال مثل « أوربان بلان » ـ المقيم العام بالنيابة وقتئذ ـ دوراً في ذلك فأصدر ، في 21 أغسطس 1930 ، منشوراً يؤكد فيه أن الظهير البربري قد فسرته بعض السلطات المحلية بكيفية غير صحيحة ، ثم قال : « إذا عبرت القبائل الخاضعة لأزرف (العرف) ككتلة واحدة عن رغبتها في الخضوع للشرع فإن السلطان يمكنه أن يرضيها » وهذا ما كان متعذراً على القبائل ، لأن السلطة الفرنسية كانت بالمرصاد وقادرة على منعها ـ كتلة أو منفردة ـ من طلب الشرع، فاشتراط التكتل كان من المستحيلات ، ولهذا قيد به الطلب في المنشور الرسمي . ومما كذب ادعاءات المنشور أن قبيلة زمور لما سمعت به أرسلت وفداً عنها إلى الرباط ، فألقي القبض عليه في الحين ، وقبيلة أخرى

هي آيت سغروشن بناحية صفرو أرسلت وفدها ، فلما وصل لفاس وأراد ركوب القطار إلى الرباط ألقي القبض عليه في المحطة ، وكذلك فعلت قبيلة آيت يوسي بناحية صفرو ، ففقدت القبائل ثقتها في أقاويل السلطة التي لم تقصد بها سوى المناورة والمغالطة .

الإفراج عن سجناء تازة :

وبعد مضي نحو شهرين على سجننا بتازة ظلت الحالة متوترة ، وعجز الفرنسيون عن تهدئة الشعب الثائر عليهم بما لديه من وسائل ، وللخروج من المأزق فكروا في استقدام رئيس الجمهورية « دوميرك » (أكتوبر 1930) ، وأثناء إقامته بالمغرب زارنا قبطان تازة في زنزانتنا ليخبرنا بزيارة الرئيس ، وبما استقبل به من حفاوة (كذا) ، وبخلاف هذا تحدثت جريدة « الطان » عن الاستقبال البارد الذي خص به (4ـ 12 ـ 1930) ، وتأثرًا بذلك ، حسب قول الضابط ، وتقديراً لموقف الشعب المغربي عزم الرئيس على إرسال أحد مرافقيه إلى مراكش ليلتمس من السلطان إكرامه بالإفراج عنا ! بهذا تحدث الضابط في حين أن الشعب حيثما حل وارتحل الرئيس أغرقه بعرائض وبرقيات الاحتجاج .

وقد لاحظت على القبطان أننا لسنا سجناء السلطان حتى يطلب منه إطلاق سراحنا ، وأننا لا يهمنا ذلك حيث إنه لم يبق

غير شهر للخروج من السجن ، ثم جاء القبطان بعد أيام ليقول لنا إنه علم أن السلطان ربما قبل طلب الرئيس ، ثم زارنا مرة أخرى ليزف إلينا البشري ، وكنا في كل مرة نستقبله جالسين أو مستندين ، ولا نبخل عليه بابتسامات التهكم والاستهزاء ، ثم كان الإفراج عنا بنقلنا مساء إلى فاس حيث بتنا جميعاً ، نحن الستة ، في دار للضيوف بساحة أبي الجنود ، وفي الصباح ، وبعد تناول الفطور « بالسفنج » والشاي نقلنا إلى إدارة الاستعلامات بالبطحاء حيث تقابلنا مع رئيسها الكمندان ميليي محاطاً بضباط آخرين ، فبدأنا بالحديث وهو حزين قائلاً إنه تم إطلاق سراحنا نتيجة إصدار العفو عنا من السلطان ، وذلك تلبية لرغبة رئيس الجمهورية ، والآن وقد عدنا لفاس فهو يطلب منا أن نلتزم الهدوء والسكينة ، وإلا تعرضنا لما هو أشد مما تعرضنا له من قبل ، وكانت لهجته صارمة ، وكلامه تحذيراً ووعيداً ، فأجبته ، وكنت الوحيد الذي يتحدث بالفرنسية من رفقاء السجن ، بأننا نعرف الأسباب الحقيقية التي اضطرت رئيس الجمهورية إلى زيارة المغرب في ظروف غير عادية وكذلك ما قوبل به من طرف المغاربة الذين واتتهم الفرصة ليعبروا له مباشرة عن استيائهم واحتجاجهم على السياسة البربرية ، والقمع ، كما أننا نعرف أن السلطات الفرنسية هي التي اعتقلتنا وحكمت علينا غيابياً دون مراعاة حتى الأساليب الصورية المألوفة ، وأنه لا دخل للسلطان والمخزن في كل هذا ، وأنه من البداية إلى النهاية لم يتدخل في

شأننا غير رجال السلطة الفرنسية الذين بيدهم الأمر ، أما إنذارنا وتهديدنا فلا محل لهما ، ومن الأفضل للسلطة أن تحتفظ بنا كما تريد ، لأننا سنسير في طريقنا مهما كانت العواقب ، فرد بقوله : « أنتم الآن على بينة وبصيرة مما ينتظركم إن عدتم إلى فعلكم ، وأملي أن تكونوا عقلاء (ريزونابل) ، ثم انصرفنا إلى بيوتنا حيث كانت الاستقبالات مهيئة ، وقد شغلت سكان المدينة أياماً ، وكنا نقص على جموع المهنئين غرائب وعجائب الاعتقال في فاس وتازة ، مما كان يؤلم ويضحك في آن واحد وقد عمت هذه الحركة التوضيحية كل المدينة ، وتناقل أخبارها جميع الوافدين من شتى المدن والجهات .

وذات يوم استدعاني باشا فاس محمد بن البغدادي لمقابلته في بيته ، ولما وصلت فوجئت بمجيء خالي محمد بن التهامي الوزاني ، فلم يفهم كلانا سبب استدعائنا معاً ، وبعد قليل أدخلنا إلى دويرة الباشا لنعلم أن « المخزن » ، وعلى الأصح ، الاقامة العامة الفرنسية المتصرفة والمتحكمة باسم الحكومة المغربية ـ قرر أن يجبرني على الاقامة داخل أسوار المدينة القديمة ، وأشهد عليّ خالي مهدداً إياي بالعقوبة إن خالفت قرار الاقامة الإجبارية المفروضة ، فحاولت أن أناقش هذا التدبير التعسفي ، كما حاولت أن أبعد خالي عن تحمل كل مسؤولية لأني كنت المسؤول الوحيد عن تصرفاتي وكل ما يصدر عني من قول أو فعل ، فأصر الباشا على ما كلف به من تبليغ دون أية محاورة في الموضوع .

وهكذا أصبحت محل إقامة إجبارية مفروضة بالقوة ، فكنت لا أتعدى في تنقلاتي أبواب المدينة وكنت مراقباً من جواسيس يقتفون خطواتي داخل البلد ، واستمر هذا أكثر من ستة أشهر ، وكنت الوحيد الذي أُكره وقتئذ على الإقامة الإجبارية بفاس ، وبالرغم عن كل احتجاج فإنها ظلت سارية عليّ ، وفي الحقيقة تحملتها مع ما صحبها من مضايقات ما دمت حراً في تنقلي بالمدينة ، وفي النهاية فكرت في وسيلة التخلص بحيلة من ذلك التدبير الغاشم كما سأذكره فيما بعد .

صوت الأمة المناهضة للسياسة البربرية :

لقد أشرنا إلى الوفود التي توجهت من عدة مدن وقبائل إلى الرباط للتعبير عن احتجاج الأمة ومطالبتها بالغاء السياسة البربرية ، ونريد أن نثبت بعض العرائض التي تعد من المستندات الهامة لتاريخ الحركة الوطنية في بلادنا : وفيما يلي نص عريضة فاس :

المقام الذي يُصرخ وينقذ ، ويُتهم سبيل السلام ويُنجد ، ويسعف في حفظ مراسم الاسلام ويُسعد ، وينجز في صيانة الملة السمحة قبل أن يعد .

الامام الذي شرف أصلاً وفرعاً ، ولان عريكة وطبعاً ، وامتطى ذري السؤدد انتصاباً ورفعاً ، واطمأنت بإمارته الخواطر والنفوس ، وتشرفت بنشر فضائله الأقلام والطروس ، وأمنت بصوارم نهضته شعائر الدين من كل بوس ، الإمام الهمام ، المنصور الألوية والأعلام ، أمير المسلمين والإسلام ، أبا عبدالله سيدي محمد ، أحمد الله منهجه ومسعاه ، وجعل في الصالحات مذهبه ورجعاه ، وعلى سدتكم السنية أبلغ السلام وأزكي

التحية ، من مجموع اعيان الرعية باخلاص تجلة واحترام ، واجلال من الخاص والعام .

أما بعد حمد لله تعالى الذي منّ بخلافة الإسلام ، لصيانة حوزة الشريعة وتأمين سبل السلام ، ونشر شعائر الملة بين سائر الانام ، وطوقنا بيعة هذه الدولة الشريفة العلوية ، والعترة الطاهرة الهاشمية ، التي شيدت معالم المجد الإسلامي ومراسمهُ ، وبذلت الجهود في صيانته ببواتر لزيغ ذوي العناد حاسمة ، ونشرت ألوية الأمن والأمان ، وأنامت الأنام على سرر العدالة في كل أوان .

فالقصد منا بهذا الكتاب ، والتضرع المستطاب ، استعطاف ذلك الجناب ، واستمناح مواهبه السابغة الجلباب ، بمناسبة المسألة البربرية ، التي أهم شأنها بايالتكم الشريفة كل البرية ، رغبة في دين الإسلام ، إذ من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم كما قال عليه السلام ، وتمسكاً بأذيال كلمة الله العليا دون تفرق في الوحدة المغربية أو انقسام ، وتشبثاً بالعروة الوثقى ، وجرياً على سنن السلف الصالح أهل الديانة والتقي ، واعتصاماً بحبل الله تعالى التجاء وتضرعاً ، لئلا نكون من الذين فرَقوا دينهم وكانوا شيعاً ، راجين من جنابكم العالي السامي المقدار ، ذي المجادة والفخار ، أن تلتفتوا لهذه المسألة بهمتكم العلية ، وفكرتكم الذكية ، التفات تبصر واعتبار ، واهتمام ذي شهامة واقتدار ، حتى ينجلي عن المخلصة

في طاعتكم الكرب الذي حزبها ، وينكشف الغم الذي نابها ، بمدّ يدكم الشريفة لمناولة هذه اللائحة التي توافي جنابكم الرفيع ، وتؤدن ربع ناديكم البديع ، مشتملة على رغبات هي أجدر أن تحظى من سيادتكم بجوائز الاجازة والمساعدة ، وإن تصادف من شيمكم السامية درر الاستحسان والإجادة ، بظهير شريف تلقونه يوم القيامة كتاباً منشوراً ، وعملاً متقبلاً مشكوراً ، وجزاء موفوراً ، إذ لا يخفى على شريف علمكم أن القبائل البربرية كانت من أول الأمة المغربية تسارعاً إلى اعتناق الديانة الاسلامية ، والاهتبال بمراسمها السامية ، بل كان منهم أعوان لها وأنصار ، في مختلف الجهات والأقطار ، منذ عهد الفاتح الأكبر ، والسند السري الأشهر ، مولانا إدريس الأزهر ، بجريهم في معتقداتهم ومعاملاتهم على مقتضاها ، وسيرهم على ما يبلغ رضى الله ورضاها .

وكان الأمراء الأجلة ، كيوسف بن تاشفين ـ وهو من صميم البربر ـ ينشر دعوة الإسلام ومعالمه ، ويستصحب لكافة القبائل أجلة العلماء استرشاداً لهم في إجراء الشعائر الإسلامية ، دون توان أو فتور ، أو تراخ وقصور ، واقتفى أثره في ذلك من بعده من ملوك البربر كالموحدين ، وبني مرين ، حيناً بعد حين ، واستمر لواء الشريعة على عهدهم منشوراً ، وجند الحنيفية السمحة مؤيداً منصوراً ، في جميع أنحاء المغرب مدنه وقراه ، عربه وبربره ، إلى أن أظهر الله الدولة السعدية ، الشريفة القرشية ، فاتبعت

تعاليم من سبق لهذا الميدان ، وأيدت الشريعة الإسلامية والوحدة المغربية بكل مكان ، ثم أشرقت شمس الدولة العلوية ، والعترة الطاهرة الهاشمية ، على جميع الايالة المغربية ، فأيدت كذلك شؤون الشريعة المحمدية ، والشعائر السنية الدينية ، وسلكت بالناس من رعيتها العرب والبربر المحجة البيضاء ، وسبل الملة السمحاء ، وأقروا الولاة الشرعيين في سائر الأنحاء ، وشدوا عضد القضاة والعلماء بقبائل البربر ، كالامام المؤرخ اليفرني ، والمقيلدي ، وأبي عبدالله المجاصي ، وأبي سالم العياشي ، وأبي علي اليوسي ، وغيرهم من القضاة والعلماء الموجهين لنشر عقائد الإسلام ، ممن لا يحصون كثرة على عهد من سبقهم من دول الإسلام ، من دولة الأدارسة فمن بعدهم ممتثلين قول الله تعالى : ﴿ فلا وربك لا يُؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾ (الآية) ، وقوله تعالى : ﴿ إنما كان قول المؤمنين إذا دُعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا ﴾ وكذلك كانت تفد الطلبة للمدن والحواضر لتعلم العلوم الشرعية الإسلامية ، والعقائد الدينية ، لقوله تعالى : ﴿ فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين وليُنذروا قومهم إذا رجعوا إليهم ﴾ (الآية) ، ومن المعتقد في جناب مولانا المنصور بالله ، دام مجده وعلاه ، التمسك بشريعة وطريقة جده عليه السلام ، واقتفاء أثر أسلافه الكرام ، بردّ الله أضرحتهم في دار السلام ، ولذلكم نرجو ونأمل من جنابكم الشريف التفضل بتلبية هذه

المطالب ، وتحقيق هذه الرغائب ، ومقابلة الوافدين على أعتابكم الشريفة بعين الرضى والقبول ، ومنح رعيتكم المتعلقة بأذيالكم المنى والمسؤول ، أبقاكم الله محفوظين ، وبعين رعايته ملحوظين ، وأدام جنابكم حصناً حصيناً للأنام ، ومنهلاً عذباً للعفاة من رعاياكم على مر الليالي والأيام ، بجاه جدكم خير الأنام ، عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام ، وعلى خالص الخدمة ، وصميم المحبة، وصريح الطاعة ، والسلام .

في 28 ربيع النبوي الأنور عام 1349 .

وفيما يلي المطالب المقدمة مع العريضة :

أولاً : احترام نفوذ جلالة السلطان أيده الله بالايالة الشريفة ، وتثبيت سلطته الدينية والدنيوية ، وذلك بجعل الولاة المخزنيين ـ من قضاة ، وقواد ، وباشاوات ، ومحتسبين ، ونظار ، وأمناء الأملاك ـ مسؤولين أمام الحكومة الشريفة .

ثانياً : إصدار ظهير مولوي يجعل سائر الحواضر والبوادي خاضعين لحكم الشريعة الإسلامية .

ثالثاً : تنظيم المحاكم الشريفة واصلاحها وتولية الأكفاء فيها سواء الشرعية منها أو محاكم الباشاوات والقواد والمحتسبين ، وتعميمها في سائر القطر المغربي لا فرق بين حواضره وبواديه .

رابعاً : توحيد برنامج التعليم في سائر المدارس التي تؤسس لتعليم الأهالي سواء في المدن أو القبائل ، وتعميم اللغة العربية التي هي لغة القرآن فيها ، وتعميم تعليم الدين الإسلامي .

خامساً : احترام اللغة العربية لغة البلاد الدينية والرسمية في الادارات كلها بالايالة الشريفة ، وكذلك في سائر المحاكم ، وعدم إعطاء أي لهجة من اللهجات البربرية أي صفة رسمية ، ومن ذلك عدم كتابتها بالحروف اللاتينية .

سادساً : ايقاف حركة المبشرين على اختلاف جنسياتهم ومذاهبهم ، ومنعهم من التجول بالقبائل ، والحضور في الأسواق والمواسم ، ونشر أي شيء يمس بكرامة الإسلام وحرمة النبي صلى الله عليه وسلم بأي نوع من أنواع النشر .

سابعاً : لا تعطي أي إعانة من ميزانية الدولة الشريفة أو ملك من أملاك المخزن الشريف للجمعيات التبشيرية من الساعين في تشييد الكنائس ومنتديات التبشير في أطراف البلاد المغربية .

ثامناً : عدم السماح للمبشرين بإحداث ملاجىء للأيتام واللقطاء ، ومدارس صناعية وعلمية للبنين والبنات ، والانفاق على ذلك من المال المعد للمصالح العامة وأموال جماعة المسلمين كما هو مقرر في الشريعة الإسلامية ، أما ما سبق

تأسيسه فإما أن تقوم به الحكومة الشريفة ، وإما أن يقفل ، وعلى أي حال لا ينبغي أن يبقى تحت نفوذ المبشرين .

تاسعاً : لا يعين الرهبان والمبشرون للتدريس في مدارس الحكومة أو لإدارتها .

عاشراً : عدم التعرض لفقهاء المكاتب والمشارطين بالقبائل ، واعطاء الحرية للوعاظ والعلماء وشيوخ الطرق الصوفية للتجول بالأنحاء المغربية بقصد تعليم الناس أحكام دينهم ، وحثهم على إقامة شعائره .

حادي عشر : إسقاط جوازات التنقل بداخل الايالة المغربية التي يحصل بها بعد الحضري عن البدوي ، ويتعذر بذلك تفقيه الأمة في الدين ، والاكتفاء عند التنقل بورقة التعريف الشخصية .

ثاني عشر : اعتبار جميع السكان الموجودين بالبلاد المغربية ، ما عدا الأجانب ، تحت رعاية مولانا السلطان وسلطته خاضعين للمحاكم الشرعية والمخزنية التي تؤسس باسمه الشريف ، وكذلك اعتبار جميع المغاربة ، ما عدا اليهود ، مسلمين بمعنى أنه لا توجد ملة ثالثة للمغاربة الوطنيين .

ثالث عشر : منح العفو العام عن جميع المسجونين والمنفيين في سبيل هذه القضية ، وعدم التعرض لكل من خاض فيها .

ويتضح من فصول هذه المطالب أنها كتبت بقلم الوطنيين من قادة حركة الاحتجاج على السياسة البربرية ، وهي مطالب تعارض أسس وأهداف هذه السياسة الفرنسية المناهضة للإسلام ، والعربية ، والوحدة ، والسيادة في المغرب .

وفيما يلي نص عريضة سلا :

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

فالله خير حفظاً وهو أرحم الراحمين

سعادة الفقيه الأكرم الوزير الصدر الأعظم سيدي الحاج محمد المقري ، سلام عليكم ورحمة الله عن خير مولانا المنصور بالله .

وبعد ، لا يخفي على سعادتكم أن قبائل البربر كباقي الايالة الشريفة معتنقون الدين الإسلامي الذي هو دين سماوي إلهيٌّ من أواسط المائة الأولى للهجرة إلى الآن ، وتلك مدة تقرب من ثلاث عشرة مائة سنة ، وأنه هو الدين الرسمي لديهم والقانون الأساسي لسائر أنظمتهم وأحكامهم ، ولذلك تضمن عقد « حماية » فرنسا على المغرب الذي أبرم في أيام عم مولانا عبد الحفيظ التزام كل من الدولة « الحامية والمحمية » أن الاصلاح الذي يدخل على المحاكم القضائية يؤيد الحالة الدينية ونظامات

التشريعية الإسلامية حسب منطوق الفقرة الثانية من المادة الأولى من العقد المذكور .

وإن الدين الإسلامي لما قرر لمعتنقيه سائر أحكام الترافع سواء كانت شخصية أو مدنية أو غيرهما حتى أغناهم عن سائر الشرائع والقوانين ، منعهم أن يدخلوا في أحكامهم أي نسخ أو تغيير في قول كتاب الإسلام العزيز : فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً .

وإنه لا يعلم أن أحداً من المؤرخين أو حملة الشرع الإسلامي نقل أنه بقي في البربر بعد اعتناقهم الدين الإسلامي من العوائد والأعراف ما يصح أن يكون شريعة مطردة تُبنى عليها أحكام المحاكم وقوانينها . ومما يزيد هذا الأمر الأخير وضوحاً وقوة أن دول البربر استفحل أمرها وتعددت وتتابعت وطال أمدها مدة من ستمائة وخمسين سنة ، وذلك من عهد بني أبي العافية في أوائل المائة الرابعة للهجرة إلى دولة السعديين في أواسط المائة العاشرة ، كما أيضاً ومع ذلك لا يعلم أن أحداً من المؤرخين ولا من حملة الشرع الإسلامي نقل أن أحد ملوك تلك الدول أدخل في الشرع الإسلامي أي نسخ أو تغيير في كافة رعيته أو بعضها ، ولا اعتبر للبربر أعرافاً قانونية متبعة ، ولو كان لهم عرف متبع لكان هؤلاء الدول أحرص الناس على تثبيته وضبط أصوله وفروعه تعصباً للمذهب الجنسي .

بل وجد من مؤرخي البربر ونقادهم من كان معاصراً لدولة أسلاف سيدنا قدس الله أرواحهم وذلك مثل اليوسي ، واليفراني ، والزياني ، ومع ذلك لا يعلم أن أحداً منهم نقل أنه كان للبربر أعراف تصلح أن تكون أصولاً للأحكام بحيث تطرد وتتفرع عنها سائر الجزئيات ، ولو كان للبربر أعراف من قبيل ما ذكرنا لكان هؤلاء أولى بالاطلاع عليه ، إذ رب البيت أدرى بما فيه .

نعم لا ننكر أنه لما ضعفت الشوكة المخزنية في أواخر أيام أسلاف سيدنا الكرام صار رؤساء زمور ومن جاورهم من قبائل العرب والبربر يحكمون أهواءهم وجهلهم فيما يعرض لهم من القضايا من غير أن يكون لهم في ذلك مستند شرعي أو قانون أساسي مدون ، وسكت عنهم الملوك إذاك عملاً بضرورة الضعف ، وارتكاباً لأخف الضررين ، إذ بديهي أن الشرائع والقوانين إنما تنفذ بالسهر عليها ووجود قوة كافية ، وأما اليوم فجانب المخزن قوي عزيز ولله الحمد ، وقبائل البربر تنالهم الآن سائر الأحكام والتكاليف على اختلافها ، فلا موجب لإقرارهم على الأحكام التي صدرت منهم في أحوال استثنائية .

ثم إنه لما كان الظهير الشريف المؤرخ بـ 17 حجة عام 1348 الموافق 16 ماي سنة 1930 الصادر بالجريدة الرسمية في شأن اعتبار العوائد البربرية قانوناً في سير العدلية في القبائل ذات العوائد البربرية أقلق راحة عموم الأهالي على اختلاف طبقاتهم

وتباين هيئاتهم ونزعاتهم ، سواء في ذلك الذكر والأنثى ، الكبير والصغير ، كما لا يخفي على كريم علمكم ، أيها الوزير الخطير ، لكونه لا يتفق مع المبادىء التي قررناها لكم صدراً ، ولكونه لا يقبل الشرع الإسلامي تنفيذه بحال ، ولكونه يؤول إلى إضعاف السلطة المركزية ، يعني نفوذ جلالة سيدنا أيده الله بكافة رعيته ، وإلى إضعاف القومية المغربية بإصابة المغرب في كبد وحدته التي لم تعرف تجزيئاً ولا تقسيماً قط ، حررنا لسعادتكم هذا الكتاب راجين منكم أن ترفعوه للسُّدة العالية دام مجدها وعلاها ، لينظر رعاه الله في رعيته بعين العطف والحنان ، ويقرر ما يوجب راحة أفكار العموم واطمئنان بالهم ، ويزيد في توحيد قلوبهم نحو أميرهم المعظم والتحامهم حوله ، وذلك بالرجوع بكافة إخواننا البرابرة إلى شريعتهم الإسلامية المطهرة في سائر المرافعات ، والظروف ، والأحوال ، وابقاء تلك الشريعة قانوناً أساسياً في سائر رعيته لا فرق في ذلك بين عربي ولا بربري ، ولا بدوي ولا حضري ، مع الإسعاف بمطالب الشعب المغربي المضمنة بالكتاب المرفوع إلى الحضرة الشريفة من عاصمة فاس ، ومع الإفراج عن المعتقلين بسبب قضية البربر هذه .

هذا ، وَإنَّا لنعلمُ علم يقين أن كافة الرؤساء ، والأمناء ، والحكماء من الدولة « الحامية » سواء بفرنسا الفخيمة حبيبة الإسلام أو ها هنا ينظرون إلى فصل المغرب ، بل البربر عن بقية المغرب بعين الاشمئزاز والتحرج لكون فرنسا الفخيمة أعطت

للمغرب صفقة يمينها وعهدها على حفظه في دينه الإسلامي ، وهذا الفصل في الأنظمة ، والقوانين ، والأحكام يخالف دينهم وما أعطت فرنسا يمينها عليه ، وعليه فنرغب من الواقفين منهم على هذا المكتوب أن يمدوا لنا يد المساعدة لدى سيدنا أعزه الله في تثبيت سائر أحكام الدين الإسلامي بكافة رعيته الشريفة ، والله يؤيد سيدنا وينصره ، وعلى تمام الطاعة وخالص النصح له والسلام .

في 3 ربيع الثاني عام 1349 ، موافق 28 أغسطس سنة 1930 .

(الامضاءات)

ومما ورد في عريضة الرباط :

« وإليكم ، يا سعادة الصدر الأعظم ، مطالبنا الشعبية الدينية التي نطلب من جنابكم تبليغها وبسطها لدى الجلالة الشريفة ، وهي :

أولاً : نسخ الظهائر والقرارات القاضية بفصل البربر عن الشريعة الإسلامية أو بانشاء محاكم عرفية لهم بظهائر تلغيها وتوجب توحيد الشريعة في جميع القطر المغربي ، مع تنظيم المحاكم الشريفة واصلاحها وتولية الأكفاء فيها سواء منها الشرعية أو المدنية ، وتعميمها في كافة القطر المغربي لا فرق بين بواديه وحواضره .

ثانياً : احترام نفوذ جلالة السلطان بالايالة الشريفة وتعميم

سلطته الدينية والدنيوية وذلك بأن يكون تعيين جميع الولاة المغربيين من لدن جلالته الشريفة سواء في القبائل البربرية أو غيرها .

ثالثاً : توحيد برنامج التعليم في سائر المدارس التي تؤسس باسم الحكومة الشريفة سواء في المدن أو في القبائل ، وتعميم اللغة العربية التي هي لغة القرآن فيها ، وتعميم التعليم الديني الاسلامي .

رابعاً : احترام اللغة العربية التي هي لغة البلاد الدينية والرسمية في الإدارات كلها بالايالة الشريفة ، وعدم إعطاء أي لهجة غيرها صبغة رسمية .

خامساً : إيقاف حركة المبشرين على اختلاف جنسياتهم ومذاهبهم ، ومنعهم من التجول بالقبائل البربرية ، والحضور في الأسواق والمواسم ، ونشر أي شيء يمس بكرامة الاسلام وكرامة النبي صلى الله عليه وسلم بأي نوع من أنواع النشر .

سادساً : عدم السماح للمبشرين بإحداث ملاجىء للأيتام أو اللقطاء ومدارس علمية وصناعية للصبيان والبنات ، وترك ذلك للحكومة والأمة ، وعدم تعيينهم بمدارس الحكومة الشريفة .

سابعاً : عدم التعرض للفقهاء والقراء والمشارطين بالقبائل ، وإعطاء الحرية للعلماء والوعاظ وشيوخ الطرق الصوفية للتجول بالأنحاء المغربية في الأسواق والمواسيم والمجتمعات بقصد تعليم الناس أحكام دينهم ، وحثهم على التمسك بهدايته .

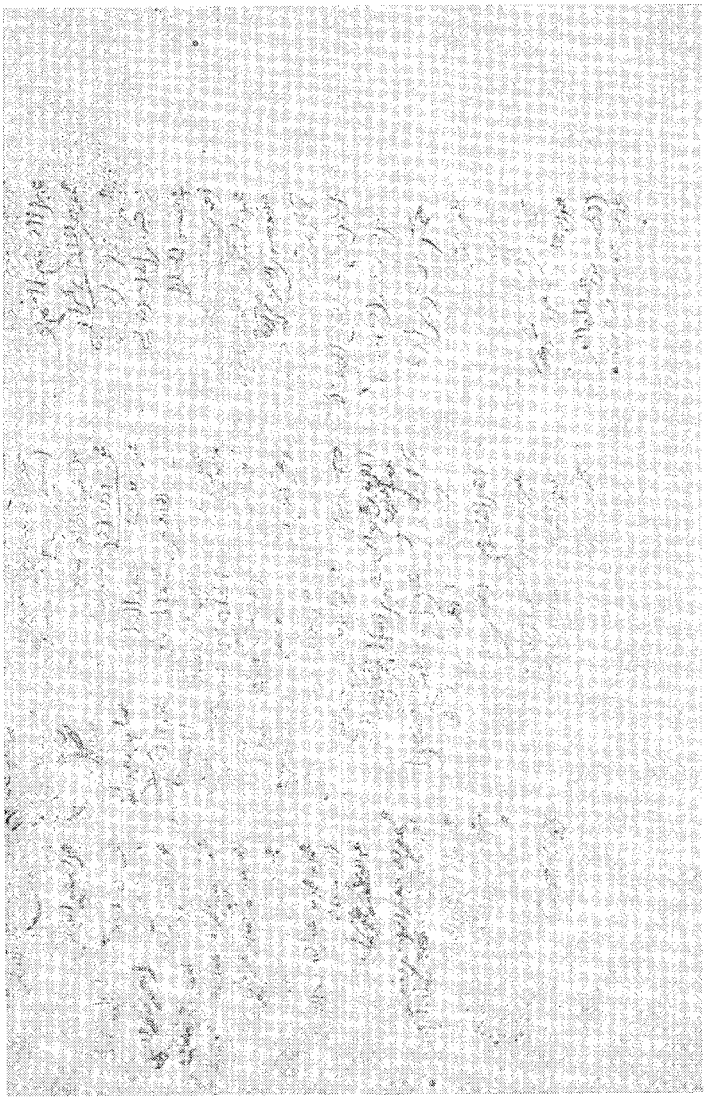

1 - المطالب التي قدمها آهل فاس للجناب

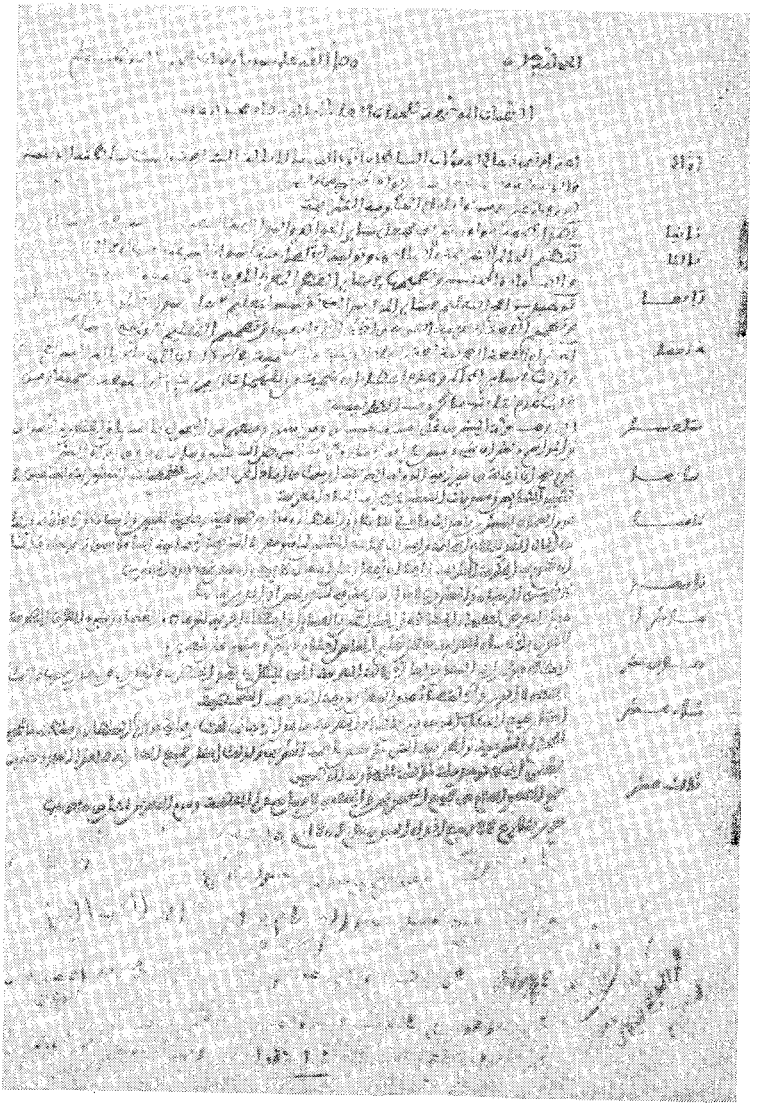

الشريف لابطال الظهير البربري وذيوله

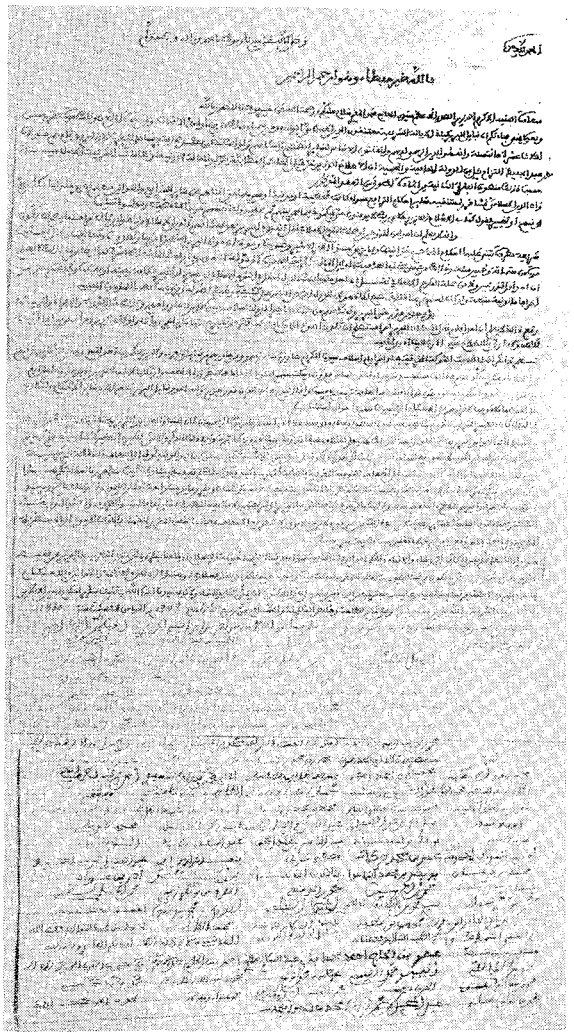

2 - العريضة التي وجهها السلويون لجلالة السلطان للتنديد بالسياسة البربرية

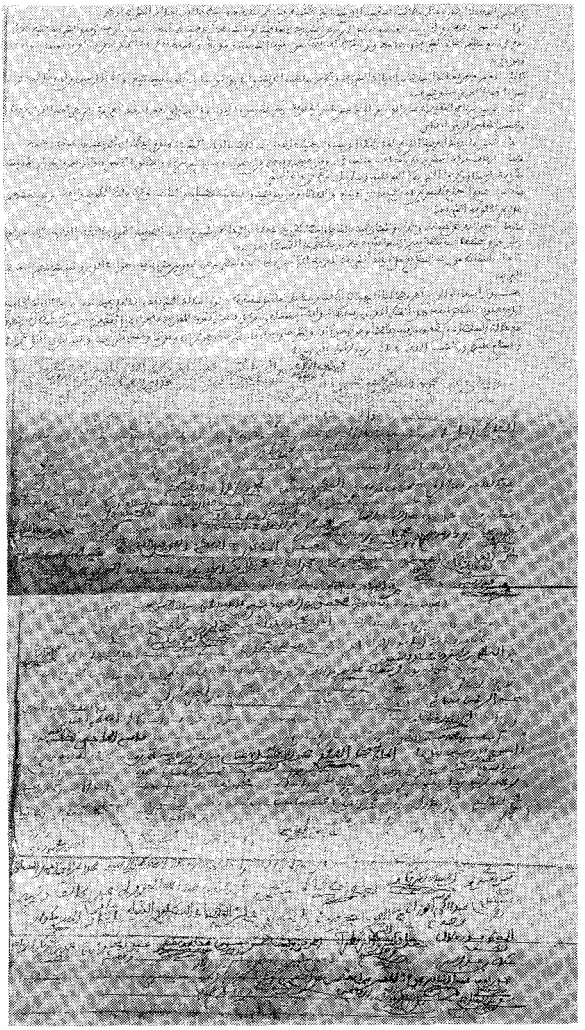

3 - عريضة الرباطيين لجلالة السلطان في استنكار الظهير البربري

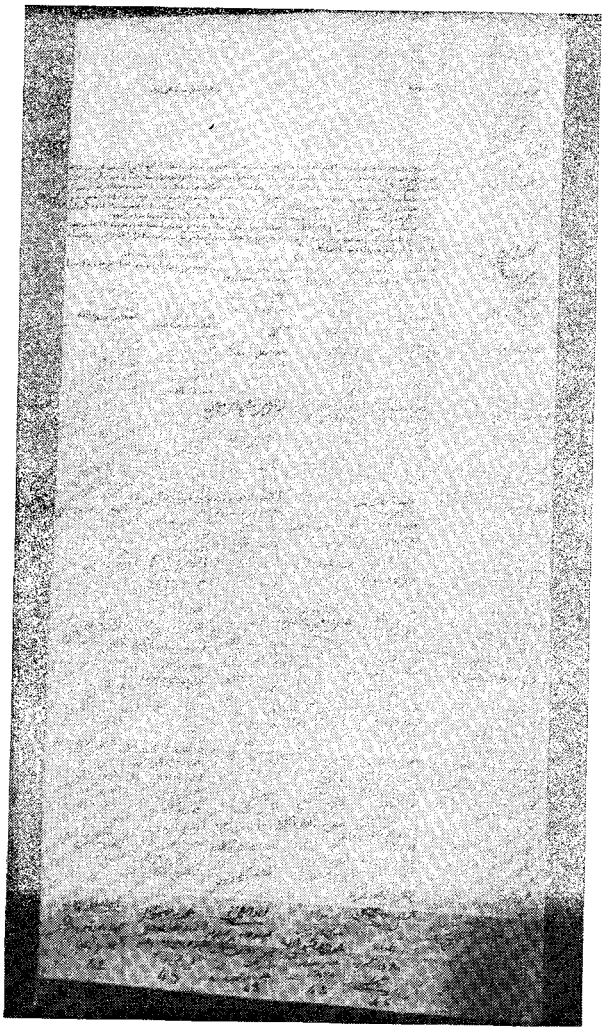

العريضة التي بعث بها الشعب المغربي إلى جلالة السلطان
بمناسبة حلول ذكرى الظهير البربري يوم 16 ماي .

صورة تلاميذ مدرسة كاثوليكية عدلت حيث يمنع التعليم الإسلامي

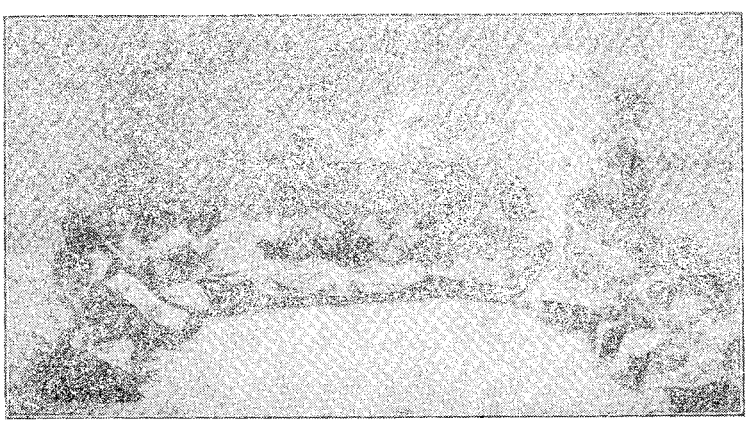

صورة مدرسة فرنسيسكانية للبنات البربريات

مسؤول فرنسي يهنىء ويشجع رئيسة الراهبات في مدرسة مسيحية للبنات المسلمات

ثامناً : إسقاط جوازات التنقل بداخل الإيالة الشريفة المغربية التي يراد بها إبعاد الحضريين عن البدويين حتى لا يتفقه هؤلاء في الدين ، ولا تنتشر بينهم اللغة العربية .

هذه ، يا سعادة الوزير ، أهم مطالبنا اليوم التي نطلب من جنابكم تعضيد تحقيقها من لدن الجلالة الشريفة ، وإنا لعلى يقين تام من أن رجال الدولة « الحامية » الذين يعملون بإخلاص لمنفعة هذا القطر المغربي ، وسلطانه ، وأمته يستنكفون من كل ما ينفر قلوب المغاربة عنهم أو يزيل ثقتهم فيهم ، ولا شك أنهم يتعاونون مع جلالة السلطان على تحقيق ما فيه صالحنا وهو توحيدنا أمة وتشريعاً ، وإبعاد ما يضربنا ، وهو تمزيق وحدتنا ، وخنق شريعتنا ، والله يتولى الكل بمراده .

والسلام عليكم ورحمة الله ، في 28 ربيع الأول عام 1349 .

(الامضاءات)

تلك هي العرائض النموذجية التي حملتها وفود إلى القصر السلطاني ، وقد كانت لها مثيلات لا تختلف عنها إلا في جزيئات قليلة ، مما جعل حركة التأييد والتضامن شاملة للشعب المغربي الذي قام قومة رجل واحد ضد السياسة البربرية الخطيرة عليه في الحال والمآل ، وقد عرف الشعب كيف يقاومها ، ويدافع عن كيانه ، وحقه ، وحياته ، وقدم في سبيل هذا أغلى التضحيات كما هو معروف .

حركة المناشير ضد السياسة البربرية

لم يقتصر المغاربة على قراءة اللطيف والاستغفار في المساجد ، وتقديم العرائض ، وتوجيه البرقيات والرسائل للتعبير عن سخطهم ، واستنكارهم ، واحتجاجهم ، بل استعملوا كذلك المناشير التي كانت من كل صنف ، والتي كان لها أثر قوي في توجيه الجماهير ، وتلقين المواطنين ، وإبلاغ الرأي العام ما كان في حاجة إليه من أخبار وتوجيهات .

وقد قويت ونشطت حركة المناشير في 1931 بمناسبة الذكرى الأولى للظهير البربري وبعدها ، الشيء الذي أقلق السلطات الفرنسية ، وقد بعثت في شأنها إلى السلطات المحلية رسالة سرية رقم 2141 ، بتاريخ 17 سبتمبر 1931 ، أشفعتها بمذكرة مما ورد فيها أن المناشير نوعان :

1 ـ المناشير الصادرة من فاس ، وموضوعها تأكيد القول في محاولة إخراج البرابرة من الاسلام ، والهجوم على الظهير البربري الأول في 11 سبتمبر 1914 الصادر باسم السلطان مولاي يوسف ، والمذيل بتوقيع الجنرال ليوطي ، والدعوة إلى اتخاذ هذا

التاريخ يوم حزن وحداد كما هو الشأن في ظهير 16 مايو ، لأن الظهير الأول كان أساسياً في الاعتراف رسمياً بالأعراف البربرية ، وبضرورة احترامها وتطبيقها . وتضيف المذكرة الرسمية أن مناشير فاس مطبوعة بحروف شرقية ، وأنها وصلت إلى الرباط لشخصيات كثيرة مع البريد الانجليزي ، وهي تحمل طابع فاس بتاريخ 10 سبتمبر 1931 ، وكتبت العناوين على الظروف بالآلة الكاتبة ، وقد توصل قنصل إيطاليا في فاس بمنشور بنفس الطريقة ، وأدرج عدد كبير تحت أبواب المنازل ، وعنوان تلك المناشير هو :

« ذكرى الكارثة وفظاعة انتهاك حرمة العهود »، وتحتها عنوان ثان هو : « أول لبنة في صرح السياسة البربرية » ، وطبع بحروف خط الرقعة ، وهذا يحتمل أن يكون المنشور قد ورد من الخارج ، لأن المطابع المغربية لم تكن مجهزة وقتئذ بتلك الحروف المطبعية .

وقد راجت بفاس مختصرات لذلك المنشور ، فكتبت باليد ، وأخرجت على « الجيلاتين » (الهلام) الناسخة في ورق أصفر ، ووضعت تحت أبواب الدور ، وفي المساجد بفاس . ويستفاد من معلومات بلغت لادارة ناحية الرباط أن المناشير طبعت في القاهرة ، ووردت لفافة مناشير لمدرس بالقرويين تسلمها بواسطة البريد الانجليزي .

2 ـ المناشير الموزعة في مراكش ، وتتعلق بمشروع ظهير قالت إنه في طور الإعداد ، وترمي إلى تنبيه الرأي العام الإسلامي إلى النوايا المنسوبة إلى سلطة « الحماية » التي تتهم بأنها تريد تغيير التشريع الخاص بالميراث ، وذلك بإحداث مجلس وصاية للأيتام القاصرين ، وبوضع ضريبة مرتفعة تمكن الدولة من أخذ 50 ٪ من أموال الارث . ولما أطلعت السلطة على هذا اقتصرت على نفيه في المراسلات الإدارية دون أن تكذب الشائعات تكذيباً صريحاً ورسمياً ، فالسلطة المركزية لم تستطع الإقدام على هذا الموقف لما بلغها من أخبار كانت تروج في فاس وهي تعبر عن تخوفات الأوساط المطلعة من أن يطبق على المغاربة ظهير 24 يوليو 1931 الخاص بالضريبة المؤداة على الوصية والهبة .

وأمام هذا لم تستطع السلطة المركزية إلا أن تطلب من السلطات المحلية أن تحيط هذا الموضوع بما يلزم من الكتمان .

وراجت تلك المناشير يومي 6 و 7 سبتمبر بثلاث وسائل : وهي 1) البريد في شكل رسائل كتب عناوينها خطياً ـ 2) التوزيع بأبواب المساجد ـ 3) التوزيع تحت أبواب البيوت .

وحاولت السلطة أن تعرف حقيقة تلك المناشير : من أين أتت ؟ ومن أتى بها ؟ ومن تولوا توزيعها ؟ ولكن كل ما علمته أن مناشير مراكش وزعت خلال النصف الأول من سبتمبر ، ولاحظت

أن في هذه الفترة أتى طالبان من تطوان لفاس ، ثم رجعا فوراً معللين سرعة عودتهما بقرب صدور ظهير حول المواريث ، ومما أسفر عنه بحث السلطة في مراكش أنه وجد أثناء النصف الأول من سبتمبر بمراكش بعض أهل فاس منهم تاجر مشهور كان مشمولاً بالحماية الانجليزية كسمسار (سانسال) ، وآخر من الدار البيضاء ، وكلهم معروفون بميولهم العدائية للسلطة الفرنسية ، ومنهم اثنان أيضاً كانا ينتقلان في سيارة رقم 962 MAS وصاحبها من قدماء تلاميذ المدرسة الثانوية الادريسية بفاس .

وقد تحدثا في مقهى كلاسبيي عن المناشير ناسبين طبعها إلى صحفي غير مكشوف الهوية ، وكل هذا دل على عجز السلطة عن اكتشاف الحقائق والأشخاص أصحاب المناشير ، كما دل على أن أعمال الحركة كانت محكمة ، وأن أسرارها كانت محصنة ، بهذا برهنت التجربة على أهلية المغاربة ـ آنئذ ـ لممارسة المقاومة في سرية تضمن العمل بكل فعالية واستمرار ولـو في جوّ القهر والضغط ، والتجسس والقمع .

ونثبت فيما يلي أحد تلك المناشير كما وزعت ترجمته على رجال السلطة من المدير العام للديوان العسكري والشؤون الأهلية بالإقامة العامة في مراسلة رقم 1997 ، بتاريخ 19 نوفمبر 1930 ، موجه إلى الجنرال حاكم كل ناحية ، وعنوان المنشور : « نكبة الاسلام » ، وورد فيه ما معناه : إلى العلماء ، والأعيان وجميع المسلمين في المغرب .

تعلمون أن أعداء الاسلام لا يزالون يفكرون في الكيفية التي يمكنهم بها أن يسيطروا على العالم الاسلامي وجالياته ، وكل همهم أن يحطموا الحواجز التي تعترضهم ليتمكنوا من الوصول إلى تحقيق مطامعهم تحقيقاً كاملاً .

وبعد دراسة عميقة قام بها رجال العلم والفكر توصلوا إلى استنتاج أنه ما دام القرآن راسخاً بين المسلمين ، وهو الهادي لهم ، فلن يستطيعوا (أي أعداء الاسلام) نيل ما يريدون .

وبناء على هذا بدأوا بترويج الإنجيل في العالم أجمع بواسطة المدارس المستشفيات ، وأخيراً فكروا في طريقة أضمن وأسرع للقضاء بها على الدين الاسلامي ، وانتزاعه من قلوب المسلمين وأبنائهم ، وهي إجبار الأفراد والجماعات على إنكار الدين الاسلامي بإبطال جميع المظاهر الاسلامية ، والقضاء على كل ما تعلق بالدين الاسلامي .

أيها المغاربة : إن اختفاء الاسلام والقرآن حادث غريب وخطير ، فكونوا على بصيرة وحذر .

إن فرنسا تريد أن تؤثر في الشعب البربري الذي يبلغ سبعة ملايين ، وذلك بإلغاء المحاكم القرآنية ، وإغلاق المساجد والمدارس التي يتلى فيها القرآن ، كما تريد أن تقضي على اللغة العربية بإكراه الناس على التخاطب بلغة أخرى ، وتبيح للمسلم أن يتزوج بمن يريد من النساء ولو من يحرم القرآن تزوجه بهن ،

وستكون المرأة من المتاع بحيث يمكن أن تباع وتشترى ، وبعدما يموت زوجها تكون من جملة الميراث ، فتباع ويوزع ثمنها على الورثة .

أيها المسلمون : هل تعلمون قصدهم من هذا ؟ إنه تشويه الدين الاسلامي ليسيطروا عليكم فاستعدوا لدفع هذا الخطر قبل أن تتحقق المصيبة .

أيها المسلمون : إن العلماء المسلمين حكموا بالمروق على كل من يحيد عن شيء مما ورد واضحاً في القرآن ، فإذا غفلتم عن هذا فإنكم تخونون الله والقرآن ، وتحيدون عن الواجب الذي طوقكم الله به ـ ولينصرن الله من ينصره ، ومن يرتدد عن دينه ويمت وهو كافر فقد خسر الدنيا والآخرة ، وذلك هو الخسران المبين .

فحافظوا على ما بقي لكم وتمسكوا به .

أما أنا فباسم جميع المسلمين احتج بقوة ، وأرفض عمل فرنسا ، وأعد هذه الخطوة حلقة من سلسلة الحروب الصليبية التي تعوّد الاسلام أن يردها ، والسلام على من سمع فوعى ، وعلم فاهتدى .

« المسلم الكبير »

آثار الحركة ضد السياسة البربرية

إن حركة الاحتجاج على السياسة البربرية لم تلبث أن أكرهت السلطة الفرنسية على اتخاذ موقف لمحاولة كبح جماح دعاة التبشير والتنصير من رجال الكنيسة على اختلاف جنسياتهم ومذاهبهم ، وللوقوف على تلك المحاولة نثبت رسالة رسمية بعث بها المقيم العام لوسيان سان المسؤول الأول عن ظهير 16 ماي الذي ذيله بتوقيعه ، إلى الجنرال حاكم كل ناحية تحت رقم 1708 ، وبتاريخ 6 اكتوبر 1930 ، وموضوعها : الارساليات المسيحية ، وتحمل الطابع : سري (كونفيدا نسييل) ، ونصها .

« إن عملاء شركة مضادة لفرنسا قد نجحوا ، بواسطة دعاية ماهرة وكاذبة ، في تشويش الأفكار وقتاً ما بالمدن الكبرى في المغرب متدرعين بظهير 16 مايو 1930 حول العدلية البربرية .

« وهذا الظهير ، كظهائر السلاطين المتقدمين ، وخاصة منهم مولاي يوسف في 1914 ، أو كظهير مولاي الحسن في 1882 ، قد اقتصر على الاعتراف بأعراف تعاقبت عليها القرون دون أن يغير شيئاً في الوضع القائم ، ولقد كان لازماً للحياة

الاقتصادية في النواحي الجديدة المفتوحة للأمن وكذلك لتطمين سكان جعلوا من احترام أعرافهم الشرط الصريح لدخولهم تحت نفوذ المخزن .

« ونص الظهير المجهول من أغلبية الذين هاجموه قد عرض بمكر وخداع كأداة حرب ضد الدين الاسلامي ، وكوسيلة لتنصير العالم البربري .

« وبالرغم عن باطل وزيف هذه الاتهامات فمما لا ينكر أن شخصيات أهلية قد انقادت للمغالطة فوقعت في الخطأ ».

« وقد استغل المحرضون ، بمكر وخداع ، بعض التصرفات الطائشة التي ارتكبها بعض المبشرين المتحمسين بإفراط في سبيل العقيدة المسيحية ، فأرادوا أن يوحوا باعتقاد أن حكومة « الحماية » تنظر بغير امتعاض إلى مشروعات البربرة .

« ونجد الدليل على هذا فيما وقع ، وهو أن وفداً من بعض الأعيان استقبل من طرف جلالة السلطان ، فأعرب في وثيقة مسلمة بهذه المناسبة إلى ملكه عن الرغبة في أن يرى نهاية النشاط الذي تقوم به الارساليات المسيحية .

« والوقائع المنصوص عليها خاصة والمتعارضة تماماً مع سياسة الحكومة هي الآتية :

« أثناء جلسات « الاسبوع الاجتماعي » (لاسومين

سوسيال) بمرسيليا ، في 20 يوليو الأخيرة ، نادى القسيس دويلانج ، أثناء بحثه لمختلف النظريات الاستعمارية ، بتوجيه التطور الضروري على أساس أن ادعـاء التمدين دون التنصير إنما هو أمر غريب وفظيع .

« وهذه التأكيدات قد علقت عليها بعض الصحافة الاسلامية في تونس والشرق ، كما أحدثت أسوأ الآثار » .

« وفي المغرب نفسه قد فهم الفرانسيسكان تماماً مدة طويلة بواعث الدولة المبررة لموقفنا فتلافوا كل تبشير ديني » .

ولكن عدداً من مقالات مجلة « المغرب الكاثوليكي » اللسان الشبيه بالرسمي للأسقفية قد بعثت على الخوف من تغيير الموقف وذلك بتقديم تنصير البرابرة كشيء ممكن وضروري .

ومن جهة الارساليات البروتستانية فإذا كان الرعاة القسيسون من الفرنسيين لم يخلقوا لنا أية صعوبة ، فإن الرعاة القسيسين من الانكليز والأمريكان يبرهنون على تحمسهم الأخرق بتوزيعهم أناجيل مترجمة إلى البربرية ، وأخيراً تسبب نشاط الرعاة القسيسين من الأمريكان في إثارة أحداث مع سلطات المراقبة المحلية في ناحيتي مكناس وفاس ، وهي أحداث استوجبت من جهتنا إحتجاجاً لدى الوكالة الديبلوماسية للولايات المتحدة بطنجة .

ولا يفوتكم أن هذا النشاط الديني للارساليات الكاثوليكية

والبروتستانية غير ملائم بكيفية خاصة في الظروف الراهنة ، وأنه يمكنه أن يؤدي إلى عواقب وخيمة على سياستنا التي أمتن أساس لها كان دائماً هو الاحترام الذي نعامل به المؤسسات الدينية الاسلامية .

وقد سبق مرات عديدة أن حددت الاقامة العامة موقفها ، كما ضبطت القواعد المرعية في المناسبة التي تعنينا ، غير أنه يبدو من الضروري التذكير من جديد بهذه الأوامر التوجيهية حتى لا يمكن أن يبقى أي شك في السلوك الذي يلزم تجاه الارساليات .

وبالتوقيع على معاهدة « الحماية » في 30 مارس 1912 التزمت فرنسا صراحة باحترام سيادة السلطان من الوجهة الدينية ، فالفصل الأول ينص على المحافظة على الوضعية الدينية ، واحترام السلطان ونفوذه التقليدي ، والقيام بشعائر الدين الاسلامي ، والمؤسسات الدينية .

وكان على فرنسا طبعاً أن تواصل في المغرب دورها القديم كأمة صديقة وحامية للاسلام الذي ضمنت له في الجزائر وتونس الاخلاص التام ، والتعلق القلبي من السكان الأهالي .

ولست احتاج ، والحالة هذه ، إلى تأكيد ما قد يكون من التناقض في هذه البلاد التي توجد فيها سلطتنا وثيقة الارتباط بالتي للسلطان كرئيس ديني للاسلام المغربي ، وذلك إذا ما تركنا

العمل لدعاية تستهدف انتزاع المؤمنين من حوزة السلطان ، أي رعاياه حقاً نظراً للتمازج الذاتي بين القانونين المدني والديني كما يتجسمان معاً في شخص السلطان كإمام .

وبناء عليه فإن السلوك الذي ينبغي التزامه يمكن أن يتلخص كما يلي :

1 ـ الحرية لأعضاء الكنيسة دون تمييز المذهب أو الجنس ليمارسوا خدمتهم الكهنوتية بالنسبة للجاليات الاوروبية .

2 ـ المنع التام لتعاطي التبشير بين الأهالي كيفما كانت الوسيلة المستعملة .

3 ـ الترخيص في القيام بالخدمات الخيرية بشرط أن تبقى تماماً في دورها الاسعافي ، وأن تتمكن سلطات المراقبة من ممارسة الرقابة الضرورية .

« تلك هي التعليمات والاعتبارات التي ينبغي لكم أن تستلهموا منها ، والتي يجب على سلطات المراقبة التابعة لكم أن تطبقها على سائر المستويات .

« ولا بد من أن تعرض وجهة نظرنا على مختلف رؤساء الارساليات بكل لباقة واعتدال كيفما كانت جنسيتهم ، وأن يشعروا بالصعوبات التي يمكن أن تثيرها للحكومة المسؤولة عن النظام العام والأمن كل محاولة للتبشير في الأوساط الإسلامية .

« وأرجو منكم أن تخبروني عاجلاً بمن لا يرون من واجبهم الامتثال لتلك التعليمات .

« إن « الحماية » عازمة على مواصلة سياستها ، واحترام الإسلام الملائم لعبقرية وتقاليد فرنسا ، ولن أحجم عن اتخاذ سائر الاجراءات التي تبدو لي ضرورية للمحافظة على السلام الديني في المغرب » .

تلك هي رسالة المقيم العام لوسيان سان إلى السلطات الفرنسية في المغرب ، وهي تتضمن اعترافات وشهادات صريحة في موضوع حملة التبشير المسيحي ، والغزو الانجيلي كما كانت تقودهما الكنائس على اختلاف نحلها ، وطقوسها ، وأجناسها في الأوساط المغربية عامة ، والبربرية خاصة ، مشجعة في نشاطها الطائش ، وسلوكها المتهور بالسياسة البربرية الرسمية التي كان لوسيان سان نفسه المسؤول الأول عنها بتوقيعه على ظهيرها في 16 مايو 1930 ، فلولا هذه السياسة وما قامت عليه ، وأحاط بها ، وتقدمها ، ورافقها ، وأعقبها من بحوث ودراسات ، ومحاضرات ومداولات ونشرات ومؤلفات ، لما سنحت الفرصة للمبشرين ليحاولوا فتنة المغاربة المسلمين عن دينهم ، ولهذا فإن رسالة لوسيان سان تعد وثيقة اتهام له ، وصك إدانة لجميع دعاة البربرة من رجال الفكر ، والقلم ، والحكام الفرنسيين الذين كان يعرفهم لوسيان سان بأسمائهم ، وأشخاصهم ، ومناصبهم ، ونشاطاتهم ونظرياتهم ، بل كان يجتمع معهم ، ويترأس لجنهم ، ويشترك

في مداولاتهم وهم يعرضون وجهات نظرهم في خرق المعاهدات ، وتحطيم الكيان المغربي ، وتنظيم الحرب الصليبية الجديدة على الإسلام ، والقرآن ، والشريعة ، والعربية في المغرب ، وقد كانت عصارة هذا كله في الظهير الذي وقعه لوسيان سان ، فتوج به مؤامرات السياسة البربرية قبل رسالته السالفة بأشهر ، فما أشبهه فيها بإبليس الذي ينهى عن المنكر !

ونحن لم نثبت تلك الرسالة بنصها وفصها إلا برهاناً على سوء نوايا رجال « الحماية » وتواطئهم مع رجال الكنيسة ، وتناقض مواقفهم الرسمية مع تصرفاتهم السرية والعلنية ، مما أملاه المكر الاستعماري الذي تميزت به السياسة الفرنسية في المغرب من وراء ستار « الحماية » .

السياسة الفرنسية والمغاربة في المشرق

في رسالة للمدير العام للديوان العسكري والشؤون الأهلية بالاقامة العامة ، رقم 1830 ، بتاريخ 22 أكتوبر 1930 ، إلى الجنرال حاكم كل ناحية ، الاشارة إلى رسالة موجهة إلى رئيس الحكومة الفرنسية من جماعة من الجزائريين ، والتونسيين ، والمغاربة المقيمين بمصر وفلسطين .

ومن الموقعين عليها تذكر الرسالة أسماء المغاربة : عالم أزهري ، وثلاثة طلبة بالأزهر ، وطالب بكلية العلوم ، وطالب بمدرسة النجاح في نابلس ، وأربعة آخرون .

وقد طلبت الرسالة من السلطات الحاكمة في الأقاليم المغربية موافاة الادارة المركزية بجميع المعلومات المفيدة حول أولئك المغاربة الذين يمكن التعرف على هوياتهم ، كما طلبت الرسالة أن توضع في كل ناحية لائحة بالرعايا المغاربة القاطنين بالشرق ، وأن تلحق بها جذاذاة (فيش) مفصلة عن كل واحد منهم .

وتقول الرسالة إن هذه المجموعة الوثائقية التي ترسل منها

نسختان أصبحت ضرورية الآن حيث أقدمت الأوساط الوطنية والجامعية الإسلامية في مصر ، وفلسطين ، وسوريا على اتخاذ موقف واضح ضد السياسة المتبعة من فرنسا في المغرب .

ومعناه أن المغاربة ـ باحتجاجهم في الخارج على السياسة البربرية تضامناً مع إخوانهم في الداخل ، وقياماً بواجبهم كمواطنين ومسلمين ـ أصبحوا ، في نظر السلطة الفرنسية ، عناصر تجب مراقبتها وتقصي أحوالها وأخبارها ربما للانتقام منها عندما تسنح الفرصة .

ثورة الرأي العام في العالم الإسلامي

كل ما جرى في المغرب من أحداث كان له صداه في العالم الإسلامي الذي هاج الرأي العام فيه من المغرب إلى أقصى المشرق ، وكانت مصر القطر الإسلامي الذي تركزت فيه حركة فضح السياسة البربرية ، واستنكارها ، والعمل لاحباطها لما فيها من خطر على الإسلام ، واللغة العربية ، والوحدة الوطنية .

وقد فوجىء الفرنسيون بذلك لاعتبارهم أن مصر كانت صديقة لفرنسا ، منذ زمن طويل ، فأصبحت تحمل راية المقاومة لسياستها كما لو كانت تمسها مباشرة، ولكن مصر شعرت مثل المغرب بأنها كذلك اعتدي عليها في أعز مقدساتها ، وهو نفس الشعور لكل قطر إسلامي ، ولكل شعب مسلم في العالم أجمع .

ويطول الحديث لو أردنا الخوض في الموضوع بافاضة ، ولهذا نقتصر على الاشارة إلى بعض ما يهم الاطلاع عليه ، وهو أن حركة الاحتجاج على السياسة الفرنسية شملت جميع أوساط الشعب المصري ، فكانت وسائل الاحتجاج من عرائض ،

ورسائل ، وبرقيات تتقاطر على السفارة الفرنسية ، والحكومة الفرنسية وحتى الحكومة المصرية ، وكانت الصحافة على بكرة أبيها طافحة بأخبار ووثائق هذه الحركة الاستنكارية .

وكانت كذلك مختلف المؤسسات والهيئات تقوم في نفس المجال بدور بارز وفعال ، فهذه جامعة الأزهر تعقد اجتماعاً فوق العادة بحضور العلماء ، وتوجه إلى ملك مصر احتجاجاً صارماً طالبة منه التدخل رسمياً لدى فرنسا ، كما تكونت كثير من اللجان للدفاع عن المغرب ، والإسلام ، والعربية ، وكانت تتألف من أشهر الشخصيات ، ومن أنشط تلك « اللجان » لجنة الدفاع عن المسلمين المغاربة » برئاسة الأمير عمر طوسون ، وقد أصدرت هذه اللجنة نداء تقول فيه : « إن أقدس الحريات هي حرية الوجدان والاعتقاد ، وإن أعظم خطر نزل بهذه الحرية تصرفات فرنسا في المغرب حيث أنها تريد أن تكره شعباً بأكمله على التخلي عن عقيدته لاعتناق المسيحية » .

ومن أشهر الهيئات كذلك « جمعية الشباب المسلمين » التي كانت لها شبكة فروع في القطر المصري كله ، والتي أبلت البلاء الحسن في مناهضة السياسة البربرية ، والدفاع عن المغرب ، وقد أصدرت في هذا نداءات وبيانات موجهة إلى المسلمين في العالم حاثة إياهم على الاحتجاج والدفاع تضامناً مع الشعب المغربي المعتدى عليه في أعز ما لديه .

جمعية الشبان المسلمين
المركز العام - بالقاهرة
١٠ شارع محمد الشريف
تليفون ٥٠٧٩١

٩ مايو سنة ١٩٣٤

القاهرة في ١٦ صفر سنة ١٣٥٢

No. 377

Sent to Translators: 5/6/34

Returned to Registry: 7/6/34

جناب الفاضل سكرتير نقابة الأمم بجنيف

يتشرف المركز العام لجمعية الشبان المسلمين لمناسبة ذكرى الظهير البربري الذي يعد وصمة في جبين الإنسانية ومنتهى القدم المستهدف لاضطهاد الأمة المراكشية في دينها وحرية عقائدها وأن العالم الأسلامي لا يزال وسيظل يتألم مما يصيب الأمة المراكشية من فادح الخطب. وأن هذا لا يكون له أثر السيئ في نفوس العالم فالحقيقة ما يعود على الدولة المغتصبة من وخم العواقب خصوصا في هذا العصر الذي استيقظت فيه الشعوب والذي لا يرضون بغير حرية دينهم والاعتداء على حرياتهم؟

عن الرئيس العام
لجمعية الشبان المسلمين
الدكتور محمد حسن الزيات

HASSAN ODAZZANI
PEB

COPY
RECEIVED IN REGISTRY
5 JUIN 1934

احتجاج جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة ضد الظهير البربري

المؤتمر الاسلامى العام

المنعقد في بيت المقدس

٢٧ رجب — ٧ شعبان

١٣٥٠

(169)

مكتب اللجنة التنفيذية
القدس
صندوق البريد: ٣٥٧
التلفون: ١١٩

Fondation Mohammed
HASSAN OUAZZANI
ACTION COPY
RECEIVED IN REGISTRY
1 JUIN

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السعادة السكرتير العام لجمعية الامم المحترم

جنيف

ان المؤتمر الاسلامى العام الذى انعقد فى بيت المقدس سنة ١٣٥٠ هجرية وفى سنة ١٩٣١ ميلادية والذى اشترك فيه ممثلون عن الاقطار الاسلامية قد قرر الاحتجاج لديكم على الظهير البربرى الذى أصدر فى المغرب الاقصى بتأثير السلطة الافرنسية الاستعمارية سنة ١٩٣٠ والذى يقضى باقصاء مسلمى البربر عن الاسلام وفصلهم من الامة الاسلامية وقد قدم المكتب الدائمى للمؤتمر احتجاجه على ذلك تنفيذا لذلك القرار .

والآن بمناسبة حلول الذكرى الثالثة لهذا الظهير المشؤم وتأييدا لأصوات الاستغاثة المحرقة المتصاعدة من أفواه هذا الشعب المظلوم الذى يعد من اعرق الشعوب فى الاسلام ومن اشدهم حرصا على اتباع عقائده واحكامه ، فان المكتب الدائمى للمؤتمر الاسلامى العام يجدد احتجاجه على هذه السياسة الغاشمة ويستنكرها اشد الاستنكار ويطلب باسم الحق والعدل من الحكومة الافرنسية ان تلغى ذلك الظهير الفضيع وان تطلق لهذا الشعب الهضيم حريته فى عقائده وممارسة شريعته وان تمكن رجال الدين الاسلامى من القيام بما يجب من وعظه وارشاده وان تكف عادية المبشرين عنه ، كما انه يناشد باسم الانسانية والحرية جمعية الامم المحترمة ان تقوم بما عليها فى مناصرة هذا الشعب الكريم وان تبذل المساعى لانقاذ مسلمى البربر مما يكيده لهم المستعمرون .

وتفضلوا بقبول الاحترام

وكيل رئيس اللجنة التنفيذية
للمؤتمر الاسلامى العام

احتجاج المؤتمر الاسلامي بالقدس ضد الظهير البربري

وكانت الاحتجاجات توجه إلى السفارات الفرنسية ، والدول الكبرى ، وعصبة الأمم في جنيف بسويسرة وأغرقت وزارة الخارجية الفرنسية بسيول من البرقيات والرسائل الاستنكارية من جميع البقاع التي يوجد فيها مسلمون ، فأدرك المسؤولون الفرنسيون أنهم أثاروا عليهم وعلى بلادهم شر فضيحة بسياستهم البربرية ، وأن هذا يعرض سمعتهم ، ونفوذهم ، ومصلحتهم إلى أخطار محققة ، ولم ينفعهم في الردّ على زوابع الاحتجاج أي تكذيب أو تضليل بأي شكل ووسيلة .

أما الصحف فأجمعت كلها على فضح السياسة الفرنسية في المغرب ، وكان من أبرزها وأشدها حملة « الفتح » الأسبوعية لمحب الدين الخطيب ، فكانت هذه الجريدة الإسلامية بمثابة لسان الحركة المغربية ضد السياسة البربرية ، وكانت تتسرب إلى المغرب بواسطة البريد الانجليزي ويتهافت عليها القراء المغاربة الذين كانوا يروجون كل عَدَادٍ في الخفاء ، ويتناقلونه حتى يكاد أن لا يقرأ لكثرة التداول ، وكانت السلطة الفرنسية تعتبر حمل « الفتح » خطراً تعاقب عليه كما لو كان سلاحاً بلا رخصة أو مخدراً محرماً ، وقد تأيدت حملات « الفتح » بأخرى شنتها مجلة « المنار » لرشيد رضا ، ومجلة « الشباب المسلمين » ، ومجلة « الهداية الإسلامية » ، « والشورى » للمكافح الفلسطيني محمد علي الطاهر ، وغيرها من الجرائد اليومية ، والدورية ، والمجلات الشرقية التي لم تبق واحدة منها لم تساهم بحظها في

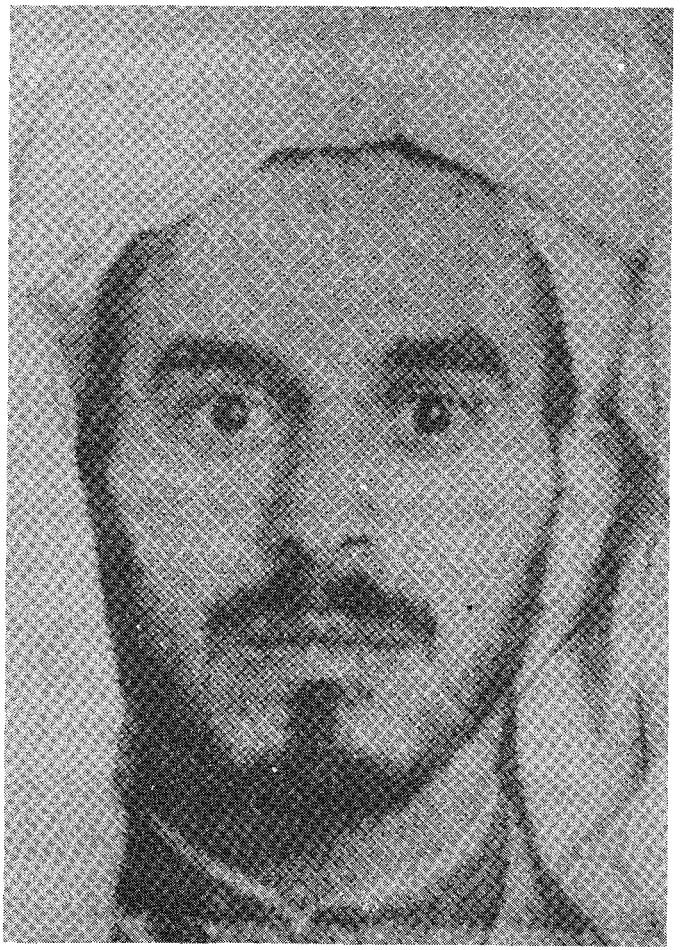

إبراهيم الوزاني

فلنذكر هذا اليوم ولنجعله عيد النا وذكرى من اعظم الذكريات الخالدة
ولا كي لا نقيم فيه الاعراس. بل لنجعله مبدا نهضتنا مبدا حرفتنا القومية
نستمد منه الصبر والاستقامة. ونرى فيه اعظم ايات التضحية والانكار ثم
لنسرع كريقنا كريق الجهاد والكفاح الى النهاية نستسهل الصعاب
ونذلل العقبات لا نقف امامنا اي قوة كانت. فقوتنا فوق كل قوة
لا نصافوة الحق والحق يعلو ولا يعلى عليه لا نصافوة لا تعتمد على العدالة
والكيارات والغازات ولا كي تعتمد على الواحد القهار الذي قال
(ان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم) فالعقل العقل والنضال
والنضال فالحق يوخذ ولا يعطى (ولا تياسوا من روح الله)

Voici la fin du tract, en langue arabe, que portait Brahim El Ouezzani au moment où il fut arrêté, bastonné et emprisonné arbitrairement. Le manque de place nous oblige à garder la traduction du tract complet pour le prochain numéro. Ainsi nos lecteurs pourront juger de la liberté de penser au Maroc sous M. Saint.

المنشور الذي كان يحمله إبراهيم الوزاني في الوقت الذي القي القبض عليه . ونشرت الفقرة الأخيرة من المنشور في مجلة « المغرب » عدد : 4 ـ أكتوبر 1932 ـ صفحة 40 .

المعركة ضد السياسة البربرية كل واحدة بأسلوبها ، وقد تجاوز هذا نطاق الصحافة إلى مجالات أخرى ، فقد قام تجار مصر بدورهم ، فوجهوا نداء إلى زملائهم في كافة القطر لمقاطعة البضائع الفرَنسية ، كما سلكت الأقطار الإسلامية نفس المسلك في فضح السياسة البربرية واستنكارها ، والمطالبة بابطالها ، وكان كثير من العلماء ، والشخصيات السياسية والوطنية في طليعة المعركة في العراق ، وسوريا ، وتونس والجزائر ، وليبيا ، وفلسطين ، ولبنان ، والسودان ، والهند ، وفلسطين ، وتركيا ،

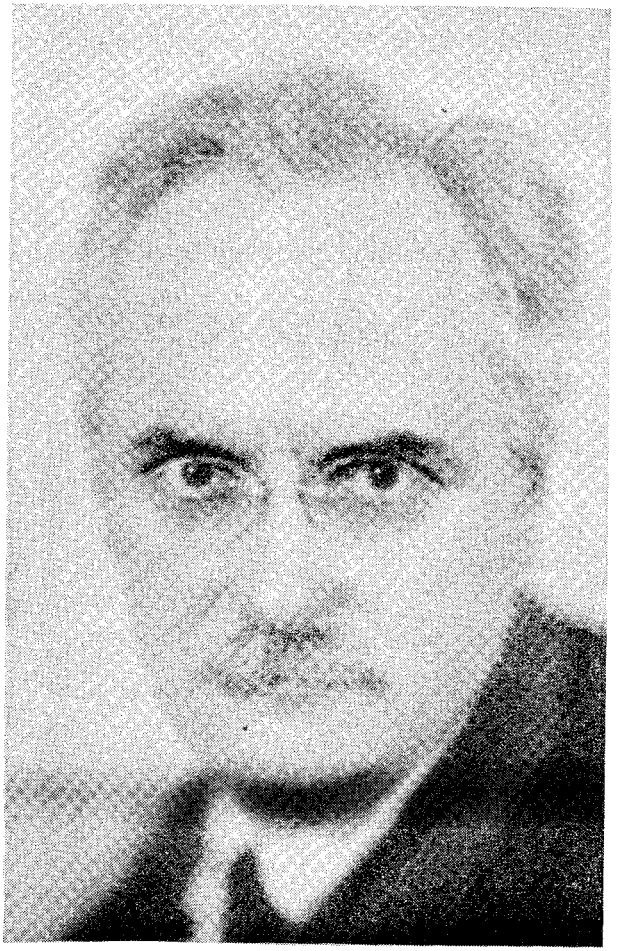

جان لُونْكي

الأستاذ رُوبِيرْ جَانْ لُونْكي :

ابن جَان لُونْكي

وأندونيسيا ، فبرزت في هذا الميدان « جمعية شركة إسلام » التي كانت تضم أعضاء من جميع الأجناس ، وكانت جمعية نضالية إسلامية مشهورة ، وفي جاوة تألفت « هيئة الدفاع عن البرابرة المسلمين بعضوية جميع الجمعيات الإسلامية هناك » ، وفي تركيا قام شيخ الإسلام مصطفى أفندي بنشر مقال في جريدة « بيام إسلام » تحت عنوان : كشف التنصير بالقوة وسياسة فرنسا .

كما انطلق صوت الأمير شكيب أرسلان من جنيف في العالم الإسلامي كله ، فنشر في « الفتح » عدد 226 ، 29 جمادي الثانية 1349 (نوفمبر 1930) ، نداء وجه فيه الحركة الاحتجاجية الإسلامية في العالم الوجهة المثلى في نظره ، وهي أن ترسل الاحتجاجات إلى عصبة الأمم والدول الكبرى ، والحكومة الفرنسية ، والبرلمان الفرنسي بمجلسيه النواب والشيوخ ، وذلك على سبيل الفضح والتشهير ، وأن تقاطع فرنسا اقتصادياً من كافة المسلمين ما دامت السياسة البربرية قائمة في المغرب .

وفي برلين عاصمة ألمانيا ألفت الجالية الإسلامية « لجنة الدفاع عن المسلمين المغاربة » ، وغير هذا كثير مما يصعب احصاؤه .

وفي فرنسا نظمت مهرجانات بواسطة الطلبة المسلمين للتنديد بسياسة فرنسا البربرية ، فساعد هذا على فضح هذه

السياسة في الأوساط والصحف الفرنسية .

وفي المؤتمر الإسلامي بالقدس (27 رجب إلى 7 شعبان 1350 موافق 7 ـ 17 ديسمبر 1931) ارتفع صوت الوفد المغربي المتكون من الشيخ المكي الكتاني ، والمكي الناصري ، والحاج محمد بنونة الذين أحاطوا المؤتمرين علماً بكل تفاصيل ، وأسرار ، وأخطار السياسة البربرية فاتخذ المؤتمر موقفاً صارماً ضدها عبرت عنه الخطب والقرارات .

وبكلمة واحدة ، اهتز العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه استنكاراً للسياسة البربرية ، وتضامناً مع المغرب في العمل لإحباطها والتخلي عنها ، ولكن فرنسا ظلت على عنادها حتى إذا فشلت في اخماد ثورة المغاربة وسائر المسلمين على سياستها ألغت الفصل السادس من ظهير 16 مايو 1930 الذي فرنس قضائياً التراب المدعو بالبربري ، وكانت هذه خطوة هامة في التراجع والانهزام ، ولكن بالرغم عن هذا استمرت السلطات الفرنسية في تطبيق سياسة العرف ، الأمر الذي جعل الشعب المغربي يواصل مقاومته لها بكل شدة وصرامة .

الذكرى السنوية للظهير البربري وحركة اللطيف

ولم تكن الحركة ضد السياسة البربرية ، انطلاقاً من ظهير 16 مايو 1930 ، حركة عابرة تفور فورتها الأولى ، ثم تؤول مع الأيام إلى فتور وانقطاع ، بل كانت حركة متأصلة الجذور في أعماق النفوس المغربية ، فلم تتزدد مع مرور الزمان إلا قوة وثباتاً ، ولهذا لم يهدأ بال الشعب المغربي الساخط التأثر ، ولم يطرأ عليه أي وهن من جراء الضغط والقمع من سلطات الاستعمار الباغي ، بل جرت العادة أن لا تحل ذكرى ذلك الظهير المشؤوم المرفوض إلا في جو مكفهر رهيب ، ووسط أحداث واحتجاجات بشتى الوسائل والأساليب .

ومن خيرة الشبان الوطنيين الذين تزعموا معارضة السياسة البربرية الشهيد إبراهيم بن عبدالله الوزاني الذي كان طالباً بالقرويين ، ففي 5 يوليو 1932 ألقي عليه القبض ومعه منشور كان يوزعه ، وقد عذب جلداً « بالفلقة » والسياط في محكمة باشا فاس ـ كما جرى لنا من قبل في 18 يوليو 1930 ـ فضرب ضرباً مبرحاً كاد أن يسلم معه الروح إلى ربها ، وحكم عليه بثلاثة أشهر

سجناً ، ثم نفى إلى تازة مسقط رأسه .

ومما ورد في آخر ذلك المنشور بالنص العربي :

« فلنذكر هذا اليوم ، ولنجعله عيداً لنا وذكرى من أعظم الذكريات الخالدة ولكن لا لنقيم فيه الأفراح ، بل لنجعله ، مبدأ حركتنا القومية ، نستمد منه الصبر والأناة ، ونرى فيه أعظم آيات التضحية والاخلاص ، ثم لنسير في طريقنا طريق الجهاد والكفاح إلى النهاية نستسهل الصعاب ونذلل العقبات ، لا تقف أمامنا أي قوة كانت ، فقوتنا فوق كل قوة ، لأنها قوة الحق ، والحق يعلو ولا يعلى عليه ، لأنها قوة لا تعتمد على المدافع ، والطيارات ، والغازات ، ولكن تعتمد على الواحد القهار الذي قال : إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم ، فالعمل ، والنضال ، فالحق يؤخذ ولا يُعطى ، ولا تيأسوا من روح الله » وقد كتب بخط إبراهيم ، وهو يعبر عن روحه النضالية الشجاعة كما اشتهر بها .

وقد ترجمته كله إلى الفرنسية ، ونشرته مجلة « مغرب » الباريسية ، (نوفمبر 1932) ، وكان المنشور بمناسبة ثاني ذكرى 21 صفر (18 يوليو 1930) أي اليوم الذي جلدنا فيه أثر المظاهرة الشعبية الكبرى في فاس ، وقد أثر تعذيب إبراهيم الوزاني في الشعب الفاسي خاصة ، فأبرق إلى « هيريو » رئيس الحكومة الفرنسية ووزير الخارجية ، يحتج على ذلك العقاب الوحشي ، وورد في البرقية أن إبراهيم جلد مدة ساعة ونصف ؟ ويوجد نص

البرقية في المجلة المذكورة (أغسطس 1932) مع مقال « لجان لونكي » النائب الاشتراكي المشهور تحت عنوان : « مدنيتنا في المغرب » . وفيما يلي نص البرقية معرباً :

وفي 5 يوليو اتهم الشريف إبراهيم الوزاني بالتظاهر ضد الظهير البربري التعس فأخضع لمدة ساعة وذلك لأشد محنة همجية هي عملية الجلد رسمياً التي يفزع مجرد ذكر اسمها ، حتى أن جسمه صار مغطى بالجروح الدموية ، وهذا تعذيب رهيب قرر أولئك العتاة تكراره في اليومين التاليين .

« إننا نوجه لكم هذا النداء المنذر بالخطر والمنادي بالاستغاثة بصفتكم رئيس حكومة الجمهورية الفرنسية ، هذه الأمة العلمانية حامية المستضعفين ، وأم الحرية ، والعدالة ، والمساواة وذلك لانقاذنا من تصرفات أشخاص قابضين على السلطة ، وممارسين لها بكيفية مطلقة تبلغ حد الجور والطغيان .

صاحب السعادة ،

إننا نعلق على مشاعركم المتصفة بالعدالة والانصاف كل أملنا لاستنكاركم لذلك التصرف حتى لا يسجل التاريخ على فرنسا العظمى سلوكاً همجياً تجاه شعب التزمت علناً بحمايته .

الامضاء : سكان فاس

وفي برقية ثانية أوضح أهل فاس المحتجون أن التعذيب الوحشي الجدير بالقرون الوسطى الذي خضع له الشريف سيدي إبراهيم الوزاني بلغ ألف جلدة ، وشمل الرأس وأسفل الظهر ، ثم طالبوا بفتح تحقيق طبي يجري على الضحية ، كما أكدوا أن أناساً أبرياء ومحترمين اعتقلوا بغير حجة وسفكت دماؤهم بسجن فاس من لدن الحراس .

وقد جرى ذلك كله في عهد لوسيان سان المقيم العام .

وطالب النائب لونكي من المسؤولين في وزارة الخارجية بالاضافة إلى رئيس الحكومة إجراء التحقيق بكل نزاهة وانصاف واتخاذ التدابير الصارمة ضد مرتكبي تلك الفظائع الوحشية .

وفي عدد 2 (أغسطس 1932) نشرت مجلة « مغرب » في باريس افتتاحية بعنوان : « **حضارتنا » في المغرب** ، بقلم جان لونكي النائب الاشتراكي الكبير ، صدرها بنص البرقية الموجهة من عدد كثير من سكان فاس إلى هيريو ، رئيس الحكومة ووزير الخارجية ، احتجاجاً على جلد إبراهيم الوزاني ، وهذا نصها :

« إن الشعب المغربي المضطهد والراسف في قيود الجور والطغيان في القرن العشرين ـ تحت الحماية الفرنسية ـ هذا الشعب بأكمله ، رجالاً ونساء من جميع الأعمار وسائر الطبقات ، يحتج بقوة وشدة ، باسم الانسانية المعذبة ، والعدالة المهانة ، بالرغم عن التعهدات المتخذة ضد التصرفات الفظيعة التي

يرتكبها ممثلو فرنسا في المغرب كله بصفة عامة ، وفي فاس بصفة خاصة ، العاصمة العلمية ، والسياسية ، والدينية للمغرب .

« إن الاستبداد المطلق لرجال الحماية يبلغ حد قتل الأشخاص الأبرياء ، واعتقال آخرين واخضاعهم خلافاً لكل مبدأ إنساني لتعذيب الضرب رسمياً » .

« ففي فاتح يوليو أطلق شرطي بأمر من رؤسائه الطغاة قذيفة بندقيته مباشرة على شاب مسكين سائق سيارة ، ذي سيرة حسنة ، لم يكن متهماً بأدْنى تهمة ، بل جريمته الوحيدة هي أنه كان سائراً سيراً هادئاً في نفس الوقت الذي صدر فيه الأمر من أولئك الظلمة باعطاء مثال فظيع كهذا لخصومهم الخياليين .

وبعد جلد إبراهيم زج به في كهف مظلم مدة 12 يوماً ، ثم بقي في السجن إلى 31 سبتمبر 1932 في انتظار محاكمته ، وكان يؤتى به كل يوم للاستنطاق ، ويطالب بالكشف عن شركائه في حركة المنشور ، ومع ما كان يلقاه من عذاب أصر على الانكار متحملاً وحده كل المسؤولية وطلب أن يدافع عنه الأستاذ روبير لونكي رئيس تحرير مجلة « مغرب » ، ولكن السلطة رفضت فعينت له محامياً فرنسياً غير مقبول في المحاكم المغربية وذلك قبل الجلسة بثلاثة أيام ، وصدر عليه الحكم بثلاثة أشهر سجناً ، وقضية إبراهيم الوزاني إنما هي نموذج لما لقيه خصوم السياسة

البربرية من قمع فظيع على يد السلطة الفرنسية والمسخرين لها من « الحكام » الأهليين كباشا فاس ابن البغدادي . وبمناسبة الذكرى الثالثة للظهير نظمت الأسبوعية الباريسية « موند » باشراف الزميل في الدراسة ، « دانييل كيراث » وبتعاون مع مجلة « مغرب » مهرجاناً خطابياً كبيراً في قاعة الشرق الأكبر الماسوني ، يوم 19 مايو 1933 ، برئاسة جان لونكي ، وكان من الخطباء النواب « جان لونكي » ، « وجورج موني » ، « وبيير رونوديل » ، « وروبير جان لونكي » وفي نهاية المهرجان تليت الرسالة التي وجهها أهل فاس المجتمعون بمناسبة 16 مايو إلى « دالادي » ، رئيس الحكومة ، وقد تقرر بالاجماع أن يتخذ المهرجان هذه الرسالة ملتمساً يتوج بها مظاهرته ضد السياسة البربرية .

أحرار فرنسا بجانب المغرب

وإذا كانت الصحافة الفرنسية اليمينية قد حاكت « مؤامرة السكوت » حول السياسة البربرية وحركة الرفض لها ومحاربتها من الشعب المغربي والعالم الاسلامي أجمع ، فإن الصحافة اليسارية في فرنسا فضحت تلك المؤامرة ، فرددت باستمرار أصداء الحوادث والمظاهرات الاحتجاجية في المغرب وعالم الإسلام شرقا وغربا ، وفي المغرب نفسه تحدثت صحف يسارية بما هو في صالح الحركة المغربية ، مثل « لوكري ماروكين » (الصرخة المغربية) ، « والبوبيلير ماروكين » (الشعبي المغربي) ، وحتى صحف الاستعمار مثل « لوبوتي ماروكين » اضطرت إلى الكلام ، فاعترفت (26 ـ 3 ـ 1931) قائلة : « إن ظهير 16 مايو 1930 في شأن التشريع البربري لم يكن من تلك الظهائر المريحة تماما التي توجد بكثرة في صناديق الشعب المغربي ، فقد أثار ذلك الظهير بعض العواصف ، وهي عواصف قلما كانت متمناة ، بل ولا حتى متوقعة ، وفي باريس تولى صحفي كبير هو « أوربان كوهيي » الذي كان يعد بحق من أكبر الكتاب اللاذعين

(بوليميست) الكتابة في جريدته « لانوفيل أورور » (الفجر الجديد) حيث نشر مقالات شديدة اللهجة ضد سياسة بلاده بعد عودته من المغرب حيث كنت على صلة مستمرة به ، كما أضفته في بيتي ، وتجولت معه أثناء استطلاعه الصحفي ، ومما كتبه (30 ـ 4 ـ 1931) : (من هذه القضية يمكن أن تنبعث أخطر المصاعب ، وتنبثق مقاومات ، وربما ثورة عامة مؤيدة من عالم الإسلام كله ، ذلك أن الشعب المغربي يتمرد على النيل من دينه ، وكيانه القومي بظهير 16 مايو 1930 » .

وممن كتبوا زميلي في الدراسة الكاتب اليساري المعروف « دانييل كيران » في أسبوعية « موند » (العالم) التي كان يصدرها الكاتب الشهير « هانري باربوس » ، ففي عدد فاتح نوفمبر 1930 كتب بعنوان : **فرنسا تتحكم في المغرب** ، متهما اياها بتجريد البرابرة من الإسلام حينما تدعي أنها دولة « إسلامية » كما كتب ردا على فرنسي انتقد مقاله المذكور في هذه المجلة بتاريخ 13 ـ 12 ـ 1930 ، ومثله صديقنا الصحفي « اميل ديرمانكام » الذي كتب عدة مقالات منها ما نشر في مجلة « أورب » (أوروبا) في سبتمبر 1930 مؤكداً أن القضية البربرية قضية سياسية ، ودينية ، وقانونية ، ولغوية ، وقد فضح الحركة التبشيرية بواسطة الرهبان الفرانسيسكان ، وكشف عما يقاسيه المغاربة من مظالم ، ويعانونه من كبت في جو القهر ، والارهاب والجاسوسية ، وفي مجلة « مغرب » نشرت مقالات لشخصيات فرنسية تناصر المغرب ضد السياسة البربرية الفرنسية .

أحرار اسبانيا مع الغرب

وفي اسبانيا كذلك وجه صديقنا نائب برشلونه « خيمينيس »، في 3 اغسطس 1932 ، رسالة إلى رئيس الحكومة يسأل : هل يقبل وزير الخارجية أن يستجوب بعد ثمانية أيام في السياسة البربرية التي تمس العرب ، وفي تنصير البرابرة ؟ وقال : إن هذه السياسة تثير استياء عاما ضد فرنسا ، وربما تؤدي إلى ثورة يكون لها أثر في المنطقة الشمالية المشمولة بالنفوذ الاسباني ، كما أضاف أنه يريد أن يتحدث عن تلك القضية في البرلمان ، لأن من مكتسبات الديمقراطية السماح لرجال الشعب ببحث القضايا أمام الرأي العام ، وبعدم تركها حبيسة الصالونات ، والقصور ، والسفارات .

وكتب صديقنا « كارلوس دوباريبا » في جريدة « لوس » (النور) سلسلة من المقالات في الموضوع اتهم فيها الرهبان بأنهم عملاء الاستعمار .

وكتب « خيل بن أمية » ، الكاتب الاسباني الشهير من أصل

عربي ، في مجلة « ريفيستا اسبانو أفريكانا » (المجلة الاسبانية الافريقية) مقالا مهما عن السياسة البربرية متهما فيه فرنسا بأنها تريد إدماج المغرب في أمبراطوريتها الاستعمارية .

التعريف بحقيقة السياسة البربرية

فكرت الحركة المغربية المضادة للسياسة البربرية في ضرورة القيام بالتعريف بها بشكل يجعلها مفهومة في حقيقة أمرها لدى الرأي العام الفرنسي الذي ضللته كثير من الصحف ، والمطبوعات والكتب المغرضة بأقلام دعاة تلك السياسة من المستعمرين والمبشرين المتواطئين ، فكان لا بد من أن تعمل الحركة المغربية الفتية لكشف خبايا تلك السياسة بإظهارها في مظهرها الواضح ، وهذا ما تحقق باصدار الحركة كتيبا بالفرنسية في باريس تحت عنوان مثير هو « **عاصفة في المغرب أو أخطاء سياسة بربرية** » ، وبامضاء مستعمار هو: «مسلم بربري»، وطبع في سلسلة « شهادات » لدار النشر « رييدير » في بحر سنة 1931 ، ويقع الكتيب في 74 صفحة من الحجم الصغير ، ويشتمل على سبعة فصول هي : لمحة تاريخية ، ظهير 16 مايو 1930 ، الشعب المغربي ضد الظهير ، الانعكاسات على العالم الاسلامي ، القضية البربرية والرأي العام الفرنسي ، وسائل العلاج ، الخاتمة .

والكتيب على ايجازه يعرض وجهة النظر المغربية بأسلوب جيد السبك ، ومنطق صحيح ، ويدعم العرض بحجج مستمدة من كتابات المتبربرين المتخصصين من الفرنسيين ، كما يحلل عناصر السياسة البربرية تحليلا يكشف عن خفاياها ومقاصدها الشريرة التي هي الفرنسة والتنصير . وقد كان للكتيب رواج كبير ، فأدى مهمته في جعل جميع المطلعين عليه يدركون أسباب الاستياء والاستنكار في المغرب وبلاد الإسلام كلها ، ويتأكدون من أن السياسة البربرية إنما لفقها أنصارها خدمة للاستعمار والكنيسة ، وأرادوها حربا على الكيان القومي المغربي ، وعلى الإسلام دينا وشريعة وعلى العروبة لغة ورابطة .

وبالاضافة إلى هذا فإن مجلة « مغرب » الصادرة وقتئذ في باريس شهريا للتعريف بالقضية المغربية أصدرت عددا ممتازا بمناسبة الذكرى الثالثة للظهير، خصصت 63 صفحة من 72لشرح نقدي للسياسة البربرية، كما اشتمل العدد على مقالات قيمة ومركزة في شتى مناحي هذه السياسة ومن عرض عناوين تلك المقالات تتضح عناصر العدد الممتاز ، وهي : يتحتم الغاء « الظهير » البربري (بقلم النائب جان لونكي ، خليفة رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب) ، تحرير الشعوب يجب أن يكون غايتنا في المستعمرات (جورج مونى النائب) ، الفضيحة لا تكمن في افشاء الخطيئة (بيرجوري نائب وعضو لجنة الشؤون الخارجية) السياسة البربرية والنظام الديبلوماسي للمغرب :

محمد حسن الوزاني ، مختلف مظاهر السياسة البربرية في المغرب (محمد اليزيدي) ، السياسة البربرية ، (قدور وهو اسم مستعار لعبد القادر بن جلون) ، السياسة البربرية في مجال التعليم أو الفرنسية بالمدرسة (بوعزة الزموري وهو امضاء مستعار لعمر بن عبد الجليل) . بعكس العقل والصواب (ن . ب . امضاء زوجة عبد القادر بن جلون) ، القضية البربرية في المغرب ، ردود فعل وانتقامات (فتى المغرب) (امضائي المستعار) ، والآن (أ . ب . امضاء لأحمد بلافريح) ، رسالة إلى الجنرال نوكيس (عبد اللطيف الصبيحي)، لنصلح العدلية الأهلية (روبير جان لونكي ، رئيس تحرير المجلة) ، ثلاثة أشهر من الاحتجاج ، من 20 يونيو إلى 20 سبتمبر (مغفلة الامضاء)، وصور لعرائض فاس ، وسلا ، والرباط ، مذيلة بمئات الامضاءات .

وهذا العدد الممتاز من « مغرب » كان من أفيد المصادر من وجهة النظر المغربية وفي كثير من أعداد المجلة نشرت مقالات وعروض للأحداث في شأن السياسة البربرية والحركة المناوئة لها في الداخل والخارج .

وفي بحر سنة 1932 صدر كتيب بالعربية تحت عنوان : **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى** بامضاء محمد المكي الناصري ، ويتكون من 92 صفحة ، ويشتمل على مقدمة هي التقرير المقدم إلى المؤتمر الإسلامي بالقدس ، وعلى

عرض بعنوان : السياسة البربرية من وجهتها القضائية ، بامضاء اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب ، وفي آخر الكتيب خريطة المغرب كما وضعتها الوكالة الاسبانية الكاثوليكية في الرباط ، وفيها بيان المراكز المسيحية القائمة بحركة التبشير وتنصير البرابرة وغيرهم من المغاربة ، وتمثل تلك الوكالة الكنائسية ما يشبه « هيئة أركان الحرب » لقيادة الحملة التبشيرية والغزو المسيحي في المغرب على عهد الاستعمار ، ويلي تلك الخريطة ذيل فيه اخصاء رسمي لمراكز التبشير ، وعريضة أهل فاس إلى السلطان مع لائحة المطالب ، ومقارنة بالفرنسية بين مشروع ظهير ريبو وظهير 16 مايو 1930 .

وبهذا جاء الكتيب مفيدا في مجاله ، فكان مع الكتيب الصادر بالفرنسية بعنوان « عاصفة في المغرب » والعدد الممتاز من مجلة « مغرب » بالفرنسية كذلك من أهم المستندات المغربية في بيان حقيقة السياسة البربرية ، وما أثارته من إعصار في كل من المغرب وبقية العالم الإسلامي خاصة ، وفي كثير من أقطار المعمور عامة .

السياسة البربرية وهيئة الأمم

تجدر الاشارة إلى أن سجلات هيئة الأمم بجنيف تحتوي على كثير من الاحتجاجات العربية والإسلامية وغيرها على السياسة البربرية ، وهي صادرة من هيئات ، وجماعات بالعربية أو الانكليزية ومكتوبة بخط شرقي أو بالآلة الكاتبة ، ومذيلة بامضاءات رؤساء الهيئات أو بامضاءات الشخصيات الموجهة لها في شكل رسائل أو برقيات ، وكانت حركة الاحتجاج لدى هيئة الأمم تستأنف بمناسبة كل ذكرى سنوية لظهير 16 مايو 1930 ، ومن الهيئات الشرقية المحتجة عليه المؤتمر الإسلامي العام بالقدس ، وجمعية الشبان المسلمين بالقاهرة .

تلك خلاصة الحديث عن القضية البربرية التي لم نأت فيها إلا بما هو ضروري سالكين الاختصار ما أمكن إذ استقصاء موضوعها يتطلب مجلدا ضخما على الأقل ، فإن أنصارها من الفرنسيين ألفوا فيها العديد من الكتب فضلا عما لا يحصى من المقالات في الجرائد والمجلات في فرنسا والأقطار التابعة لها ، كما كانت موضوع الدراسات والمحاضرات والمداولات في المعاهد والكليات الفرنسية .

ومع ذلك حرصنا على أن نوفي الموضوع حقه ، لأن القضية كانت الشغل الشاغل للمغرب والعالم الإسلامي طيلة أعوام ، ففجرت طاقات الأمة المغربية خاصة في النهضة ، والكفاح والتضحية في سبيل الدفاع عن الكيان الوطني ، والتراث الإسلامي ، والأصالة القومية للمغرب الرافض للاحتلال ، والمعادي للاستعمار .

السياسة الفرنسية
وقضية فلسطين في المغرب

من الطبيعي أن يكون المغرب شديد التأثر بأحداث الصراع العربي الصهيوني في فلسطين ، غير أن السياسة الفرنسية كانت تبذل جهدها في المغرب لشل حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني المجاهد في سبيل استرجاع ما احتل من وطنه .

ومن الوثائق الرسمية السرية الفرنسية الخاصة بهذا ، والموجودة في محفوظاتي ، رسالة موجهة في 16 يناير 1930 ، من الوزير المفوض المعتمد بالاقامة العامة في الرباط ، « أوربان بلان » إلى الجنرال الحاكم لكل ناحية في المغرب ، ونصها :

« وقد ألفت نظري ما تقوم به من تصرفات سيئة اللجنة العربية لاسعاف ضحايا فلسطين فهي تعمل في افريقيا الشمالية لجمع تبرعات لمساعدة المسلمين المنكوبين أثناء الاضطرابات المضادة للصهيونية ، غير أن لنا بواعث عقلية صحيحة توحي باعتقاد أن القسم الأكبر من المبالغ المحصل عليها بتلك الصفة ، تحت ستار الخدمة الانسانية ، سيذهب في الحقيقة ليس إلى ضحايا تلك الأحداث المؤسفة ، بل إلى اللجنة التنفيذية العربية

لتمويل حملة التحريض العدائي لكل أجنبي ، والمضاد لنظام الانتداب ، والمناوىء للصهيونية ، هذه الحملة التي تقودها تلك اللجنة ذات الصبغة السياسية أكثر من أية صبغة أخرى ، وإنه ليتعين علينا أن لا نساعد تلك المناورات ، خصوصا وأننا جربنا بنفسنا كل ما فيها من خطر ، في ظروف مشابهة ، أثناء الاضطرابات التي عصفت بسوريا في بحر سنتي 1925 و 1926 (اشارة إلى الثورة بجبل الدروز ضد الانتداب الفرنسي) .

« ففي حالة ما إذا عملت تلك الشخصيات أو هيئات في ناحيتكم لتلبية نداءات التضامن الموجهة من اخوانهم في الدين بالشرق ، وذلك باعلان النية في جمع الاعلانات لصالح عرب فلسطين ، فإنه يتعين عليكم ، طبقا للتعليمات الواردة من برقيتي رقم 2760 ، للكتابة العامة للحماية ، وبتاريخ 2 سبتمبر 1929 ، في شأن التبرعات لفائدة الضحايا اليهود أثناء حوادث فلسطين ، أن تراقبوا عن كثب تلك المبادرات التي لا تستحق منا أي تأييد ، ولكن احترسوا لتلافي كل تدبير بالمنع الصريح يكون من شأنه أن يفسر في الأوساط الإسلامية كخرق للحياد التي اعتادت الحكومة الفرنسية أن تعمل به في الخلاف الذي يشتبك فيه العرب واليهود بفلسطين » .

وقد أرفقت الرسالة المذكورة بنسخة من البرقية المشار اليها ، ونصها : « تبعا للرقم 294 ر. ط/أ/ك . المقيم العام يبرق إلى جميع النواحي المدنية والعسكرية تحت رقم 2786 ،

الكتابة العامة للحماية عقب الاكتتابات الاسرائيلية لصالح اليهود المغاربة بفلسطين ، قامت بعض الهيئات الإسلامية أو ترغب في أن تقوم باكتتابات يكون مدخولها لعرب فلسطين فإذا حدث هذا فعلا في ناحيتكم فتفضلوا باستدعاء أصحابها وذلك :

أولا ـ ليفسر لهم أنه ، بناء على طلب موجه إلى فرنسا من الاسرائيليين الأصليين من المغرب والمقيمين بفلسطين ، أعطيت الرخصة بتوجيه المساعدات اليهم .

ثانيا ـ ليقال لهم إن أي مسلم في فلسطين لم يطلب هذه الرخصة .

ثالثا ـ وبناء على هذا فإن القائمين بجمع التبرعات من المسلمين يريدون في المغرب أن يحولوا عملا احسانيا إلى حركة سياسية .

« فعرفوهم بأن كل تبرع ممنوع بدون ترخيص من الحكومة الشريفة « والحماية » ، وأنه إذا أعطت الحكومة الرخصة فإنها تطلب أن يكون هذا مشروطا بأن يوضع بين يديها مال الاكتتابات لتوصله هي نفسها كالمال المجموع من الاسرائيليين إلى القنصل العام في القدس لصالح المسلمين المغاربة إن وجدوا هناك دون سواهم » .

« أما الأموال المجموعة بكيفية غير قانونية فإذا لم تسلم إلى الحكومة لترسل إلى المغاربة فإن القائمين بجمعها يكونون ملزمين

بتقديم الحساب عنها ، كما يكونون معرضين لعقوبات عند اللزوم .

« وأرجو منكم أن تبلغوا هذه الايضاحات إلى الرؤساء الأهليين في ناحيتكم ، بعد أن تستدعوهم من أجل هذا وتعرفوهم بأن التبرعات اليهودية ليست لها غاية دينية ، وإنما هي عمل البر والاحسان لفائدة مواطنين ، وبأن السلطان والمقيم العام مستعدان للسماح بمثل هذا إذا ما طلبه مسلمون من أصل مغربي يقيمون بفلسطين ، وبأنه لحد الآن لم يطلب أي مسلم ذلك الرخصة » .

ثم عقبت الرسالة المقيمية على هذه البرقية بمطالبة السلطات الحاكمة من العسكريين ورؤساء البلديات بأن يبلغوا للجنرال حاكم الناحية ـ بعد قيامهم ببحث وتحقيق سريين في مقاطعتهم ـ هل افتتحت اكتتابات من ذلك النوع أو هل أبدى الأهالي رغبة في فتحها ، وفيما إذا تأكد هذا يستدعى إلى مقر السلطة الرؤساء والأعيان الأهالي كما تقتضيه البرقية المقيمية .

ولسنا نحتاج إلى أكثر من الوثيقتين السالفتين كدليل قاطع على حقيقة الموقف المتخذ وقتئذ من سلطات « الحماية » من قضية الاكتتابات والتبرعات لفائدة عرب فلسطين الذين أبت تلك السلطات إلا أن تميز بينهم وبين إخوانهم المغاربة هناك في حين أنها تتخذ موقف التساهل على أقل تقدير من الحركة المماثلة لصالح اليهود مدعية أنهم مجردون عن كل قصد سياسي ، بل

حتى ديني ، وأن عملهم لجمع الأموال إنما هو للبر والاحسان لا غير لفائدة مواطنيهم ، وفي هذا نفسه اعتراف ضمني بأن غرضهم ديني ، وجنسي ، وسياسي في نطاق العدوان الصهيوني المثير للأحداث والاشتباكات الدموية بين العرب واليهود ، والمتسبب في نكبة الضحايا من الجانبين .

وهناك وثيقة رسمية أخرى توجد في سجلاتي وهي رسالة للوزير المفوض المعتمد بالاقامة العامة ، رقم 2675 ، وتاريخ 29 سبتمبر 1931 ، موجهة إلى الجنرال حاكم كل ناحية لتخبره بأن الحزانين (الأحبار) المزودين بالجوازات المؤشر عليها لدخول المغرب من السلطة القنصلية الفرنسية بفلسطين يجب أن يؤذن لهم بدخول المنطقة الفرنسية ، ويهدف هذا الاجراء إلى تلافي التبرعات التي يقوم بها حزانون غير معتمدين ، لأن القنصليات الفرنسية بفلسطين لا تمنح التأشيرة الا بعد تقديم رخصة بجمع المال صادرة من مفتش المنظمات الاسرائيلية بالمغرب .

وهذه الوثيقة تعبر عن تساهل السلطة الفرنسية مع اليهود حيث إنها تأذن للحزانين من فلسطين بدخول المغرب في حين أنها ترفض الاذن لرجال الدين الإسلامي فيها بالمجيء إلى بلادنا ، كما أنها تعترف بكل رخصة تصدر من المنظمات اليهودية في المغرب لتبرير منح الحزانين تأشيره الدخول اليه لجمع المال لفائدة الصهيونية وذلك بدعوى أن هذه الحركة ليست دينية ، وإنما هي احسانية لا غير .

ونأتي على تحيز السلطة الفرنسية لليهود بدليل رسمي آخر ، إن احتاج الأمر إلى دليل،وهو الخطاب رقم 462 ، المؤرخ في 20 فبراير 1932 ، الذي وجهه مدير الشؤون الأهلية لكل جنرال حاكم الناحية ، ونصه : « من بين المقررات المتخذة في مؤتمر القدس ما يتعلق بتكوين لجان مالية محلية مكلفة بجمع الأموال لصالح المؤتمر الإسلامي العام الذي يجتمع دوريا ، ويضم ممثلي سائر بلاد الإسلام ، وسيصدر نداء إلى العالم الإسلامي لحمل المؤمنين جميعا على أداء نصيبهم كل سنة لتلك اللجان المخصصة لتمويل الصندوق المركزي الذي يتحمل هو نفسه مصاريف الاجتماعات على اختلافها ، ولمساعدة المشاريع التي قرر المؤتمر تأسيسها ، وسيتلقى الصندوق كذلك مدخول طوابع خاصة وتبرعات اختيارية ، كما سيبلغ البرنامج المقرر إلى الأقطار الإسلامية التي لم تمثل في المؤتمر بالقدس في ديسمبر 1931 ، وستزورها وفود مؤهلة لمطالبة الملوك والرؤساء بالمساهمة في الاكتتابات .

« وأرجو منكم أن تتبعوا سرا ، ولكن باهتمام وانتباه ، كل محاولة للدعاية في الاتجاه المشار اليه ، وأن تحيطوني علما بدقة بكل مناورة من شأنها أن تسهل تكوين لجان مشبوهة » وهكذا كانت السلطة الفرنسية تتواطأ عمليا ورسميا مع يهود المغرب وفلسطين فتسهل عليهم التنقلات ، والاكتتابات ، وضمانات ايصال الأموال إلى فلسطين دون أن يعنيها مصير هذه الأموال في

النهاية ، بل تلتمس الاعذار لنفسها حتى لا تهتم بمعرفة مآلها ، وحتى تترك اليهود أحراراً في حركاتهم التضامنية دون أي تدخل من أي نوع .

وزيادة في توضيح حقيقة السياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية في المغرب بالاعتماد على المستندات الرسمية السرية التي تشرح تلك الحقيقة للمسؤولين الفرنسيين ، وتزودهم في كل مناسبة بالتعليمات والتوجيهات نعرض ما ورد في خطاب المقيم العام لوسيان سان رقم 7855 ، بتاريخ 11 مايو 1933 ، إلى الجنرالات حكام النواحي ، وفيه يقول :

« إن أحداثا أخيرة قد برهنت على أن الصراع التقليدي بين المسلمين واليهود يميل إلى أخذ صفة جادة ، وانتشار الأحداث بصفة عامة يشكل خطرا محققا على حفظ النظام ، فمن اللازم التعجيل بوضع حد لها ، وينبغي أول الأمر أن تتولى سلطات المراقبة المحلية ـ كما سبق أن وقع هذا بنجاح في بعض الجهات ـ ممارسة ضغط جدي كي تحصل من السلطات الإسلامية ، والاعيان ، والجماعات اليهودية أن تهتم عمليا بتهدئة الأفكار بين شركائهم في الدين كل فريق في دائرته الخاصة ، وبشكل أخص ، يكون من المناسب نصح اليهود والفرنسيين الذين يمنحونهم التأييد بالاعتدال في نشاطهم ، وتلافي اجتماعات جديدة تناقش فيها أعمال الحكومات الأجنبية ، وذلك أن الحماس المتولد عن الحملة المضادة للهتليرية هو ما تنسب

اليه بعض التحديات والاستفزازات اليهودية ، وكذلك تفاقم الكراهة في بعض الاوساط الإسلامية . ومن جهة أخرى ، يجب حماية النظام بصرامة ، وكل المخالفات المرتكبة تستوجب العقاب بطريق القانون ، وعلى الفور ، وإذا تبين أنه من الضروري ـ كما اقتضته الحالة من قبل ـ اللجوء إلى استعمال الجيش فمن المصلحة تلافي استعمال الفرق الأهلية .

« وبالاضافة إلى هذا ينبغي القيام ، على سبيل الاحتياط ، بتطْهير كليّ مطلق في الأوساط الحضرية ، فقد لوحظ أن المهيجين المسلمين الذين أثاروا الاضطرابات في مختلف المدن كانوا شباناً صغارا عاطلين ومتشردين ، فيلزم السلطات المحلية أن تطرد بعضهم بردهم إلى قبائلهم الأصلية ، وأن تعمل لتشغيل الآخرين بأجر ضعيف في المصالح البلدية مثلا . وأخيراً فإنه يكون من المصلحة القصوى اكتشاف البواعث العميقة على الهيجان الملاحظ ، والقيام ما أمكن ، بواسطة بحث شديد ، باستجلاء ما إذا كانت في الاساس تدخلات أجنبية » .

وهناك وثيقة رسمية سرية أخرى تدل على تساهل السلطة الفرنسية مع اليهود في حركة تضامنهم مع الصهيونية في فلسطين ، كما تبرهن على مقدار التواطىء بين اليهود والحكام الفرنسيين ، وتلك الوثيقة خطاب « بـالشفرة » (الـرموز) الاصطلاحية بالارقام صادر من المقيم العام تحت رقم 1760 ،

ولأهميته نثبته للتاريخ كغيره من الوثائق السرية التي حرصنا على الإتيان بها كبراهين قاطعة في مواضيعها من هذا الكتاب ، ونص الخطاب المقيمي المكتوب بالخط الرمزي لسريته وخطورته :

بُلغت أن طلبات الإسعاف قد رفعت من لجنة الاسرائيليين المغاربة بالقدس إلى مختلف الجماعات الطائفية بالمغرب ، وأن اكتتابات قد فتحت فعلا من لدن بعض الجماعات ، وتلافيا لكل سوء تأويل من طرف المسلمين أرجو منكم أن تطلبوا من رؤساء مختلف اللجان اليهودية في ناحيتكم أن يعلموا في هذه المناسبة ، بأكبر تستر وأعظم تكتم ، وأن يوجهوا الأموال المحصلة إلى المسيو الزاكوري ، مفتش المؤسسات الاسرائيلية بالدار البيضاء ، فهو يعمل باتفاق مع الاقامة العامة لتوجيه المال إلى الجماعات الاسرائيلية بفلسطين بواسطة القنصل العام في القدس .

« إذا حدثت قلاقل فلسطين لأسباب محلية واختلافات مصلحية فيجب عدم إغفال أن هناك أجناسا تتعارض معتقداتها منذ قرون ، وأننا في المغرب أمام نفس الأجناس التي تعيش آمنة مطمئنة منذ قيام الحماية « المغربية » .

« ولذلك ألفت انتباهكم بصفة خاصة إلى الانعكاسات التي يمكن لأنباء آسيا الصغرى أن تحدثها عند محميينا من المسلمين والاسرائيليين ، أما الاكتتابات ، والتبرعات ، والهدايا من الاسرائيليين المغاربة إلى اخوانهم في الدين فمسموح بها ،

ولكن لا بد من مراقبة النتيجة بمنتهى التستر والتكتم .

« إن ممثلي الحكومة سيحتفظون بموقف الحياد مع مراقبة أقل الأحداث التي من شأنها أن تخلق امكانيات للخلاف والخصومة ، وذلك حتى يعملوا على منع وقوعها أو على تسويتها قبل أن تظهر » .

ومما تقدم من وثائق رسمية سرية تتجلى حقيقة السياسة الفرنسية في المغرب تجاه قضية فلسطين ، فهي كلها عطف ، وتأييد ، وتساهل ، وتشجيع لليهود ، بينما تقف موقفا مغايرا ومناوئا للمسلمين الذين تحيطهم بالشكوك ، وتخصهم بالشبهات من كل صنف ، بل تلصق بهم التهم الباطلة فتحاربهم بكل وسيلة ، وتسمى هذا حيادا كذبا وزورا .

تأبين الشاعر أحمد شوقي بفاس

كانت لموت أمير الشعراء أحمد شوقي رنة حزن وأسى في قلوب العرب كافة ، فتبارى ذوو الأقلام في رثائه ، والاشادة بشاعريته في جميع أقطار العروبة ، وبعد أشهر مرت على وفاته جاء دور المغرب ، فنظم ما سُمي « بيوم شوقي بفاس » حيث أقيمت « ذكرى الأربعين » بعد أربعة أشهر ، ولكنها مع هذا اعتبرت ذكرى الأربعين باسم « يوم شوقي بفاس » ، قياماً بالواجب نحو شاعر العروبة والإسلام ، كما عبر هو نفسه في مهرجان نظم على شرفه سنة 1927 حيث توج بلقب أمير الشعراء ، فقال :

كان شعري الغناء في فرح الشرق ، وكان العزاء في أحزانه
قدَّر الله أن يؤلفنا الجرح وأن نلتقي على أشجانه
كلَّما أنَّ في العراق جريح لمس الشرق جنبه في عمانه
وعلينا كما عليكم حديد تتنزَّى الليوث من قضبانه

ومن أجل « يوم شوقي بفاس » تكونت لجنة من بعض طلبة القرويين كانوا ينتسبون كذلك لحركة اللطيف ضد السياسة

البربرية ، فوجهت الدعوة إلى من أرادت من الشعراء والأدباء والشباب في المغرب وخارجه . ومن أغرب ما يلاحظ عليها أنها لم تضم إليها بعض من كانوا في فاس نفسها وفي القرويين بالذات ، من المشهود لهم بالعلم ، والأدب ، والشاعرية ، والأستاذية ، بل بالضلاعة في علوم اللغة العربية كاللغوي الكبير محمد القري الذي أبعده الحسد عن حظيرة اللجنة المشرفة ، ومع هذا فقد كان نشاط محمد القري بارزاً لما عرف عنه من نكران الذات ، والتواضع والتسامح حتى كان مضرب المثل في هذا ، أما ضلاعته اللغوية ، فضلاً عن شاعريته ، فكانت تجعله أحق من غيره بعضوية لجنة تأبين شاعر العربية الكبير .

وكان التأبين بمسرح السراجين يوم 28 رجب 1351 موافق 28 نوفمبر 1932 ، فحضر بعض الأدباء من مختلف المدن المغربية ، ولم يشاركوا كلهم في الكلام عن شوقي ، بل اكتفوا بحضورهم تأدية لواجبهم نحوه ، وحتى الكثير ممن شاركوا بكلمات أو بقصائد لم يسمح لهم بإلقاء إنتاجهم كما طلب منهم في « نداء » اللجنة التحضيرية التي كانت تتحكم بشهوة مادية في كل ما يتعلق بالتأبين ، فلها أن تقدم ، أو تؤخر ، أو تعتذر أو تسكت حسب الأهواء والنزعات الخاصة بأعضائها ، وبصرف النظر عن هذا كان مظهر التأبين بهيجاً ، فغصت القاعة السينمائية بأكثرية من الأميين وأشباه الأميين الذين لم يخل حضورهم من مغزى ، وهو المشاركة في الواجب نحو فقيد العروبة

والإسلام ، خصوصاً وأن شوقي كان بشعره من أكبر المدافعين عن البؤساء والمظلومين . ولوحظ أن لجنة التأبين منعت قاعة المسرح على الجمهور الذي ازدحم على الباب ، وأنها قصدت أن تملأ المقاعد بالعناصر التي كانت تهمها أكثر من رجال الشعر والأدب ، وقد كتبت اللجنة ما يؤكد هذا حيث قالت : « لقد سارت اللجنة في طريقها ، فوجهت الاستدعاء لكل الأعيان ، والوجهاء ، وهيأت تذاكير الدخول لعموم الشعب . . . وكان مسرح السراجين لا بساحاته . . . وكانت مقاعده كلها مليئة بالوافدين من طبقات الأمة ، ومكتظة بالأعيان والوجهاء » كما أبت اللجنة إلا أن تسجل على لسان الناطق باسمها : «فقد كان الجميع كأنما على رؤوسهم الطير، وأظن أن هذه أول مرة رأينا فيها جمهورنا المتأدب . . . صابراً حتى على السعال والتدخين ، وهذه ظاهرة تجعلنا نعتبر أن أسباب فقدها في اجتماعاتنا العمومية إنما هو سوء النظام من القائمين بها». (كتيب «يوم شوقي بفاس» صحيفة 6 / 7) ، وهذا يذكر بأبي سفيان الذي كان يحِب الفخر والثناء ، ولكن من الغير طبعاً .

وهكذا جاء يوم شوقي « بفاس » أشبه بالمهرجان الشعبي منه بالمهرجان الأدبي لكثرة من حضره من الأعيان ، والوجهاء ، وعموم الناس الذين كانوا بإرادة اللجنة من « حظ » أمير الشعراء في يوم ذكراه . وممن حضروا أيضاً بعض الضباط الفرنسيين من إدارة الاستعلامات ، « فضلاً عمن اندسوا في الصفوف من

المخبرين والجواسيس العلنيين والسريين ، ولعلهم حضروا بدون استدعاء وربما باستدعاء للمجاملة . . .

أما التأبين نفسه فافتتح بآيات رتلها الطالب القروي محمد البلغيثي من رفقاء سجن تازة ، « فأيقظ الناس من غفلتها ، ونبه القوم من سباتها » ، كما قالت اللجنة في كتيب الذكرى . وبعد هذا ذكرت أسماء المعتذرين عن الحضور والمشاركين بالكتابة ، ومن بينهم ـ من وصفه الكتيب ـ « بالشاب الباسل ، والمؤمن المخلص ، الأديب إبراهيم الوزاني من منفاه بتازة » .

ثم تولى فوج من الشباب إلقاء نشيد حزين من نظم محمد القري ، وهو :

سلام على الشاعر العبقري ، سلام على ناصر الأدب ،
أمير البيان ، أمير القريض ، وحامي العروبة ، والعرب ،
تركت الرعية تبكي عليك بكاء اليتيم حنان الأب !
تركت العروبة ثكلي على حياتك تبكي على شجب !
فمن للعروبة ينصرها ؟ ومن ذا يقوم مقام الأب ؟
ومن ذا يجدد بهجتها ؟ ويبرزها غضة الحسب ؟
ويبني لها المجد بين الورى ؟ ويبلغها كل مطلب ؟
ويعلى لها القدر فوق السما ؟ وفوق السماكين والشهب ؟
ويبلغها كل أمنية ؟ ويبلغها غير ما مأرب ؟
فمن مثل شوقي يصوغ القريض كحلي الجواهر في اللبب

ومن للثقافة يوردها على المشرق الفذ والمغرب ؟
ومن ذا ينير سبيل الهدى لمُسترشدٍ ولمستطلب ؟
وتملأ أفكارنا بعلوم تثير التعجب للمعجب ؟
أننديه وهو يندبنا لأنا من الجهل في غيهب ؟
ولم ندر بعد شؤون الحياة ، وما نحن منها على مذهب ؟
وقد بحّ في صوته داعياً بشعر له معجب مطرب ،
وما من مصيخ إلى قوله ، ولو دام يصرخ في لجب ،
على أنه ملّ من نصحه لفرد بليد وفرد غبي ،
لذلك فضل نقلته إلى عالم هانىء طيب ،
إلى عالم عيشُ ساكنه نعيم وأهله في طرب ،
على أنه لم يمت من له جليل المآثر في الأدب ،
أشوقي عليك أمان السلام من الله في ظلم الترب ،
ومن خلدت يده عمره فما هو بالميت النسب ،
فنم في مقيم الهناء وفي هناء النعيم على طرب ،
أشوقي هنيئاً بدار الخلود هنيئاً بمرقدك الطيب ،

وكان محمد القري دوره بين الشعراء الذين منهم محمد مكوار ، والعربي معنينو ، ونختار من بين القصائد الممتازة على قلتها قصيدة القري ، وهي :

شوقي ، وما أدراك ما شوقي ، شوقي إمام القول عن حق
شوقي الأمير ، وغيره خدم ، لكلامه في الغرب والشرق
شوقي الزعيم بنهضة الأدب العربي الذي يسمو على الأفق

مـا جاء مثـل بيانـه أحد ولو أنه سحبان في النطق
إن كان ثمة غيـره شعراً فهو الذي قد فاز بـالسبق
وهو المجدد للمعارف في فن القريض بكامل الحذق
والمعتلي عرش الإمـارة للأدب الجـديـد الفخم والمـرقي
شوقي الذي رتق الفتوق به لولاه دام الخرق في الفتق
حاط العروبة أن يخالسها مـتـوثـب لابـادة الـخـلق
جلى محاسنها التي ظهرت للناس كالحسناء في الطرق
وجـلا جلائلها التي خفيت عن جـاهـل وعن خـرق
وأزفهـا للنـاس غـانيـة عن حلية التحسين في النطق

* * *

في نصرة الإسلام عاش وفي إعـزازه بـدلائـل الـحـق
ما زال يحجج من يناوئه في حكمة زويت من الرفق
والله يـعـضـده ويـنـصـره (والله ينصر ناصر الحق)
والله يظهر صـدق منطقـه ويجله فـي أعيـن الخـلق
والحق يعـظم في عيونهم ما دام يلبس حلة الصدق
والصدق أجلى ما يكون إذا كان الذي يجلوه ذا وفق
أو كان يخلق في طويته ليخلّص الإسـلام من رق
أو كان يخدم شعبـه وبه يعتز في فخر وفي شوق
أو كـان يصلح ما بـأمته من خلة قبحت ومن خرق
أو كـان يأتي نحـو أمتـه في غبطة منه وفي تـوق
ما يخلد الذكرى له أبداً ويحلها في مستوى الفوق

ويحرر الوطن العزيز بلا منٍّ عليه مطأطىء العنق
ويرى له حقاً أجل من الحق الذي للنفس في الطوق
ويغار إن حلت بساحته نكب وإن صغرت عن الرتق
ويسوّد الدين الحنيف على الأديان في غرب وفي شرق
ويكد كل جهوده علناً لسيادة الإسلام في الخلق
حتى يكون الناس كلهمُ حنفاء متحدين في الخلق
ويقول للإسلام قاطبة لم ذا التفرق منكم المشقي ؟
ولأنتمُ تدرون أن هدى الإسلام يدعوكم إلى الوفق
ما أفسد الإسلام غير ذه الأحزاب فيه وكثرة الطُّرْق
وسيادة الأمم التي غلبت أمماً هوت في هوة الرق
من باب إعطا القوس باريها في حكمة عملوا بها على حذق
في حكمة عرفت مدى عصري وأقرها الحكماء في الرق
فرّقْ تسد ، إن السيادة في تفريقهم في كل ما خرق
قد فرقوا الإسلام من طرق شتى ليردوه إلى الخنق
وموارد الموت الوحي لأن لم تحتفظ بالدين والحق
ولأحران تردي وتهلك في من حل فيهم عادل المحق
والحق إن أغفى ليصرعه من غير إشفاق يد الطرق
لا يصلح الإسلام غير ذوي الاخلاص في الأعمال والصدق
وكذاك كان الحال في ملك الشعراء شوقي نابغ الشرق
قد كان دعَّاء لأمته أن ينهضوا من كبوة الرق
أن يعملوا لرقي أمتهم بالعلم فهو الرافع المرقي
أن يعضدوا أعمال أمتهم بالمال فهو العمدة المبقي

أن ينفذوا فيما له قصدوا بالعزم فهو مسهل الطرق
أن يستنيروا في مقاصدهم بالفكر فهو منور الأفق
أن يستلذوا الموت في وطن غذاهمُ بجلائل الرزق
وغذتهمُ في أرضهم نعمٌ جلّت عن الإحصاء بالدق
أن يستطيبوا الموت في بلد غذّاهم بهوائه الطلق
مذ فتّحوا في الجو أعينهم وأروا به خلقاً إلى خلق
وأرتهم الأشياء واضحة كالحادثات أشعة الشرق
ما كالهواء فإنه يشفى بعظائم الآلاء في الرتق
يجري الهواء بكل ما بلد بلد ومن عرق إلى عرق
في الماء والطعم اللذيذ وفي حلو النبات وحامض السلق
ويحلل العلم الصحيح به تحليل معترض ندى الودق
لكنه يبقيه في وطن الأمجاد لا يذروه كالخرق
هل مات شوقي ؟ ما أقول ؟ أجل ، قد مات شوقي وانقضى شوقي
من ذا يفيض على رعيته وحي القريض بمفعم النطق
من ذا سيخلفه بأمته ؟ فالنفس في عنت من الشوق
قد مات شوقي والحياة إلى موت وما في الموت من واق
إن مات ما ماتت مآثره فلأنها من خير ما يبقى
فالله يجزيه ويرحمه ويثيب فيه زعيمة الشرق
ويثيب فيه العُرب والأدب الغض الجديد الخلق والخلق
والقائمين بدولة الأدب العظمى القيادة الطيبي الخلق
ما ردد القراء في زمن شوقي ، وما أدراك ما شوقي !

وممن تعاقب على المنصة عدا من ذُكروا مولاي عبد الرحمان بن زيدان ، ومحمد الشنكَيطي ، وعبد الهادي الشرايبي ، والناصر الكتاني ، وعبد الكريم العراقي ، وممن تلاهم من أصحاب الكلمات محمد بن العباس القباج ، ورابح الفرقاني ، والفريد صعب فوك بالفرنسية .

ويمكن إبداء ملاحظتين على ما قيل في « يوم شوقي بفاس » ، وهو أن أحداً لم يهتم بالشعر السياسي عند شوقي لإبرازه وتحليله ، ولعل إغفال هذا الجانب الهامّ من شعر شوقي كان نتيجة عدم تنظيم مواضيع الكلمات ، وترك الحرية لمن دعوا للمشاركة ، ولعل الاعتذار عن هذا التقصير هو أن « المنظمين » للذكرى ، مع كل تقدير لمبادرتهم ، لم يهتموا بتنظيم المشاركة بما يضمن لها الإحاطة بكل الجوانب في شعر فقيد النهضة والوطنية ، وربما تنبهوا للجانب السياسي ، ولكنهم لم يستطيعوا تناوله في المهرجان بالبحث والتحليل .

أما الذكرى فكانت الأولى من نوعها في المغرب ، كما رجع إليها الفضل في إظهار الوفاء في بلادنا لروح فقيد الشعر ، والعروبة ، والإسلام ، أمير الشعر أحمد شوقي ، وما أدراك ما شوقي كما قال محمد القري . وملاحظة أخرى لا تقل أهمية ، وهي أن جميع من أبنوا الشاعر العربي لم يطرقوا موضوعاً يهمنا نحن المغاربة بالذات ، وهو خلو شعر شوقي من التعرض بشيء لأحداثنا الداخلية زمن الأزمة الكبرى التي تجسم فيها الصراع بين

المغرب وأوروبا ، فعبثا يحاول الباحث أن يعثر في كل ما قيل في الحفل التأبيتي من نظم ونثر ولو على مجرد الاشارة إلى ذلك النقص في شعر شوقي الذي كان اهتمامه بالمشرق دون المغرب ، وهذا خلافاً لشاعر النيل حافظ إبراهيم الذي وجه إلى السلطان عبد العزيز خطاباً مفتوحاً نشر في تقويم « المؤيد » لعلي يوسف ، حيث قال :

عبد العزيز لقد ذكرتنا أمماً
كانت جوارك في لهو وفي طرب ،
ذكرتنا يوم ضاعت أرض أندلس
الحرب بالباب والسلطان في اللعب ،
فاحذر على التخت أن يسري الخراب له
فتخت سلطانة أعدي من الجرب ،

كما قال بمناسبة حلول السنة الهجرية :

وفيه هوى عبد العزيز وعرشه وأخنى عليه الدهر والأمر مدبر
ولا عجب أن ثل عرش مملك قوائمه عود ودف ومزهر
فألقى إلى عبد الحفيظ بتاجه ومر على دَرَّاجَةٍ يتعثر
وقام بأمر المسلمين موفق على عهده مراكش تتحضر

كان هذا موقف حافظ إبراهيم من أحداث المغرب ، أما شوقي فلم يعرف له أي اهتمام في شعره بأمر المغرب مع أنه سجل في قصائده المنشورة كل أحداث العالم العربي والإسلامي

ما عدا المغرب الذي لم يحظ منه بالتفاتة ما ، وهو الذي أنشد في مهرجان تلقييه بإمارة الشعر العربي ما أكد به اهتمامه بالشرق لا غير ، فقال :

كان شعري الغناء في فرح الشرق وكان العزاء في أحزانه
قدر الله أن يؤلفنا الجرح وأن نلتقي على أشجانه
كلما أن بالعراق جريح لمس الشرق جنبه في عمانه
وعلينا كما عليكم حديد تتنزى الليوث من قضبانه

وهكذا كان شوقي من الشرق وإلى الشرق ، فلم يهتم بغير الشرق فرحاً وحزناً . وأغرب ما في الأمر أنه أقام في الأندلس ، ودرس تاريخها ، ورثى ضياعها ، وأدرك أنها كانت إحدى العدوتين مع المغرب ، وأن دولته ، بجهادها ونجدتها لشقيقتها الأندلس المسلمة هي التي نسأت في أجلها عدة قرون ، وكل هذا لا أثر له في شعر شوقي الذي خلد فيه نكبة الأندَلس دون أن يخلد كذلك من كانوا لها أشقاء ، وحماة ، وهم المغاربة لا المشارقة . وأغرب ما في الأمر كذلك أن حافظ إبراهيم الذي اهتم بالمغرب في شعره الخالد لم يكن حسن الحظ كشوقي حيث لم تقم له ذكرى التأبين في المغرب ، مع أنه كان أجدر بها تقديراً لما أولاه من عناية عبر عنها بشعر على قلته يفيض غيرة ، ونصحاً ، وتفاؤلاً ، ولهذا نسجل لحافظ إبراهيم هذه المزية التي خلدها له شعره والتي ستبقى كذلك ذكراها خالدة في النفوس

المغربية وفاء منها لروح شاعر النيل الذي لم ينس المغرب وإن عاش في المشرق .

هذا ، ولم أكن ممن شاركوا في تأبين شوقي بفاس لأني كنت إذاك لاجئاً سياسياً في جنيف ثم في مدريد ، على أن وجودي في الخارج لم يكن مبرراً لعدم مشاركتي ، فقد شارك بعض المثقفين الذين كانوا يقيمون كذلك في أوروبا ، والحقيقة أن اللجنة التحضيرية لم توجه لي الدعوة كما فعلت مع من كانوا مثلي في الخارج ، فشاركوا بكلماتهم التأبينية ، وكان السبب شخصياً ، وسياسياً ، من أعضاء اللجنة الذين انقادوا للأغراض والنزوات ، فلولاها لدعيت وشاركت كرفقائي في الخارج ، ولو تيسر هذا لما اخترت موضوعاً غير الشعر السياسي في أدب شوقي ، فسددت النقص الوارد في برنامج التأبين الذي أغفل فيه الجانب السياسي في « الشوقيات » .

مجلة « مغرب » في باريس

كيف نشأت فكرة المجلة ؟

صدر أول عدد من مجلة « مغرب » الشهرية باللغة الفرنسية في يوليو 1932 ، أي بعد صدور الظهير البربري ، في 16 مايو 1930 ، بستة عشر شهراً ، ولقد كان صدورها تلبية لرغبة ملحة في السير بالحركة الاحتجاجية على هذا الظهير خطوة إلى الأمام ، وذلك بالخروج بها من النطاق الداخلي إلى المجال الخارجي ، وتسليحها بلسان ناطق يتولى الافصاح عن آرائها ، واتجاهاتها ، ومطالبها ، والتعريف في باريس خاصة بأخبارها وتطوراتها ، ومع هذا تفتضح سياسة القهر ، والقمع ، والاضطهاد في المغرب الرافض لسياسة « الحماية » ، والمناوىء لتصرفات السلطات الفرنسية الباغية .

وقد بدت تلك الرغبة من جانبين فرنسي ومغربي ، أما الفرنسي فهو الصديق الأستاذ روبير لونكي المحامي بباريس ، وابن النائب والزعيم الاشتراكي « جان لونكي » ، حفيد مؤسس الاشتراكية « كارل ماركس » ، فقد شرح تلك الرغبة

Maghreb

" Les Documents Marocains "

RÉDACTEUR EN CHEF :

Robert-Jean LONGUET

COMITÉ DE RÉDACTION :

FRANÇOIS-ALBERT - BERGERY - Jean LONGUET
Pierre RENAUDEL, Députés.
Etienne ANTONELLI, Professeur agrégé de Droit.
DE LOS RIOS, Ministre de l'Instruction Espagnol.
ARGILA, Homme de Lettres.

ABONNEMENT :

Un an.. .. **50** francs - Le numéro.. .. **5** francs

Adresser les abonnements aux Chèques Postaux : 1713-29 Paris

RÉDACTION - ADMINISTRATION

38 bis - Avenue de la République - 38 bis
PARIS-XIe

Couverture de la Revue « Maghreb »

L'autre face en arabe.

غلاف مجلة « المغرب » الصادرة في باريس

بقلمه في العدد الأول من المجلة. وخلاصة ما كتبه أنه لما زار المغرب ، في نطاق القيام بتحقيق كمحام في 1927 و 1928 و 1931 ، أمكنه أن يطلع على حقائق وتصرفات السياسة الفرنسية تجاه الشعب المغربي ، فثارت ثائرته لما شاهده واختبره أثناء اتصالاته بالمغاربة وبالسلطات الفرنسية ، وكان من شأن هذا أن فتح عينيه ـ كما قال ـ على التعسفات والاضطهادات التي يرتكب الاستعمار فتذكر قول الجنرال ليوطي : « لا نستعمر بواسطة العذارى » ، أي لا سبيل إلى الاستعمار بغير إراقة الدماء ، أو كما يقول المثل الفرنسي « لا يمكن صنع رغيف من البيض بدون كسره » ، وهكذا فإن كل ما رآه وسمعه في المغرب أوحى إليه بفكرة تأسيس مجلة لاطلاع الرأي العام الفرنسي على سوء الوضع نتيجة السياسة الفرنسية ، فتحدث لأبيه عن فكرته ، كما استشار صديقهما « ايفا فارج » ، وقد حبذ كلاهما الفكرة ، ولكن إنجاز المشروع ـ كما يقول روبير لونكَي ـ تطلب منه سفراً جديداً إلى المغرب في الفرصة التي أتيحت له بمناسبة دفاعه كمحام متمرن عن أحمد الجبلي العيدوني الذي اعتقل ، وفتش بيته ، وحكم عليه باشا الرباط بسنتين سجنا وبالنفي ، ونظراً ـ يقول كذلك لونكي ـ لما أبداه في هذا الدفاع من شدة وحماس فقد لفت هذا نظر بعض الطلبة المغاربة في باريس خصوصاً بعدما توصل إلى إلغاء الحكم الباشوي ، والحصول على إبطال الدعوى من المحكمة الفرنسية المختصة ، وحمل الجنرال نوكَيس ، مدير

الشؤون الأهلية إذاك ، على تقديم استقالته لمسؤوليته المباشرة في قضية الجبلي .

أما نحن ، جماعة الوطنيين في فاس ، فكنا نفكر من جهتنا في وسيلة تزويد الحركة في الخارج بلسان ناطق للتعريف بها ، ومقاومة حملة التضليل التي كانت تقوم بها الصحف الفرنسية في المغرب وفرنسا ، وكان الأمر يحتاج إلى إعداد إمكانيات ، وتوفير ضمانات ، وبينما كنا نفكر في هذا جرى الاتصال بيننا وبين روبير لونكي المحامي الذي أطلعنا على رغبته وكامل استعداده للتعاون معنا ، بل شجعنا أكثر بما لمسناه فيه من اطلاع على حقائق وخفايا السياسة الفرنسية بالمغرب ، وحماس للقضية المغربية ، وامكانية إصدار المجلة تحت لجنة رعاية مؤلفة من مشاهير البرلمانيين والصحفيين الأحرار ، واستعداده لجعل مكتبه مقرا للمجلة ، وتوليه رئاسة تحريرها ، فتم الاتفاق بين الجانبين على أن نزود المجلة بمواد النشر الرئيسية حتى تكُون مرآة للمغرب المكافح ، ونتكلف كذلك بما يحتاجه طبعها وتوزيعها من مال .

تنفيذ مشروع المجلة

وتقرر في جماعتنا أن ألتحق بباريس للتعاون مع لونكي وبلا فريح ، الطالب هناك ، على إخراج المجلة ، ولكن اعترض سفري عائقان ، أولهما أني كنت أحمل جوازا متلاشيا ، وثانيهما أني كنت ، منذ ستة أشهر ، في حالة إقامة إجبارية داخل أسوار فاس بقرار من السلطة الفرنسية فكان لا بد من التغلب على هذين العائقين ، وقد رسمت لهذا خطة كللت بالنجاح فبدأتها بكتابة

رسالة إلى الكمندان ميلي ، رئيس ادارة الاستعلامات بفاس ، طالبا منه أن يبين لي الأسباب الداعية إلى فرض الإقاة الإجبارية عليّ ، فلم يطل الردّ حيث استدعيت صباح يوم أحد ، بواسطة جاويش تلك الادارة ، لمقابلة الكمندان في مكتبه حالا ، وحضر مع الكمندان بعض الضباط ، وقد فاتحني بقوله : « لقد توصلت برسالتك هذه ، واني لاستغربها ، لأنها تتعلق بأمر لم يبق نافذا ، قال هذا وهو يلتفت إلى الحاضرين الذين سرعان ما أكدوا قائلين : « بالضبط » ، فنظرت اليهم نظرة تعجب وقلت : « لا أفهم هذا بوضوح » ، فردّ الكمندان : « اعلم أن التدبير الذي اتخذ ضدك بإجبارك على الإقامة بفاس قد ألغي منذ مدة غير قصيرة ، وتكلف الباشا البغدادي بأن يبلغك القرار الجديد ، وبعد هذا تكتب طالبا بيان أسباب التدبير الأول » ، فأجبته وأنا لا أصدق ما أرى وأسمع : « لم يبلغني الباشا شيئا ، ولهذا كتبت لكم في الموضوع ، فأنا على حق فيما فعلت ، وحيث إن الأمر ما قلتم فسأذهب عند الباشا لاطلعه على ما تجدد » ، ولما كنت متوجها اليه لقيت في الطريق أحد أعضاء جماعتنا وهو متوجه إلى متجره فسألني : « أين كنت ؟ » فقصصت عليه القصة ، فألح عليّ في عدم الاتصال بالباشا لأنه اتفق معي على أن ما قاله الكمندان إنما هو كذب مكشوف ، ومجرد مناورة أملاها على السلطة تخوفها من أن يكون وراء رسالتي ما وراءها بعد سكوت طويل مني ، ولهذا أرادت أن تحبط خطتي بادعاء أن الرسالة

كانت غير ذي موضوع ، كما قصدت أن لا يكون إلغاء الاقامة الإجبارية نتيجة مسعاي ، ثم بعد هذا كان عليّ أن أحصل على تجديد جواز السفر ، وكنت أستصعب الأمر نظراً للظروف الداخلية ولوضعي السياسي الخاص ، ولكن بعد أيام تقدمت بطلب جواز سفر جديد ، فاستدعاني الكمندان ميلي ليقول لي : « لماذا تريد الجواز وقد أنهيت دراستك العالية في آخر السنة الدراسية 1930 ، وحصلت على شهاداتك كلها ؟ » فأجبته بأني مضطر إلى الحضور في باريس لأداء الامتحان في مادتين اثنتين تمكنت من تأجيل الاختبار فيهما ، بسبب ما تعرضت له من سجن ونفي ، واقامة إجبارية ، فلم يسلم هذا مؤكدا أني أنهيت كل شيء قبل عودتي إلى المغرب في يوليو 1930 ، وبعد أن رددت عليه بأني على استعداد للإتيان بالحجة المثبتة لما قلت ، سألته : « هل مع الادلاء بها سأمنع من جواز السفر ؟ » فأجاب : « لست أدري » .

ثم كتبت لأستاذ بمدرسة الصحافة بباريس ، وقصصت عليه قصة حياتي السياسية خلال السنتين الماضيتين ، ورجوت منه كأستاذ بمدرسة الصحافة مساعدتي على السفر بأن يكتب لي رسالة على ورق المدرسة المذكورة يستدعيني فيها لباريس في تاريخ محدد (مارس 1932) لتأدية امتحانين متأخرين ، وفعلا توصلت بالجواب كما طلبته ، فأدليت به للكمندان ميلي الذي بقي مشدوها لما اطلع عليه ، ثم استمهلني حتى يتصل بالرباط ،

الوجه الآخر لغلاف مجلة « المغرب » الصادرة بباريس

وبعد يوم أو يومين استدعاني ليبلغني الموافقة على منحي الجواز ، ولكن لمدة شهرين فقط أتمكن فيهما من اجتياز الامتحانين ثم أعود للمغرب ، فقلت له : « الشهران كافيان » ، فأعطيت الجواز فورا ، وسافرت إلى باريس حيث كنت محل مراقبة من طرف البوليس السري ، ولكن هذا لم يضايق نشاطي مع لونكَي وبلافريح لإعداد صدور المجلة ، وقبل نهاية الشهرين دبرت بواسطة صديقي السوري فريد زين الدين في باريس ، مع الأمير شكيب أرسلان في جنيف خطة الخروج من فرنسا باجتياز الحدود سرا ، وتم هذا بشكل غريب فيه مغامرة خطيرة ودهاء كبير ، وقد نفذت الخطة بنجاح كما سأقصه فيما بعد ، وبوصولي لجنيف سالما دخلت في طور جديد من حياتي السياسية كلاجىء في سويسرا ، ومنها بقيت على اتصال بباريس من أجل اصدار مجلة « مغرب » ، وهو ما تحقق في يوليو حيث صدر العدد الأول .

وبصدور « مغرب » أصبح لحركتنا الفتية منبر عام في باريس ، وتعبأت أقلام مغربية وفرنسية في سبيل الحملة المنظمة ضد السياسة الفرنسية في بلادنا خاصة ، وفي الشمال الافريقي والشرق العربي عامة .

نظام المجلة :

لم تصدر المجلة إلا بعد أن تمكن « روبير لونكَي » ، بمساعدة والده ، من تكوين لجنة رعاية لها من بعض الشخصيات

الفرنسية برزت في المجلة بصفتها لجنة تحرير ، وتتألف من النواب فرانسوا ألبير ، وكاستون بيرجوري ، وجان لونكَي ، وبيير رونوديل ، وكذلك من « أنطو نيلي » ، أستاذ الحقوق ، ومن أعضاء اللجنة « دولوس ريوس » ، وزير التعليم الاسباني وقتئذ « وأرجيلا » ، صحفي إسباني ، وكان رئيس التحرير هو « روبير لونكي » ، ومقر المجلة بمكتب المحاماة له ولأبيه ، رقم 38 مكرر شارع الجمهورية ، باريس ، الدائرة 11 .

وكان غلاف المجلة مزيناً بصورة باب فنية مغربية كتبت في وسطها اسم المجلة « مغرب ، وتحته بيان خطتها كمجلة شهرية استطلاعية في مجالي الاقتصاد والاجتماع ، ولون الغلاف رمادي . واشتمل العدد الأول على أربعين صفحة ، وابتداء من العدد الثاني صار لون الغلاف أصفر ، وكتب تحت العنوان : « الوثائق المغربية » بدل « مجلة شهرية للاستطلاع الاقتصادي والاجتماعي » ، وأضيف بظهر الغلاف اسم المجلة بالعربية هكذا : « المغرب » ، مجلة شهرية للدفاع عن حقوق الأمة المغربية ، ثم عنوان المجلة ، وتحته هذه الكلمة بالعربية :

« أيها المغربي ، قد أسست هذه المجلة للدفاع عن حقوقك ، ورفع صوتك عاليا برغائبك ومكتسباتك ، وأنت تعلم أن بلادك تشتد حاجتها الآن إلى مشروع كهذا ، إذ ضياع الحق في سكوت أهله عنه ، والاستسلام للباطل موت ، والمناقشة في الحق حياة ، فواجبك يقضي عليك بالسعي في تفهم محتوياتها ،

والتحلي بروحها ، والدعاية لمبادئها ، والمساعدة على نشرها ، وحيث كان المال قوام الأعمال فلا بد أن تمد لها معاضدتك الفعلية الدائمة حتى تكون قادرة على بلوغ مرماها ، وهو مرمى الأمة المغربية باسرها » .

الامضاء : الادارة

وفي الأسفل : قدر الاشتراك : 50 فرنكا في السنة .

والكل مكتوب في نطاق رسم يمثل بابا فنية مغربية .

وأضيفت ، ابتداء من العدد الخامس داخل الورقة الأخيرة من الغلاف ، اعلانات مجانية للمجاملة والتشجيع لفائدة صحف اشتراكية فرنسية هي : « الفتى الاشتراكي » (لسان الشباب الاشتراكي بتونس) ، « الحياة الاشتراكية » لصاحبها رونوديل ، عضو لجنة رعاية « مغرب » ، و « الشعبي الاشتراكي » (لسان الاتحاد الاشتراكي في المغرب) .

وابتداء من العدد السادس انضم إلى لجنة الرعاية « سيكست كينان » ؟ النائب البرلماني ومن العدد السابع النائبان الاسبانيان « أورطيكا ايكاسيت » ، محام كذلك ، « وميلكيور ماريال » ، كما نشر في آخر المجلة إعلان عن الكتيب « **عاصفة في المغرب ، أو أخطاء سياسة بربرية** » بامضاء » مسلم بربري ، وكتاب « غوستاف بابان » : « **المغرب بدون قناع** » (لوماروك سان ماسك) ، وابتداء من العدد الثامن نشر اعلان عن

« البوبيلير » (الشعبي) لسان الحزب الاشتراكي الفرنسي ، وفي العدد التاسع حل « جورج مونى » محل « فرانسوا ألبير » الذي دخل إلى الحكومة كوزير في مارس 1933 ، وفي العدد الاثنى عشر اعلان عن الأسبوعية « موند » التي كانت تنشر مقالات شديدة عن المغرب بقلم الصديق « دانييل كيران » ، وفي العدد الخامس عشر انتقل مقر المجلة نهائيا إلى بيت « روبير لونكي » ، رقم 8 زنقة كاسيني ، وأعلن عنه في ظهر الغلاف ، وفي العدد رقم 18ـ 19 أعلن عن « عمل الشعب » بالفرنسية ، وتأخر الاعلان عن صدورها سبعة أشهر بسبب العرقلة من بلافريج الموجود إذاك في باريس ، وبالرغم عن الحاح جماعة المغرب ، في حين كانت المجلة تعلن مجاملة عن صحف اشتراكية في فرنسا ، والمغرب ، وتونس . ولما اضطر بلا فريج إلى نشر الاعلان عن « عمل الشعب » أغفل اسمي كمدير ورئيس التحرير ، مع أن الجريدة كانت محور ولسان الحركة الوطنية في المغرب ، وفي العدد الواحد والعشرين دخل تغيير على ظهر غلاف المجلة الذي كتب النص العربي فيه بخط شرقي بدل الخط المغربي ، ولم تطل حياة المجلة التي منعت في المغرب في مايو 1934 إثر حوادث فاس ، فساد الفراغ في باريس التي اختفى فيها المنبر العام للحركة الوطنية المغربية إلى 20 يونيو 1936 حيث مثلت « عمل الشعب » في المؤتمر الاشتراكي الذي أفضى إلى قيام حكومة الجبهة الشعبية ، وهناك عملت مع روبير لونكي لإصدار

نشـرة باسم : « المخبـر المغربي » الـذي لم يقـدر لـه أن تـطول حياته ، فاختفى بدوره . ويجب أن يسجـل للتاريـخ أن الجماعـة المعنيـة بـالأمـر في فـاس والـربـاط ، والمنتسبـة « لكتلة العمـل الوطني » ، امتنعت من تمويـل كل صحيفـة ناطقـة باسم الحـركة الـوطنيـة في بـاريس ، لا عجـزاً عن المـادة ، ولكن لاعتبـارات شخصيـة ومغرضـة لبعض الأفراد فيهـا الـذين ضحـوا في سبيلهـا بمصلحـة الحركـة المناضلة ، فخـدموا بهـذا في الواقـع مصلحة خصومها الذين طالما تضايقـوا من فضح سيـاستهم بواسـطة مجلة « مغرب » ، وعبثا حاول أصدقاؤ نا الأحـرار ، وفي طليعتهم روبير لـونكَي ، استئناف صـدور المجلة ، فكـانت رسـائله الـواردة في المـوضوع تقـابـل بـالإهمـال والسكـوت ، بـل قـوطـع من أفـراد الجماعة ، فبقيت وحدي متصلا بـه بالمـرسالـة أو الزيـارة تقديـراً لصـداقته ، ولتضحيتـه في سبيل القضيـة المغربيـة ، واعترافـا له بالجميل وبالخدمات التي قدمهـا لقضيتنا مـدة سنوات ، ولا زلت أزوره كلمـا وجدت في بـاريس . وبعد الاستقـلال لم يكافـأ ولـو بـوسام ، بـل رأيته في الـرباط متـألما جـدا من سوء معـاملتـه من حكومة بلافريج التي رفضت له مشروعا اقتصـاديا خـاصا بـالصيد البحـري ، فحـاولت إقنـاعـه بـأن الحكـومـة لا يتحمـل الشعب مسؤ وليـة تصـرفـاتهـا ومسـاوئهـا ، فهـو بـريء بـراءة السليم من الأجرب .

محتويات مجلة « مغرب »

كانت المجلة مغربية صميمة ، ولهذا كانت تنشر عن المغرب أكثر مما تنشر عن غيره من مقالات وأخبار ، وكان اتجاهها سياسيا ، وطنيا ، تحريريا ، وبهذه الصفة كانت تعبر عن المعارضة المغربية في فضح السياسة الفرنسية ، والدفاع عن حقوق المغرب وطنا وشعبا ، وقد أفسحت المجال لاقلام فرنسية ، وتونسية ، وسورية لعرض القضايا التي تعني حياة ومصير الشعوب المغربية والعربية ، وخاصة منها الواقعة تحت السيطرة الفرنسية مما يهم الرأي العام في فرنسا .

وكان كتاب المجلة من المغاربة : بلافريج الذي كان نادر الكتابة بامضاء « ألف وباء » وعبد القادر بن جلون بامضاء قدور ، كما كانت زوجته توقع بنون وباء ، أو بالروميكية ، وكان امضاء اليزيدي هو « بوشعيب الفتواكي » ، كما نشرت له مقالات بامضائه الصريح ، وعمر بن عبد الجليل كان يوقع « ببوعزة الزموري » أو « بالخبير » أو « بالزنبور » ، أو « بالنحلة » ، وعبد اللطيف الصبيحي بامضائه الصريح ، ولم يكتب غير مرة واحدة .

وكنت كذلك من الكتاب الأساسيين في المجلة ، وأكثر ما كتبت كان بامضائي الصريح ، كما نشرت مقالات مذيلة بحر في ميم وواو ، أو « بفتى المغرب » ، وكانت في مواضيع شتى أهمها سلسلة من سبع مقالات عن الحماية الفرنسية بالمغرب ، (أعداد : 1 ـ 3 ـ 4 ـ 9 ـ 12 ـ 13 ـ 14) ومقال : المغرب في

مواجهة السلف (عدد 2)، ومقال : المشكلة المغربية والاشتراكية الاسبانية (عدد 5) ، وآخر هو : المشكلة المغربية والحزب الراديكالي الاشتراكي الاسباني (عدد 6) ، وثالث بعنوان : حول مشكلة الأرض بمنطقة النفوذ الاسباني (عدد 7) ومقال عن الحرية (عدد 8) ، ومشكلة التعليم في المغرب (عدد 10) ، والسياسة البربرية والنظام الديبلوماسي للمغرب (عدد 11) ، وردود فعل وانتقامات (بنفس العدد) ، والحماية والمستعمرة (عدد ٢١) . ولما أصدرت « عمل الشعب » انصرفت إلى مهامها التي أخذت معظم وقتي لما شنته من حملات ، وخاضته من معارك ، وتعرضت له من هجومات ، وبهذا تآزرت « عمل الشعب » و « مغرب » ، الأولى ، كأسبوعية في المغرب ، والثانية كشهرية في باريس ، وكلتاهما كانت تناضل بأسلوبها ، وتخدم القضية الوطنية بمنتهى الإخلاص والشجاعة ، وإن كانت ظروف « عمل الشعب » - زمن الاستعمار - ظروف عسر وضغط شديدين .

ولما اختفت « مغرب » من الميدان تنفس الخصوم الصعداء ، واغتم جميع الأنصار في الداخل والخارج ، ولكن المجلة تركت أحسن الذكرى عند كافة الأحرار والمنصفين مع الحسرة على انقطاعها عن أداء مهمتها بنصرة الحق ، وخدمة الحقيقة .

مغامرتي السياسية الأولى
بين باريس وجنيف

أشرت سابقا إلى مسألة فراري من باريس للالتحاق بجنيف في سويسرا ، وإلى البواعث السياسية التي اضطرتني إلى هذا ، وفيما يلي قصة المغامرة التي أقدمت عليها ، بعد أن حبكت خطتها ، وأحكمت تنفيذها ، فهي جديرة بالتسجيل كذكرى نضال وطني .كانت السلطات الفرنسية بالرغم عن اطلاعها على الرسالة المتعلقة بامتحاناتي المؤجلة المزعومة ، وعن السماح لي بجواز السفر لمدة شهرين بدل سنة هي المدة القانونية لكل جواز إذاك غير مقتنعة في قرار نفسها بما في الرسالة المدلى بها مني كحجة ملموسة على صحة الأسباب الداعية إلى سفري لباريس ، ولكنها مع عدم اقتناعها لم تمنعني من إنهاء ما ادعيته من امتحانات مؤخرة بسبب ما اعترضني في المغرب من عوائق سياسية كالسجن والإقامة الاجبارية ، وشعرت أنا نفسي بالشكوك التي راودت اذاك السلطات الفرنسية . ومما سهل عليّ الحصول على تلك الرسالة أن صاحبها كان أستاذي بمدرسة الصحافة ، وفي نفس الوقت كان معي كطالب بمدرسة العلوم السياسية ، فكنت

كلما غاب أو تـأخر عن درس فيها ـ بسبب مهنته كمحـرر مسؤول عن قسم الـديبلوماسيـة في جريـدة « لـوبـوتي بـاريـزيـان » (فتى باريس) اليومية ـ أعرته ما سجل في دفتري أثناء الدرس ، وهكذا نشأت وتوثقت بيننا صلات صداقة وزمالة بالاضافة إلى صلاتي به كأستاذ في مدرسة الصحافة .

وبمجـرد مـا حصلت على جـواز السفـر أسـرعت بمغـادرة المغـرب حتى لا يـطرأ أي مـانـع كتـراجـع محتمـل في مـوقف السلطات الفرنسية التي لم أترك لها الوقت الكافي لاجـراء البحث والاستطلاع قصد التـأكد من حقيقـة الرسـالة المـدلى بها إليهـا ، وسافرت خفية بالقطار إلى منطقـة الشمال حتى لا أتعـرض لانتباه السلطة وقت السفر .

وفي باريس نزلت بـالعمارة التي كـان يسكن فيها بـلافريـج حتى نكون على اتصال دائم لإعـداد صدور المجلة التي سـافرت من أجلها ، وكنا نتصل بدورنا مع لـونكَي في بيته أو في مكتبـه ، فهيأنا جميعـا كل مـا يتعلق بمشروع المجلة من تنـظيم ، وطبع ، وتـوزيع . وأثنـاء إقـامتي في بـاريس كنت مـراقبـا بـاستمـرار من الشرطة السرية التي كـانت تقتفي أثري خـلال تنقلاتي ، وكـذلك وقتما كنت موجودا في البيت ، وكنا ـ أنا وبلافريج ـ نشـاهد ، من خلال النافذة ، الشرطي السري واقفا قبـالة العمـارة ، فكنا نتظاهر في الخارج بما يوهم الجاسوس أننا لا نشعر بأية رقابـة ، ولا بأي تجسس في حين-أننـا كنا دائمـا حـذرين ، ومتنبهين ، ومحتـاطين

حتى لا يحس أحد بما كنا نتحرك من أجله ، وتركنا الصديق روبير لونكي يتصل وحده بالمطابع في شأن المجلة حتى لا يفتضح أمرها قبل الصدور ، وبعد حلولي بباريس اتصلت في مدرسة الصحافة بالاستاذ صاحب الرسالة لأشكره ، وأحيطه علما بكل ما جرى لي في المغرب خلال السنتين الماضيتين وذلك ليزداد خبرة ، ويحتاط من جهته فيما إذا اتصل به أحد في شأني ، وكان لا بد من هذا لأطمئن أكثر على تحصين السر ، ولأتلافى كل عرقلة مدة وجودي بباريس من أجل المجلة .

وقبل صدور المجلة سافر بلافريج إلى مدريد لقضاء عطلة الربيع ، فبقيت مشتغلا مع لونكي باعداد المجلة ، وكان عندي قسط من المال المخصص لها ، ولمصروفي الخاص في باريس . وذات يوم فوجئت بسرقة هذا المال كله ما عدا مائة فرنك تركت لي « تفضلا » من السارق لاسباب غريبة غير واضحة ، ودل هذا على أن السارق لم يكن مجرد لص اقتحم حجرتي وحدها نهارا دون أن تشعر به صاحبة العمارة الملازمة لها ، في طبقتها السفلى لمراقبة كل خارج أو داخل كما كانت وما تزال العادة في باريس . وبعد تأمل وتدبر في السرقة رجحت أن « السارق » دخل باذن صاحبة العمارة ليفتش حجرتي عساه يظفر فيها بما يكشف عن حقيقة نشاطي في باريس ، ثم اتصلت بصاحبة العمارة ، فأنكرت أن يكون دخل أحد في غيبتي بدون أذنها وبرأت الخادمة التي لم أتهمها ، ومن غير شك أنهما كانتا

شريكتين في تفتيش الحجرة بواسطة الشرطة التي لم تجد ما يهما غير المال المستولى عليه ، وربما شعرت السلطات الاستعلامية بأمر المجلة فكان هذا باعثا على التفتيش واختلاس المال حتى يعرقل المشروع ولو مؤقتا ، وأضطر إلى العودة للمغرب بسبب خُلُو جيبي من المال ، وتأكد لي هذا بعد ذهابي ، رفقة محمد الفاسي ، إلى ادارة الشرطة لتقديم الشكوى بالسرقة ، وقد سجلت شكوانا ، ولكننا عوملنا شر معاملة من الشرطة ، فشعرنا بأنها هي التي فتشت واختلست ، ودل على هذا أيضا أنها لم تحرك ساكنا في القضية من بحث وتحقيق ولو صوريا ، وبعد هذا أخذت أحس بما أصبح يهددني ، خصوصا وقد أوشكت مدة الجواز على الانقضاء ، وهو ترحيلي إلى المغرب بواسطة الشرطة بمجرد انتهاء أمد الجواز . وأمام هذا الخطر المتوقع فكرت في الفرار من فرنسا ، واللجوء إلى جنيف بسويسرا ، وهنا بدأت مغامرتي السياسية الأولى ، وهذه قصة إعدادها ، والإقدام عليها حتى مرت كما دبرت من البداية إلى النهاية .

من المعروف أنه كان يقيم بجنيف الأمير شكيب أرسلان وزميله إحسان الجابري من زعماء سوريا ، وعضوا الوفد السوري الفلسطيني لدى هيئة الأمم ، وقد وقع الاتصال بهما بواسطة زميلي السوري فريد زين الدين ، الطالب بكلية الحقوق في باريس ، وكان من أخص أصدقائي ، فتولى المخابرة مع الأمير أرسلان ، وكنت أتصل به يومياً لمعرفة الخطة المدبرة للافلات

من فرنسا ، والوصول إلى سويسرا . ولما تهيأ كل شيء شرعت في إعداد الفرار ، وذلك أني اتفقت مع الطلبة المغاربة على زيارتي يومياً بقصد تهريب أمتعتي ، فكنا نخرج وكل واحد منهم حامل في وعائه الكتبي بعضها بدل الكتب ، وكنا نفرغ الأوعية عند صديق مغربي طاه بالقنصلية السويسرية ، وكنت أرافقهم ويداي فارغتان حتى لا أتعرض لشك أو شبهة . ولما هربت كل الأمتعة تركت الحقائب فارغة في حجرة بلافريج ، وفي اليوم المقرر للسفر غادرت سكناي صباحاً ، واختفيت في المنزل الذي أودعت فيه الأمتعة ، وأتى لي الرفقاء بحقائب ، وفي المساء اجتمعنا كلنا بالمنزل وتقرر أن يرافقني محمد الفاسي الذي تكلف بأخذ التذاكر وحمل حقائبي إلى القطار ، وقبل هذا تبادلنا المعطفين ، فارتديت معطفه الأسود وارتدي معطفي المخطط بالأبيض والأسود الذي عرفت به أثناء إقامتي بباريس ، وسبقني الرفيق إلى المحطة ، ولم ألتحق به إلا قبيل إقلاع القطار بدقائق ، وكان هذا مساء السبت 26 مارس 1932 ، على الساعة العاشرة وخمسين دقيقة ، ولم يبق في أمد جوازي غير خمسة أيام ، ومع هذا لم أستعمله للدخول إلى سويسرا حتى تفطن شرطة الحدود بمغادرتي للتراب الفرنسي ، واعتقاداً كذلك مني أن مراقبة الحدود كلها كانت عليمة بأمري ، وسافرنا ، نحن الاثنين ، سفراً عادياً ، فمرت هذه المرحلة من المغامرة بسلام ، وفي الصباح توقف القطار بمحطة « بيلكَارد » ملقى القطارات

الذاهبة إلى شرق وجنوب فرنسا ، فنزلت لأنتظر قطاراً متوجها إلى المدينة الفرنسية « أنماس » قرب سويسرا ببعض كيلومترات ، بينما واصل محمد الفاسي سفره مع القطار الذاهب إلى جنيف ومعه حقائبي ، وأثناء انتظاري للقطار بمحطة « بيلكَارد » لاحظت ثلاثة أشخاص يهتمون بي وأنا أتمشى على الرصيف في هدوء واطمئنان ظاهرين وبيدي حقيبة يدوية للسفر ، وعلى رأسي قبعة سوداء مستديرة حسب موضة الوقت ، وتغطي عينيّ نظارتان سوداوان ، وفي يديّ عصا فاخرة ، ولم أعتد قبل هذا استعمال القبعة ، والنظارتين ، والعصا ، ولكن ضرورة الساعة والمناسبة اقتضت هذا للتستر والتنكر ، وكنت في ذلك الزيّ أشبه برجل ثري ، وبمسافر عابر ، ولكني كنت قلقاً في نفسي لما لاحظته من اهتمام الثلاثة الأشخاص بي ، ولعلمي بأن محطة « بيلكَارد » تعتبر مركزاً هاماً للمراقبة الشرطية ، ومع أني كنت موجوداً في التراب الفرنسي ، ومعي جواز صالح فقد ساورتني شكوك ومخاوف ، ولكني احتفظت برباطة جأشي ، وأخذت أمشي ذهاباً وجيئة بالقرب من أولئك الأشخاص حتى لا يشعروا بما يجعلهم يرتابون في أمري إن كانوا من الشرطة ، ثم حل القطار المنتظر بالمحطة ، فلم أصعد إليه إلا بعد أن ركبوا فيه ، وكنت أراقب خفية حركاتهم وسكناتهم ، ولما كنت جالساً في مقعدي قبيل إقلاع القطار التحقوا بي ، وجلسوا في نفس المركبة ، فأيقنت أنهم شرطيون ، وأني مراقب منهم . وأمام هذا لم أظهر

أي انزعاج ولا اضطراب ، فأخرجت جريدة للتظاهر بقراءتها ، ولكن كنت أتستر بها لأنظر خلسة إلى « رفقاء » المصادفة ، كما أشعلت سيكَاراً حملته معي لأدخنه عند الحاجة ، ولم يكن من عادتي أن أدخن ، وقطعنا مسافة غير طويلة وأنا مشغول الفكر بما عسى أن يطرأ ولا يمكن أن يعرف لوجودي وحدي حيث إن الرفيق الفاسي فارقني لمواصلة السفر إلى جنيف حسب الخطة المرسومة ، ثم وصل القطار « لأنماس » المقاربة لحدود سويسرا ، في العاشرة وسبع وخمسين دقيقة ونزلت بها لألتقي بالمكي الناصري في المحطة ، فلم أجده ، وهنا افترضت أسوأ الفروض ، وكان لقاؤنا ضرورياً لأنه أتى من جنيف حاملاً للتعليمات المتعلقة بدخولي إليها . وبعد الانتظار بالمحطة لم يظهر له أثر ، ولما بقيت وحدي في رصيفها خرجت باحثاً عنه في الشوارع القريبة وفي مقاهيها التي كانت يوم الأحد ممتلئة بالناس وكلما دخلت لمقهى لفتت هيأتي نظر الحاضرين ، فخرجت مسرعاً حتى لا أتعرض لبحث أي واحد من رجال الشرطة إن وجد هناك ، وبالصدفة التقيت مع الناصري في أحد الأزقة ، وكان هو كذلك يبحث عني ، وبدون شك وقع له شبه ما وقع لي « بأنماس » التي كانت إذاك مدينة صغرى أقرب إلى القرية الكبيرة منها إلى الحاضرة . وبعد أن التقينا تنفسنا الصعداء ، وتوجهنا للغذاء بمطعم عائلي (بانسيون) صادفناه في طريقنا ، وعقب هذا ركبنا حافلة صغيرة متوجهة إلى قرية قريبة هي فيريي

المحادية للحدود السويسرية التي وصلنا إليها في الرابعة ونصف عشية ، وبحثنا فيها عن المقهى الذي كان ينتظرنا فيه إحسان الجابري مع زوجته وبنته ، فلم نعثر عليه بسهولة حتى ضللنا طريقنا ، فوجدنا تائهين في البادية ، ثم رجعنا من حيث أتينا ، وكدنا نيأس من العثور على إحسان الجابري المكلف بتهريبي عبر الحدود ، وفي آخر المطاف اكتشفنا المقهى الذي كان خارج القرية في بستان مقابل للطريق الداخل إلى جنيف ، وكان على جانبي مدخله مكتبا شرطة الحدود الفرنسية والسويسرية ، ومن هذا المنفذ كان يجب التسرب إلى التراب السويسري ، ولم يكن الأمر بسهل ، ولكن سر المغامرة كان مرهوناً بتصرف إحسان الجابري بحذق ، وجرأة ، ودهاء كما كان متوقفاً على تعاوني معه في التنفيذ بما لا يقل انضباطاً ، وثباتاً ، وإقداماً أثناء عملية اجتياز الحدود بسرعة كسرعة البرق أو السهم المنطلق إلى الهدف ، وفي المقهى تناولنا الشاي وأحاطني الجابري بخطة العبور ، وبكل ما تحتاج إليه من مهارة فنية ، ومعنوية قوية وجسارة تنفيذية ، فطمأنته من جهتي مؤكداً له أني سأكون معه في المستوى المطلوب ، وحان وقت التنفيذ ، فطلب مني الجابري أن أتجرد من وسائل التنكر ، وهي الحقيبة اليدوية ، والقبعة والعصا ، ثم خرجنا نحن الاثنين ، تاركين زوجته وبنته مع الناصري بالمقهى ، وتوقفنا قليلاً فوق درج الباب لأتلقى من الرفيق آخر التعليمات الخاصة بالعبور ، ولأتعرف مباشرة ومشاهدة على محيط

الاجتياز ، وبخطوات متئدة وثابتة قطعنا الطريق الفاصل بين المقهى وبين مدخل الحدود جنباً لجنب في هيئة عادية ليس فيها أية شبهة ، وانغمرنا بعزيمة وإقدام في جو الشرطة بمدخل الصراط ، وسرعان ما أخرج إحسان الجابري جوازه ليطلع عليه الشرطي وهو يتظاهر بالقلق والاضطراب مخاطباً رجال الشرطة ، هناك بشكل يثير الانتباه والاستغراب قائلاً لهم : لقد فقدت زوجتي وبنتي ، فلم أعثر لهما على أثر ، وربما ذهبتا إلى محطة الحافلة ، وقال هذا وهو يشير إليها بيده ، وكان هذا كافياً لشغلهم عني ، وكنا نسير قدماً وهو يتكلم مظهرا الانزعاج بكيفية جد ملفتة ، ولما ابتعدنا بقليل عن مقر الشرطة خاطبني بالعربية قائلاً : أنت الآن في التراب السويسري ، كل شيء تم على أحسن حال ، وبعد أن تركني في محطة الحافلة الداخلة لجنيف رجع ليلتحق بعائلته مع الناصري ، فعادوا جميعاً سالمين ، ودخلنا لجنيف حيث كان الأمير شكيب في انتظارنا ببيته ، وتناولنا الشاي ثم العشاء على مائدته ، وحضر معنا كذلك محمد الفاسي ، وكان ذلك أول لقاء لي بالأمير أرسلان وزميله الجابري ، وأحسن خاتمة للمطاف بين باريس وجنيف ، وقد دام من مساء السبت 26 مارس 1932 ، ابتداء من العاشرة وخمسين دقيقة ليلاً ، إلى عشية الأحد الموالي على السادسة ونصف ، وهكذا نجحت المغامرة السياسية نجاحاً تاماً لأنها كانت محكمة الوضع والتنفيذ من أولها إلى آخرها .

أما في باريس فتركت قبل سفري مفتاح الحجرة مع المشاهرة للصديق الذي هربت عنده أمتعتي ، وأوصيته بأن يمكن منهما صاحبة العمارة صباح الاثنين ، ولما ذهب عندها وجدها غاضبة ، وكانت قد اطلعت من قبل على خلو الحجرة مني ومن حقائبي ، وحاولت أن تعرف أين ذهبت ، فأجابها الصديق بأنه لا علم له ، وبأنه كلف مني بتمكينها من المفتاح والمشاهرة ، ففعل دون أن يعْلم شيئاً آخر ، وأثناء وجوده هناك جاء شرطي سري ، فأخبر صاحبة العمارة بأني مقيم في جنيف ، وسألها كيف خرجت وسافرت دون علم منها ، فقالت له إنها لم تشاهدني منذ صباح السبت ، ولم أنم في الحجرة حيث إن الخادمة وجدت السرير صباح الأحد كما رتبته بالأمس ، وكتب لي ذلك الصديق بكل ما جرى ، وعاد محمد الفاسي لباريس ليقص على الطلبة المغاربة كيف تمت الرحلة ، ونجحت المغامرة ، أما أنا فتابعت إقامتي بجنيف ، وكنت عازماً على الالتحاق بجامعة لوزان لإعداد الدكتورة في العلوم السياسية والاجتماعية ابتداء من السنة المدرسية المقبلة ولمدة سنة واحدة حسب اتفاق سابق مع إدارة الجامعة ، وخلال مقامي بجنيف في انتظار هذا زاولت نشاطاً سياسياً مع الزميل المكي الناصري لصالح القضية الوطنية ، وكنا ساكنين بالنادي الدولي للطلبة مع عدد من الشرقيين ، وكانت لي اتصالات يومية يالأمير شكيب واحسان الجابري إما في بيت الأول ، وإما في مقاهي معروفة كنا نتناول الشاي فيها عشية

كمقهى « رومور » ، ومقهى الحديقة الجميلة الكبرى على ضفة البحيرة المسماة « بحديقة المياه الحية » . وأثناء هذه اللقاءات كانت تروج الأحاديث السياسية ، وذكريات النشاط والتاريخ ، وأخبار ونوادر الأدب . ومن الشخصيات التي تعرفت عليها هناك الأمير عادل أرسلان شقيق شكيب ، وأحد كبار القواد زمن الثورة السورية بجبل الدروز بقيادة سلطان باشا أطرش سنة 1925 ، وعلى الغاياتي صاحب جريدة « منبر الشرق » الصادرة بجنيف بالفرنسية والعربية للدفاع عن القضية المصرية والقضايا العربية والإسلامية في الأوساط الدولية لهيئة الأمم ، كما تعرفت على شخصيات شرقية أخرى أثناء إقامتها بجنيف منهم الأمير فيصل آل السعود في زيارته الأولى لأوربا . وتم الاستقبال في فندق كبير رفقة الأمير أرسلان والجابري والناصري ، وكان الوفد السوري الفلسطيني لدى عصبة الأمم يصدر مجلة بالفرنسية بعنوان « الأمة العربية » كانت تطبع في « أنماس » بفرنسا ، وكنت من المشاركين في تحرير بعض موادها على سبيل المساعدة والتعاون ، وبدون إمضاء نظراً لوضعي كلاجىء بجنيف ، كما كنت من الطلبة العرب الذين يستعين بهم الأمير أرسلان في كتاباته نسخاً أو إملاء ، ولم تكن تسمح له حالته المادية باتخاذ كاتب رسمي . ومما كان يشتغل به إذاك تعاليقه التي طبعت بعدُ مع كتاب معرب من الأمريكية تحت عنوان « حاضر العالم الإسلامي » . وأثناء وجودي بجنيف رفقة الناصري كنا مراقبين من

جواسيس القنصلية الفرنسية التي كان مقرها بجوار الجامعة ونادي الطلبة الدولي ، وقد تضايقت السلطات الفرنسية من نشاطنا السياسي في سبيل القضية المغربية ، وخاصة قضية الساعة ، السياسة البربرية ، كما استاءت من اتصالنا بالأوساط الدولية والشخصيات الشرقية ، فحاولت الاحتجاج علينا لدى الحكومة الاتحادية السويسرية التي كانت على وشك إخراجنا من بلادها لولا أن أحد أعضائها تحدث لصديقه الأمير أرسلان في الموضوع ، فرغب منه التدخل للحيلولة دون اتخاذ قرار بمنعنا من الإقامة بسويسرا بعد أن عرفه بنا ، وطمأنه من جهتنا وأقنعه بوضعنا كلاجئين سياسيين ، وحذره من عواقب إبعادنا على سمعة سويسرا في الأوساط الشرقية ولدى الرأي العام في العالم العربي ، ومع أننا لم نتعرض لأي تدبير مضاد من الحكومة السويسرية فقد أصبحنا نشعر بضرورة الحدّ من نشاطنا ، والاحتياط أكثر في تحركاتنا لصالح القضية الوطنية ، وهذا ما لم نتحمله طويلاً ، لهذا فكرنا في مغادرة سويسرا إلى إسبانيا لنكون في مأمن من المحاولات الفرنسية ، ولننشط بكامل الحرية ، ولنقيم في أقرب مكان من المغرب ، ولكن اعترضتنا عرقلة ، وهي أن جوازينا كانا متلاشيين ، ولم يكن لنا سبيل إلى تجديدهما إلا في القنصلية الفرنسية ، وهو أمر مستحيل ، وبعد تفكير أقدمت على عملية تمديدهما بوسائلي الخاصة فطلبت من الزميل الناصري أن يمكنني من جوازه دون أن أطلعه على الأمر

خشيـة أن لا يوافق ، وفي حجـرتي أنجـزت العمليـة التمـديـديـة للجــوازين بكــل تــوفيق ، ولمــا أرجعت الجــواز للرفيق بـقي مشـدوهاً ، وسلم بنجـاح العملية ، ولم أوضـح له سـرهـا مـا دام أمرها قد تم بالصفة المطلوبة ، ثم سافرنا في القـطار إلى إيطاليـا وفـوجئنا بمضـايقة شـرطة الحـدود السويسـريـة لنـا دون أن نتبين الأسباب ، ولكن الشرطة الايطالية سهلت علينا مـراقبة الجـوازات والحقائب ، فأخفقت الشـرطة السـويسريـة التي رجح لـدينا أنهـا كانت متواطئـة مع الشـرطة الفـرنسية . وفي مـدينة جنـوة بإيـطاليا اعترضتنا كذلك صعوبة في أخذ تذاكر السفر من الشـركة البحـرية التي تسافر باخرتها إلى برشلونـة بإسبـانيا ، حتى خـامرتنـا شكوك وتخـوفات ، وبعـدما شـرحنا للمسؤول في الشـركـة أننـا وطنيـان مغـربيان نعمـل لصالـح قضيتنا ضـد السيـاسـة الفـرنسيـة ، وأننـا متـوجهان إلى مـدريـد لـلاتصـال بـأصـدقـائنـا الاسبـانيين الـذين ينتـظروننا ، أمهلنـا بضع سـاعات ، ولمـا عدنـا قابلنـا ببشاشـة ، ومكننا من تذاكر السفر ، ولا شـك أنه اتصـل في شأننـا بالشـرطة التي استخبـرت عنا الأوسـاط المطلعـة في رومة ، فصـدرت إليها التعليمات بمساعـدتنا على السفـر . وكانت إيـطاليا تنـاوىء إذاك السيطرة الفرنسية في تونس والمغرب بوسائل الدعايـة في الأوساط الأهليـة ، وترى بعين الـرضى الصراع الـوطني فيهما مـع السلطة الفـرنسية المسيـطرة . وواضـح من ذلـك أن هـذه السلطة كـانت تتبـع ، بوسـائل أجهـزتها القنصليـة والاستعلاميـة كل حـركتنا في

الخارج ، وتعمل جاهدة لملاحقتنا بأنواع المضايقات والعراقيل ، ولمطاردتنا حيثما حللنا حتى نضطر إلى العودة للمغرب الذي جعلت منه سياسة فرنسا معتقلاً كبيراً قلما تطاق فيه الحياة ، خصوصاً بالنسبة للوطنيين المناضلين ، ولكنها فشلت في خطتها معنا لأننا عرفنا كيف نحبطها ، ونُفلت في كل مرة من فخاخها ، ومع أن المصلحة الوطنية كانت تقضي بالبقاء داخل المغرب لخوض غمار الكفاح مع الشعب الذي كان في حاجة إلى من يشجعه ، وينظمه ، ويقوده في ميدان العراك السياسي ، فقد كانت نفس المصلحة تقضي كذلك بأن يكون لحركة المعارضة والمقاومة الوطنية في الداخل رجال يمثلونها في الخارج دائماً أو من حين لآخر ، فينطقون بلسانها رافعين صوتها ، وصارخين بشكواها ، ومنادين بمطالبها ، ومعرفين بحقائقها وأحداثها ضد دعاية الخصوم الضالة المضللة وإحباطاً لمؤامرة السكوت المدبرة من المستعمر على وثبة الشعب في سبيل التحرر والخلاص ، وهذا ما كنا نعمل له غير غافلين عن العمل في الداخل الذي هو العمدة والأساس ، وبتأسيسنا لمجلة « مغرب » في باريس سنة 1932 سلَّحنا الحركة الوطنية بلسان ناطق وبأداة حرب ضد سياسة الاستعمار ، ودعايته ، ومؤامرته ، فسمع صوتها ، وعرف حقها في أوسع مجال بالخارج .

النشاط الوطني المغربي في إسبانيا

بعدما انتقلنا من سويسرا إلى إيطاليا عابرين البحر إلى إسبانيا حللنا ببرشلونة عاصمة مقاطعة « كاطالونيا » ، وقد استقبلنا فيها أحسن استقبال من صديقنا « أرخيلا » عضو لجنة رعاية مجلة « مغرب » مرفوقاً بابنه النشيط في سبيل قضايا الحق والحرية ، ومن عدد من الرجال الأحرار الذين تعرفنا عليهم بواسطة الصديق المذكور الذي سبق لنا أن اجتمعنا به مراراً في جنيف التي كان يتردد عليها كمراسل الصحف الكاطالانية والاسبانية بهيئة الأمم ، وكان من أخص أصدقاء الأمير أرسلان ، ورجالات الشرق هناك .

وقد قصصنا على الأصدقاء ما جرى لنا ، فحبذوا مجيئنا لإسبانيا حيث كان يتوفر جو الحرية في عهد الجمهورية ، وتتيسر إمكانات كبيرة لنشاطنا السياسي ، بمساعدة كثير من أصدقائنا ، سواء في سبيل القضية المغربية أو القضايا العربية والإسلامية التي كنا نهتم بها غيرة وتضامناً والتي كانت قضيتنا جزءاً لا يتجزأ منها مهما تفرقت الأقطار ، وبعدت المسافات . ومن المعلوم أن الرأي العام في العالم العربي والإسلامي تبنى إذاك قضيتنا وناصرها ضد

الاستعمار بكل جهوده وطاقاته في الداخل والخارج ، ذلك أن جميع تلك القضايا كانت متشابهة ومتماسكة كقضايا الحق ، والنهضة ، والتحرير للعرب والمسلمين جميعاً في المشرق والمغرب ، « وكلنا في الهم شرق » كما قال أحمد شوقي .

وقبل أن نتوجه لمدريد تحدث لي أرخيلا الابن ـ بعد أن اطلع على ما تعرضت له من أخطار في فرنسا وفي سويسرا نفسها ـ عن أمر مهم له صلة بحياة النشاط السياسي والكفاح الوطني لكونه من أقوى ما يعتمد عليه الانسان في هذا المجال خاصة ، وفي معترك الحياة عامة ، فهو سند قوي وفعال لكل من يخوض العراك في سبيل قضية عامة ضد الاستعمار في الخارج بالأخص ، ذلك أنه اقترح علي بكل تأكيد وترغيب الانخراط في سلك الحركة الماسونية التي تعد قوة كبرى في العالم ، وكان الصديق من أهم أعضائها المسؤولين في برشلونة ، وجرت إثر هذا أحاديث حولها لمعرفة حقيقتها المذهبية بكل تفصيل وتدقيق ، فتبين لي من خلال البحث والاستقراء أنها متفقة في مبادئها ، ومثلها العليا ، وأهدافها مع الفلسفة الانسانية الساعية في الخير العام ، ومع ما جاء به ويدعو إليه الإسلام من قواعد سامية ، وأخلاق فاضلة ، وسيرة مثلى : ومع الوطنية الصحيحة مذهباً ، ودعوة ، وغاية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن الحركة الماسونية ، بأنظمتها السرية ، ووسائلها الفعالة ، تعد أكبر سند لكل منتسب إليها ، ومنتظم في سلكها في حياته

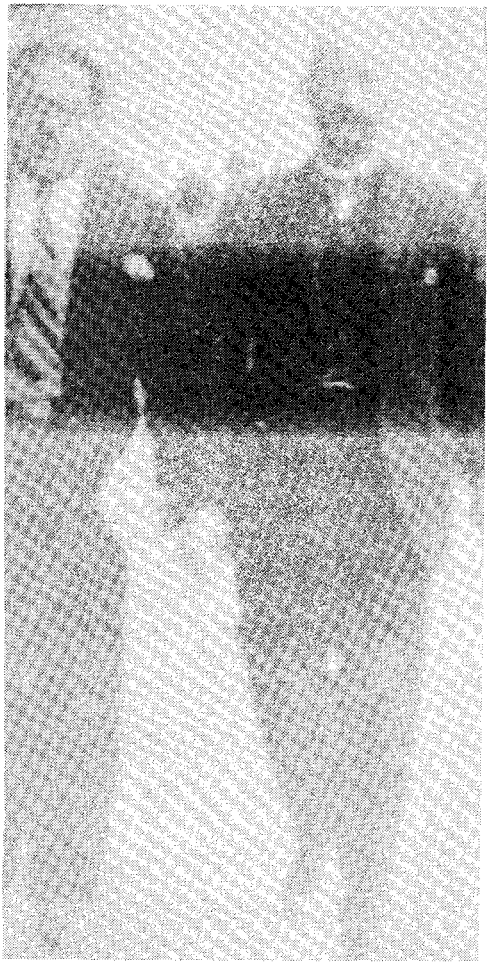

محمد حسن الوزاني والحاج عبد السلام بنونة في مدريد (أغسطس 1932) .

الخاصة أو العامة ، وبعد أن تأكدت من هذا ، بواسطة رجل ثقة ، وصديق مخلص ، ومطلع خبير ، قبلت الاقتراح ، فأطلعني بعد هذا على أنه لا بد لي من اجتياز سلسلة من التجارب والاختبارات الشاقة العسيرة التي لا تخطر على بال ، فهي تحتاج ممن يخضع لها إلى أن يكون في المستوى المشروط حساً ومعنى ليثبت أهليته وجدارته للعضوية ، ونظراً لما علمه من حياتي السياسية ، حياة الكفاح ، والمحنة ، والتضحية ، ولما اطلع عليه كذلك من مغامرتي السياسية التي سبق لي أن خضتها بكل نجاح للفرار من باريس إلى جنيف ، بالرغم عن كل مراقبة وحراسة ، فقد أشعرني بأنه لم يفاتحني بالأمر إلا لأنه كان واثقاً من استعدادي لدخول التجربة بتوفيق ، وراغباً في تيسير وسيلة لي تكون أقوى سلاح أستعين به في حياة النضال التي هي حياة عسر وبلوى .

وفي اليوم الموعود حضرت للتجربة والاختبار ، وقطعت فيهما أشواطاً ومراحل متفاوتة الشدة والصعوبة ، ومتصاعدة الوطأة والخطورة يخيل للمرء فيها أنه لن يفلت منها سليماً أو حياً وفي النهاية كانت النتيجة إيجابية ، وأعطيت فوراً « التلقينات » و « الأناصيب » (الشعارات) الخاصة بكل عضو ، ثم حضرت جلسة « التنصيب » في المحفل واستقبلت فيه بترحاب ، وتبودلت الكلمات بالمناسبة ، وإثر هذا شعرت بأني أصبحت في طور جديد من حياة الكفاح ، وقد أفادني ذلك ، كما سأتحدث عنه

فيما بعد ، في ساعات الشدة والحرج .

وفي مدريد قمت مع المكي الناصري بنشاط مهم للتعريف بالقضية المغربية ، وبالحركة الوطنية سواء في الأوساط الثقافية والسياسية أو بواسطة الصحافة التي كنا متصلين بعدد من كبار رجالها الأصدقاء والعاطفين ، فكنا نغذيهم بالأخبار والمعلومات ، ونزودهم بالحقائق والتوجيهات ، وقامت عدة صحف يومية ، صباحية ومسائية ، بحملات ضد السياسة الاستعمارية في المغرب ، وبهذا أمكن للرأي العام الإسباني أن يطلع عليها ، وكذلك الرأي العام في الأقطار الناطقة بالإسبانية في أمريكا الجنوبية التي سبق لصحف وهيئات شعبية فيها أن اهتمت بقضية الثورة الريفية ، فأولتها عنايتها وتأييدها ، كما كانت على اتصال بقيادتها ، وبالأخص بالأمير ابن عبد الكريم ، وقد قامت قيامة الصحف الاستعمارية الفرنسية التي ضاقت ذرعاً بما نشرته الصحافة الإسبانية فضحاً لسياسة « الحماية » المزعومة في المغرب .

ومع ذلك العمل الصحفي الهام شاركنا في تأسيس « جمعية الصداقة الإسبانية العربية » التي كان من أعضائها الأمير شكيب أرسلان ، والحاج عبد السلام بنونة ، وبعض الوطنيين المغاربة على سبيل التأييد ، وترأس الجمعية رجل فذ من أشهر رجال الجمهورية ، هو رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وكان كاتبها العام الصديق « رافولس » الذي أبلي في خدمتها البلاء الحسن ،

وانضم إليها كثير من كبار الساسة ، والوزراء ، والنواب ، والكتاب ، والصحفيين ، والمحامين والمثقفين ، واتخذت لها مركزاً هو « البيت العربي » وكنا نعتمد على نشاط تلك الجمعية لخلق جوّ إسباني لصالح العرب ، وثقافتهم ، وحضارتهم ، وكفاحهم في سبيل الرقي والحرية ، كما كنا نؤمل احياء التراث العربي والإسلامي في مجال الثقافة والحضارة حتى لا يبقى مهملاً ويتعرض للضياع ، وعمدتنا في هذا النخبة المثقفة من الشباب والمفكرين ، وفعلاً بدأنا نشعر بعطف ، وتشجيع ، وتأييد في كثير من الأوساط التي تقدر ذلك التراث ، وتفخر به ، وترغب في المحافظة عليه ، وتنميته بما في المستطاع ، وبفضل هذا كله نشأت فكرة تعليم العربية لمن يرغب فيها من طلبة المعاهد والجامعات ، وأحدث فعلاً كرسي للدراسات العربية تولاه المستشرق الراهب « أسين بالاسيوس » الذي اشتهر بكثير من الدراسات والتأليف في علم الاستشراق ، كما تحقق تأسيس « المدرسة العربية » بمدينة غرناطة ، ولو طال عهد الجمهورية لأدركت تلك الحركة ما كانت تؤمله من مشاريع ومنجزات في النطاق العربي والإسلامي لخير الصداقة الإسبانية العربية .

والجدير بالذكر أن مصر أنشأت بدورها في مدريد معهداً للدراسات العربية كان يضم الطلبة والباحثين ، وقام هذا المعهد الثقافي بأعمال مهمة في البحث ، والدراسة ، والتأليف لبعث التراث الأندلسي الخالد ، وكان رجاله على اتصال بالمغرب

بصفته امتداداً ووارثاً لهذا التراث الحضاري الممتاز ، ولأول مرة نشرت مؤلفات قيمة عن تاريخ الأندلس والمغرب بأقلام مصرية ، فازداد الشرق العربي معرفة وخبرة به ، وتقديراً وتقييماً له .

وبعدما قضيت فترة غير قصيرة في مدريد انتقلت إلى غرناطة رفقة الناصري لزيارتها والوقوف على مآثرها العربية ، ولمواصلة النشاط فيها كإحدى كبريات مدن الأندلس ، وفيها تم الاتصال بعدة شخصيات علمية ، وفي مقدمتهم الأستاذ الجامعي « ألفاريس » (الفارس) المنتسب لأصل عربي ، وقد زرنا بيت عائلته القديم بضواحي غرناطة ، فوقفنا فيه على آثار شاهدة بما كان عليه ، كما أرانا مفتاح البيت الذي تحتفظ به العائلة أبا عن جد ، وزرنا بعد هذا منزله ، فرأيناه أشبه بمنزل مغربي ، وشاهدنا النساء يقمن جماعياً في وسطه بالأشغال المنزلية كما اعتادته النساء المغربيات في الدور القديمة ، وهكذا لاحظنا التشابه الموجود إذاك في الحياة المنزلية بين المغرب والأندلس ، ومن عوائد غرناطة وقتئذ أن الشابة البكر لا تخرج وحدها إلى الشارع ، فلا بد من أن تكون مرفوقة بأحد أفراد أسرتها أو بامرأة مهيبة تلازمها كقيمة عليها ، كما أن النساء كن يسدلن خماراً شفافاً أسود على وجوههن خارج البيت ، ويلازمن بيوتهن إلا نادراً ، ويراقبن حركات الشارع من خلال تفاريج نوافذ خشبية ، وهو احتجاب تقليدي موروث عن الماضي .

وأثناء مقامنا بغرناطة عدة أسابيع اتصلنا بأوساط الشباب ،

واستقبلنا في ناديهم حيث جرت أحاديث تبينا من خلالها ما يختلج في النفوس من مشاعر نحو غابر الأندلس وتراثها العربي والإسلامي ، كما لاحظنا ميولها إلى الاهتمام بكل ما يتعلق بالتاريخ الأندلسي ، والعمل لحفظ الحضارة الموروثة التي تعد مفخرة الأجيال المتعاقبة ، ومن المؤسف أن جامعة الدول العربية لا تعنى بالعمل لإحياء ذلك كله بالتعاون مع الحكومة الإسبانية ، ومنظمة اليونيسكو وهو من أحسن ما تبذل فيه الجهود ، وتُصرف فيه الأموال ، وأثناء تطوافنا بالأحياء القديمة لاحظنا أن بعض الأزقة تشبه تماماً أزقة فاس القديمة ، وتسمى غرناطة القديمة « ألبيسين » والكلمة من أصل عربي ، ودورها تشبه الدور المغربية ، وبداخلها بساتين ، وصهاريج وفوارات ، وكل هذا يثير في النفس الحنين إلى الفردوس المفقود .

ثم فكرت في آخر مقامي بغرناطة في الانتقال إلى سبتة حيث أكون قريباً من فاس وتسهل عليّ الاتصالات بمن في الداخل ، وفي سبتة اتصلت حين نزولي بها بالجماعة الماسونية في المقهى الذي اعتاد أفرادها الذهاب إليه ، والذي كان ملتقى خارجياً لهم ، وحضرت اجتماعات المحفل ، وتعرفت فيه بالحاضرين ، وهم من شخصيات المدينة موظفين وغيرهم ، وفيهم ضباط عسكريون وبحريون وبعبارة ، كانوا نخبة من الرجال في المدينة ، وكنا نلتقي يومياً في المقهى المذكور ، وصاحبه منهم ، كما اتصلت ببعض التجار المغاربة هناك ، وكنت كذلك

على اتصال بالأصدقاء في تطوان ، وفي طليعتهم الحاج عبد السلام بنونة الذي كان يزورني أحياناً .

ولم يطل بي المقام حتى تعرفت ببعض رجال الصحافة ، وبالأخص منهم رئيس تحرير جريدة « لاأوبينيون » (الرأي) اليومية ، وهي أهم صحيفة سبتية ، وقد تمكنت من كسبها للقضية المغربية ، فكانت تنشر المقالات تلو الأخرى لفضح السياسة الاستعمارية في المغرب ، وكنت أزود كاتبها بالأخبار ، والمعلومات ، والتوجيهات ، ونظراً لرواج الجريدة حتى خارج سبتة في إسبانيا وشمال المغرب فقد كان لحملاتها الصحفية صدى كبير ، وتأثير قوي ، ولم يكن الفرنسيون بغافلين عن هذا ، بل تتبعوا ما نشرته الجريدة ، فبعثهم على بذل المساعي لدى المندوبية السامية في تطوان ، ولدى حكومة مدريد للقبض عليّ بمكيدة مدبرة ، وكان المندوب السامي إذاك في تطوان هو « لوبيز فبرير » الذي أكثر من الاجتماع بنظيره الفرنسي « لوسيان سان » في حدود عرباوة ، فكان قوي التأثر به ، ومتواطئاً معه ضد الحركة الوطنية ورجالها ، وابتداء من ذلك حيكت لي مؤامرة فرنسية إسبانية هدفت إلى إخراجي من سبتة ليتمكن البوليس الفرنسي المتربص بحدود المدينة ، باتفاق مع السلطة الإسبانية في تطوان ، من اعتقالي وسوقي إلى الرباط حيث تقرر المصير الذي كان ينتظرني ، وظن المتآمرون أن الأمر ممكن وسهل ، وذلك لتلاشي جوازي المغربي الذي كان غير صالح للاستعمال

إن أردت الإبحار من سبتة إلى الجزيرة الخضراء بإسبانيا ، فكنت بسبب هذا ـ في نظرهم ـ مضطراً إلى الدخول إلى منطقة الشمال ، وفي حدودها كانت توجد سيارة الشرطة الفرنسية المكلفة بالاستيلاء عليّ ، وبعبارة ، ظن المتآمرون أنني كنت في قفص بسبتة لا مفر لي منه إلا عبر حدودها مع المنطقة الشمالية ، ولهذا تأكدوا من أنه لم يكن لي منفذ غير هذا وقد سدوه عليّ بالتربص لي فيه ، وكانت محاولة تنفيذ المؤامرة كما يلي :

بدأ التنفيذ عشية السبت وقتما دخلت لفندق « الحمراء » الذي كنت نازلاً به ، حيث اعترضني صاحبه ليقدم لي رجل الشرطة الذي أبلغني بمحضره كشاهد أمر الحاكم المدني لسبتة بمغادرتها خلال أربع وعشرين ساعة ، فطلبت من الشرطي أن يدلي بالأمر مكتوباً فأجاب بأن الأمر الذي كلف بتبليغه شفوي لا غير ، فصرحت له بأني أرفضه بهذا الشكل وانصرفت لأتصل في المقهى بأفراد الجماعة الماسونية التي أتى دورها ، وحينا تقرر عقد اجتماع استثنائي مستعجل للنظر في المشكل الطارىء ، وبعد قليل عقدت الجلسة في المحفل واتخذت قرارات هامة لصالحي ، وتعين المسؤولون عن تنفيذها ، وعقب الاجتماع رجعت للفندق مصحوباً باثنين من الجماعة لمعرفة هل جدّ جديد ولأطمئن على أمتعتي ، ولآخذ كل أوراقي ووثائقي التي حملها الرفيقان إلى بيت أحدهما الكائن في نفس الشارع ، ثم توجهنا لإدارة البريد بعد ساعة العمل واختلينا نحن الثلاثة في قسم

التلغراف الذي كان أحد الرفيقين هو المسؤول عنه ، وتم الاتصال فوراً بقسم التلغراف في إدارة البريد بتطوان ، وأنجز شريط بكل ما راج ، وبما أردت إبلاغه للداخل بواسطة الحاج عبد السلام بنونة ، فحمل إليه الشريط في بيته ، وأجابني حالاً بما ملأ شريطاً اطلعت عليه حالما كنت في انتظاره بقسم التلغراف ، وبقيت منذ ذلك الوقت مراقباً ومحروساً من لدن الجماعة حتى لا أتعرض لتدبير إداري مفاجىء . وفي نفس العشي طلب وفد من الجماعة مقابلة الحاكم المدني صباح الأحد لأمر هام ومستعجل ، فتحدد الموعد وفي الصباح اجتمعت بالوفد في المقهى ، وتوجهت معه لمقابلة الحاكم المدني الذي فوجىء بوجودي ضمن الوفد الإسباني المتركب من شخصيات معروفة ، وتوليت الأول الحديث بالفرنسية مبيناً للحاكم ما جرى بالأمس وهو رفضي للأمر الشفوي المبلغ بواسطة الشرطة ، وطالباً منه تمكيني من أمر مكتوب بمغادرة سبتة عشية ذلك اليوم بعد انقضاء الأجل المحدد ، فامتنع قائلاً إنه أمر سري (أوردن سيكراتا) تلقاه من الأعلى ، وعلى هذا رددت بأنه لا وجود للأمر السري في عهد الجمهورية ودستورها الديمقراطي الذي يكفل حقوق وحريات الناس إسبانيين وأجانب مقيمين بالتراب الإسباني ، ولهذا يؤسفني أن أبلغه رأساً رفضي لكل أمر شفوي وسري ولو كان صادراً من الأعلى ، كما أبلغه احتجاجي طالباً منه رفعه إلى المراجع العليا واعتبار نفسي كضيف أو لاجىء سياسي تحت

حماية الدستور والقوانين الإسبانية ، فجدد لي الأمر بالخروج من سبتة في نهاية الأجل المعين ، وهنا ثار أعضاء الوفد وتولوا الردّ عليه بقوة وصخب حتى انقلب الحديث إلى مشادة : وقبل الانصراف أعلنوا له أنهم يعتبرونني ضيفهم وتحت حمايتهم ، وأنهم مصممون على الدفاع عني بكل الوسائل حتى لا يمسني سوء ولا أكون ضحية أي تدبير جائر ، وغادرنا المكان ، وكان الحاج عبد السلام بنونة في انتظاري ، فأخبرني بأنه شاهد سيارة الشرطة الفرنسية واقفة بالحدود وهو آت من تطوان ، وأخبرته سراً بأني متوجه عشية مع الباخرة إلى الجزيرة الخضراء مرفوقاً برجال من الجماعة ومنها إلى مدريد ، وودعته لأذهب مع رفيقين إلى بلدية سبتة حيث جاء الموظف المكلف بالحالة المدنية ، كما حضر رئيس البلدية وكلاهما من الجماعة ، فأعطيت ورقة ازدياد بسبتة في بيت أحد الرفيقين الكائن بالشارع الوطني (كايي ناسيونال) رقم 80 ، وبهذا صرت أحمل ورقة مواطن ، وكانت كافية لركوب الباخرة المتوجهة في السادسة إلى الجزيرة الخضراء باعتباري « سبتياً » ينطبق عليّ ما ينطبق على الإسبانيين من مواليد سبتة بحيث لا يحتاجون إلى جواز السفر .

ولما عدت للفندق اقترح عليّ صاحبه أن يحجز لي تاكسياً فوافقت ، وكان هذا منه مكيدة لأخذي في سيارة الأجرة إلى حيث تتسلمني الشرطة الفرنسية ، وكانت السلطة المحلية متأكدة من أنه لم يكن لي سوى هذا المسلك ، وتركت الجميع يعتقدون أن

المؤامرة المدبرة منهم هي النافذة ، فاطمأنوا إلى أنهم هم الغالبون ، ولا غالب إلا الله .

وفي الساعة الخامسة عشية التحق بي في الفندق رفيقا السفر إلى مدريد ، وأخذا حقائبي إلى سيارتهما الواقفة بالباب ، فلما رأى صاحب الفندق هذا سألني لماذا عدلت عن التاكسي المحجوز مبدياً قلقه وغضبه ، فقلت له إن لي كامل الحق فيما فعلت ، وأعطيته مع ثمن الحجرة نقوداً زائدة لأداء أجرة التاكسي ، ومع هذا لم يطمئن مما دل على أنه كان متواطئاً مع الشرطة ، ثم غادرنا الفندق إلى الميناء بينما كان من المنتظر توجهي لتطوان عبر حدود سبتة ، ولما وصلنا إلى الميناء أخذ أحد الرفيقين تذاكر السفر ، وركبنا في الباخرة دون سؤال ولا مراقبة لأن سبتة تعتبر داخل التراب الإسباني ، ولست أدري كيف كان ردّ فعل جميع المتآمرين من الإسبانيين والفرنسيين حينما علموا بوجودي في الباخرة رفقة حارسين من الجماعة ، وهما رئيس قسم التلغراف ونائب رئيس البلدية في سبتة ، ولاحظنا أننا كنا مراقبين من بعيد ، ولكن أحداً لم يجرؤ على التدخل ، وفهمنا أنه بقي للمتآمرين من رجال السلطة أمل واحد ، هو رفض الشرطة بالجزيرة الخضراء دخولي إليها بجواز مغربي متلاش ، وفي هذه الحالة أكون مضطراً إلى العودة مع الباخرة لسبتة التي لا سبيل إلى النزول بها لمنعي منها بقرار الحاكم المدني ، فلم يبق لي من حل إلا طلب رخصة النزول كعابر في اتجاه منطقة الشمال

حيث كان الفخ منصوباً لي في الحدود ، ولكن هذا كله كان محكوماً عليه بالفشل . وفي الباخرة جاء رجل الشرطة وطلب مني كأجنبي ما عبر عنه بـ « فوس دوكومانطوس » أي وثائقك ، وعنى بها جواز السفر ، وكنت جالساً بين الرفيقين المسلحين بمسدسين استعداداً للطوارىء ، فأخرجت جواز السفر المغربي ، وبمجرد ما تصفحه رده لي قائلاً إنه متلاش وغير صالح ، فقلت له إن المهم هو ما فيه من صورة ومعلومات تثبت هويتي ، وأنا مسافر داخل التراب الإسباني فلا حاجة إلى الادلاء بجواز سفر ، فلم يقبل هذه الايضاحات ، وإذاك أدليت بورقة الازدياد في سبتة ، وفور ما رآها صاح : ما هذا ؟ أنت مغربي وتحمل ورقة مواطن إسباني ؟ فتولى الرفيقان الجواب قائلين له إن الأمر لا يهمه ، وينبغي له أن يعتمد الوثيقة لأنها صحيحة ، وليس له أن يجادل فيها ، وطال الجدال بينهم بما كاد أن يفضي إلى ما لا تحمد عقباه . وقبل انصرافه التفت إليّ الشرطي قائلاً : سننظر في الأمر عندما نصل إلى الجزيرة الخضراء ، ولما أرست الباخرة بمينائها طلب مني الرفيقان أن نتأخر حتى ينزل جميع المسافرين ، لأنهما توقعا تطور المسألة إلى معركة ، ثم نزلنا مارين بالديوانة لمراقبة الحقائب ، وبعد هذا حملها الرفيقان ، واتجهنا نحو باب الخروج وأنا بينهما ، فلما رآنا الشرطي الواقف بها ظنهما من رجال الشرطة ، ولم يطلب منا أي شيء ، وبمجرد خروجنا التقينا بعشرات من رجال الجماعة الماسونية بالجزيرة الخضراء الذين حضروا باشعار

من زملائهم في سبتة للقيام بواجبهم في الدفاع عني إن لزم الأمر وقد التقوا جميعاً مسلمين ومهنئين ، ثم توجه الفوج إلى فندق أحدهم ، وبعد تناول المشروبات في جو من البشر والمرح ذهبت مع الرفيقين إلى إدارة البريد مساء ، فاختلينا في قسم التلغراف ومعنا المسؤول عنه ، وتخابرنا مع نظيريه في سبتة وتطوان بواسطة أشرطة سجلنا فيها تفاصيل السفر ، وحمل الشريط إلى الحاج عبد السلام بنونة ليطلع على ما فيه ويبلغ الخبر إلى فاس .

وفي الصباح قصدت مع الرفيقين محطة القطار الذاهب إلى مدريد ، وهنا التقينا بنائب سبتة في « الكورطيس » (البرلمان) ، وبعد أن اطلع على ماجريات الأمس رأى أن لا داعي لسفر الرفيقين معي إلى مدريد حيث كان متوجها إليها ، وهو من الجماعة ، فتكفل بمرافقتي بدلاً منهما ، وقبلت السفر رفقته ، وبعد إقلاع القطار عاد الرفيقان إلى سبتة مودعين ومشكورين مني ، ولما وصل القطار إلى « لالينيا » على مسافة غير بعيدة من الجزيرة الخضراء طلب مني شرطي القطار كغيري من المسافرين بطاقة إثبات الشخصية ، فأدليت بالجواز المغربي المتلاشي الأمد ، فرفضه لهذا السبب ، وهنا تدخل نائب سبتة ليفهمه أن هذا الجواز كاف لاثبات الهوية ، وأني لا أجتاز حدوداً خارجية حتى أحتاج إلى الادلاء بجواز غير منتهى المدة وأيد هذا بعض العسكرين المسافرين معنا في المركبة ، فانصرف الشرطي غير مقتنع ولا راض ، وواصلنا السفر إلى مدريد ، وفي محطتها

ودعت النائب المرافق ، وتواعدنا على اللقاء في مقهى الجماعة عشية ، وذهبت في الموعد المحدد ، وبيدي العنوان ، فلم أجد إلا بقالة بدل المقهى ، فاحترت في الأمر ، وظننت أنه خطأ في العنوان ، وبقيت أتأمل ، وفي الأخير لاحظت أن عدداً من الرجال الذين دخلوا إلى البقالة لم يغادروها ولم يكونوا فيها ، فازددت حيرة ، وخطر ببالي أن أسأل صاحب البقالة مع اطلاعه على العنوان فأكد لي أنه صحيح ، وأدرك السرّ لما ذكرت له اسم النائب ، وبعدما تبادلنا إشارة السر طلب مني أن أتوجه إلى بويبة في غور الدكان ، ولما فتحتها فوجئت بمقهى فسيح وجدرانه كلها مغطاة بالمرايا ، وفيه خلق كثير ، وضوضاء ، وجو مليء بدخان السجائر فوقفت أتفرس في الوجوه متفحصاً عن النائب ، وفي الحين قصدني بعض الحاضرين ، واتجهوا بي نحو مقصورة غاصة بالأشخاص ، وبعدما تعرفت عليهم سألني النائب عن سبب تأخري ، ولما أخبرته بما جرى لي اعتذر بأنه كان يعتقد أني أعرف سرّ المقهى ، ووجدت الحاضرين على علم من أمري ، كما اطلعت على أن المقهى للجماعة الماسونية ، وأن جميع الحاضرين منها وإليها ، وأن هذا المقهى كان ملتقى الجماعة زمن الملكية ، وأن المرايا وضعت فيه لتعكس مدخل المقهى حتى يراقب كل قادم هل هو من الجماعة أو من شرطة النظام السابق ، وأن أول مظاهرة لاعلان الجمهورية خرجت منه ، وكان بين الحاضرين « خيمينيس » نائب برشلونة ، فتقرر أن يستجوب

رئيس الحكومة فيما جرى لي بسبتة ، وفي يوم الغد توجهت صحبته إلى « الكورطيس » ، ولما فتحت الجلسة قدم إلى رئيس البرلمان طلب استجواب معجل ليسلمه إلى رئيس الحكومة ، وقد تكلم النائب المذكور في نفس الجلسة فاضحاً كل ما جرى لي ، وصدر حديثه مساء في جريدة البرلمان ، وبعد هذا أرادت الحكومة أن تتلافي عرض مسألة الأمر السري الذي أصدرته لحاكم سبتة للمناقشة في البرلمان ، لأنها مسؤولة عن تصرف جائر مناف للدستور والقوانين ، وكان النائب صاحب الاستجواب معروفاً بشدته ومهابته. وقد استدعاه رئيس الحكومة لتسوية المسألة معه حتى يسحب طلب الاستجواب، فعرض عليه السماح لي بالاقامة في التراب الإسباني على أساس رخصة رسمية ولمدة غير محدودة مقابل التخلي عن اثارة مسألتي في البرلمان ، واعترف الرئيس بخطأ القرار المتخذ ضدي في سبتة ، وبعجزه عن تبريره إذا ما طلب منه الجواب ، فردّ عليه النائب بأنه ملتزم نحوي ونحو أصدقائه السياسيين ، ولهذا لا بد من أخذ رأينا في الموضوع ، وبعد المذاكرة قبلت اقتراح رئيس الحكومة الذي أعطى التعليمات إلى الشرطة حتى تكون على بينة من الأمر ، وهكذا قامت الجماعة الماسونية بدورها الفعال والحاسم حتى نجوت من الوقوع في الفخ الذي نصب لي في حدود سبتة بتواطىء السلطتين الإسبانية في تطوان ، والفرنسية في الرباط ، وبذلك تحقق لدي ما أفضى إليّ به الصديق أرخيلا الابن لما اقترح على

الالتحاق بالجمعية الماسونية التابعة للمحفل الأعظم بإنكلترا ، وهي غير جمعية الشرق الأكبر في فرنسا ، وأقمت نحو سنة بمدريد دون أن أتعرض فيها لأي شيء ، فواصلت اتصالاتي وأنشطتي لصالح القضية المغربية ، خصوصاً بواسطة الصحافة الصديقة ، وبقيت كذلك على اتصال بجمعية الصداقة الإسبانية العربية ، وبالبيت العربي التابع لها ، وببعض الأصدقاء الذين كانوا معي بمدرسة العلوم السياسية في باريس ، وكان أحدهم رئيس القسم الثقافي بوزارة الخارجية ، ولما عزمت على العودة لفاس سنحت لي فرصة انعقاد المؤتمر العالمي للماسونية بمدريد ، وصادف هذا زيارة « هيريو » ، رئيس الحكومة الفرنسية ، ووزير الخارجية لمدريد ، فحضر مع بعض حاشيته المؤتمر المذكور ، وقدمني إليه بعض الرفقاء ، وبعدما عرضت عليه ما جرى لي في المغرب ، ثم في باريس ، وجنيف ، وسبتة أفضيت إليه بعزمي على الرجوع لبلادي دون أن أمس بسوء ، فأمر رئيس ديوانه بتسجيل قضيتي ليذكره فيها بعد العودة لباريس ، ورغبت من رئيس الديوان أن يتصل بالصديق « روبير لونكي » رئيس تحرير مجلة « مغرب » ، ليكون واسطة بينه وبيني في الموضوع ، وبعد أيام توصلت ببرقية من « لونكي » يخبرني فيها بأن الأوامر صدرت من رئاسة الحكومة إلى الاقامة العامة في الرباط ، وأنه لا مانع من رجوعي إلى المغرب متى شئت .

ولم يمض نحو الأسبوع حتى غادرت مدريد إلى الجزيرة

الخضراء ، ومنها أبحرت إلى طنجة وكان هذا في رمضان ، ولما نزلت بطنجة كان في انتظاري خارج الديوانة بعض الوطنيين ، وهم المختار أحرضان ، ومحمد الحداد ومحيي الدين الريسوني ، وطال بحثي وتفتيشي من شرطي فرنسي ففتش حتى ما في محفظتي الجيبية (بزطام) من صور عائلية ، وأوراق خاصة ، وقصاصات صحفية وحدثت مشادة بيني وبينه ، ونزعت منه المحفظة بما فيها ، ومر وقت الإفطار بكثير ، وأخيراً طلب رئيس الشرطة المحلية ، وكان قبطاناً إسبانياً ، ظنا منه أنه سيتخذ في شأني قراراً وفق مشيئته . ولما حضر حكيت له ما عاملني به الشرطي الفرنسي من جلف وخبث ، فما كان منه إلا أن طلب مني الذهاب بسلام ، وخرج معي حتى التقيت بالأصدقاء الذين شكروه ، وتوجهنا لبيت محيي الدين الريسوني لتناول الإفطار ، وفي مساء غد ركبت القطار لفاس مودعاً من الوطنيين بطنجة ، ولما كنت في المركبة دخل أوربي وجيه ، وجلس في المقعد المقابل ، وأخذ ينظر إليّ باهتمام ، ولم يطل به المقام حتى قدم لي نفسه باسم « ليسبيناس » ، كتاجر كبير في القهوة ولكنه انكشف أمره لما دخلت شرطة الحدود بعرباوة لمراقبة الجوازات ، فما كاد أحد الشرطيين أن يراه حتى حياه بعبارة « مسيو لوكوميسير » ، فتظاهرت بعدم سماع التحية ، وأخرجت جريدة « الطان » (الزمان) الباريسية ، للتستر بها عنه ، وكانت كبيرة الحجم ، وهكذا لم أترك له فرصة للحديث معي ، ولما

أصبح الصباح وصل القطار لفاس حيث كانت في انتظاري جماعة من المستقبلين على رأسهم أفراد عائلتي ، ثم كتبت لمجلة « مغرب » بما جرى ، فكتبت مقالاً تفضح فيه عميد الشرطة الذي ادعى أنه تاجر كبير في القهوة ، والذي أخفق في مأموريته ، وباء بالفضيحة ولم تحرك السلطة الفرنسية ساكناً بعد هذا تنفيذاً للأوامر الواردة من باريس في شأني .

الحركة الوطنية المغربية
والاشتراكية الفرنسية

استعانت الحركة الوطنية المغربية بالاشتراكيين في المغرب ، وفرنسا ، وإسبانيا في فضح المظالم والتعسفات التي كان يتعرض لها الشعب المغربي عامة ، والوطنيون خاصة ، وقد أدى ذلك إلى رمي الحركة ورجالها بما ينافي الحقيقة من إلصاق التهم بأحرار المغرب ، وتشويه سمعة نضالهم في سبيل البلاد وأمتها ، وهكذا امتلأت الصحافة المغرضة المناوئة لنا في الداخل والخارج بترهات ، وسخافات ؛ ولكثرتها ، وخستها لم نهتم بالرد عليها ، والمبالاة بسفسافها ، فكان سكوتنا عنها مدعاة إلى الإمعان في إشاعة الكذب ، وترويج الزور ، مما أساء بعض الشيء إلى حركتنا معنوياً في المحافل السياسية التي اغترت بتلك الدعاية المغرضة ضد القضايا الوطنية ، وحكمت بالباطل على الرجال المناضلين في سبيلها .

وكان من أهم ما قذفتنا به تلك الحملات المسعورة التي شنها المستعمرون أننا « شيوعيون » ، تارة ، « واشتراكيون » ، تارة أخرى ، إن لم يتجاوزوا كل هذا ليتهمونا بأننا « عملاء

الأجنبي » أي المانيا أو إيطاليا ، وهكذا لم يتركوا في جعبتهم سهماً مسموماً لم يقذفونا به ، ولا كبيرة ولا صغيرة لم ينسبوها إلينا بغية التشويه والتحطيم ، فكنا لا نأبه لهذا كله علماً منا بأن « نبح الكلاب لا يضر السحاب » ، وأن « الركب يسير بالرغم عن النباح » . أما حقيقة الأمر ، فكانت واضحة بحيث لم يمكن أن يشتبه فيها إلا الجاحدون والمعاندون (إنها لا تعمى الأبصار ، ولكن تعمى القلوب التي في الصدور) ، وأكثرهم كانوا يعرفون الحقيقة ، وهي أننا لم نكن لا « شيوعيين ولا اشتراكيين » ، وإنما كنا وطنيين أحراراً ، وتقدميين عاملين لصالح بلادنا ، وقومنا ، وقضيتنا العادلة التي كانت قضية دفاع مشروع عن النفس والكيان ، وقضية نهضة وانبعاث ، وقضية حرية وكرامة ، وفي سبيل هذا لم نرفض عوناً ولا أزراً من الأحرار في الخارج ، لأننا كمظلومين كنا في حاجة إلى الحليف والنصير ، وقد وجدنا هذا في عدد من رجال الأحزاب اليسارية الفرنسية والإسبانية فرحبنا بكل من أبدى لنا من التفهم ، والعطف ، وحسن الاستعداد ، وما رأينا فيه قوة وسنداً ، وقد رحبنا بهذا ، خصوصاً وأنه كان تلقائياً ، وغير مشروط بشيء أبداً ، فلم يطلب منا أن نتمذهب بأي مذهب ، ولا أن نتقيد بأي اتجاه ، ولا أن ننخرط في أي حزب ، ولهذا لم نتردد في قبول كل تعاون نزيه وإيجابي في صالح القضية الوطنية التي كانت بطبيعتها جذابة لنفوس الأحرار ، وجديرة بكل عطف وإسناد . يضاف إلى هذا أن عدونا كان

مشتركاً، وهو الاستعمار بما يقوم عليه من عدوان واحتلال ، واعتساف واضطهاد ، واغتصاب واستغلال ، كما كانت معركتنا واحدة في مجال العمل ضده بكل قوة ووسيلة حتى يتخلص منه ضحاياه من الأفراد والشعوب ، وما عدا هذا فلكل وجهة هو موليها ، وكانت وجهتنا وطنية ، وكانت وجهة الآخرين شيوعية أو اشتراكية أو ما شاؤ وا مما كان لا يعنينا في كثير ولا في قليل .

هذا بصفة عامة ، وبصفة خاصة ، فقد أتاحت لنا الظروف ـ بسبب السياسة الاستعمارية نفسها ـ أن نتصل بالاشتراكيين الفرنسيين لما قدم « روبير لونكي » إلى المغرب كمحام مدافع عن المغربي الذي اتهم بتوزيع المناشير ضد السياسة البربرية ، وفتش بيته ، واعتقل وحكم عليه بعامين سجنا وبالنفي ، وهو أحمد الجبلي العيدوني ، وللدفاع عن هذا المظلوم تعدد سفر « لونكي » إلى المغرب حيث كثر اتصاله بالسلطات الفرنسية ، فتمكن وقتئذ من الوقوف على فظائع السياسة الفرنسية مما أوحى له آخر الأمر باصدار صحيفة تتولى تنوير الرأي العام الفرنسي ، ودق ناقوس الخطر رفقاً بالمغاربة ، وانقاذاً لسمعة فرنسا ، وقد صادف ذلك عين الرغبة في نفوسنا ، فتقاربنا ، وتعاونا حتى تحقق المشروع . وبواسطة « روبير لونكي » ووالده التقينا مع شخصيات اشتراكية في حظيرة المجلة المشتركة ، ومما جذبهم إليها ما كان يتمتع به « اللونكيان » ، الأب والابن ، من سمعة ونفوذ ، بصفتهما من ذرية « كارل

ماركس » ، وكذلك ما اطلعوا عليه ، بواسطتهما ، من فظائع السياسة الفرنسية في المغرب الأمر الذي أهاج في نفوسهم الغيرة على بلادهم ، وأثار همة العمل فيهم حتى تضافروا مع المغاربة لينالوا حرياتهم المكبوتة ، وحقوقهم المسلوبة في عهد « الحماية » الاستعمارية .

وفي الواقع ، لم نكن متصلين بغير نخبة من الاشتراكيين الذين كانوا يعملون معنا بصفة شخصية لا حزبية ، ولم نطمع في أكثر من هذا علماً منا بأن في الحزب الاشتراكي من كانوا لا يتعاطفون معنا ، ولكنهم كانوا لا يقدرون على معاكسة زملائهم المقربين منا لما كانت لهم من المكانة ، وحرية العمل الفردي ، وكنا ، في نفس الوقت ، نعمل بتعاون مع أصدقائنا الاشتراكيين على جلب بعض الشخصيات من أحزاب يسارية أخرى كالحزب الراديكالي الاشتراكي ، وذلك بصفتهم الفردية الحرة ، وكانت مجلة « مغرب » ذريعة إلى هذه البغية ، وقد تمكنا فعلاً من اقناع شخصيات غير اشتراكية بالتعاون معنا ، وتأييد حركتنا التي كانت تستهوي الأحرار كلما تفهموا حقيقتها ، وأدركوا مشروعيتها .

وكدليل على عدم تنازلنا عن شخصيتنا لأي كان أن مجلة « مغرب » أقامت بباريس في 19 مايو 1933 مهرجاناً خطابياً ، بمناسبة ذكراها السنوية الأولى ، فتكلم « جورج موني » ، عضو لجنة رعاية المجلة طالباً من الشبان المغاربة عن حسن نية أن ينخرطوا في الحزب الاشتراكي الفرنسي دفعاً لما كان يصفهم به

خصومهم من أوصاف مسيئة كالرجعيين ، وما إن علمت هذا حتى أجبت عليه في افتتاحية « عمل الشعب » ، بتاريخ 25 أغسطس 1933 : « هل من الخير للشعوب المستعبدة أن يكون لها مذهب سياسي غير مذهب تحرير نفسها ، وتمسكها بما يجعلها ذات كرامة تساوي كرامة الآخرين ؟ أليس الانخراط في الفرع الفرنسي للمنظمة الدولية الاشتراكية نوعاً من الاندماج ، بينما نقاوم كل نوع من الاندماج ؟ » .

كما كنت دائماً ألوم بصراحة الاشتراكيين الفرنسيين عامة في المغرب على عدم سلوكهم كديمقراطيين ، وعلى اهتمامهم بمصالح الفرنسيين دون المغاربة إلا نادراً وعرضاً . وأما تعاوننا مع الاشتراكيين في باريس فكان تخطيطياً (تأكتيكياً) دون أن يكون مذهبياً ، كما كان مع بعض الأعضاء من الحزب القديم ، ومن للحزب الجديد المنشق بزعامة « رونوديل » تحت اسم « حزب فرنسا الاشتراكي » ، وهكذا استطعنا أن نحتفظ بصداقاتنا في المعسكرين ، وعملاً بهذا استقبلت في بيتي « روبير لونكي » الذي أقام عندي نحو ثلاثة أسابيع قضاها كلها في الاتصالات والمحادثات ، فكان موضع حفاوة وتكريم في كثير من بيوتات فاس ، وحيثما مرّ برفقتنا كان يعترضه الناس مسلمين عليه ، ومهنئين إياه ، وشاكرين نشاطه في سبيل المغرب والمغاربة ، وكذلك استقبلت من بعده الرئيس « رونوديل » في بيتي الذي غصت رحابه بأعيان فاس ، ووجهائها ، وشبانها ، وبهذه المناسبة

أقمت له حفلة غذاء تكريماً له ، وقد تبودلت بعدها الخطب بيننا في جو من الحماس العظيم وكان هذا في أبريل 1934 حيث جاء بصفته رئيساً للجنة الدفاع الوطني في مجلس النواب للقيام بتفقد عسكري ، وفي « عمل الشعب » ، عدد 37 ، بتاريخ 20 أبريل 1934 ، وصف لذلك التكريم مع الخطب المتبادلة ، وهكذا لم نكن نفرق بين أصدقائنا الاشتراكيين من أي حزب كانوا ، لأن ما جمعنا في صعيد واحد ليس هو الانتماء الحزبي ، بل هو التفاهم ، والتقارب ، والتعاون بين المغاربة الوطنيين وأحرار الفرنسيين كيفما كان الاتجاه المذهبي ، واللون السياسي لهؤلاء ، ومن المعلوم أن أصدقاءنا في الأحزاب اليسارية الفرنسية لم يكونوا ينشطون في مجلة « مغرب » أو خارجها بصفتهم الحزبية ، وكثيراً ما اختلفوا مع زملائهم الحزبيين ، وتعرضوا لانتقاداتهم بدعوى أنهم أفرطوا في تأييدنا ، نحن الوطنيين المغاربة ، وبالغوا في تحمسهم لقضية بلادنا ، وبسبب هذا كنا على غير وفاق مع فروع تلك الأحزاب في المغرب إلا نادراً وفي بعض قضايانا دون سائرها .

ومما تقدم تتضح حقيقة موقف الحركة الوطنية من الأحزاب اليسارية الفرنسية عامة ، والاشتراكية منها خاصة ، وذلك بصفتها حركة وطنية تحريرية جديرة بكل عطف وتأييد من عقلاء السياسة ، وأحرار الفكر ، وأنصار الحق في فرنسا وغيرها من دول الاستعمار التي لم تكن تخلو منهم فيها الأحزاب اليسارية ،

والصحف الحرة ، والأوساط البرلمانية ، كما كانت الجماهير فيها ، بصفة عامة ، تناصر قضايا الشعوب المستعبدة بقدر ما تعمل هذه بشتى الوسائل لتعريف الرأي العام هناك بأوضاعها السيئة تحت سيطرة الاستعمار .

الذكرى الأولى لصدور
« مغرب » في سلا

بعد سنة من صدور مجلة « مغرب » قررنا أن نقيم لها ذكراها الأولى ، وكانت فاس هي المدينة التي كان ينبغي أن تشهد هذا الحفل التاريخي والأول من نوعه ، ولكن فاسا كانت تحت الحكم العسكري ، ونظام الطوارىء ، كما كانت الوضعية السياسية فيها شاذة بسبب الأحداث والاضطرابات التي مرت فيها ، منذ 18 يوليو 1930 ، احتجاجاً على السياسة البربرية ، وكذلك بسبب ما كان يسودها من جوّ الضغط ، والعسف ، والقمع ، فاعتباراً لهذا كله وتقديراً كذلك لمكانة سلا وأهلها في مجال الحركة الوطنية حيث انبعثت منها دعوة اللطيف وساهمت نخبتها العاملة ومختلف عناصرها بحظ ملحوظ في الكفاح والتضحية تقرر الابتعاد عن محيط فاس ، وإقامة ذكرى « مغرب » الأولى في سلا التي رحبت بالفكرة ، وتحمست لتحقيقها وبما أننا أردنا أن تكون الذكرى في جمع حافل من الوطنيين المدعوين من مختلف المدن والجهات ، وبما أن الحريات العامة كانت متعذرة علينا ، والتجمعات محرمة قانونياً وعملياً فقد اتفقنا على إعطاء

حفل الذكرى صبغة غير سياسية في ظاهرها ، بل تقليدية من نوع الحفلات العادية في المجتمع المغربي التي يقدم فيها الشاي والحلويات للحاضرين ، وكل هذا كان خدعة واحتياطاً في مجال الحرب السياسية ضد القوانين والتصرفات الجائرة في ذلك العهد ، وقد تم الاختيار على بيت من أكبر وأشهر بيوتات سلا ، وهو بيت وطني معروف هو الوجيه أحمد بن الحارثي حجي الذي كان هو وذريته من الوطنيين العاملين ، وفعلاً وجه الدعوة لمن اتفق عليهم للحضور إلى بيته لتناول الشاي في عشية اليوم المحدد ، أي الأحد 8 يوليو 1933 ولم يعرف حقيقة التجمع غير منظمية وقلة من الوطنيين حفظاً للسر وتلافياً لعرقلة الحفل قبل أن يبلغ هدفه ، وقد لبى الجميع الدعوة حتى غص البيت على رحابته بالوافدين الذين جلسوا في مقاعدهم كما يقتضيه نظام الحفلات التقليدية ، زيادة في إحكام الخطة المدبرة لانجاح الجمع ، وكنا ، نحن السياسيين ، آخر الوافدين حرصاً منا على أن لا تظهر على الجمع أية شبهة سياسية تلفت نظر المتربصين من الجواسيس ، وبعد هذا أغلق باب المنزل لتبدأ الحفلة الحقيقية ، فأعلن للحاضرين أمرها مع الاعتذار لهم عن عدم اطلاعهم من قبل على السر تلافياً للمنع ، ثم توليت القاء خطابي السياسي الذي كان الأول من نوعه في تاريخ الحركة الوطنية حيث لم يتقدم لها أن نظمت اجتماعاً عامـاً وألقيت فيه خطب سياسية ، وكان يقاطع بالتصفيقات الحادة ، وفيه زفت البشري

للحاضرين بتأسيسي لجريدة « عمل الشعب » ، وقرب صدورها في فاس ، فسر الجميع ، وبلغ حماسهم أشده وتناول الكلمة بعدي عبد الرحمان بن أبي شعيب الدكالي الذي ارتجل خطاباً مناسباً ومرّ الجمع بسلام ، ثم فتحت باب المنزل ، ليستمر الحفل في جوّ من الغبطة ، والبشري ، والحماس ، ومرّ وقت غير قصير في الأحاديث السياسية والحوارات الوطنية أثناء تناول الشاي والحلويات على الطريقة التقليدية ، وهكذا نجحت الخطة المتخذة ، فلم يعرف خبر الذكرى إلا بعد أن انصرف الناس ، وبهذا جعلت السلطة أمام الأمر الواقع ، وكنا أعددنا الجواب على كل اعتراض باسم القانون من طرفها ، وهو أن الجمع كان خاصاً لا عاماً ، وكان بدعوة شخصية لكل من حضر ، وكان في بيت سكني لا في مكان عمومي ، واكتسى حلة مغربية تقليدية ، وأغلقت باب المنزل بعد حضور المدعوين حتى لا يخرج الجمع عن صفته الخاصة وهكذا لم يعلم به أحد في الخارج قبل اختتامه كما لم يتضرر منه النظام ، ولا اختل به الأمن . أما الخطاب فكان في موضوع الذكرى ، فلم يتضمن نداء إلى الهيجان ، ولا تحريضاً على الاضطراب ، وبهذا كله لا سبيل إلى أية مؤاخذة قانونية ، ونظراً لما جرت عليه السلطة من شدة الرقابة والتجسس فربما علمت بالدعوة للحفل الذي ظنته تقليدياً عادياً حتى انطلت عليها الحيلة ، وجعلت أمام الأمر الواقع . ومما يسر أمر الجمع في سلا أنها كانت تحت الحكم المدني ، وفعلاً تظاهرت السلطة

بالتجاهل كأنها لم تعلم شيئاً مما وقع أو لم ترد الخوض معنا في أمر مضى بسلام ، وحتى يطلع الرأي العام وكذلك السلطة على ما جرى في الذكرى تولت « عمل الشعب » نشر ترجمة خطابي تباعاً في أعدادها 3 ـ 4 ـ 5 ـ 6 ـ أي من 18 أغسطس إلى 8 سبتمبر 1933 ، كما نشر وصف لحفل الذكرى في العدد الثاني (11 أغسطس) ، وقدم فيه أول الأمر التمر والحليب للمدعوين طبقاً للتقليد المغربي ، وشكر رب البيت بلسان ابنه عبد الرحمان الحاضرين على تلبيتهم لدعوته ، ثم تقدم محمد اليزيدي لتلاوة نص البرقية والرسالة الواردتين من « جان لونكي وروبير لونكي » رئيس تحرير المجلة ، للتعبير عن مشاركتهما القلبية في الذكرى ، كما تليت رسالة من الوطنيين بالمنطقة الشمالية ابلاغاً لمشاركتهم المعنوية . أما خطابي فتجاوز الحديث عن المجلة إلى عرض المشاكل التي تواجهها الحركة الوطنية الفتية ، وقبل اختتام الحفل قرر الجميع اعتبار خطابي وثيقة توجيه وعمل تتعهد بالسير عليها الشبيبة المغربية العاملة في سبيل الأمة وقضيتها ، وعهد إلى لجنة التنظيم ببعث ثلاث برقيات « لهيريو » ، رئيس الحكومة سابقاً ، « ولروبير جان لونكي » ، ولهيئة تحرير المجلة ، وفيما يلي نصوصها المعربة :

الأولى هي : « إن أصدقاء » مغرب « الوافدين من جميع أنحاء المغرب لتخليد ذكرى « المجلة » يصادقون بدون تحفظ على الخطاب الذي ألقاه الوزاني باسمهم ، ويذكرون لكم

تفضلكم برفعكم المنع عن المجلة ، ويقدرون دائماً التفاتتكم العادلة النبيلة التي برهنت باعجاب على روح الحرية لفرنسا الحقيقية ، ويتشرفون جميعاً بالاعراب لكم عن عميق امتنانهم مع قويّ الرجاء في أن يدشن عهد جديد في علائق البلدين ، ويلتمسون منكم قبول عواطف الاحترام » .

لجنة التنظيم .

(القادري - الوزاني - الفاسي - اليزيدي)

والثانية هي : « إن أصدقاء » مغرب « الوافدين من جميع أنحاء المغرب لتخليد ذكرى المجلة يؤكدون كل التأكيد الخطاب الذي ألقاه الوزاني باسمهم ، ويتضامنون معكم في المعركة التي تخوضونها ، بصفتكم مناضلاً صادقاً وفرنسياً حقيقياً ، في سبيل قضية عادلة ، ويعربون لكم عن عطفهم البليغ ، وذكرهم الجميل .

لجنة التنظيم

(نفس الامضاءات)

والثالثة هي : « إن أصدقاء » مغرب « الوافدين من جميع أنحاء المغرب لتخليد ذكرى المجلة يلتزمون بدون تحفظ بالخطاب الذي ألقاه الوزاني باسمهم ، ويسعدهم أن يعبروا لكم عن امتنانهم لما تبذلونه دائماً من مساعدة فعلية ومعنوية تفوق كل

محمد حسن الوزاني يلقي كلمته في الذكرى الأولى لصدور « مغرب » في سلا

تقدير ، وتخصون بها ، كرماً منكم وفضلاً ، مجلة « مغرب » في كفاحها الوفي الشجاع لنصرة الحقيقة نصراً حقاً عادلاً ، ملتمسين منكم قبول احترامهم العميق » .

لجنة التنظيم

(نفس الامضاءات)

وبما أنه نظمت كذلك للمجلة حفلة في باريس فقد تجاوبت « الذكريان في تقدير المجلة المغربية المناضلة » ، والاعتراف بالفضل لذويه من الأحرار الفرنسيين الذين آزروها ، وساهموا في اسماع صوتها والسير بدعوتها دفاعاً عن الحق المهضوم .

وقد تحدثت مجلة « السلام » الصادرة إذاك بتطوان عن مهرجان الذكرى فكتبت :

مجلة « مغرب »
أو
حقيقة الوطنية المغربية

في شهر يوليو سنة 1932 صدر بباريس أول عدد من مجلة « مغرب » محررة باللسان الفرنساوي ، بأقلام كبار الكتاب المغربيين والفرنساويين والإسبانيين ، تحت إشراف جماعة من النواب وأعاظم الرجال السياسيين بفرنسا وإسبانيا ، فكانت أول مجلة كبرى خصصت لدرس القضية المغربية من جميع نواحيها ، وأعلى منبر أفصح فيه الوطنيون المغربيون عن حقيقة الوطنية بالمغرب .

ولقد قامت مجلة « مغرب » بالمهمة التي أسست لأجلها خير قيام ، وبرهنت بتثبتها ورزانتها وصبرها على أنها أهل لأن تكون لسان حال الكتلة الوطنية بالمغرب ، ولم يمض على تأسيسها زمن وجيز ، حتى صارت الدوائر السياسية ، في الشرق والغرب ، تعرف ما هي القضية المغربية ، وما هو مبلغ الحيف الذي يقع من المستبدين على المستضعفين ، وأصبحت آلام الشعب المغربي وآماله معروفة لدى الخاص والعام .

لبثت مجلة « مغرب » سائرة في طريقها القويم لا تبالي

بالحملات الطائشة التي يوجهها إليها غلاة الاستعمار ، ولا بالتهم الباطلة التي تختلقها أبواق حماة الاستبداد .

لبثت تصدر بانتظام على رأس كل شهر ، حتى أتمت سنتها الأولى ، ودخلت في الثانية ، فكان من المتحتم على ذوي الضمائر الحية الذين يحفظون للمحسن من الاعزاز والاكرام بقدر ما يضمرون للمسيء من الازدراء والاحتقار أن يعلنوا اعترافهم بجميل المجلة التي خدمت القضية الوطنية بنزاهة ، واخلاص ، وثبات ، وهكذا وقع الاتفاق على القيام بحفلة ذكرى مرور سنة على تأسيس مجلة « مغرب » واتخاذ هذه الحفلة فرصة لشرح الوطنية المغربية باللسان العربي المبين. وفعلاً أقيمت في أواسط ربيع الأول ويوليو حفلة كبرى في مدينة سلا حضرها نخبة من مفكري جميع الأنحاء المغربية ، وكان خطيب الحفلة الشاب المغربي النابغة الأستاذ محمد بن الحسن الوزاني صاحب جريدة « عمل الشعب » فقد ألقى خطبة رنانة عبر فيها عن عواطف جميع المغربيين نحو مجلة « مغرب » ، وبين بأوضح عبارة ما هي المبادىء الوطنية في المغرب ، وما هي الخطط التي يراها الوطنيون صالحة للسير عليها في المعاملات الشعبية ، وأنها لتصريحات تدفع كل ما يتمشدق به خصوم الوطنية المغربية من تهم وأكاذيب ، وتعرف العالم بأن الوطنيين في المغرب لا يضمرون شراً لأي شخصية أو هيئة حكومية ، ولا يريدون سوى أن يعود المغربي في بلاده سعيداً محترماً ، متمتعاً بحقوقه

الدينية ، والاجتماعية ، والسياسية .

يريدون للعالم المغربي أن يكون مرفوع القدر ، موفور الكرامة ، وللفلاح المغربي ألا تغتصب أرضه ، وأن يعامل بمثل ما يعامل به جاره الأوربي ، وأن تخفف ضرائبه حتى تتحسن أحواله ، وتتوسع دائرة أعماله ، والصانع المغربي أن تترقى صناعته الوطنية ، وأن يكثر رواجها حتى تقل البطالة التي تهدد العالم كله بالخراب ، وللتاجر المغربي أن تروج بضاعته ، وأن يكثر ربحه حتى يستطيع أن يقوم بضروريات نفسه وعائلته وأمته . . . .

ويريد الوطنيون أن تكون الأمة المغربية كلها ، لا فرق بين عربيها وبربريها ، ولا بين حَضريها وبدويها ، متحدة تحت راية واحدة هي الراية المغربية المقدسة ، وتحت نفوذ واحد هو نفوذ جلالة مولانا السلطان المعظم ، أو سمو خليفته المكرم اللذين كفلت لهما أحكام الشريعة الإسلامية المطهرة التي جاء بها جدهما عليه الصلاة والسلام سعادة وهناء لا سعادة ولا هناء بعدهما .

وإنه إذا كان هناك نواب في الأحكام سواء الدينية منها أو المدنية ، فليكونوا رجال عدل وانصاف يقدرون شعور الأمة ، ويحافظون على كرامة علمائها ، ومفكريها ، ووجهائها ، وعموم أفرادها وينفذون أحكام الشريعة المحمدية وما لا ينافيها من القوانين والنظامات . . . .

هذا ما يريده الوطنيون ، بل ما تريده الأمة بأسرها ، وما الذين يسمونهم بالوطنيين سوى أشخاص يعبرون عما يشعر به كل فرد من أفراد هذه الأمة المغربية الكريمة ، بل ليس الوطنيون سوى ألسنة للأمة تعبر عن أفكارها ، وتعرب عن أمانيها ، وتطالب بتحقيق رغباتها .

ولا نظن أنه يوجد بين أبناء الشعب المغربي فرد غير معتنق للمبادىء الوطنية ، اللهم إلا أن يكون شخصاً لا يريد لدينه حفظاً واحتراماً ، ولوطنه عزاً ورفعة ، فإن كان هناك أحد من هذا القبيل فليعارض الوطنيين ، وليتبرأ إن شاء من محبة دينه ، ووطنه ، ومجد أسلافه .

وإننا إعلاناً للحقيقة ، وحفظاً للتاريخ ، نُثبت هنا نص الخطاب النفيس الذي ألقاه الأستاذ الوزاني . قال لافض فوه :

مجلة « مغرب »
أو حقيقة الوطنية المغربية

إن كانت للأمة المغربية أيام وسويعات يتحتم أن تجدد فيها الذكرى لويلات ومصائب ينفطر لها القلب الطاهر حزناً وكدراً ، وتنزع لهولها النفس الكريمة حداداً وألماً ، فإن لها أياماً وسويعات أقل ما يجب في حقها أنها من أسعد الأوقات في عمر هذه الأمة

العزيزة ، ومن أبيض الصفحات في تاريخ جهادها الخصب المجيد .

وإن أمة لا تبتسم لها الحظوظ في كل وقت وآن ليجب عليها ، كلما ظفرت في مضمار الحياة بنصيب من الخير قل أو كثر ، وكلما كلل مجهودها المشترك بالفوز الجلي الراسخ ، أن تحرص كل الحرص على احياء ذكريات أيام الظفر المحمود ، والفوز المبين ، لا لمجرد الافتخار والمباهاة ، بل تخليداً لثمرات الأعمال ، وتقديراً لكفاءة العاملين الذين أخلصوا الخدمة لقضية الشعب كله .

وإن كان بين جلائل الأعمال التي نالها العاملون من الأمة المغربية ، بفضل هذه الأمة نفسها وعطفها المبرور ، شيء يستحق التخليد ، ويستوجب التقدير من لدن جميع أفراد الأمة بلا تخصيص ولا استثناء ، فهو تأسيس مجلة « مغرب » بباريس منذ سنة كاملة .

فمجلة « مغرب » الباريسية كانت نتيجة عظيمة لمجهودات متضافرة قامت بها نخبة من الفرنسيين الوجهاء في ميدان السياسة ، الغيورين على مصلحة أمتهم الحقة ، وسمعة بلادهم الطيبة ، تلك المصلحة وهذه السمعة اللتان لا تثبتان إلا مع نصرة الحق وصيانة العدالة في الحدود الطبيعية للتعهدات والضمانات ، وفي دائرة كرامة الانسان أيا كان جنسه ، ولغته ، وعقيدته ،

وكانت أيضاً نتيجة للتآزر الذي ظفر به هؤلاء الفرنسيون الأحرار عند المغاربة الذين قدروا المشروع حق قدره ، فاندفعوا إليهم بعامل حسن الانفعال ، وبباعث العضد والتنشيط ، وحب الخير الشديد لكافة أفراد الشعب المغربي الكريم ، وإنا لنجد هذا مبيناً بقلم رئيس تحرير المجلة الأستاذ روبير لونكي الذي يقول ، بعد تعداد ما وقع عليه بصره ، واختبره بنفسه أثناء تجواله بالمغرب ، أو بحكم مباشرة أعمال مهنته ، من « فقدان هيأة يكون في إمكاني الرجوع إليها ، ويكون في إمكان ضحايا مثل هذه المظالم الأشقياء الكثيرين أن يلجأوا إليها استنجاداً واستغاثة ، ولم يكن وقتئذ من وسيلة لذلك إلا الالتجاء إلى الرأي العام البصير ، وإلى نوابنا البرلمانيين ، ولهذا قد اعتزمت ، منذ سنة ، تأسيس مجلة علمية ، ففاتحت بعض الأصدقاء من أبناء الإسلام المخلصين الذين أيدوني وأعطوني الوعود بعضدهم ومساعدتهم ، وقد كللت أعمالنا المتضافرة بالنجاح حيث نستطيع اليوم أن نقوم بواجب التحية لبروز مجلة « مغرب » لعالم الوجود » .

إن جلال الخدمة التي تقدمها مجلة « مغرب » لا يدخل تحت الحصر والضبط ، فليس من الميسور أن نعدد هنا جميع ما أصبح من العمل الحاصل ، وما أحدثه هذا العمل من الأثر معنوياً كان أو حسياً ما نزال نشاهد نموه وثماره ، وإنما نكتفي بأن نذكر ، عسى تنفع الذكرى الغافلين والمتغافلين، بأن الارتياح العظيم الذي أظهره المغاربة لصدور « مغرب » طافحاً صادقاً ،

وترجماناً معرباً وكذلك التنشيط الجدي الذي وجدته « مغرب » عند عدد وافر من رجال الأمة المغربية على اختلاف طبقاتهم ومشاربهم لدليل قاطع على أن مجلة « مغرب » جاءت مطابقة لرغبة شعبية عامة ، وأمنية وطنية مشتركة ، وخادمة لمختلف مصالح البلاد الحيوية التي كانت تمس حاجتها إلى منبر حر يسمع منه صوت المظلومين والمتظلمين دون أن يمتد إليه ما يحمله على الخفوت أو يحوله عن الاتجاه نحو الغاية الأصلية التي لا تنال إلاَّ مِن الطريق المستقيم .

« إن مجلة « مغرب » ، كما قال الزعيم الاشتراكي رونوديل الشهير ، عند بزوغ حياة تلك المجلة ستقوم عاجلا بخدمات جلى لا للمغرب والمغاربة فقط ، بل حتى لفرنسا نفسها ، أليست تقوم بواجب المراقبة الذي يطوق به الرأي العام الذي أصبح اليوم مرجع كل واحد ، والذي يجب على الانسان أن يعتبره سلطة دولية هائلة للعمل ، والنظام ، والحجز ، وأي شيء يحتاج فيه إلى المراقبة أكثر من الاستعمار أو « الحماية » ؟ إنه لمن خدمة بلادنا أن يجلب الانسان نظرها إلى الوقائع لكي يصبح في مستطاعها إصلاحها ، وتقويم المعوج منها ، ولست أقول فقط بمعاقبة الآثمين الذين يلحقون الضرر بسمعتها ، بل أقول كذلك باتخاذ جميع الوسائل لكي لا تتجدّد الأعمال التي تثير الضمير والغضب معاً ، لقد تعلو الشكوى أحياناً .

وهذه الناحية القبيحة للاستعمار الظاهر أو المزور من

الوقوف في بعض الأحيان وجها لوجه مع حركات قومية شديدة في غضبها ، ولكن لسنا من الذين يبتغون ملاطفتها أو تهييجها ، فهي لا تحسن دائماً ، كما هو الشأن غالباً في سائر الحركات المتطرفة ، خدمة القضايا العادلة التي تنتصر لها ، ولكن أليس حقاً أن مثل هذه الأغلاط تقدم لتلكم الحركات غذاء لذيذاً ، وأن هذه الحركات تستطيع من أجل هذا أن تستميل ، ضد البلاد المستعمرة أو الحامية أو المنتدبة ، كل الجماهير التي تشعر بأنها مجرد ضحايا واترة مبغضة ، محتقرة ، خصوصاً بعدما بذلت إليها الوعود ، وصرنا نظهر أمامها كحاملي مدنية عالية » ا هـ .

لقد كان لصدور « مغرب » وقعان مختلفان ، أحدهما جلب لها التأييد والعطف من طرف قسط كبير من الصحافة الفرنسية في فرنسا ، وباريس بنوع أخص ، والثاني أثار عليها غضب طائفة من الانتفاعيين الذين لا يهمهم من الدنيا إلا إرضاء الجيوب ، وخدمة حاجة جشعهم الذي كلما ابتلعَ شيئاً صاح بأعلى صوته : هل من مزيد ؟

فكثير من الصحافة ، كما يقول الأستاذ لونكي ، « أعادت نشر مقالات المجلة ، ولكنها ألصقت بها نعوتاً تتفاوت في الخساسة حسب درجة تربية الكاتب لها . . . . وإنا لنشاهد بغبطة لا تشوبها شائبة أن التكذيب لم يتطرق إلى شيء من الوقائع التي قمنا بنشرها وفضحها ، فالسباب ، والجمل الجوفاء والعبارات المبتذلة العنيفة ، كانت لحسن حظنا ذخيرة الذين قابلونا بالخصومة ، فهؤلاء

يتظاهرون بالسخط والغضب ، ويتكلفون الحركة ، ويصخب فريق منهم أكثر وأشد من الفريق الآخر ، وكيف لا يتحتم على الانسان أن يقدم على ما فيه ربح لحياته الدنية ؟ أليست كذلك ، يا حضرات النابحين ؟ ولماذا كانت مجلتنا « مغرب » باعثاً على انفجار مثل هذا الحنق ، ومثل هذا الاغتياظ ؟ لماذا التُمست أسباب رذيلة للمطالبة بحجز مجلتنا ؟ ألم يزعم البعض أنها من شأنها أن تضر بمصلحة السياحة ؟ إن هذا لمحض كذب ، ولو اقترضنا أن الزعم صحيح ، أليست هناك مصالح أسمى من مصلحة السياحة ؟ ولكن السبب الأصلي هو كون مجلة « مغرب » بالغة الحد في الاتقان ، وطافحة بالمعلومات لدرجة تستوجب الاعجاب ، فهي تعرض في دقة كبيرة وقائع تندرج في مجلة الفضائح التي لا يمكن أن تقبل التزييف ، وبعبارة ، فهي تزيح الستار عن الاستياء المغربي الذي طالما مهر في اخفائه كل من الانتفاعيين ، واليسوعيين ، والمتسلطين ، وقد سلكت هذا المسلك جرائدهم ونشراتهم ، فمجلة « مغرب » تساعد على إنارة الرأي العام الفرنسي ، وهذا كل ما يريد هؤلاء السادة أن يتجنبوه ، ولو كلف الأمر كل غال ونفيس » ا هـ .

لم يمض زمن كبير على الحملات العدائية ضد المجلة حتى عرفت حقيقة هذه الحملات ، وافتضح أمر القائمين بها وملهميها ، فآبت بالخيبة ، وانتصر الحق على الباطل ، إن الباطل كان زهوقاً ، وهذا ما حدا بالأستاذ لونكي الذي كان الهدف الأكبر

لشتم المغرضين ، وتهور الهدامين إلى أن يختم إحدى مقالاته بقوله : « قد وضعنا على أسس لا أمتن منها حقيقة معلوماتنا وقيمة مجلة « مغرب » الاستخبارية ، وهذان أمران يعرفهما خصومنا جيد المعرفة ، ولهذا فإنهم يتظاهرون بمثل هذا العنف والشدة ، ويظهرون سوء النية لهذه الدرجة ، ولكن الحقيقة منتصرة بعد ، كما انتصرت في الماضي » اهـ .

ورغم ما كانت تنشره المجلة من الحقائق التي لا يرتاب في أمرها كل عاقل حصيف ، وكل خبير بصير ورغم الصراحة في القول ، والاخلاص في النية اللتين كانتا ولا زالتا من جملة ظاهرات « مغرب » الثابتة ، فإن أصحاب المجلة وكتابها ، لم يفلتوا من تحامل شرذمة المتضجرين المتبرمين الذين تطيروا بوجود المجلة الحرة ، وقلقوا على القسمة التي اقتطعوها لأنفسهم من الغنيمة المغربية التي أصبح لها طالبون لا يعرفون الكلل والملل في استرجاع الحق المغصوب ظلماً وعدواناً ، فكم رُمي هؤلاء الكتاب بما هم برآء منه ، وكم صبت عليهم الأقلام المستعبدة للدنيار وللأغراض الدنيئة السافلة من تهم تتراوح بين الخيانة والكراهية لفرنسا ، لأنهم أصحاب كرامة ، وأنصار الحق والعدالة .

وقد كان من مزايا المجلة أنها لم تكترث بِسَبِّ خصومها ، وهذيانهم في حقها تورعاً من سخافة عقولهم ، وتعففاً عن الظهور في لبوسهم الممقوت ، فقد كانت تسخر من الشتم وفاعله ،

وتتخذ الحجة الدامغة لحجاج ذوي الشتم أنفسهم ، وجميعُ العقول والنفوس الطيبة أكبرت هذا الموقف الذي لزمته المجلة ، فكان ترجماناً عن حقيقتها التي كانت ولا تزال أبعد ما تكون عن السخافة ، والضعة ، والمذلة ، بل كانت كل حلقة من حلقات حملة الخصوم المغرضة المزورة باعثاً للمجلة على تسفيه هذه الحملة بالتمادي في خطتها ، والحرص على الاتيان بالوقائع المدعمة بالبراهين القوية ، والأدلة البليغة ، لأن الحقيقة لا يخدمها الافتراء المقصود ، ولا مجرد اللغو والكلام ، وقد جاء في بيان الأستاذ لونكي ما تأخذه المجلة حقاً على خصوم المغرب وفرنسا ، وما يأخذه هؤلاء عليها ظلماً وعدواناً :

« إن مجلة « مغرب » ما فتئت ، منذ عهدها الأول ، تواصل الجهاد المحمود من أجل الدفاع عن شعب مظلوم هو الشعب المغربي الذي ظل ضحية لمظالم المتسلطين القسيسين والرأسماليين ، وما فتئت منذ صباها ترمي إلى هدف مزدوج هو أولاً : استرجاع الشعب لحكمه الذاتي الذي ضمنته معاهدة خط في أسفلها إمضاء فرنسا الصريح ، وثانياً : صيانة شرف فرنسا الحقيقية الكريمة اللادينية الجمهورية » .

« إننا ـ كما يقول الأستاذ لونكي ـ لم ننقطع عن نشر الوقائع الدقيقة التي لم ينلها قط التكذيب والتزييف ، وهذه الحقائق المشؤومة قد وقعت وارتكبت باسم فرنسا من رجال مجردين من كل نية صالحة ، الأمر الذي يعد من الخطورة بمكان ، إن أمكن

لبعض المسلمين المثقفين الذين يعرفون وجه فرنسا الحقيقية أن يسألوني غير ما مرة في شيء من الاستغراب : لماذا يختلف الفرنسيون القاطنون بالمغرب كل هذا الاختلاف عن الفرنسيين الذين ما يزالون في فرنسا ؟ فإن الشعب المغربي الذي يرزح تحت ثقل الضرائب الساحق الماحق ، ويتخبط في البؤس والشقاوة لا يعرف هو نفسه إلا الفرنسيين الزائفين ، أولئك الذين رحلوا إلى بلاده ، فسلبوه حقه ، وألقوا به في قارعة الطريق بعدما حاولوا إرغامه على النصرانية ، وما العمل بعد هذا ؟ ألم يكن من الواجب أن نقوم في فرنسا بفضح هذه السيرة الرذيلة التي تنتظم حلقاتها باسم فرنسا والتي في إمكانها أن تولد لنا في المستقبل أياماً دموية كما أجاد التنبيه إلى ذلك المسيو « موريس فيوليت » ، حاكم الجزائر سابقاً ، في كتابه القيم **هل تحي الجزائر** ؟ ألم يكن من الواجب علينا أن نلفت نظر السلطة العامة إلى هذه المشكلة العويصة الممضة ؟ ومن كان أجدر بالقيام بهذا ؟ هل الادارات المختصة ؟ إنني لعلي بينة من أمرها ، فإنه يوجد بوزارات الخارجية مدير لقسم إفريقيا والشرق ، ولكنه ماهر لدرجة قصوى في فن استعمال المطفأة ، وقد قام قبلي ـ كما يقول الأستاذ رئيس التحرير ـ عدد من كبار الرجال ، فقدموا للوزارة تقارير ، ولكنها خنقت في السر ، وأقبرت في الكتمان ، أما أصدقاؤنا البرلمانيون الذين يشهد لهم بالخبرة والدراية ، فلا يعرفون إلا ناحية ضئيلة من المظالم المقترفة ، لأنهم منشغلون

عنها بمشكلات معضلة خطيرة ، فلم يبق إذن أمامنا إلا وسيلة واحدة هي إشهار الحالة في فرنسا كما كانت في الواقع ، لا كما تصورها الصحافة الرسمية ، ولهذا منذ ثمانية أشهر ونحن سالكون إذاعة الوقائع المضبوطة ، وجادون في اطلاع الفرنسيين على ما يُقترف من الأعمال باسمهم في المغرب الأقصى ، ولم نكن في حاجة إلى أكثر من هذا لاثارة الصحافة الرجعية علينا ، وكيف لا يكون في الأمر استغراب للناقمين الذين أصبحوا يسألون ويتساءلون لم ذلك ؟ ولم نجرأ في فرنسا ، وفي باريس نفسها ، على جعل المساوىء ، كبيرة كانت أو صغيرة ، محلاً لاذاعة واشهار يتجاوزان تخوم المغرب وحدوده إننا بسبب هذا لم نعد ، في نظرهم ، إلا أعداء لفرنسا تلحظهم عين موسكو الساهرة ، ويد ألمانيا المساعدة » ا هـ .

ويجب علينا للحقيقة ، أن نقول إن المجلة الباريسية لم يقابلها جميع الناس بما قابلتها به طائفة المغرضين قدحاً وقذعاً ، بل وجدت من ذم المعتدين ، وتسلية عن إذاية المسيئيين ، الشيء الكثير الذي كتب في الاشادة بذكرها ، وتبيان أهميتها ، واظهار فضلها على الفرنسيين والمغاربة أجمعين ، ولست في حاجة إلى سرد كل ما قيل ، أو عرض كل ما كتب في هذا الباب فإنكم قرأتم أو علمتم جلهُ ، إنما لا تتعفف نفسي ، ولا تتمالك عن إتحافكم بطرفة يجدر أن تكون مثالاً صادقاً لما خطته أقلام نزيهة انتصاراً للحق والصواب في جانب مجلة « مغرب » ،

وعملها المبرور المشكور .

فقد نشرت مجلة « التطور » الفرنسية الباريسية فصلاً طويلاً ممتعاً بقلم سياسي محنك كبير هو السيد « إبري » أقتضب منه القطع التالية : « لماذا لا تسمع العصبة هذا اللسان الكريم النزيه ؟ إنه كلما برزت مجلة « مغرب » تعود قوم الهجوم عليها باسم المصلحة الوطنية الفرنسية ، وحيث إن مؤسسي هذه النشرات ومحرريها يطالبون بأكثر من العدل والحقوق للأهالي ، فإنهم يُرمون بكونهم يريدون فصلهم عن فرنسا ، بل تهييجهم واثارتهم عليها ، فمجلة « مغرب » لم تفلت من هذا الأمر المقدر ، فقد أخذت حظها من الانتقاد والتهجم ، ليس فقط من جرائد ذات صبغة متطرفة ، ولكن حتى على أعمدة بعض الجرائد التي تتظاهر بالجدية ، ورغم هذا ، فكيف لا يكون وجود رجال من أمثال الذين سردنا أسماءهم سابقاً في لجنة تحريرها ضمانة لا تدع أحداً يرتاب في أن هذه المجلة لا يمكن أن تصطبغ بصبغة غير وطنية ؟ إن القوم الذين لا تخرج سياستهم ـ رغم إرادتهم وشعورهم ـ عن كونها غير وطنية ، هم الذين يريدون التحافظ على منهاج استعماري يغضب الأهالي ويثيرهم على المستعمرين ، لأن هؤلاء يتجلون لأولئك في مظهر الظالمين الباغين ، وخلافاً لذلك ، فإن العمل لأجل التقريب ، والتوفيق بين الأهالي والمستعمرين ، بواسطة سياسة ترتكز على العدل ، والتعاون ، لعملٌ في اتجاه وطني صرف ، لأن هذه السياسة تكفل

لفرنسا عطف الشعوب المستعمرة ، وفي حالة نزول الخطر ، يمكنها من مؤازرة عسكرية تكون متينة أكثر مما يكون مطلوباً عادة من المستعبَدين للمستعبِدين ، وإن الحاجة لماسة إلى تعرف وتفهم هذه المسألة في فرنسا بنوع أخص ، لأن فرنسا نفسها هي التي تعتمد على مساندة هذه الشعوب المستعمَرة في حالة حرب أوربية ، فكلما ازدادت الحالة في أوربا ظلمة ، واحلولكت فأصبحت شغل الأفكار الشاغل ، كلما تحتم على فرنسا أن تجتهد في امتلاك تلكم الشعوب ، ولأجل هذه فإن جميع الذين يعملون للتقريب بين الأهالي والفرنسيين ، بتحبيذهم اتباع سياسة استعمارية متجددة ، فإنهم يعملون في الحقيقة من أجل فرنسا ، مشهرين الحرب على أولئك الذين ، بابتغائهم المحافظة على القواعد العتيقة التي أكل الدهر عليها وشرب إنما يريدون تخليد الأحقاد والضغائن القديمة . . . إن ما يقاومه كتاب مجلة « مغرب » فرنسيين كانوا أو مغاربة ، مقاومة شديدة لا تعرف الوهن ولا التمييز ، هي سياسة الاندماج ، والتهام شخصية الأمة » ا هـ .

إن مثل هذا الدفاع عن الحقيقة والحق في شخصية المجلة ورجالها قد رأينا منه الكثير ، وكان له التأثير الحسن في جميع النفوس المنصفة المحايدة ، وقد نوهت المجلة في حينه بكل من انتصف لها وعظمت قول كل من قال كلمة حق واخلاص في جانبها ، كما أنها قد أبانت غير ما مرة أنها لا تتعرض بالشتم

واللعن لهراء الشاتمين ، وصخب اللاغين حفظاً لكرامتها التي ترسخ وتنمو بفضح المساوىء ، والدعوة الصالحة للخير ، لا بالطعن والقدح ، وعلماً منها بأن أشد اللوم وقعا في نفوس الأشرار هو ما كانوا مستحقين ، وبه جديرين ، وقد شق على الناقمين من الكتاب الفرنسيين أن يعملوا بصدق المثل الفرنسي الشهير : « لا شيء أبلغ جرحاً للقلب من الحقيقة » .

كان أصحاب المجلة يتوقعون الطعن في قضيتها ، وتشويه مقاصدها ومراميها ، لأنها ما أغفلت ، ولا يمكن أن تغفل أن عالم اليوم هو عالم الأمس ، وعالم الغد ، فما يزال ولن يزال حاوياً لصنفين من البشر هما الأخيار والأشرار الذين ينظر كل فريق منهم ألى الحقائق بما هو أهل له وحقيق به ، فقد كان المنتظر ، وقد تعود الناس المجابهة بمثل هذا ، أن يُرمى كتاب المجلة من الفرنسيين والمغاربة « بالشيوعيين والبلاشفة » وما إليها من الألفاظ التي تنفثها أقلام المغرضين الأفاكين في مثل هذه الظروف .

ولكن ما كان أشد استغرابنا وقتما علمنا أن بعض الأقلام المسخرة لنصرة الباطل قد تجاوزت الحدود المعهودة من الافتراء ، والحط من كرامة الأخيار ، فأخذت تندد على الأحرار من الفرنسيين ما سمته « بالخيانة » ظلماً وزوراً ، وتشهر بكرامة العاملين من المغاربة لفرنسا الحرة من ينتسب إليها .

ولست في حاجة إلى أن أتبسط في الرد على أراجيف أهل

السوء ، لأن أمرهم معلوم في كل زمان ومكان ، فهم إما مرتزقة أقلام تخوض أين ساقها داعي الانتفاع ، وإما قوم تعودوا ألاَّ يعيشوا إلا بالكذب ومن الكذب ، أو من أولئك الذين اقتسموا الغنيمة المغربية ، فأصبحوا يخافون عليها من أن تفلت لهم وتضيع من يدهم ، وهم في هذه الحالة أكبر مصداق للمثل العربي الذي يقول : إذا وقعت المخاويف كثرت الأراجيف .

أما ما يرجع لبيان حقيقة الفرنسيين المتهمين بما هو باطل صراح فقد قام به كتاب المجلة الفرنسيون ، ورئيس تحريرها بنوع أخص ، وفيما تقدم بعض ما حبرته يراعته في فرص مختلفة ، وأظن أن في ذلك الدليل الكافي على تسفية الكاذبين وتجهيلهم ، أما ما يرجع لمحرري المجلة من المغاربة الذين لا يعبرون في الحقيقة إلا عن أفكار مواطنيهم ، ولا يعربُون في الواقع إلا عن العقلية السائدة في الأوساط المغربية بلا قيد ، فإنه من الجنون أن يرموا بالعداوة لفرنسا ، إذ في الحقيقة إنما هم مغاربة مخلصون في وطنيتهم ، مجاهدون بقلمهم وفكرهم في سبيل نصرة قضية بلادهم ضمن حقوقها الطبيعية ، وفي دائرة حسن التفاهم مع الأمة الفرنسية الحرة ، العادلة ، المحترمة للعهود ، الوفية بالوعود ، الثابتة على تأدية رسالة النصح والارشاد .

فهل الراغبون في هذه الأمور ، والعاملون لتحقيقها جديرون حقاً بما قذفوا به طيشاً وتهوراً ؟ وهل كل من يتشبث منا بوطنيته المغربية ، ويصدق في القيام بما تفرضه عليه من

الواجبات المطاعة ، لا بد أن يعتبر عدواً لفرنسا ؟ إن هذا الاعتبار لشيء لا تسعه دائرة المنطق السليم ، ولا يذعن له من سلم قلبه ولسانه ، وإن العناد في هذا الاعتبار الزائف ليقتضي اغلاق باب التفاهم والتوفيق بين فرنسا والمغرب اغلاقاً أصلياً تاماً ، وهذا ما لا نعتقد ، وليس من المصلحة المشتركة أن يظل قاعدة لكل تفكير ودعوة يقصد بهما الخير للقطرين ، فالمغاربة إذن يعتقدون اعتقاداً راسخاً أن حبهم الشديد لوطنهم ، والتفاني في خدمة مصالحه لا يتنافيان مع إمكان حسن التفاهم مع فرنسا ، على شرط أن تبرر حكوماتها المتعاقبة هذا التفاهم بكل ما تستطيع من جهد وصفاء ، أما إذا كان يميل بعض الفرنسيين إلى غير رأي المغاربة ، فاعتقادهم مردود عليهم ، ولا يجنون به إلا على شعبهم ، ومصلحة بلادهم ، وإذا كان ليس من المنتظر ـ وذلك البعض هكذا يفكر ، وكذلك يعمل ـ أن تظهر منهم إشارة إلى حسن التفاهم ، فإنا معشر المغاربة ، ونحن نفهم الأمور كما تقدم بيانها ، راغبون في ذلك التفاهم ، وقادرون على أن نشير إليه ، ونقوم بالدعوة إلى تحقيقه .

وجميع أعمالنا وكتاباتنا في الماضي كانت تسير في هذا الاتجاه ، ومن سوء الحظ أننا كنا نرى قلب الحقائق ، وتشويه المقاصد ، وشتم النفوس ، والتنديد بالأفكار الصحيحة يقوم مقام التنبه للاشارة والالتفات إلى جهتها ، وتلبية الدعوة ومن دعا إليها ، إننا عملنا ما كان في المستطاع ، إذ ليست لنا غير وسيلة

الكلام والكتابة إلى ما كنا نرمي إليه ، فالتقصير كان ولا يزال في جانب من هم أقدر منا على الدعوة ، وعلى العمل ، والتحقيق بنوع خاص ، والتقصير أيضاً كان في جانب الذين هم بأعمالهم حجر عثرة في نهج التفاهم ونيل المراد ، ويسؤنا كثيراً أن نرى أن مجهوداتنا لا تكلل إلا بنوع جديد من اللوم وسوء الفهم ، حيث أخذ بعض الناس ينعون علينا حتى الوطنية ، وفاتهم أننا بشر مثلهم نحب وطننا حباً متيناً طاهراً ، وفاتهم كذلك أن وطنيتنا لا تشتمل على العناصر التي أصبحنا نراها لأزمة للوطنية المغربية بنوع أخص ، فوطنية الأوربيين - إلا من عصم ربك - تبنى على العداوة والبغضاء للأجنبي عن الوطن ، وتتغذى من هذه الشعوبية ومن الانتفاعية ، وحب الفتح ، والاستعباد ، وهذا ما يصبغها بصبغة شنعاء مكروهة وممقوتة . أما وطنيتنا فهي الواجبة على جميع البشر نحو القطر الذي نشأوا فيه جيلاً بعد جيل ، وهي بحكم التعاليم الإسلامية ، وطنية إنسانية محمودة ، لأن الإسلام ، كما يشهد المستشرق الايطالي الدكتور انسباطوا « يتوغل في كل الحياة ، ويتجلى في أطراف ميدانها ، فهو قاعدتها وخلاصتها ، وفيه تجتمع التقاليد ، ومنه يستلهم البشر سيرتهم وميولهم ، فالإسلام يقتضي في آن واحد وطنية جديدة ، وجامعية صريحة تنحدران منه وإليه ، وإنه ليتعهدها بلا وهن ولا تردد،وإنه ليضع الوطن في قلب الانسان ، ويجعله هكذا يشعر بالوطنية حيثما توجه وارتحل .فالإسلام هو الشيء الوحيد في العالم

الذي يكون أشد قدرة من جميع أنواع الوراثات » ا هـ .

فالوطنية المغربية والانسانية لا تتنافيان ، والوطنيون المغاربة ، بحكم التعاليم الإسلامية ، ليسوا بطبيعة الحال ، أعداء لغيرهم من الفرنسيين وغيرهم ، فهم إذن قابلون ومستعدون لحب غيرهم من البشر كيفما كان جنسهم ووطنهم ، وكما حاول أناس أن ينكروا علينا الوطنية ، فقد حاول غيرهم أن يؤ ولوا نوايانا وميولنا تأويلاً لا نرضاه ، ولا ينطبق على الحقيقة التي لا ترتفع بمجرد اللغو والقول ، فقد قيل ، والتقط هذا القيل قصد الاذاعة والترويح : إننا لا نتحرك ، ولا نكتب ، ولا نتكلم إلا ابتغاء الفائدة الشخصية التي جعلها المروجون من الصحفيين والخطباء أبعد مطمح لنا في الحياة ، فإن دل هذا القول على شيء فهو جهل أو تجاهل كل من كتب وخطب ، إذ لسنا في الحقيقة راغبين في فائدة شخصية قلت أو كثرت ، وإنما نحن وطنيون شداد في الوطنية بالشكل الذي عرفناه وحددته التعاليم الإسلامية التي صبغت عقلنا صبغة متينة ، ونحن أيضاً مجاهدون في سبيل الوطنية المغربية التي ترتكز على الدفاع المشروع عن الأمة ، وعلى أسس الحق ، والعدالة ، والحرية ، والانسانية ، فنحن لا نرضى بغير هذا وطنية ، ولا نريد غير ذلك جهاداً ، ومثلاً أعلى في الحياة .

إننا من الزاهدين في المصالح الشخصية ، ومن المتفانين في خدمة مصلحة واحدة هي مصلحة الشعب ، وكما أننا قبلنا ،

بصدر رحب ، وضمير مستريح ، كل أنواع التضحية من أجل ذلك ، فإننا على استعداد تام لاحتمال كل تضحية ، والاقدام على كل بذل يكون فيه خدمة حق لقضية الشعب التي لا نبتغي لغيرها نصرة وتأييداً ، إننا نقول هذا ونشهده على أنفسنا لأننا نعهد فينا الاخلاص في العمل ، والصدق في القول ، ولأننا ـ ونحن أعرف الناس بأنفسنا ـ موقنون اليقين الراسخ بأننا قادرون ـ كلما دعا داعي الوطنية ـ على أن نجيب لبيك ! لبيك !

فليعلم الجاهلون أو المتجاهلون أننا ـ ونحن على هذه الصفة ـ لا يمكن بوجه من الوجوه أن نكون طلاب مصلحة شخصية ، وعباد وظيفة حكومية ، لا لأن المصلحة الشخصية ، والوظيفة الحكومية في حد ذاتهما ممقوتتان ومكروهتان ، ولكن لأن مصلحتنا الشخصية ضئيلة ، إن لم نقل معدومة ، ونحن في حاجة ماسة إلى خدمة ما هو أعظم منها شأناً وفائدة ، ألا وهي المصلحة العامة الشعبية ، ولأن الوظيفة الحكومية أصبحت اليوم قبراً لا ينفع فيه المرء أمته وبلاده ، ورابطة لا تطوق بها كل الأعناق ، وأمراً لا يحسن وقعه في جميع القلوب والضمائر ، ولو ألقى أولئك القوم الذين يرون أو يتظاهرون بأنهم يرون فينا عباد الوظائف ، نظرهم على العاملين من المغاربة لشاهدوا أن هؤلاء العاملين إما أنهم كانوا من قبل يتقلبون في المناصب ، فتنازلوا عنها تلبية لداعي الحاجة الوطنية وعن طيبة خاطر منهم ، وإما رجال ليست عندهم فكرة التوظف ، ولا يريدونها لأسباب منها

تلك التي بيناها سابقاً ، فجميعهم الآن راغبون عن الوظائف ، ويفضلون عليها وظيفة حرة هي الذب عن قضية الشعب الشقي ، وإصلاح شؤونه العامة الحيوية ، ولو فرضنا أننا ـ والحقيقة غير هذا ـ طالبون للوظائف ، لكنا سلكنا إليها طرقها المعهودة التي يسلكها كل من يطمح إليها ، ويرمي إلى أن يتقلدها ، إذ ليس من المعقول أن يطلب الانسان شيئاً في متناول مطلق الناس ، ويسعى إليه بالوسائل الغير الطبيعية ، والطرق التي تقصيه عن المرمى بدل أن توصله إليه ، فإلى متى يجهل القوم حقيقة أمرنا ؟ وإلى متى يتجاهل من يهمهم الأمر قضيتنا التي استنارت بما ألقيناه عليها من النور وبما أحاط بها من الصراحة والوضوح ؟ أليس من المكابرة والمعاندة أن تظل تلك القضية بعد هذا ، محلاً لسوء الفهم والتنقيص ؟

لم يكن من العسير أن يفهم أن مطالبنا التي طالما جاهرنا بها ، وبرزناها بكيفية لا تقبل الرد والمعارضة ، كانت ترمي إلى إصلاح شؤون الأمة المغربية إصلاحاً يفي بحاجاتها ، ويخطو بها خطوات سريعة في نهج التطور والتقدم ، وإذا قلنا الاصلاح ، فلسنا نعني ما هو من قبيل ذر الرماد في العيون ، أو ما ينال القشور وسطوح الأشياء المحتاجة إلى الترميم ، بل نقصد الاصلاح في الشكل والأصل معاً لأن ما ننعته بالفساد فاسد شكلاً وأصلاً ، كما أننا لا نرغب في الاصلاح الأبتر ، ولا في الاصلاح الذي يؤدي إلى إحداث ما لا يجب إحداثه ، أو إلى إيجاد ما

يصبح مناقضاً لما هو كائن ، وجوباً وحتماً ، لا يكون الاصلاح إصلاحاً إلا إذا رضيت به الأمة ، وتيقنت أن فيه ضمان مصالحها ، وارضاء حاجاتها ، ولن ترضى الأمة وتطمئن إلا إذا جاء الاصلاح محققاً لرغبة من رغباتها ، وكان لثقاتها أكبر نصيب في الإشراف على تنفيذه بصفة تجعله يعود على الجميع بالخير العميم .

وهنا يجب ألا نغفل اعتبارنا للاصلاح الاجتماعي الأخير الذي قام به صاحب الجلالة أيده الله نحو تلك الفرق التي اشتهرت بأعمالها المتهمجة ، ذلك الاصلاح الذي أعلن جميع المغاربة فرحهم به ، وابتهاجهم بصدوره ، الأمر الذي برهن على تقديرهم للأعمال وعرفانهم بالجميل ، وتمييزهم بين ما هو إصلاح حقيقي ، وبين ما يعطي هذه الصبغة وهو منها براء .

وإذا كان لا يتيسر الآن أن نسرد الاصلاحات التي تطالب بها الأمة ، فلا يجمل أن نسكت عن شيء ، وهو أن الأمة تريد أن تجري الاصلاحات على أسس المبادىء المبينة وأن تباشر على ضوء هذه الحقائق التي لا فائدة في التغافل عنها ، والاستهتار بها .

أما تحقيق الاصلاحات المرغوب فيها ، فإنه لكفيل بأن يبدد سوء التفاهم الحاصل بين الفريقين ، ويبرهن على حسن نوايا الحكومة الفرنسية ، وعلى تأديتها للرسالة التي تعهدت بها

تأدية فعلية لا اسمية كما هي الآن في كثير من الأحوال ، وقد عمل المغاربة ما في طاقتهم لازالة سوء التفاهم بينهم وبين ممثلي فرنسا في المغرب ، وهم ما يزالون ثابتين في خطتهم حتى ينالوا الفوز الذي يستحقون ، ولكن الواجب أن نصرح بأن الفرنسيين ، بطبيعة الواقع ، أقدر منا على محو سوء التفاهم المشتكى منه ، وليست من وسيلة فعالة إلى ذلك سوى التعجيل باقرار جميع الاصلاحات اللازمة التي تمس حاجة الشعب المغربي إليها ، ومن شأن إقرار الاصلاحات على هذه الصفة بعد تبديدها لسوء التفاهم ، أن تفتح وتدشن عصر التوادد ، والتقارب ، والتعاون ، إذ غير خفي على كل عاقل أن التعاون عسير في ظروف يعلو فيها صوت الأمة بالمطالبة ، والتذمر ، والتظلم ، ويسود فيها الاستياء عموم الأفكار ، وتفزع فيها الضمائر لمالا تحمد عاقبته . وطبيعي أن هذا التظلم لا يمكن أن ينتهي إلا إذا أزيلت شكاة أصحابه ، وأنصفوا في مطالبهم العادلة . إن التعاون أمر حسن في ذاته ، ولكن له شروطاً يجب ألا يخرج عنها ، ولا يمكن أن يدوم إلا إذا ثبت عليها ، من الصعب أن يرتاح الشعب المغربي لدعوة التعاون ، ويقبل عليها والأمور اليوم ما تزال كأمس ، فلا يجهل أحد أن التجارب السالفة والحاضرة قد جعلت التعاون اسماً بلا مسمى ، وأدت سياسة التقارب إلى خيبة كان الأصل فيها فقدان الثقة المتبادلة بين القطرين المتعاقدين ، ورب معترض يحاول المجادلة في حقيقة هذه الخيبة أو الاعتذار عنها فيدعي أنها كانت

لزاماً ، لأن السياسة التي جلبتها صادفت في الطريق صعوبات جمَّة أدت إلى الإخفاق المأسوف عليه ، ولكن، كيفما كان توقع الصعوبات فلا مندوحة عن القول بأن تلك السياسة لم تخفق لأنها وجدت طريقاً وعراً فقط ، بل لأنها كانت أيضاً مبينة على هفوات ، وكانت دائماً تستمد مما لا يمكن أن يكون إلا هفوات ولم تقبل أن تصد عن الهفوات . وإخفاق هذه السياسة ، يجب ألا يكون باعثاً على التشاؤم الذي يؤدي إلى التمادي في الغلط ، استسلاماً لليأس ، ومعاندة في الهفوة ، بل كل إخفاق يتحتم على صاحبه أن يغير الوجهة ، ويقدم على تجربة جديدة ، مع حسن النية وابتغاء النجاح ، وهذا ما أخذ يشعر به كثير من الذوات الرسميين أنفسهم ، وإن كنا لا زلنا لم نر أثراً عملياً لهذا الشعور الذي أحسن به حتى من في استطاعتهم أن يتلافوها .

وليس من المتيسر أن تنجح سياسة التعاون إلا إذا شيدت على مشاركة الأمتين في الأعمال المنفذة مشاركة خالصة ، ثابتة ، منتجة ، كما أن تلك السياسة لا تفلح إلا إذا دامت سائرة على نهج التعهدات التي التزمت بها فرنسا للمغرب بموافقة الدول ، وحامية لقواعد الحضارة العربية الإسلامية التي هي حضارة المغرب منذ قرون كثيرة ، فكل تعاون عملي مقيد لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان مبنياً على تلكم الأسس ، ولا يقبل التطبيق إلا بقدر ما يرتكز على الثقة المتبادلة التي تبررها سريرة طيبة ، ونية صالحة ، وتمتع مشترك بالثمار المقطوفة .

ومجمل القول إن المغرب ، وهو قطر عربي إسلامي ، يحتاج إلى أن يفهم جميع من يهمهم الأمر أنه قطعة من مجموع العالم الإسلامي الذي شهد له المستشرق الإيطالي الدكتور « انسباطو » بأنه ذو الحضارة الوحيدة التي تقبل بصدر رحب كل العقول على اختلافها وتعاون الأجناس على تباينها ، إذ التسامح والجامعية ، أي الكرم الفكري ، واحسان العقل وهما خلتان أساسيتان في الإسلام ، يسمحان لكل شعب ، ولكل تحضر بأن يبلغ أسمى وأحسن الهيئات الاجتماعية ، فالشيء الذي ينقص اليوم هذا العالم ليخطو في طريق التطور ، هو سند خالص من لدن أمة أوربية تكون الحلقة والوصلة ، وتحمله على أن يتمتع بثمار المدنية الغربية دون أن يتخوفوا من الاسترقاق السياسي والاقتصادي الذي يختفي وراء جميل عبارات التقدم والتحسين ، والحرية والأخوة ، فلا تفاهم ، ولا تقارب ، ولا تعاون ، ما دامت الأمة ضحية لسياسة تشعر معها بأنها أمة مقهورة ، ومستعبدة ، ومستغلة .

لنعد الآن إلى مجلة « مغرب » ، بعدما أتينا على جملة من الأفكار طالما عرضتْها على القراء ، في مواطن مختلفة ، وظروف متنوعة ، ورائدها في نشر ذلك وتأييده خدمة مصلحة الشعبيين الفرنسي والمغربي على الأسس التي بسطناها في شيء من الايجاز .

إن مجلة « مغرب » كانت ـ رغم ما افترى عليها المتحاملون

باطلاً ـ تدعو إلى نبذ سياسة فاسدة لم تجلب إلا التنافر بين القطرين ، وكانت ولا تزال تعامل الشعب المغربي في وطنه كأحط العناصر ، وأقلها استحقاقاً لعناية الحكومة ، واهتمام الدولة ، ولم تكتم يوماً ما أن دوام تلك السياسة الخائبة من شأنه أن يوسع الشقة التي أوجدتها بين العنصرين ، ويوتر العلائق بين الأمة المغربية والمسؤولين من الفرنسيين عن النفوذ الأدَبي الذي أصبحت أمة فرنسا في حاجة ماسة إليه في الشمال الإفريقي كله .

إن مجلة « مغرب » كانت ولا تزال تواصل فضح مساوىء تلك السياسة لكي يبصر الفرنسيون ما يضرهم وما ينفعهم ، فإن كانت هذه المأمورية قد استعلت على فهم فريق الانتفاعيين الذين يضربون بقضية الوطن عرض الحائط ، ولا يتظاهرون بالغيرة عليها إلا بمقتضى حاجة كيسهم ، لأن إدراكهم للوطنية لا يخرج عن دائرة حلول الوطن في الكيس أو الكيس في الوطن ، فإن كثيراً من الفرنسيين المنصفين ، الأحرار ، النزيهين ، قد أدركوا تلك المأمورية حق الادراك ، فقدروا خطة المجلة ، وأكبروا نفس القائمين بها .

أما الشعب المغربي ، فلم يقلَّ عن هؤلاء الفرنسيين في الادراك ، والتقدير ، والاكبار ، بل لا يجهل أحد أنه لم يخضع لليأس الذي نتج عن تجارب تلك السياسة الفاسدة المنكرة ولم يستسلم لما كانت تقتضيه طبيعة الواقع والمجريات ، بل كـــان

ـ رغم ما عومل به ـ يؤمل خيراً في المستقبل، لأنه كان يؤمن بقضيته إيماناً راسخاً ، ولأنه كان يحسن الظن بالأمة الفرنسية التي كانت نفسها ضحية كالأمة المغربية لسياسة الخطأ ، والعنف ، والاستغلال ، فإذا كانت هذه السياسة قد جلبت النفع لأكياس الاستغلاليين ، فإنها ، بخيبتها في معاملة الأمة المغربية ، قد جلبت خيبة أدبية ما فيها إلا الضرر لشعب فرنسا ودولته .

وقد كان صدور مجلة « مغرب » على يد فرنسيين أجلة ، وانضمام بعض وجهاء البرلمان الفرنسي لهيأة تحريرها ، وتأييدهم للخطة التي التزمت السير عليها ، عوامل قوية في تثبيت حسن ظن الأمة المغربية بفرنسا ، وتقوية يقينها أنه ما يزال فيها رجال أحرار ، وأبناء غيورون على مصلحة وطنهم الحق . وبقدر ما استنكرت أمتنا تلك الشبكة المحركة لتوقيف لسان المجلة الحر ، أجلت عطف الرئيس « هيريو » يوم غضب غضبته المعروفة ، فأباد الشبكة بجرة قلمه الحر ، فكان في تلك الجرة المشهورة فوز للمجلة في حياتها الفتية ، وحفظ لكرامة الجمهورية الثالثة في عهد مسؤولية الرئيس « هيريو » عن مصير أمته ، وسمعته ، ودولته ، فمثال الرئيس « هيريو » ما يزال حياً في أذهان المغاربة كمصداق صريح وجليل لما نعتقده في الشعب الفرنسي من حب شديد للحرية ، وغيرة متينة على الحق والعدالة . وإن هذا المثال ليقوي فينا الرجاء في مستقبل العلاقة الفرنسية المغربية ، وينمي في أنفسنا العزيمة على الدعوة إلى الوئام والتعاون في شيء من

التفاؤ ل والاستبشار ، وليس من شك في أن الأقدار ستنتصف لقضية المغرب عاجلاً أو آجلاً ، وإن الله لا يضيع مجهود جميع الذين أخلصوا عزماً ، وأجادوا عملاً .

إن مجلة « مغرب » في باريس منبر القضية المغربية ، وترجمان السياسة الرشيدة الصادق وإنا لا ننسى فضلها العظيم على القضية الشعبية ، ولا نغمطها حقها في الفوز الذي ظهر ، والنتيجة التي حصلت ، وكل هذا يزيدنا يقيناً بأن عملها مثمر وصالح ، وأن مؤازرتها تجب بقدر ما نريده من خير لقضيتنا العامة ، وما ننتظره من فلاح في حياتنا الوطنية الكريمة .

وإنا بمناسبة إحياء الذكرى الأولى لصدور مجلة « مغرب » ، هذا الصدور الذي نعتبره ، بحق وجدارة ، فاتحة عصر زاهر في تاريخ الأمة ، لنقوم بتأدية واجب التحية لكل من كان له نصيب في تأييد المجلة ، وبالاعراب عما تكنه أفئدتنا من جميل العواطف وعواطف الجميل لحضرات أعضاء هيئة التحرير ، وللزعيم « هيريو » الكبير ، الذين حسنت طويتهم ، وكبرت أنفسهم ، فعرفوا كيف ينتصرون للحق ، ويفوزون على الشر والباطل ، فكانت في ذلك موعظة بليغة ، وسلوى للصابرين .

وإذا وجب علينا ما عبرنا عنه من جليل الاحساسات لكل من آزر المجلة ، وناضل عن قضيتها ، فكذلك يجب علينا أن

ندعو للمجلة من أعماق الأفئدة بالتوفيق التام في كل ما تبذله من المساعي الجديدة المحمودة ، وبمواصلة الجهاد في سبيل الحقيقة المنكوبة اليوم ، والفائزة غداً ، وإنا من ورائها لعاملون وصابرون ، ولخطها لمؤيدون وثابتون عملاً بالمثل : ما ضاع حق وراءه طالب ، والسلام .

التنظيمات السرية
السيـاسية « الزاوية » و « الطائفة »

وقتما قامت حركة اللطيف ، احتجاجاً على الظهير البربري الصادر ، في 16 مايو 1930 لم تكن مدبرة من أية منظمة أو هيئة ، وإنما كانت حركة تلقائية من بعض أفراد النخبة المغربية في سلا ، والرباط ، وفاس ، والدار البيضاء ، ومراكش وغيرها من المدن ، وكان أول اجتماع مصغر هو الذي تمّ في منزل عبد السلام بن إبراهيم الوزاني بحي البليدة في فاس ، واقتصر على عدد قليل من الطلبة والشباب ، وفيه تقرر المضي في حركة اللطيف مع تطويرها إلى نوع من المهرجان الخطابي الذي يخرج بها من نطاق الأسلوب المألوف ، وهو تلاوة اللطيف كدعاء بعد الصلاة على سبيل الاحتجاج ، وهكذا سارت الحركة ، بكيفية تلقائية وغير منتظمة سيراً تتحكم فيه الظروف ، والمناسبات ، والطوارىء ، فلم يخضع لنظام مقرر ، ولم يوجه من قيادة معينة . وظل الحال هكذا مدة غير قصيرة إلى أن رأى بعض العاملين الاقدام على محاولة الانتقال من الوضع الأول إلى وضع تزود فيه الحركة الناشئة بشيء من التنظيم والتوجيه ، وقد فكرنا في هذا

على أساس مسايرة الظروف القائمة وقتئذ ، والسير بتبصر وحكمة ولباقة حتى لا نعرض الحركة ، وهي ما تزال في بدايتها ، إلى ما قد يعرقلها أو يعصف بها . وهنا قدرنا حقيقة الظروف والامكانيات حق قدرها ، ونهجنا سبيل الرزانة شاعرين بثقل الأعباء ، ومدركين لجسامة المسؤوليات . ومن أجل هذا جرت اتصالات ومذاكرات بين بعض العاملين ممن أوذوا في سبيل الوطنية ، وممن كانوا كذلك من خيرة أنصارها ومشجعيها ، فتم الاتفاق على أن يعتبروا أنفسهم « خلية سرية » تنتظم اجتماعاتها ، وتتمتن روابطها ، وتتضافر جهودها ، كما اتفق على أن يصْطلح عليها في السرّ « بالزاوية » وعلى غير المنتسبين إليها « بالطائفة » ، وهكذا أصبحت « الزاوية » بمثابة قيادة عملية ، « والطائفة » عبارة عن جمهرة محدودة من الأنصار والمنفذين . وكانت أكثرية أعضاء الطائفة في فاس ، والرباط ، وسلا ، والقنيطرة ، والدار البيضاء ، ومراكش ، وآسفي ، وطنجة ، وتطوان ، أما أعضاء « الزاوية » - وهي الهيئة الأساسية الصغرى - فهم : حمزة الطاهري ، والعربي بوعياد، وأحمد بوعياد ، والحاج الغالي السبتي ، وإدريس برادة المكني « بالكدر » ، وأحمد مكوار من الأعيان ؛ وعبد القادر التازي ، ومحمد السبتي ، وعمر السبتي ، والحسن بوعياد ، وعمر بن عبد الجليل ، وعلال الفاسي ، ومحمد حسن الوزاني من الشباب ، وقد ألحق « بالزاوية » في تطوان : الحاج عبد السلام بنونة ، ومحمد داود ، وأحمد

غيلان ، وفي القنيطرة : محمد الديوري ، وفي الرباط : محمد اليزيدي ، وأحمد بلافريج ، وأحمد الشرقاوي ، وفي فاس : عبد العزيز بن إدريس ، والهاشمي الفيلالي ، وبوشتي الجامعي ، وذلك في أوقات مختلفة بين 1930 و 1934 . ومما لا شك فيه أن « الزاوية » كانت خليطاً بشرياً « وكشكولاً » من العناصر المتفاوتة الأعمار شيوخاً ، وكهولاً تجمع بينهم صلات شخصية أو تجارية أو عائلية ، كما تجمع بينهم وبيننا ، نحن الشباب ، ضرورات العمل الوطني لا غير ، ومع هذا كانت « الزاوية » بمثابة « هيئة أركان » سياسية بينما كانت « الطائفة » جندها المطيع بالرغم عن اعتقادها أنها المنظمة الأساسية ، وفي الواقع كانت تضم عدداً مهماً من الوطنيين العاملين الذين كانوا أحق بعضوية « الزاوية » من أن يعتبروا من هذه الأخيرة مجرّد منفذين وأتباع ، وذلك لأسباب شخصية لبعض المنتمين إليها من الشبان الذين كانوا يريدون أن يتميزوا عنهم ، ويقصوهم عن الهيئة السرية الرئيسية ، حتى يتلافوا كل منافسة معهم ، وكل مزاحمة منهم ، وهم في هذا كله آخذون بالمثل : شريكك في حرفتك عدوك ، وكلهم كانوا شركاء كطلبة أو فقهاء أو ما كانوا يصطلحون عليه إذاك « بعلماء الشباب » ، فبدافع الغيرة والحسد ، والكيد والمكر أقصيت عن « الزاوية » عناصر وطنية هامة من خيرة الشباب المثقف ، وكنت شخصياً ضد هذا الإقصاء الذي كان يبرره أصحابه بضرورة تضييق الدائرة العاملة السرية .

لماذا « الزاوية » و « الطائفة » ؟

لقد تساءل غير واحد من الباحثين : لماذا اصطلح على المجموعة الصغرى « بالزاوية » ، وعلى التي أوسع منها « بالطائفة » ؟ وإنه ليذهب الباحث في الإجابة على السؤال مذاهب شتى ، فأول وأهم ما يحمل على ذلك التساؤل أن المجموعتين كانتا منتسبتين للسلفية المناوئة للطرق والزوايا المنعوتة بالضالة ، فكيف يتخذ دعاة السلفية نفس الطرقية قدْوة ولو شكلاً ومظهراً ؟ وبعبارة أخرى ، كيف يصح أن ينبذ الانسان الشيء دون الاسم ؟ هل كان الأمر من « خداع العناوين » لا أقل ولا أكثر ؟

الحقيقة هي أن « الزاوية » و « الطائفة » كانتا قائمتين على تناقض شكلي مع دعوتهما السلفية ، وعذرهما في هذا مغالطة المستعمرين حتى تتوارَى عنهم الحقائق باستعمال اصطلاحين لا يثيران الشكوك والشبهات ، ولكن لم تكن هناك ضرورة تحتم اللجوء إلى اتخاذ مصطلحات الخصوم المنسوبين إلى الضلال والبدعة ، كما أن اللغة العَربية لم تكن فقيرة في المصطلحات

والتعابير حتى يضطر إلى استعمال اصطلاحين غير لائقين بالجماعة العاملة في الحقل السلفي والوطني ، وهذا ما جعلها بادية التناقض مع نفسها بصفتها داعية إلى محاربة الطرق والزوايا الضالة ، وإلى حركة النهضة والتجديد ، حتى إن بعض الباحثين الأجانب قد لاحظوا التسمية « بالزاوية » و « بالطائفة » على من كانوا حرباً على الزوايا والطرق ، والحقيقة أن الملاحظة كانت في محلها منطقياً ، ولكن فاتهم أن عدداً من أعضاء المجموعة كانوا غير متحررين تماماً من آثار ورواسب النفوذ الطرقي السائد وقتئذ في الأوساط المغربية ، فقد كانوا بطبيعة البيئة والتربية ، والعادة يتأثرون به غير شاعرين ، خصوصاً منهم الشيوخ والكهول ، وحتى بعض الشبان وبعبارة هل كان في الامكان أبدع مما كان بالنسبة لمجموعة كثيرٌ من أعضائها الشيوخ والكهول كانوا أحد نوعين : إما أميون وإما أشباه أميين ؟ وندرك حقيقة الوضع داخل « الزاوية » بفاس إذا علمنا أن الشباب المثقف ثقافة عصرية كان فيها قلة تعد على أصابع اليد الواحدة من مجموعة لا تتجاوز نحو اثني عشر عضواً ، بل إن بعض هؤلاء الشبان أنفسهم كانوا ذوي ذهنية غير متحررة كامل التحرر من « عدوى » الطرقية بحكم التأثر بالبيئة الاجتماعية التي هي أقوى مكيف للشخصية ، والعقلية ، والسيرة البشرية بحيث لا يستطيع أن يفلت تماماً من مؤثراتها من يملك مجرد ثقافة تقليدية أو ثقافة عصرية متواضعة لا تقوى على مغالبة آثار البيئة في نفوس أصحابها .

ولهذا قام أساس « الزاوية » على غير أصالة وإحكام ، بالرغم عما حاولته بعض عناصرنا المتفتحة والمتحررة لتكون المجموعة نخبة فكرية ، وصفوة مختارة من الشباب النير المتجانس سناً وفكراً ، ووجهة ، ولكن ، مع ما اتصفت به المجموعة من سوء التكوين ، وتباين العناصر ، فقد كانت رابطتها الغالبة هي روح الوطنية ، والعمل الصالح .

وقد كان الأمر « شورى » بين المجموعة ، فلا يبرم شيء إلا بعد التداول والاتفاق ، وكان التسيير جماعياً ، فلا رئيس ولا مرؤوس ، إذ الجميع سواء أمام الواجب . أما المسؤولية العلنية فكانت ملقاة على الأعضاء الذين لا يحتمون « بالحماية الأجنبية » كالانكليزية ، وعددهم قارب نصف المجموعة المركزية بفاس ، فهم « كمحميين » لا ينالهم أذى من تفتيش لبيوتهم ، واعتقالهم ، ومحاكمتهم ، وسجنهم ، ونفيهم ، وفي كثير من القضايا ، إن لم يكن فيها كلها ، كانت المداولات تجري بين الأقلية ، وكان الباقون ينصتون ثم يعلنون الموافقة مسايرة أو مجاملة تارة لفلان ، وتارة أخرى لعلان ، فكانوا أشبه بالإمعات منهم بذوي الرأي . وسبب هذا يرجع إلى ما أشير إليه مما قامت عليه المجموعة من سوء التركيب وانحطاط المستوى الفكري ، والتقليد الأعمى بالنسبة لبعض عناصرها . ومع هذا كله كانت « الزاوية » هي « الكل في الكل » بالنسبة « للطائفة » التي كانت تجهل وجود « الزاوية » كقيادة مسيطرة ، ولهذا كانت « الطائفة » تعتقد أنها هي

القيادة الوطنية ، وكان عدد أعضائها يتراوح بين الأربعين والخمسين في مختلف مدن المغرب ، وكانت لا تربطهم صلة إلا « بالزاوية » بصفتهم مجرد « اتباع » في الواقع ليس لهم إلا التنفيذ ، والطاعة ، والامتثال . ومهما يكن من حقيقة « الزاوية » ، فقد برهنت على فعالية وايجابية بما قامت به ، في فترة حياتها المقدرة بنحو ست سنوات ، من نشاطات وأنجزته من مشاريع كالمدارس الحرة ، والدروس الوعظية ، وتوجيه الرأي العام بالمناشير ، والتعريف بالقضايا الوطنية في الداخل والخارج ، والعمل في ميدان النهضة ، وتنظيم الشباب ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والحركة الصحفية باصدار مجلة « مغرب » في باريس ، وتقديم « مطالب الشعب المغربي » أو برنامج الإصلاحات إلى حكومتي الرباط ، وباريس ، ونشر كتيب **عاصفة في المغرب أو أخطاء السياسة البربرية** بالفرنسية تحت إمضاء « مسلم بربري » .

وكان إلى هذا الجانب الايجابي جانب سلبي مفيد تمثل في حركة البرقيات ، والمراسلات ، والمذكرات الاحتجاجية ضد السياسة الاستعمارية، وأخرى في مجال رفع الصوت الوطني بأماني البلاد ومطالب الأمة في مختلف الفرص والمناسبات ، وكل هذا كان بتوقيع بعض الأعضاء دون ذكر أية هيئة .

وبما تقدم أعطينا عن « الزاوية » و « طائفتها » صورة مطابقة للواقع مع ما رأيناه مناسباً من ملاحظات مما يعين على فهم

الحقائق التي ظلت مجهولة إلا على أعضاء الخلية السرية الصغرى التي لم تكن ـ بكل أسف ـ سليمة في كيانها ، وتصرفها ، وموقفها من المجموعة الوطنية الكبرى في المغرب ، ولهذا تعرضت جماعة « الزاوية » لكثير من الطعن والانتقاد من كثير من أعضاء « الطائفة » الذين كانوا يشعرون بالإبعاد والحرمان ، ولا يرضون بأن يُعاملوا كأشياع وأتباع أو ككمية مهملة ليس لها إلا أن تسير من الخلف في حين أنها تكون في الطليعة ساعة الشدة ، وكلما احتيج إليها للتظاهر والتضحية ، وقد بلغت حركة المعارضة أحياناً درجة مهددة بالانفجار ، بل بالانفصال ، وكانت الجماعة تعمل لتلافي هذا بوسائل التسكين والتخدير حتى يبقى وضعها على ما كان بدل أن تعمل ما يفرضه الواجب والصالح العام من إنصاف المشتكين المتضجرين في حقهم ومطلبهم ، وآخر الأمر كان يتحكم الضمير الوطني في هؤلاء الساخطين ، فيحملهم على الصبر على ما يكرهون ، ويصدفهم عن الاقدام على الانعزال أو الانشقاق في وقت كانت الحركة الوطنية الفتية في أشد الحاجة إلى وحدة الصف ، وتكتل الجهود ، وتماسك القوى في السراء والضراء ، واليسر والعسر .

السلطة الفرنسية
والتنظيمات السرية الوطنية

انفجرت حركة الاحتجاج على السياسة البربرية في شهر يوليو 1930 بفاس وغيرها ، وتمخضت بعد محنة الجلد ، والسجن ، والنفي ، في الأشهر التالية ، عن قيام نواة تنظيم سري بفاس أي « الزاوية » ، وقد استطاع الفرنسيون ، بمراقبتهم الشديدة لتحركات الوطنيين واجتماعاتهم ، وبجاسوسيتهم المترصدة أن يدركوا أن هناك تشكيلات تعمل في الخفاء ضد سياستهم ، وتدل على هذا وثيقة توجد في محفوظاتي السرية ، هي رسالة موجهة ، من إدارة المراقبة المدنية بالاقامة العامة ، بامضاء رئيسها « كونطار » ، وبتاريخ 8 سبتمبر 1930 ، إلى رؤساء النواحي ، يخبرهم فيها بأن حركة ما سماه بالتهييج التي تتمركز مصادرها في المدن الكبرى بالمغرب ، وخاصة في فاس ، والرباط ، وسلا ، والدار البيضاء ، ومراكش ، قد تكشفت عما دعاه بمنظمات « جنينية » (نسبة إلى الجنين) مؤلفة من عناصر المعارضة ، وبأن منشئيها ودعاتها العاملين يتجهون إلى التجمع والتكتل ـ بشكل متفاوت في العلانية والظهور ـ وذلك في هيئات

تتخذ صبغة لجان سياسية تتلقى التأييدات والمساندات من جميع الأنواع ، وتضيف المراسلة أن الأحداث الأخيرة في فاس ، ومراكش ، والدار البيضاء قد سمحت بتحديد مضبوط لمظهر ذلك التهييج السياسي المسند ـ في زعمها ـ من الدعاية الأجنبية ، والنابع من سخط البورجوازية الحضرية ، ومن المطامح القومية للشبان المغاربة ، فيلزم بكل حرص وحزم ـ تقول الرسالة ـ تتبع منشئيها ومحاولاتها لتنظيم جماعات المعارضة ، ومراقبة تطورها ، والاستخبار عن جميع العوامل الداخلة في تكوينها ، وعليه ينبغي لنشاط سلطات المراقبة على اختلاف درجاتها أن يتجه نحو ضرورة التعرف ، بكيفية دقيقة جداً ، على المناضلين ، وأنصارهم ، والمساعدات المقدمة إليهم من بعض أصناف الأهالي ، ومن الرعايا والمحميين الأجانب ، ولهذا يجب أن توضع لكل شخص يساهم مباشرة بقدر ما في تهييج الأفكار بطاقة (فيش) تسجل فيها جميع المعلومات المتعلقة به ، وخاصة حالته المدنية ، ووضعيته الاجتماعية ، **والوقائع الدقيقة** مسجلة بتسلسل تاريخي وهي التي تجلت فيها نزعته بوضوح ، ويجب أن تكون تلك البطائق مجهزة بكل عناية ، فتسجل فيها جميع الوقائع الجديدة ، وعناصر التقدير والتقييم من لدن السلطات المحلية حتى تسمح بتحديد صحيح لموقف الأشخاص المعنيين بالأمر ، وخاصة ما يتعلق بالرعايا والمحميين **الأجانب** ، فإن أهمية وضع تلك البطائق بالنسبة إليهم لا تعزب عن بالكم ، ذلك أن

المعلومات المستقاة ، بكل العناية اللازمة ، هي وحدها التي تستطيع أن تسمح لنا ـ عند الحاجة ـ بتبرير سائر التدابير ضد هؤلاء الرعايا والمحميين الأجانب ، أو على الأقل بتدخل قائم على **وقائع غير مطعون فيها** من قناصلهم المختصين » .

ومما لا شك فيه أن بعض المحميين من المغاربة كانوا أعضاء عاملين في الحركة الوطنية باعتبار أن « الحماية » التي كانوا يتمتعون بها لم تفقدهم جنسيتهم ، ووطنيتهم ، وغيرتهم القومية ، وقد سعت السلطات الفرنسية لدى القنصليات في شأنهم دون جدوى ، على أن أولئك المغاربة كانوا مستعدين للتنازل عن « الحماية » بمجرد ما تصبح عرقلة لنشاطهم الوطني ، كما أن القنصليات لم ترد أن تظهر بممالأة الفرنسيين في سياستهم ضد المغرب والمغاربة ، أما دولها فكانت متمسكة بامتيازاتها مع وجود نظام « الحماية » الفرنسية الذي قام على بقاء هذه الامتيازات لفائدة بعض الدول التي اعترفت ببسط السيطرة الفرنسية على المغرب .

ومن الامتيازات التي احتفظت بها إنكلترا البريد الخاص بها ، فقد كان له فروع في فاس ، والرباط ، وطنجة ، وتطوان ، ولم يكن بريداً مقتصراً على المراسلات الانكليزية ، بل كان مفتوحاً للجميع ، ويتولى توزيع المراسلات وغيرها على أصحابها ، وكنا نحن الوطنيين ، نستعمل هذا البريد في الاتصال بيننا في المدن التي يوجد بها ، وبهذا كنا مطمئنين على

مراسلاتنا ، وغير مضطرين إلى استعمال البريد المغربي المراقب من الفرنسيين والإسبانيين. وكان البريد الإنكليزي يفيدنا كذلك في الاتصال بالخارج كالشرق العربي ، وكانت صلة الوصل بينه وبين المغرب هي إدارة البريد بجبل طارق عن طريق طنجة ، وكان الفرنسيون يعرفون هذا ، ويعجزون عن التعرض له بأية صفة ، وقد بذلوا كل ما استطاعوا لالغاء امتياز البريد الإنكليزي ، ولم يدركوا هذا إلا في 1936 نتيجة مفاوضات ثنائية ، وتبادل مصالح بين الطرفين .

دور الأمير شكيب أرسلان
في الحركة الوطنية بالمغرب

لا يمكن أن يؤرخ للحركة الوطنية المغربية دون أن يتحدث عن الدور السري والعلني الذي كان للأمير شكيب أرسلان في مجالها ، وخاصة مع بعض قادتها في الداخل والخارج منذ سنة 1930 ، وهو ما سنتعرض له بشيء من التفصيل خدمة للحقيقة ، وقياماً بواجب إنصافه ضد ما وجه إليه من حملات استعمارية مسعورة ، وألصق به من ترهات وأباطيل سخيفة . فمن هو الأمير شكيب أرسلان ؟

ولد الأمير شكيب في 1869 ، وينتمي إلى عائلة أرسلان المشهورة في لبنان ، والقوية النفوذ والسطوة خصوصاً في جبل الدروز . ومن الثابت أن شكيب لم يبق آخذاً بمذهب الدروز منذ كان شاباً ، إذ تخلي عنه نهائياً نابذاً معتقداته المنحرفة ليرجع بعقيدته إلى الإسلام السني الذي تشبعت به نفسه ، فكان من خيرة تلاميذ جمال الدين الأفغاني ، والشيخ محمد عبده في بيروت .

وفي 1889 قام برحلة طويلة إلى أوربا ، ثم شارك في

الجهاد أثناء الحرب العالمية الأولى ضد الطليان في ليبيا ضمن الجيش التركي العثماني ، ومن 1913 إلى 1918 كان عضواً في مجلس المبعوثان (البرلمان) بأسطنبول نائباً عن مقاطعة حوران في سوريا ، وكان في مهمة بالمانيا لما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ، فلم يرجع لبلاده حيث استقر بجنيف في 1921 ، فقد خرجت تركيا من الحرب منهزمة مع حليفتها ألمانيا ، واحتل الحلفاء أشلاء الإمبراطورية العثمانية بعد أن توزعوها باسم مناطق النفوذ تحت ما سمي إذاك « بنظام الانتداب » على عهد عصبة الأمم بجنيف ، وهذا ما رفضه العرب الذين دخلوا بسببه في صراع ضد الفرنسيين في سوريا ، ولبنان ، وضد الانكليز في العراق ، وشرق الأردن ، وفلسطين ، وتألّف يومئذ بجنيف « الوفد السوري الفلسطيني » لدى عصبة الأمم بقيادة الأمير شكيب أرسلان وزميله الزعيم العربي السوري الكبير إحسان الجابري من أسرة دمشقية مجيدة هي آل الجابري ، وتأسست في 1930 تحت اشرافهما المباشر مجلة « الأمة العربية » بالفرنسية لتكون الناطقة باسم الوفد المذكور لدى الأوساط الدولية ، ولتكون في نفس الوقت أداة تعبير ودفاع عن قضية الأمة العربية شرقاً وغرباً . وتوفي الأمير شكيب في المهجر بالبرازيل عام 1964 ، وإلى جانب نشاطه السياسي الكبير ، باسم الوفد السوري الفلسطيني ، كان الأمير أرسلان يمارس نشاطاً متوازياً لا يقل غزارة وفعالية ، وهو ما حوله إلى أكبر داعية للعروبة والإسلام ، والنهضة والتحرير في

أوربا ، وإفريقيا ، وآسيا ، وذلك عن طريق المراسلات ، والمقالات في كثير من الصحف والمجلات ، واستقبال الوفود الواردة عليه من كل مكان من جاوة إلى المغرب ، والمشاركة شخصياً أو كتابة في كثير من المؤتمرات ، والمهرجانات ، والندوات ، والقيام بالرحلات للدراسة والاستطلاع وإخراج المؤلفات أو التقديم لها . وبكلمة واحدة ، كان شكيب كعبة يحج إليها ، ومرجعاً يعتمد عليه ، ورائداً متبوعاً في العالمين العربي والإسلامي ، وقد أثبت بنشاطه الفكري ، والسياسي والوطني أنه حجة في كل هذا ، وضلاعته الكبرى في اللغة العربية ، وأدبها ، وثقافتها وجودة أسلوبه الكتابي الممتاز ، وكفاءته في الجدال والاقناع ، وامتلاكه لأعنة الحديث ، والخطابة والكتابة أفضت به كلها إلى أن يتبوأ كرسي « إمارة البيان » عن حق وجدارة ، بالاضافة إلى إمارة النسب ، فهو ذو الامارتين : إمارة النسب ، وإمارة البيان ، كما ترأس المجمع العلمي العربي بدمشق ، وكان الأمير شكيب رسول الوحدة العربية دون أن يتخلى عن فكرة الجامعة الإسلامية التي ظل وفياً لها ، وساعياً في تحقيقها كرابطة للشعوب الإسلامية المتحررة من الاحتلال والاستبداد ، وفي هذا النطاق حارب بقلمه ولسانه كل ما خالف الإسلام ، وأضر بالمسلمين . ومما نشره في هذا رسالته : **لماذا تأخر المسلمون ، وتقدم غيرهم ؟** التي كان لها انتشار وتأثير كبيران بين سائر المسلمين . ومما كوّن شخصية شكيب الفذة

ثقافته الإسلامية والعربية الواسعة ، وتجاربه الطويلة في معترك الحياة ، وأخذه الكبير بكل ما يجري في عصره ، وفهمه الصحيح لعقلية الغرب ، وحياته ، وسياسته حرباً وسلماً ، وكان يعتقد أن تحقيق الوحدة العربية رهن بتحرير واستقلال أجزاء الأمة العربية ، وهو هدف أساسي يجب أن يسبق جميع الأهداف الأخرى ، كما يجب أن تنمحي من أجل الوحدة جميع الفوارق والاعتبارات الجنسية والدينية ، والقطرية وغيرها مما يفتت الكتلة العربية ، ويسهل على الأعداء تطبيق سياستهم : فرق تسد !

فباسم المثل الأعلى « للوحدة العربية » مجسمة في « الأمة العربية » حارب شكيب الاستعمار ، والاستبداد ، والعنصرية ، والطائفية ، والقطرية .

وباسم نفس المثل الأعلى تدخل شكيب في سائر الحركات الوطنية بجميع وسائل التأييد والتشجيع والنضال شرقاً وغرباً .

وفي المغرب أتاح له الظهير البربري ، وكذلك لغيره من علماء وزعماء المسلمين ، فرصة التدخل دفاعاً عن الإسلام وشريعته ، والقرآن ولغته ، وتضامناً مع الشعب المغربي المعتدى عليه في وطنه ، وكيانه ، ومقدساته الدينية والقومية .

وقبل ذلك لا أشك في أن الأمير شكيب كان وثيق الصلة بثورة الريف وأبطالها ، خصوصاً وقد كان منهم بجنيف، وفد حاول لدى عصبة الأمم ، مدة سنة ، التدخل لصالح قضية التحرير ،

فمن المحتمل جداً أن يكون قد تم الاتصال والتعاون بينهما لما فيه خير الريف وأهله المجاهدين الأحرار .

ويرجع اتصال الشبان المغاربة بالأمير شكيب أرسلان إلى زمن دراستنا العليا في باريس التي كان يزورها من وقت لآخر . ثم لما تنصر محمد ، شقيق عمر بن عبد الجليل ، في باريس كتبنا نحن الطلبة المغاربة ، إلى شكيب في جنيف ، وطلبنا منه أن يساعدنا على ارجاع صديقنا إلى حظيرة العقيدة الإسلامية ، فأرسل لنا بحثاً اضافياً يشرح فيه مزايا الإسلام على النصرانية ، وتناول فيه خاصة قضية الفلسفة الصوفية التي كان الشاب المتنصر يتهم الإسلام بأنه ضعيف فيها ، فكان هذا ، في نظره ، داعياً إلى « التماس الحقيقة » ـ كما قال لنا في رسالة إعلان تعميده ـ في علم اللاهوت المسيحي ، وقد حمل إليه رسالة شكيب أخوه عمر لما قدم من المغرب لمحاولة يائسة باسم الأخوة ، والعائلة ، والمصلحة الوطنية التي كان المتنصر يدعى في رسالته أنه متمسك بها ووفي لها باسم القاعدة : الدين لله ، والوطن للجميع . أما البحث القيم فلم يحدث أدنى أثر في نفس المتنصر العنيد .

ولما ابتلي المغرب وكذلك الإسلام والعربية ، بالسياسة البربرية اندفع الأمير شكيب تلبية لنداء الواجب ، فشد أزرنا ، وأثار الرأي العام الإسلامي ضد تلك السياسة بلسانه وقلمه ، كما ناصرنا ، نحن الوطنيين المغاربة ، في حربنا للطرقيين المنحرفين عن سنة الإسلام وشريعته جهلاً وضلالاً ، وفي دعوتنا

السلفية التي كانت تهدف إلى تحرير الشعب من الخرافات ، والرجوع به إلى سلامة العقيدة ، وصحة الديانة .

وقد تحول بيت شكيب في جنيف إلى مركز لنشاط سياسي كبير في اتجاه العالم العربي والإسلامي ، كما كان مزار وفود الجاليات الشرقية والمغربية في أوربا ، حتى إن كاتباً فرنسياً سماه « بسرة العالم الإسلامي » ، ولما قام شكيب أرسلان بزيارة الأندلس انجذب بكل ما شاهده وأحسه فيها من مآثر الإسلام والحضارة العربية إلى زيارة شمال المغرب فحل بتطوان حيث احتفي به أعظم احتفاء تقديراً له واعترافاً بأياديه البيضاء على الحركة المغربية ، ثم زار طنجة حيث منع من البقاء بها من طرف المندوبية بأمر من المراقبة الفرنسية ، كما منع من الدخول لمنطقة الاحتلال الفرنسي .

وفي تطوان عقد مجالس وندوات ، وألقى محاضرات عن الأندلس التي كتب رحلته إليها ، وقد استطعنا أن نتصل بالأمير مدة إقامته بتطوان لنعبر له من جديد عن مشاعرنا نحوه واعترافنا له بكل جميل .

وفي عهد الجمهورية الإسبانية تمكنا ، نحن بعض الوطنيين المغاربة ، من التعاون مع الأمير شكيب لحمل حكومة مدريد على توجيه سياستها للتقارب مع العرب والإسلام في إسبانيا نفسها وفي شمال المغرب ، ووفقنا في هذا ، فأسسنا بمشاركة

عدد من كبار شخصيات الدولة الجمعية الإسبانية العربية ، فاتخذنا لها نادياً باسم « البيت العربي » في مدريد ، وبفضل هذا أسس كرسي الدراسات العربية والإسلامية في جامعة مدريد ، كما تأسست « المدرسة العربية بغرناطة لنشر الثقافة العربية بين الشباب الإسباني» وآزر حركتنا عدد من الشخصيات وحملة الأقلام الإسبان من أصل عربي كالأستاذ الفارس بجامعة غرناطة ، وخيل بن أمية ، الكاتب والشاعر الأندلسي المعروف إذاك الذي كان من زعماء الشباب الأندلسي الداعين إلى حفظ الشخصية العربية للأندلس ، وكان الأمير شكيب كزعيم مسلم ، وقائد عربي يرعى حركتنا الهادفة إلى البعث العربي الإسلامي في إسبانيا ، وكنا من وراء هذا نؤمل تحرير المغرب ابتداء من شماله ، ولكن كل هذا توقف بقيام ثورة فرانكو ، وانقراض الجمهورية في إسبانيا . وفي ذلك الوقت عملنا بمآزرة الأمير شكيب أرسلان على مساعدة أصدقائنا في حربهم ضد الثورة الفاشيستية بقيادة فرانكو مما سأتحدث عنه في موطن آخر من هذا الكتاب .

ولما أقمت في جنيف كلاجىء سياسي في 1932 كنت على صلة مستمرة بالأمير شكيب في بيته ، وغدواته وروحاته ، وكنت مساعداً له ولزميله إحسان الجابري في مجلة « الأمة العربية » ، كما كنت أساعد الأمير شكيب في كتابة مراسلاته ، لأنه لم يكن لكثرتها يستطيع وحده القيام بها ، كما لم تسمح له وسائله

الأمير شكيب أرسلان بالزي المغربي في تطوان .

بتوظيف كاتب عربي ، وكذلك كان بصره المتعب لا يتحمل أن يكثر من الكتابة . ومن عادة الأمير ، إذا أراد أن يكتب بيده ، وقلما كان يفعل ، أنه يحرر وهو جالس جاعلاً رجلاً فوق الأخرى ، فيضع الورقة مثنية في يده اليسرى فوق ركبته ، ولهذا تأتي السطور غير مستقيمة ، وكان خطه جميلاً وتبدو عليه رعشة اليد ، وما رأيته مرة واحدة ، مدة ملازمتي له ، يكتب على منضدة أو يضع الورق على لوحة أو كتاب ، وفي 6 ديسمبر 1932 تأسست بفيينا عاصمة النامسا « جمعية الثقافة الإسلامية » برئاسة الأمير أرسلان ، وكنت من أعضاء مكتبها الاداري وأنا مقيم وقتئذ بجنيف ، وكان من أهدافها التبشير بالإسلام بوسائل الدعوة ، وكسب أنصار له من الأوربيين لتتأيد بهم كمسلمين قضية الكفاح في العالم الإسلامي ، وقد نجحت الجمعية في جلب شخصيات إلى عقيدة الإسلام ، ومنها سيدة نبيلة إنكليزية أسلمت في الطائرة صحبة شاب مصري كان من مؤسسي تلك الجمعية .

فهذا باختصار هو الدور الذي قام به الأمير شكيب أرسلان بالنسبة للمغرب زمن الكفاح في سبيل قضية الوطنية ، ومن أجله استهدف شكيب أرسلان لحملات الصحافة الاستعمارية ، ومحاربة السلطات الأجنبية وكثير من التهم التي قذف بها الخصوم والمغرضون من كل جنس ورهط مما لو جمع لألف أسفاراً من الشر والباطل ، وهو خير برهان على مدى وقوة تأثير الأمير شكيب في المعركة ضد الاستعمار شرقاً وغرباً .

جمعيات الطلبة
وقدماء تلاميذ الثانويات

كانت الحريات العامة ـ كحرية الجمعيات ـ مقننة تقنيناً جائراً مثقلاً بالقيود والشروط ، وحتى مع هذا كانت السلطة لا تسمح بممارسة حق تأسيس الجمعيات المغربية حتى تكون في مأمن من أخطار حرية التنظيم الجماعي في الوسط المغربي عامة ، ولهذا فكل ما سمحت به السلطة ، على أساس ضمانات واحتياطات ، هو تأسيس جمعيات قدماء تلاميذ المدارس الثانوية المغربية في فاس ، والرباط ، ومدارس أبناء الأعيان في غيرهما ، وكان مقرها بالمدرسة المعنية نفسها حتى تمكن مراقبة سيرها ونشاطها ، كما كان مدير المدرسة الفرنسي « مستشارها الفني » ، أي في الواقع الرقيب المسؤول عنها حتى تظل سائرة في الطريق المحدد لها في قانونها الأساسي . وإذا كنا قد تحدثنا عن جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين في فرنسا ، وهي الجمعية التي ضمت الطلبة المغاربة ، والتونسيين ، والجزائريين ، فإن السلطة الفرنسية لم تسمح لها بعقد مؤتمرها الثالث في فاس يوم 19 سبتمبر 1933 ، في حين أنها عقدت

مؤتمرها الأول بتونس في أغسطس 1931 ، ومؤتمرها الثاني بالجزائر سنة 1932 ، كما أنها لم تسمح بقيام أية جمعية للطلبة في المغرب مثل ما كان الحال في كل من الجزائر وتونس ، وهكذا كان يعامل المغرب معاملة شاذة خاصة .

وإذا تكونت جمعيات للطلبة في المغرب فقد كانت غير قانونية ، ولم يكن لها سوى نشاط ضعيف ومحدود ، بخلاف الحال في شمال المغرب حيث سمحت السلطة الإسبانية بتأسيس « جمعية الطالب المغربي » في تطوان ، وبفتح ناد لها لمزاولة النشاط الثقافي والقاء المحاضرات ، وتنظيم السهرات الأدبية .

وهكذا فإن ما أحلته السلطة الفرنسية في تونس والجزائر ، والإسبانية في تطوان كان محرماً في منطقة الاحتلال الفرنسي بالمغرب ، إلا ما كان من جمعيات شبه رسمية لقدماء تلاميذ ثانويتي فاس (مدرسة مولاي إدريس الثانوية الإسلامية) والرباط (مدرسة مولاي يوسف الثانوية الإسلامية) ، وقدماء تلاميذ مدرسة أبناء الأعيان بالدار البيضاء ، وسلا (النادي الأدبي) . وقد عرفت هذه الجمعيات ـ في عهد الحركة الوطنية ـ نشاطات كثيرة . ولما أصدرت « عمل الشعب » كان قدماء التلاميذ من أكثر قرائها حماساً ، ومن أشد المواطنين تأثراً بما كانت تبثه من أفكار ، وتنشره من دعوى . وخير دليل على هذا أنني انتخبت بالإجماع أميناً عاماً للجمعية وأنا مدير « عمل الشعب » ، الأمر الذي أثار عليَّ « إدارة الاستعلامات الفرنسية ، فدعاني

« سلانك » ، مدير مدرسة مولاي إدريس الثانوية الإسلامية ، بصفته مستشاراً فنياً للجمعية ، وحاول أن يقنعني بالتخلي عن الأمانة العامة بدعوى أني رجل سياسي ، وأن الجمعية غير سياسية ، فرفضت إلا إذا استطاع أن يعقد اجتماعاً عمومياً ليقنع أغلبيته بسحب ثقتها مني ، وقد بقيت في منصبي إلى أن غادرت المغرب إلى الخارج .

وفي ذلك الوقت نشطت الجمعية في ميدان المسرح ، فمثلت روايات ذات مغزى وطني وتاريخي ، ومنها رواية « ملكة الاندلس » التي تدخل قنصل اسبانيا بطنجة لمنعها في سبتمبر 1935 ، لأنها تذكر باستيلاء المغرب على اسبانيا ، بينما مثلت في الدار البيضاء ومراكش .

وفي نوفمبر 1933 عقدت الجمعية اجتماعا عاما ناقشت فيه المساعي المبذولة خلال السنة المنصرمة لتأسيس طبقات اعدادية للبكالوريا في الثانويات المغربية ، كما طالبت بفتح مدرسة بالدوح ، وباعطاء المنح للطلبة المغاربة كما كان الشأن مع الفرنسيين ، ودعت إلى الاقبال على التعليم ، عمدة كل تقدم وتطور ، واحتجت بقوة على منع المؤتمر الثالث بفاس لجمعية الطلبة بفرنسا ، وكانت المداولات صاخبة خصوصا لما تدخل المستشار الفني الفرنسي ، فعارض كل مناقشة في هذا الموضوع ، وقد حملت عليه « عمل الشعب » وسفهته في عددها رقم 14 بتاريخ 3 نوفمبر 1933 .

وخلاصة القول أن جمعيات قدماء التلاميذ كانت في المغرب أشبه شيء بجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين في فرنسا. كما أن جمعية فاس كانت قوية النشاط لاتصالها المباشر بقلب الحركة الذي كان هو فاس ، وبجريدة « عمل الشعب » التي كان قدماء التلاميذ من أكبر أنصارها ودعاتها المتحمسين ، بل كان بعضهم من محرريها ، كما كنت صاحبها وأنا اذاك عضو عامل في الجمعية ، ومنذ ظهور الحركة الوطنية أصبحت جمعيات القدماء مشبوهة لدى سلطات الاستعمار ، بل سنحت لها أكثر من فرصة للمساهمة في المعارضة وذلك بما قامت به من نشاطات ثقافية ، وفنية ، وتوجيهية أو بما خاضته من صراعات بوسائل شتى ضد السياسة الاستعمارية ، أما بصفتهم الفردية فقد كان « القدماء » من أنشط العناصر الوطنية سرا وعلانية .

الحركة الكشفية والرياضية والمسرحية

إذا استثنينا الخلية السرية « الزاوية » و « طائفتها » فلا نجد للنضال السياسي في السنوات الأولى ، أي تنظيم حقيقي ، ولو في شكل بسيط ، وبعكس هذا كانت الحركة الكشفية والرياضية ، فقد استطاعت أن تحقق ، ولو بخطى بطيئة ، طورا من التنظيم لما لقيته من تساهل أو غض الطرف من السلطة التي رأت فيها « شرا » لا يمكن تلافيه ، وكذلك من تشجيع الحركة الوطنية التي أرادت أن تعوض ما كان ينقصها من تنظيمات بمساعدة الشباب المغربي الحي على التكتل والتنظيم ، وهذا ما كان من شأنه أن يهيء له الأطر التي كان في حاجة اليها . وفيما يخص الحركة الكشفية فقد تأسست « حركة الرواد المغاربة » بقرار مقيمي في 12 ديسمبر 1927 ، ولم يكن لهذه الحركة من « المغربة » الا الاسم حيث إنها كانت خاصة بالفرنسيين والأوربيين ، ومع أن قانونها نص على قبول المغاربة فقد بقي حِبرا على ورق في الواقع وإلى أمد بعيد .

وهكذا لم يفتح المجال للمغاربة إلا في 1931 حيث إن

فرنسيا يدعى « جان بول » كان بسبب خصومة ، قد غادر صفوف « اتحاد رواد فرنسا » ، فأسس بالدار البيضاء أول شعبة للكشافة المسلمين بالمغرب بمساعدة بعض الوطنيين منهم المهدي الصقلي ، وكيل شرعي ، ومحمد الجزيري ، ثم ضمت هذه الشعبة ، في 1932 ، إلى « اتحاد الرواد المغاربة » بعدما عاد اليه « جان بول » كنائب المندوب الوطني ، وهكذا كان الكشافة المغاربة مُندمجين في منظمة فرنسية مما كان يطمئن شيئا ما السلطة الاستعمارية التي كانت لا تريد أن يُقبل الشباب المغربي على الكشفية حتى لا يكتسب فيها التكوين ، ولا يتربى على النظام ، ولكن المغاربة لم يكونوا راضين بالوضع ، بل كانوا يتحينون الظرف المناسب للعمل ، وكان هذا ، في يونيو 1933 ، حيث أنشىء داخل « الاتحاد الرياضي للرباط وسلا » « فريق الرواد المغاربة « برئاسة الشاب أحمد بوهلال ، وبمساعدة تلميذ « بليسي كورو » هو محمد الجبلي العيدوني . وقد شجعت « عمل الشعب » هذه الحركة الفتية ، خصوصا وأن بوهلال كان من المراسلين للجريدة الوطنية . وفي 1934 خيمت الكشفية بايفران ، وكانت تحت رئاسة أحمد بن غريط .

وفي سنة 1933 كان الوضع الكشفي المغربي كما يلي :

طنجة (الشعبة الأولى)	100 عضو
الدار البيضاء (شعبة تكوين الأطر)	10 أعضاء
الرباط	90 عضوا

وفي فاس ومراكش كان العمل منصرفا إلى إنشاء شعبتين .

وفي 27 ديسمبر 1933 صدر مرسوم ملكي بالسماح لشعبة الرباط بالرئاسة الشرفية لسمو الأمير مولاي الحسن الذي كان عمره خمس سنوات ، وكذلك بأن تسمى « شعبة الرواد الحسنية » التي تسمت فيما بعد بالكشفية الحسنية .

وبذلك استقلت الحركة الكشفية عن المنظمات الفرنسية لتصبح ذات صبغة مغربية ووطنية ، فلم تنظر المنظمات الفرنسية إلى هذا بعين الرضى ، بل أخذت تتهم الحركة المغربية بأنها لا تنسجم مع المنظمات الأخرى عملا بالأخوة الكشفية ، وكان الرد على هذا أن في فرنسا نفسها ثلاثة اتحادات : كاثوليكي ، وبروتستاني ، ومحايد ، فلا لوم في أن تحتفظ الحركة المغربية بكامل استقلالها عن المنظمة الأجنبية ولو كانت محايدة دينيا .

وفسر الفرنسيون إقبال الشباب المغربي على الكشفية بأن المغرب لا يملك التجنيد الاجباري ، ولهذا سرعان ما اتخذ الشباب التنظيم الشبه العسكري للكشفية ، واستدلوا على هذا بأن الاستعراضات الكشفية كانت تظهر شبانا كبارا « متشوربين » تتراوح أعمارهم بين عشرين وثلاثين سنة ، كما لاحظوا على الكشفية المغربية أنها قلما تهتم باقامة مخيمات وسط الطبيعة ، وبتربية الجسم والعقل ، فتهتم بالاستعراضات بالمشاعل ، وبحفلات الاحسان ، وبفرق حفظ النظام ، حتى إن الملاحظين

الفرنسيين استغربوا مشاهدة الكشافة المغاربة واقفين على مداخل الدكاكين كفرق الاضراب تسهر على تنفيذ الأوامر الصادرة به أو كمتجولين في الشوارع لجمع التبرعات .

وفعلا تأكد لهم هذا لما شاهدوا الكشافة يقومون بدور بارز في أحداث الشارع بالرباط سنة 1936 .

وفي المجال الرياضي قامت جمعيات بنشاط ملحوظ « كجمعية الهلال » بفاس ، « وجمعية المغرب الرياضي » ، أقدم جمعية بطنجة سنة 1923 ، « وجمعية الهلال » بها ، و « نادي الوداد الرياضي » بالدار البيضاء ، وكان بعض المغاربة أعضاء كلاعبين في الجمعيات الفرنسية بينما كانت الجمعيات المغربية لا تقبل الفرنسيين إلا نادرا واضطرارا ، ولم يكونوا من المسيرين ، بل لاعبين لا غير .

وفي 1935 ظهرت فرقة لكرة القدم مغربية إسلامية ، ورسمية قانونية ، هي الاتحاد الرياضي الرباطي السلاوي ، وقد استطاع أن يشارك في دور الاقصائيات من أجل نيل كأس شمال افريقيا ، كما تمكن من مقابلة مع فريق « الراسين » البيضاوي وهو فرنسي تأسس في 1917 ، ومما يذكر قدوم فرع كرة القدم من تطوان ، وهو مغربي أقدم من الاتحاد ، وقد أقيم له بهذه المناسبة مهرجان كبير بالرباط تجلى فيه حسن الاستقبال ، كما نظم من أجله احتفال بهيج بغرسة الأزرق قرب القرية الحبسية وقامت

الفرقة الزائرة بتفقد مآثر المدينـة ، وجرت مـع الزائـرين اتصالات شارك فيها عدد من الوجهاء ، والعلماء ، والأدباء ، والرياضيين ، كما نظمت لهم مأدبة فاخرة تحت رئاسة باشا الـرباط الحـاج عبد الرحمان بركاش .

ولم يكن مسموحا للجمعيات الرياضية المغربية التباري مع مثيلاتها الفرنسية لاعتبارات سياسية خاصة بها وبالسلطة كذلك .

وفي نفس الوقت كانت الجمعيات الرياضية المغربية تتبارى مـع شبيهاتهـا الأجنبية ، وفي طنجـة فازت الفـرق المغربيـة مرارا على الفرق الاسبانية ، ومرة تبـارت فرقـة المغرب الـرياضي مـع فرقة ألفونس الثالث عشر ، فتطورت المباراة إلى طور سياسي .

تلك لمحـة خاطفـة عن نشأة الـرياضـة المغربيـة والحركـة الكشفية بالرغم عن عراقيـل السياسـة الاستعماريـة الفرنسيـة التي كانت تتدخل في كل شيء له علاقة بالمغاربة عموما ، وبـالشباب خصـوصا ، لأنهـا كانت تعتبـر كل تنـظيم مشترك ، وكـل حـركـة جماعية في الوسط المغربي ماسا بأسس ، وأغراض ما كان يسمى « بـالسياسـة الأهلية » التي كـانت سيـاسـة شـاذة وضعت للشعب المغلوب لتحصي أنفاسه ، وتراقب حركاته وسكناته ، وتخنق فيـه كل ميل إلى التـطور ، والنهضة ، والتقـدم ، وتكرهـه على أن لا يعيش ، ولا يسيـر إلا وفق ارادة الغـالب ومـا لـه من أغـراض ، ومطامع ، ومصالح .

وكانت الحركة المسرحية الناشئة تتعرض هي الأخرى لعراقيل ومضايقات السلطة الفرنسية لأنها كانت حركة شباب حيّ واع ، وكانت تدر على أصحابها شيئا من المال ، وهو نفسه كان لا يروق السلطة لأنه كان ييسر بعض الوسائل المادية للشباب المتحرك النشيط ، وكان مؤسسو الحركة المسرحية من ذوي الشعور الوطني ، ولهذا كانوا يتخيرون الروايات المفيدة أو يؤلفون مسرحيات ذات مغربي اصلاحي أو سياسي ، وكل الروايات كانت تخضع لرقابة السلطة الفرنسية التي لم تسمح إلا بما كانت لا ترى فيها باعثا للمنع ، وحتى في طنجة ذات النظام الدولي كان المغاربة يعاملون من الرقابة الفرنسية بنفس المعاملة الخاصة بسكان منطقة الاحتلال الفرنسي . ومما تجدر الاشارة اليه ـ بهذه المناسبة ـ أن فرقة تمثيلية تسمى « الجوق الطنجي للتمثيل العربي » أراد أن يمثل رواية الوليد بن عبد الملك ، فأضاف إلى دور أحد أبطالها هذه الجملة : «أن الموت في سبيل الوطن حياة دائمة ، وبذل الأرواح في الذوذ عنه أفضل من كل متاع على الارض » ، فما كان من المراقبة إلا أن أبدلت كلمة « الوطن » بكلمة « الشرف » ، ولكن الممثل للدور نطق بالجملة كما تلقنها ، فدوى المرح بالتصفيق الحاد ، وبلغ الحماس أوجه ، وهكذا كان هواة المسرح من الوطنيين يستخدمون الروايات لبث الأفكار ، ونشر الشعور الوطني ، واذكاء الوعي السياسي في الجمهور . ومثال هذا رواية كليلة ودمنة أو عقبى

الماكرين فقد مثلها كذلك « الجوق الطنجي للتمثيل العربي » بعدما أدرج فيها جملا من هذا النوع : لقد سلكت ، أيها الملك ، برعيتك مسلكا وخيما ستكون عاقبته وبالا عليك) ، وأبدلت المراقبة كلمة « الزعيم » بكلمة « الثائر » وذهلت عن الجملة المذكورة ، وكانت خاتمة الرواية : عاش الحق ، وعاش أنصاره !

وبهذه الوسيلة كان المسرح المغربي ، في نشأته الأولى ، اصلاحيا ، ووطنيا ، وسياسيا يخدم نهضة المجتمع القومي بما في المستطاع من أساليب وامكانيات ، وغير عابىء بالصعوبات والعراقيل القائمة في طريقه نحو الهدف المنشود .

محاربة الفكر والثقافة

نثبت هنا مضمون رسالة رسمية سرية توجد في سجلاتي الخاصة ، وهي تحت رقم 640 وبتاريخ 5 مارس 1932، موجهة من الوزير المفوض المعتمد بالاقامة العامة ، « أوربان بلان » في شأن الخزائن الكتبية المغربية التي أراد الفرنسيون الاستيلاء عليها أو على الأقل إحصاء كنوزها لحاجة في أنفسهم ، وفحوى الرسالة : لقد ظهر ، وذلك احتفاظا بالثروات الفهرسية في الخزانات الكتبية العامة بالمغرب ، أنه يلزم القيام مسبقا باحصائها احصاء كاملا بقدر الامكان ، وتدخل الخزانات الكتبية في الغالب في ملكية الزوايا التي أشير بأن عددا منها يحتوي على وثائق ثمينة ، غير أن البحث عن هذه الوثائق يجعله دقيقا إلى أقصى حدّ ما عليه الأفكار الأهلية من تطور ناقص ، وكذلك الطابع الديني للزوايا ، واحتراس مالكي الكتب العربية أو العبرية من الباحثين الأوربيين ، فالمطلوب اذن ـ بعد القيام ، في سرية وتكتم ، بالاستطلاع لمعرفة ما يوجد في الزوايا من خزانات ـ العمل لإفهام أصحاب الكتب أن نية « الحماية » ليست هي

انتزاعها منهم ، بل ترى ، على العكس ، أن مصلحة الثقافة الاسلامية نفسها تجعل من الضروري معرفة أين توجد الكتب لحفظها من التلاشي والاندثار ، وتلافي ضياعها ، والإقدام ـ عند الاقتضاء ـ على تصويرها من أجل ذلك .

فهذه هي الغاية التي يجب الوصول اليها ، والتي يلزم ، منذ الآن ، تكليف سلطات المراقبة التابعة لكم بتوجيه جهودها الصبورة في اتجاهها » ، ثم أرفقت الرسالة المقيمية بلائحة أسئلة طلبت الاجابة عنها في أجل لا يتعدى 15 مايو 1932 .

فهذه الرسالة دشنت الحملة الاستعمارية على الخزانات المغربية قصد اكتشاف ما فيها من ثروات فهرسية ، وكنوز وثائقية ، وهي خطوة كان لها ما بعدها من عمليات السطو ونزع الملكية في مجال الكتب والمستندات ، كما كان الأمر بالنسبة للأراضي والثروات الطبيعية المغربية .

ومما لا شك فيه أن السلطة الفرنسية استطاعت أن تتدخل في الخزانات الخاصة ، وتستولي على أهم ما كان فيها من كتب مخطوطة ، ووثائق تاريخية ، وبهذا تمت لها عملية النهب والاختلاس ، ولا ندري هل احتفظ بهذا داخل المغرب في الخزانة العامة أو أخذ إلى باريس لضمه إلى الخزانة الوطنية الفرنسية ، وإنه لمن المؤسف ، بل والمؤلم جدا ، أن الحكومات في عهد الاستقلال ، لم تهتم بالبحث عما استولى

عليه الاستعمار من عناصر التراث الثقافي والتاريخي للمغرب ، ولم تعمل لإرجاعها إلى البلاد التي فقدتها في عهد ضعفها وسيطرة الاجانب على سائر شؤونها وثرواتها ، وتلك الرسالة أقوى حجة على مد يدهم إلى الزوايا التي كانت تتوفر على خزائن علمية غنية بالذخائر والآثار الخالدة .

وفي الميدان الثقافي كانت الجمعيات المدرسية لقدماء التلاميذ المنتسبين لثانويتي فاس والرباط ، ولمدارس أبناء الاعيان الابتدائية في سلا ، والدار البيضاء وغيرهما تقوم بمجهودات في سبيل نشر التعليم ، والثقافة ، والفن المسرحي سواء في أنديتها أو على الصعيد العام ، كما برزت في نفس الميدان جمعيات بتطوان وطنجة ، ففي الأولى كانت « جمعية رابطة الإسلام » ، وفي الثانية نشطت « جمعية الثقافة الاندلسية المغربية » و « جمعية رابطة الأدب العربي » التي نسب انشاؤها إلى المختار أحرضان ، وكان المثقفون في المنطقة المحتلة من الفرنسيين يترددون على الجمعيات لحضور نشاطاتها من محاضرات وغيرها أو للمساهمة فيها ، لأنها لم تكن خاصة بجهة دون أخرى من المغرب ، وكان القيمون عليها من الوطنيين العاملين ، كما كانوا على اتصال باخوانهم في مختلف مدن المغرب .

جمعية شباب الوحدة

في سنة 1936 أنشئت في باريس « جمعية شباب الوحدة في شمال افريقيا » ، وكانت من مبادرة شاب وطني تونسي هو محمد العيد الجباري ، وقامت على اعتبار شمال افريقيا وحدة لا تتجزأ ، ووطنا واحدا يجب أن يؤلف أبناؤه جبهة واحدة للدفاع عنه ، وكان مجال نشاط الجمعية في باريس ، وخاصة في الحي الجامعي المسمى بالحي اللاتيني ، حيث كان يلتقي الطلبة من الأقطار الثلاثة في الكليات ، والاندية ، والمقاهي ، ففيها كانت تتم الاتصالات والمذاكرات لتوحيد المشاعر والاتجاهات عند الشبان الذين هم رجال الغد ، وأطر المستقبل ، وفيها كانت تتربى نفوس الشباب على الحرية ، وتتغذى بالأفكار والتيارات الجديدة في مختلف الميادين الفكرية ، والمذهبية ، والسياسية ، والثورية ، وهكذا كانت تتهيأ فيها عناصر النضال للمستقبل بعد العودة إلى الأوطان في نهاية الدراسة الجامعية .

وكانت بطاقة الانخراط في الجمعية تمثل رسمين ، أما أحدهما على اليسار فتظهر فيه امرأة مغربية بلباسها التقليدي وفي

جبهتها هلال ونجمة ، وفوق رأسها كتب بخط عربي جميل : « شباب الوحدة » ، وتحت العنوان سنة التأسيس 1355 يمينا ، و 1936 شمالا وتضم يدا المرأة ، كرمز للتوحيد ، ستة مغاربة بألبستهم العادية مغربية ، وجزائرية وتونسية وفرنجية ، وأما الرسم الثاني على اليمين فيمثل خريطة شمال افريقيا بالعربية .

وفي اليسار داخل البطاقة يدان متصافحتان كتب تحتهما : واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، ويتعهد العضو بما يلي :

« أقسم بمجد شمال افريقيا أن أعمل طيلة حياتي على رفع منارها وتوحيد أقطارها ، وتثبيت عزها حتى تظل الكلمات التالية حقيقة لا ريب فيها :

1 ـ أفريقيا الشمالية وحدة لا تتجزأ .

2 ـ أفريقيا الشمالية أمة واحدة يجب أن تظل أبد الدهر أمة واحدة .

3 ـ الشمال االافريقي شعب واحد يجب أن تكون لغته ، وثقافته ، وعاداته واحدة .

4 ـ الشمال الافريقي وطن واحد يجب على أبنائه أن يكونوا في جهادهم من أجله جبهة واحدة .

وفي اليمين تفاصيل الانخراط .

وباختصار فإن حركة توحيد أقطار وشعوب الشمال الافريقي كانت مجسمة :

على الصعيد الطلابي في « جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين » .

وعلى الصعيد الشعبي في « جمعية نجم شمال افريقيا » .

وعلى الصعيد العام في « جمعية شباب الوحدة » .

وكلها كانت متمركزة في باريس حيث توجد جالية كبيرة من العمال ، والتجار ، والطلبة ، وتساعد ظروف الحرية على الاتصال والاتحاد ، وتمكن الاستفادة من تسهيلات المواصلة بين باريس وأقطار الشمال الافريقي لبث الدعوة ، وكسب الأنصار ، وهكذا كانت ضمانات الوجود والنشاط متوفرة في باريس التي كانت تنطلق منها الحركة في فرنسا وأوربا ، وفي شمال افريقيا .

الطرق الدينية في المغرب

لقد التحق كثير من المغاربة بالطرق وزواياها في الحواضر والبوادي قبل أن يعرفوا الأحزاب السياسية التي تأخر ظهورها إلى 1937 ، أما الطرق فلم تكن بعيدة عن السياسة منذ ابتلي المغرب بالاحتلال والاستعمار حيث استطاعت السلطة الأجنبية أن تستميل بعضها ليستفيد من نفوذها ، وتسخرها لأغراض سياستها في الحرب والسلم .

وفي تاريخ المغرب قامت الطرق لأول مرة ، في القرن السادس عشر ميلادي ، بدور سياسي وجهادي حينما استعان بها السلاطين لمقاومة الهجومات البرتغالية والإسبانية على الشواطىء المغربية .

وبصفة عامة كانت الطرق ـ مع مساهمتها في حركة الجهاد ضد الغزو النصراني ـ تحتفظ بطابعها الروحي تبعاً للمناهج الصوفية التي برزت على هامش الإسلام ومذاهبه الكبرى المعروفة .

والطريقة الصوفية المغربية عبارة عن خليط من الدين ، والتصوف ، والبدعة ، ولا تخلو الطرق من معتقدات خرافية حرية بالجاهلية الأولى ، وكل الطرق تؤمن « بالأولياء » المدفونين في «الأضرحة»، كما تتخذ لها مراكز ، هي « الزوايا » ، وتعتمد على « بركة » الولي أو الشيخ. والعمل الأساسي لكل طريقة هو التوجيه باسم الدين « للمريدين » أي الحاملين « لورد » الطريقة ، وهو « الذكر » الخاص بها الذي يُتلى غالباً في الزاوية من الأتباع المجتمعين في « الحلقة » التي يختلف نظامها حسب طقوس وعادات كل طريقة ، ويقوم نظام الطريقة العادي على الترتيب الآتي : الشيخ ، « والمقدمون » ، و « الفقراء » ، وبسبب هذا التنظيم ، وبقدر ما يوجد من تآلف وتماسك بين الأعضاء تستطيع الطريقة أن تقوم بدور فعال في أي مجال . ولما ظهرت الحركة السياسية في المغرب ، واتجهت إلى الدعوة السلفية بدأت العلائق تتدهور بين الحركة والطرقية ، ثم تطورت إلى صراع الحركة باسم السلفية الإسلامية ضد الطرق التي وصفتها « بالضالة » من الوجهة العقائدية الإسلامية ، وقد انضم عدد غير قليل من اتباع الطرق إلى الحركة السياسية بعدما عرفوا الحق ، وهُدوا إلى سواء السبيل .

وفي ابان الثورة الريفية تواطأت بعض الطرق مع المستعمر ضد المجاهدين ، بل حملت السلاح ضد هؤلاء ، فكان هذا سبباً في تحطيم نفوذها ، وانهيار كيانها جزاء الغدر والخيانة .

أما الطريقة الدرقاوية فكانت تعارض الدولة في أواخر القرن الثالث عشر الهجري متهمة إياها بالميل للأجنبي ، كما قاومت فرض الحماية على المغرب ، وحاربت الإرساليات المسيحية فيه ، ولما طرأ انشقاق على الطريقة الدرقاوية انقسمت إلى شقين : أحدهما كان مركزه بأمجوط في بني زروال ، والثاني اتخذ مقره في توسكان بغمارة ، وهو الشق المنفصل برئاسة محمد بن الحاج الصديق الغماري الذي استقر بطنجة ، ويظهر أن الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي كان على صلة بهذا الفريق من درقاوة ، ثم فسدت علاقتهما ، فأدى هذا إلى التحاق كثير من درقاوة بالجيوش الإسبانية والفرنسية لقتال جيش المجاهدين في الريف . وبعد هذا استعمل درقاوة نفوذهم ضد دولتي الاحتلال ، فرنسا وإسبانيا ، ذلك أن فريق طنجة أخذ يشارك في جميع الحركات العدائية للأجانب ، وخاصة منهم الفرنسيون ، بينما أظهرت طريقة تطوان انقياداً للإسبانيين . أما فرنسا فنجحت في استمالة الطريقة الدرقاوية التابعة لزاوية أمجوط ، الأمر الذي ضمن لها الاطمئنان في جبال ورغة منذ 1914 وذلك بواسطة الشيخين مولاي عبد الرحمان المتوفي سنة 1927 ، والشيخ محمد ابنه ، ولكن بعض أعضاء العائلة الدرقاوية في بني زروال وفاس من ذرية مولاي علي كانوا من أخلص الوطنيين العاملين في صفوف الحركة السياسية ثم في الأحزاب الوطنية ، فأُوذوا في سبيل بلادهم ، وظلوا أوفياء لعهدهم طوال

فترة الكفاح في سبيل الاستقلال . وأما إسبانيا فأرادت أن تحد من نفوذ درقاوة في منطقة احتلالها ، فعملت لمنع كل اتصال بين الفريقين في كل من طنجة ، وغمارة ، بل بلغ بها الأمر أن اتهمتهما باطلاً باثارة الفتنة والتمرد في الشمال المغربي ، وذلك بايعاز من فرنسا ولصالحها ، وكان هذا بين 1931 و1936 .

ولما اندلعت الحرب العالمية الثانية أعلنت الطريقة عطفها على ألمانيا ، فكتب الشيخ محمد بن الصديق من طنجة ـ فيما يقال ـ عدة رسائل لهتلر طالباً منه أن يفسح له المجال لبث دعوته في المنطقة الشمالية بعد أن منع من هذا ، وأن يمنح المغرب الاستقلال .

ولكن لما نزل الحلفاء في المغرب تغير الموقف ، وبعد ما جمع مالاً في طنجة من القنصليات الأمريكية والإسبانية ، والإنكليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والهولاندية ، والبلجيكية ، واليابانية وعد شيخ الطريقة بتأييد الحلفاء ، ثم بمساعدة أخويه ، وبفضل الاتصالات مع سائر الجهات ، عمل الشيخ على إخراج إسبانيا من طنجة التي احتلتها سنة 1940 .

وفي 1943 نشب خلاف بين الطريقة الدرقاوية وحزب الوحدة المغربية في طنجة بسبب مقالات كتبها الشيخ تنويها بسياسة العطف والتسامح المنسوبة لإسبانيا في المجال الديني ، فكانت القطيعة بين الفريقين نتيجة تلك المقالات الموالية

لإسبانيا ، وقد أتيحت لهذه الأخيرة الفرصة لتوسيع شقة الخلاف ، فكانت تتحيز ، تارة ، للأحزاب السياسية ، وتارة أخرى ، للطريقة الدرقاوية ، مستغلة في كل مرة الفريق المفضل عندها مؤقتاً على منافسه بكل الوسائل .

وفي تطوان أوعز إلى عرفة الحراق ، شيخ زاوية درقاوة ، في 1946 ، بتأسيس حزب سياسي تحت اسم « حزب الاصلاح الديني » لمعارضة سميه ، والدعوة إلى الولاء لإسبانيا ، وفي 1947 سافر الشيخ ابن الصديق الدرقاوي من طنجة إلى مصر وغيرها من بلاد الشرق ، وكان يظهر الرضى عن سياسة إسبانيا في المغرب . وفي نفس السنة وقعت أحداث دموية بالدار البيضاء فنظمت الطريقة الدرقاوية مظاهرة شعبية احتجاجية شديدة ضد فرنسا ، وقد شارك فيها أعضاء حزب الوحدة بعدما تم التصالح بين الطرفين بهذه المناسبة ، وفي 1949 ادعى الإسبانيون أنهم اكتشفوا مؤامرة ضد النظام الفرانكاوي ، فاتهموا الشيخ ابن الصديق الدرقاوي وطريقته بتدبيرها بمساعدة الجمهوريين الإسبانيين ، والوطنيين ، وذهبت الرواية الرسمية إلى أن « عصابات مسلحة » كانت تستعد للتدفق من طنجة على المنطقة الشمالية لإثارة الفتن والاضطرابات فيها ، وظهر أن التهم الموجهة إلى ابن الصديق كانت من الخطورة ما برّر اعتقاله والحكم عليه في أغسطس 1950 بثلاث سنوات سجناً من أجل تهريب الأسلحة ، وقيل إن مستودعات الأسلحة اكتشفت في غمارة ،

وعند بعض الأعيان الوطنيين بتطوان . والحقيقة أنها كانت مدخرات قديمة ترجع إلى 1936 حيث كانت إسبانيا قد سلحت بعض الأنصار ، وإلى 1940 وقتما كانت إسبانيا تزمع غزو المنطقة الجنوبية بعد انتصار دول المحور على فرنسا ، فكان هذا باعثاً على اتهام إسبانيا في يونيو 1949 للوطنيين ، ولدرقاوة ، وللجمهوريين بتدبير المؤامرة المزعومة وتحمل مسؤوليتها .

ونتج عن هذا أن الإسبانيين قضوا شهوراً في البحث والتنقيب عن الأسلحة ، فارتكبوا ضد سكان القبائل من المظالم والاضطهادات البوليسية ما أغاظ القبائل الضحية ، وأثار في يبراير 1950 تشويشاً وهيجاناً في الجبال .

وانتقاماً من الإسبانيين ، بعد اعتقال ابن الصديق ، قام درقاوة بدعاية نشيطة تهدف إلى عودة الأمير محمد بن عبد الكريم ، فاضطر المندوب السامي الإسباني ، ابتداء من أبريل 1950 ، إلى نهج سياسة انفراج سياسي نسبي ، وبوشر الافراج تدريجياً عن المعتقلين المغاربة منذ اكتشاف المؤامرة المزعومة .

وبمناسبة قضية ابن الصديق عهدت السلطة الإسبانية إلى الشيخ عرفة الحراق بأن يتولى أمر جميع الزوايا الدرقاوية في الشمال ، وتم عزل سائر المقدمين المعينين من لدن ابن الصديق . ولما خشيت إسبانيا من تدخلات أجنبية ألزمت الطرق بأن تختار شيوخها من داخل المنطقة الخليفية تلافياً لكل ولاء

خارجي ، وعملت السلطات الإسبانية على التقارب مع درقاوة مدعية أن قضية ابن الصديق لا يترتب عنها أي عداء للطريقة في مجموعها .

وفي 1953 أفرج عن الشيخ أحمد بن الصديق فرجع إلى طنجة حيث وفد عليه كثير من الزوار من قبائل غمارة ، وتقارب مع الحزب الريفي المنتمي إلى الأخوين الحاج عبد السلام والحاج محمد التمتماني الذين كانا يدعوان إلى فكرة عودة ابن عبد الكريم إلى الريف .

وفي 13 أكتوبر 1953 أُخرج الشيخ ابن الصديق من طنجة بضغط من الإسبانيين ، فسافر إلى القاهرة حيث أقام . وفي حركة القواد ضد ملك المغرب انضم درقاوة إليها حيث إن الشيخ محمد بن الحبيب الدرقاوي من مكناس خطب في الحاجب ، يوم 28 يناير 1953 ، أمام جمع من أعيان المدينة ، كما أن الزمزمي بن الصديق خطب في مسجد درقاوة بطنجة ، يومي 17 و 24 يوليو 1953 ، فحمل بشدة على الوطنيين . ويتضح أن درقاوة لم يكن لهم موقف موحد وثابت ، وإنما كانوا يتخذون المواقف حسبما تمليه عليهم الظروف ، والمصالح ، وأحقادهم الشخصية ، وميولاتهم الطائفية ، ولهذا لم يستطيعوا أن يكونوا قوة ثابتة لها شأنها ووزنها ودورها في سياسة البلاد .

وبالاضافة إلى ذلك فإن الطريقة الكتانية المنتسبة إلى

الشيخ عبد الحي كانت موالية للفرنسيين ومعارضة للوطنيين ولملك المغرب ، ولهذا كان شيخها « مفتي » حركة القواد ضد السلطان سيدي محمد ، وهي حركة مدبرة من الفرنسيين وعلى رأسهم الجنرالان جوان وكَيوم وعصابتهما الطاغية من كبار الموظفين الفرنسيين ، ومسيري « جمعية الوجود الفرنسي » الارهابية ، وما عدا الطريقتين الدرقاوية والكتانية التابعة لعبد الحي فإن الطرق الأخرى لم تتدخل في السياسة ، ولم تتورط في مؤامرات الاستعمار في المغرب ، وإنما كانت تتعايش مع السلطة ، وليس معنى هذا أن السلطة لم تحاول استغلال نفوذها في بعض الأزمات ، ولكن دون الوصول إلى أية استجابة . وهنا أذكر مثلاً أن السلطة الفرنسية ـ لما اشتدت عليها في ناحية تازة الجبلية وطأة الجيش الريفي المحاصر لهذه المدينة الستراتيجية ، والتحق بعض رجال قبائلها بصفوف المجاهدين ، التجأت إلى سيدي العزيز بن علال الوزاني الذي كان يتمتع ، كشيخ الطريقة الطيبية التهامية الوزانية هناك ، بنفوذ عظيم جعله مسموع الكلمة في تلك القبائل الجبلية المهتمة وقتئذ بالانضمام إلى الثورة التحريرية ، فطلبت منه أن يقوم بمهمة في هذه القبائل فامتنع ، ولما كانت تعرفه السلطة الفرنسية كذلك من اتصال وثيق بين الأمير محمد بن عبد الكريم ورؤساء الأسرة الوزانية ذات النفوذ في شمال المغرب شرقاً وغرباً ، ومن تعاون بين الجانبين ، حتى إن بعض كبار الأسرة الوزانية في الشمال كانوا من ولاته

الاداريين ، وقواده الحربيين ، فقد طلبت مرة أخرى من سيدي العزيز الوزاني ـ كما أخبرني هو نفسه بكل هذا في إبانه ـ أن يذهب في وساطة سلم لدى ابن عبد الكريم ، فاعتذر عن هذا بأنه ليس رجل سياسة ، ولا يريد أن يشتغل بمشاكلها ، لأنه شيخ طريقة دينية همها ذكر الله ، ونشر الدعوة بين الناس خدمة للدين ، ولهذا فإن نشاطه صوفي محض لا يتجاوز زوايا الطريقة واتباعها الذين لا سلطة له عليهم فيما عدا ذلك ، ولكن الفرنسيين لم يقتنعوا ، فاعتبروا الاعتذار امتناعاً بأسلوب لبق . ولما أصر على رفضه أخذت السلطة تنتقم منه فضايقته ، وعاكست مصالحه الفلاحية ، بل أثارت له مشاكل ملفقة ، كما فعلت هذا مع أنصاره حتى اضطر إلى الاستقرار بفاس ، ولما قام ابنه الكبير العربي مقامه في رعاية مصالحه لقي ما لقي أبوه إلى أن منعته السلطة الفرنسية من ناحية تازة ، والحقيقة أن سيدي العزيز حوّل طريقته ـ سراً ـ إلى خدمة المجاهدين ، وتشجيع الأتباع على الالتحاق بصفوفهم ، ومنهم بعض كبار القواد ، وكان يقوم بهذا من وراء ستار ، وكنت باستمرار على علم من نشاطه السري بواسطته مباشرة . ومن المعروف أن سيدي العزيز كان كذلك ذا نفوذ عظيم في مختلف الأوساط الفاسية ، وأن مركز طريقته كان بزاوية سيدي الحاج الخياط وبزاوية سيدي قاسم بن رحمون ، كما أنه كان من الرعيل الأول في الحركة الوطنية ، فشارك في بث دعوتها ، وساهم في كثير من مظاهراتها ضد الاستعمار إلى أن

العزيز بن علال الوزاني

توفي أثناء الحرب العالمية الثانية ، فترك أعظم حسرة في النفوس ، وذكرى خالدة في تاريخ وطنه ، وقد سبق ذكره في الحديث عن الثورة الريفية ، كما سيرد ذكره في مواطن من هذا الكتاب كوطني عامل لا يخاف في الله والحق لومة لائم .

« عمل الشعب »
أول لسان للمعارضة السياسية والوطنية في المغرب

كانت الحركة الاحتجاجية على السياسة البربرية لا تملك للتعبير عنها إلا المناشير ، والمساجد لقراءة « اللطيف » ، والخروج إلى الشارع عند الاضطرار ، فلم تكن لها صحيفة في الداخل تمثل لسانها الناطق ، لأن القوانين كانت صارمة ، بل كانت السلطات الاستعمارية ، في الواقع أشد صرامة بحيث لم تسمح لنا بجريدة ولو في نطاق القوانين الجائرة ، وتحت رقابتها القاهرة .

وإذا كنا قد تمكنا ، بعد سنتين ، من إصدار مجلة « مغرب » الشهرية بالفرنسية في باريس ، فلم تكن تلبي كل حاجات الحركة في النشر ، لأنها كانت تصدر مرة في الشهر ، فهي محدودة الأمد والنطاق ، خصوصاً وقد كانت تنشر في كل عدد مقالات عن تونس ، وسوريا ، والبلاد العربية الأخرى التي كانت تحت نير الاستعمار باسم « الحماية » أو « الانتداب » ، ثم إن المجلة كانت قليلة الرواج في الداخل بسبب قلة الأعداد المتداولة ، وعدم معرفة أكثرية المتعلمين المغاربة للفرنسية ، لغة

المجلة ، كما أننا لم تهتم ، في كل شهر ، بتلخيص مواضيع المجلة بالعربية ، وبالعمل على ترويج هذا في نشرة خاصة تكون في متناول جمهرة أوسع من القراء المغاربة .

وقد كنت شاعراً بهذا النقص ، وبالحاجة الملحة إلى تزويد الحركة الفتية بلسان ناطق في الداخل ، وفي فاس بالذات ، قلب الحركة النابض ، وحصنها الأكبر ، فعزمت على النهوض بالأمر مهما كلفني من جهد وتضحية ، وبالاضافة إلى ذلك فقد اقتنعت أشد اقتناع بأن الحركة كانت في أمس الحاجة ـ بعد أكثر من ثلاث سنوات ـ إلى أن تتطور تطوراً مرحلياً حاسماً بحيث لا تظل سائرة في طريق تقليدي رتيب (روتيني) ، ولا تبقى سجينة السليبة بالاقتصار على حصر النشاط الوطني في الاحتجاج المألوف على السياسة البربرية ، خصوصاً وقد أصبح موقفنا منها واضحاً في الداخل والخارج عند الخاص والعام ، كما ملّ الناس البقاء في نقطة البداية بترديد نفس النداء ، وتلاوة نفس الدعاء ، وإرسال نفس الصيحة ، فكل هذا ، بعد توالي الأعوام صار أشبه شيء بالجمود ، بل بالتقهقر ، بدل التقدم والتطور ، في حين أن الظرف ، والمصلحة والضرورة صارت تتطلب بإلحاح قوي الإقدامَ على الجديد في حياة ومسيرة الحركة . وقد فكرت جدياً في الأمر بعدما رأيت ، بقلق وتخوف ، ما أخذ يستولي على الأوساط حتى العاملة منها في الحقل الوطني من سأم ، وفتور ، وتشاؤم قد يؤدي إلى اليأس ، فتكون الطامة والكارثة ، وهو ما

وجب الإسراع بتلافيه ، وليس من سبيل إلى هذا إلا بانطلاقة جديدة تسير بالحركة قدماً ، وتنتقل بها من طورها الذي أصبح شبيها بمأزق إلى طور يتجدد فيه العمل ، ويتسع به المجال لنشاط وطني شامل يتناول جميع جوانب الحياة المغربية ، ويبرز دعوتنا لأول مرة كقضية وطنية عامة ذات مشاكل كبرى تستدعي الاهتمام ، وتتطلب التسوية بما فيها السياسة البربرية التي تصبح جزءاً من القضية وإحدى مشاكلها ، وليست ، كما كان الأمر خلال ثلاث سنوات ، كل القضية وكل المشكلة المطروحة في الداخل والخارج .

فهذا كان هو الطريق ، ولا طريق سواه للانتقال بالحركة من طورها « البربري » إلى طور الكفاح الوطني العام .

ولكن كيف الخروج من الوضع القديم إلى الوضع الجديد ؟

بعد التفكير رأيت أن لا وسيلة أجدى من الصحافة التي تدعى بحق ـ في عصرنا ـ « بصاحبة الجلالة » ، والتي أدركت فيه من السطوة والنفوذ ما جعلها ـ بكل جدارة ـ تعتبر « السلطة الرابعة » بالاضافة إلى السلطات التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية في الدول العصرية الراقبة .

وقد كان من البديهي أن أنساق في تفكيري إلى الصحافة التي تخصصت فيها ، وتخرجت من مدرستها في باريس ، كما

مارستها أثناء الدراسة العليا بكتابة المقالات كتمارين تطبيقية وبالتدريب في بعض كبريات الصحف اليومية الباريسية ، وبتحبير المقالات السياسية وغيرها في صحف الشمال ، وفي مجلة « مغرب » ، فلم أكن غريباً عن الصحافة ، كما لم تكن هي غريبة عني ، وكيف لا تستهويني الصحافة في ميدان الكفاح الوطني وهي فيه أمضى سلاح ؟ كما هي ، فضلاً عن هذا ، أداة التعبير عن الرأي العَام الذي أصبح ـ كما قال نابوليون ـ « سلطان العالم » بدون منازع .

نعم ، كيف لا تجذبني الصحافة وهي تتيح لي الفرصة ، وتفسح لي الميدان لشن معركة الرأي وحرب القلم في سبيل الله والوطن ؟ لهذا وجدت فيها ضالتي المنشودة ، كما حققت بها أمنية غالية ، وبعد هذا كان لا بد من الافضاء بفكرة المشروع إلى الرفقاء أعضاء « الزاوية » ففعلت وأنا أظن أنهم سيرحبون بها ، ويتحمسون لها ، وينطلقون معي لتحقيقها ، ولكن كم خاب ظني حينما رأيتهم لا يظهرون لها أي ارتياح ولا استعداد ، وعبثاً حاولت أن أشرح لهم البواعث والضرورات لانجاز المشروع ، فأخذوا يناقشونني ، ويجهدون أنفسهم لصرفي عنه بدعوى أن الوقت غير مساعد ، وأن الحاجة غير ماسة ، وأن مجلة « مغرب » تلبي هذه الحاجة ، وأن جريدة بالفرنسية تعد عملاً مكرراً مع مجلتنا في باريس ، وأن المال قليل فلا طاقة لتحمل نفقات جريدة مع نفقات « مغرب » ، إلى غير هذا من الاعتراضات

الواهية والتعللات الباطلة التي لم يقتنع بها حتى أصحابها أنفسهم ، وبعد ما استمعت إلى هذه الاعتذارات ، بل المثبطات تصديت للجواب على كل واحدة منها بما يبطلها ولكن بدون جدوى ، فلما رأيت تصميم الرفقاء على موقفهم المثبط ، وتأكدت من إجماع كلمتهم على الرفض أيقنت أن وراء الأكمة ما وراءها ، وسرعان ما أدركت سرهم ونجواهم . والحقيقة أنهم عارضوا لاعتبارات غير التي أبدوها ، وهي أن الجريدة ستكون بالفرنسية ، إذ كان اصدار الصحيفة بالعربية متعذراً بسبب القوانين الصارمة المفروضة ، ورفض السلطة إعطاء الرخصة المشروطة ، وأنه لا يوجد بين أعضاء « الزاوية » في فاس وخارجها من كان يمكنه أن يتولى الأمر غيري ، وأن هذا يجعلني مالكاً لأداة الرأي الحر ، والتوجيه الوطني والعراك السياسي في المغرب ، وهو ما حسب له بعض « الرفقاء » ألف حساب ، وجاراهم فيه آخرون ومن حُشروا في « الزاوية » حشرا لمثل هذه المناسبة ، وأمام هذا لم أتردد أو أتقهقر حيث كان الأمر وطنياً صميماً ، بل حيوياً للحركة الفتية .

وبعبارة أوضح كانت « الزاوية » صنفين من الأعضاء : صنف الشبان الذين كانت تهيمن عليهم « العنصرية القروية » و « العصبية الشخصية » ، وهؤلاء ـ بطبيعة الحال ـ كانوا يعارضون كل من عداهم ، وبالأخص كل عنصر « عصري » لا يجاريهم ، ولا ينقاد إليهم ، وقد كنت ، في نظرهم ، هذا

Première Année N° 18 — Le Numéro : 0.50 — Vendredi 1er Décembre 1933

L'Action du Peuple

ORGANE HEBDOMADAIRE DE DEFENSE DES INTERETS MAROCAINS
Directeur-Rédacteur en Chef · Mohamed Hassane EL OUAZZANI

BUREAUX DU JOURNAL :
168, KASBAH DE BOUTELOUD, FES
Boîte Postale : 508

LA PRESSE EST LIBRE. ELLE EXPRIME SA VOLONTE ET SES CRITIQUES DANS LES LIMITES NATURELLES DE LA LEGALITE; IL EST DONC INSENSE DE LUI REPROCHER POURQUOI ELLE NOUS CRITIQUE. NOTRE DEVOIR N'EST-IL PAS DE NOUS DEMANDER POURQUOI NOUS NOUS LIVRONS A DES ACTES QUI APPELLENT JUSTEMENT SES CRITIQUES ?
TOUTE RESTRICTION A LA LIBERTE DOIT FORCEMENT TROUVER SA JUSTIFICATION DANS LES FONDEMENTS DE LA LIBERTE ELLE-MEME. AUTREMENT, ELLE NE SERAIT QU'INJUSTICE.

ZAGHLOUL PACHA.

ABONNEMENTS
1 an
Maroc ..... 50 frs.
Afrique du Nord et France 60 frs.
Etranger ..... 70 frs.

UNDO THE DOCCIAMMED DE THE DOCCIDIDI

LA FETE DU TRONE

LES EVENEMENTS DE PALESTINE

« عمل الشعب »

العنصر بالذات ؛ وصنف الكهول والشيوخ الذين كانوا عمدة المادة ، أي تمويل مجلة « مغرب » ، فلم يقبلوا تمويل جريدة أخرى ، لأنهم لم يدركوا أهميتها وضرورتها في ذلك الوقت ، حق الادراك ، كما أنهم لم يريدوا التضحية من أجلها ببعض المال لسد العجز المحتمل ، فانساقوا ، بدافع من المصلحة المادية ، مع الاتجاه المعارض عن غرض وهوى ، وكان الموقفان واضحين كل الوضوح ، ومتواطئين ضد المشروع ، ولكل وجهته واعتباره ، فكل مسايرة لهما كانت معرقلة للنشاط الجديد ، وحائلة دون تطوير الحركة ، والسير بها نحو الآفاق المنشودة .

ولهذا قر قراري على المضي في العمل ، فأعددت لكل شيء عدته ، وتركت « الرفقاء » حتى فاجأتهم بالأمر الواقع ، ذلك أني توجهت ذات صباح إلى الخزينة العامة للدولة ، فوضعت في صندوقها الضمانة المالية القانونية التي أخذت بها وصلاً سلمته فوراً لكتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية الفرنسية مع تصريح بتأسيس جريدة « عمل الشعب » فأعطيت وصلاً بايداع الوثائق المطلوبة ، ويعتبر هذا الوصل اعترافاً قانونياً بالجريدة الفرنسية دون العربية التي كانت تحتاج وقتئذ إلى إذن رسمي مكتوب من الحكومة ، وهو ما لم يكن يعطى لأحد ، ولو مع توفر الشروط القانونية المفروضة .

وفي طـريقي إلى البيت لقيني رفيق من « الـزاويـة » ممن كانوا حاملين لواء الاعتراض على المشروع في الجمع المذكور ، فسألني / أين كنت في هذا الصبـاح الباكـر ؟ فلما كشفت لـه عن جلية الأمر بُهت ، وبعد برهة من السكوت قال / لم نتفق على هذا فقلت : وهو كذلك ولكن هذا أصبح أمري ، والجريدة جريدتي ، وأنا حرّ في تصرفي ، وعلى بينة من عملي ، فرد علي : لا بد أن نجتمع عشية اليوم لننظر في الأمر ، فقلت : سأكـون في الموعـد بالضبط . ثم انعقد الاجتماع الذي كشف أكثر من ذي قبل ما في رؤ وس « الرفقاء » من نوايا وخفـايا ، وبعـد أن تكلموا بمـا أرادوا ذكّرتهم بما كانوا يتجـاهلون ، فقلت لهم ما فحـواه : الأمر أهـون مما تظنون وتدعون ، إنه لا يعدو تأسيس جريدة ، وهو حق يملكه كل واحد منكم كما أملكه أنا ، وقد عرضت عليكم الفكرة لتكون فكرتكم كذلك ، فننهض جميعاً بالمشروع ، ولكنكم عاكستموني بمـا لم يقنعني ، في حين أنني شديـد الاقتناع بـالفكرة ، ثم بقي كـل منـا على رأيــه ومـوقفــه ، فمـا هي الــوسيلة للخـروج من الخـلاف ؟ هـل هي استسـلامي لـرأيكم لا لشيء إلا أنــه رأيكم وكفى ؟ فهذا ما لا يمكن أن يكون خصوصاً وهو في نظري ، رأي بـاطل لا يقـوم على أساس من الحق والصـواب ، ومن المؤسف أنكم لم تقـدروا المشروع ، وهـو مشروع وطني ضـروري لنا في هذه المرحلة من كفاح الحركة ، وما دمتم غير متفقين عليه ، ومـا دمت مقتنعاً به أشد الاقتناع فـلا توجـد وسيلة للتوفيق بين الـرأيين

والموقفين كما لا يمكن ـ في الرضع الذي تعمل فيه جماعتنا ـ أن يكره طرف منا الآخر على التخلي عن رأيه وموقفه ، والحل الوحيد الذي أراه هو اعتبار المشروع خاصاً بي وتحت مسؤوليتي الكاملة بحيث لا تتحمل فيه الجماعة أية تضحية . ولكن هذا لم يجعلها تقبله كتسوية ، فالشيء الذي كان يوافقها هو أن أتخلى على المشروع ولو كانت فيه التضحية بالمصلحة الوطنية ، وهذا ما لم أقبله بأي وجه ، فكان الحل هو الاحتكام إلى الضمير ، والواجب ، والمصلحة ، وقد فعلت ، فكانت النتيجة مع فكرتي ، مما زادني إيماناً بها ، وتصميماً على تحقيقها . ولما رأيت من العبث مذاكرتهم من جديد في الموضوع نفذت المشروع وحدي وتحت مسؤوليتي ، ولم يكن في هذا ما يعاب ويلام . ولما طلبوا في اجتماع آخر أن يتأخر تنفيذ المشروع إلى وقته المناسب ، وإلى أن نتفق عليه ، ونهيىء له الوسائل ، أجبت بأن المشروع قد دخل في طور التنفيذ حيث أبرمت عقدة مع المطبعة ، والتزمت فيها بالتزامات محددة ، بل يسرت حتى مركز الجريدة ، كما أعددت جهازها الداخلي ، والمتطوعين للعمل بها ووضعت كذلك ميزانيتها ، وضمنت تمويلها ، فلا سبيل إلى تأخير المشروع لسبب غير معقول ولا مقبول ، على أني أجعل الجريدة رهن اشارتهم لنشر ما يريدون فيها دون أن يتكلفوا لها بشيء ، فردوا بأني واحد من الجماعة ، فلا يمكن أن أنفرد بعمل دونها . وهنا تحرج الموقف ، وأحسست بأنه يجب أن أكون

واضحاً أكثر ، فأفهمهم ما تغافلوا عنه ، وهو أني أعددت نفسي لأكون صحفياً أخدم بفكري وعلمي قضية البلاد ، فهل يريدون مني أن أتخلى عن الخطة التي رسمتها لنفسي في الحياة ؟ إننا كرفقاء إنما يؤلف بيننا الاخلاص والكفاح ، فيوم ينقطع العمل تنقطع معه كل صلة بيننا كجماعة وجدت للعمل الوطني بكل الوسائل الممكنة ، فبدون هذا العمل نفترق ويختار كل واحد منا سبيله ، وأن القضية الوطنية لتتطلب العمل اليوم أكثر من ذي قبل ، والجريدة عمل وطني صميم وإن كانت ليست هي كل العمل ، ونحن الآن لا نعمل في الداخل عملاً صحيحاً يذكر ، ثم طال الأخذ والردّ دون جدوى ، فتفرق الجمع ، وقد واصلت العمل فأمكن لي أن أعلن بمناسبة ذكرى « مغرب » الأولى في سلا ، بحضور أعضاء « الزاوية » و « الطائفة » ، قرب صدور « عمل الشعب » وسط ابتهاج وحماس عظيمين ، مما دل على أن الجريدة جاءت في إبانها ، وأنها حققت أمنية وطنية عزيزة على الجميع ، وبعد أيام برز « عمل الشعب » الذي كان صدوره فتحاً مبيناً لا في عالم الصحافة المغربية فقط ، بل كذلك في مجال الكفاح الوطني الذي شهد انطلاقة فجرت الحماس ، وحررت الطاقات ، وفتحت الآفاق أمام جمهرة المناضلين الأوفياء .

تلك باختصار ، هي قضية « المعركة » التي خضتها من أجل إصدار « عمل الشعب » الذي أصبح إذاك قطب الحركة الوطنية ، ومحور المعارضة والمطالبة باسم الأمة ولصالح قضيتها

العامة ، فاعتبر لسان المغاربة قاطبة ، وتكتلت حولها الجهود باخلاص وتفان لا حدّ لهما من جميع عناصر الشعب المغربي الذي ظفر بلسان ، ومنبر ، وسلاح للتعير ، والدفاع .

وفي 4 أغسطس 1933 صدر العدد الأول من « عمل الشعب » ، فانتقلت معه الحركة الوطنية من عهدها القديم ، عهد اللطيف والاحتجاج السلبيين ، إلى عهد المعارضة المنظمة ، والمطالبة السياسية ، وهو عهد أخذت تتبلور فيه الحركة الوطنية الفتية حول نخبة من ذوي الرأي ، وحملة الأقلام ، ودعاة التجديد والاصلاح في الحقل الوطني العام ، وببروز « عمل الشعب » إلى الميدان ، دُشنت حرب القلم خدمة للصالح العام المغربي الذي كان رائد الجميع نخبة وجمهوراً على السواء .

وقد امتازت جريدة « عمل الشعب » عن جميع الصحف في المغرب ، فخطط عنوانها بحروف « غوطية » فنية جميلة تماثل في اللغة الافرنجية الخط الكوفي في اللغة العربية ، وتحت العنوان كتبت هويتها وهي : « صحيفة أسبوعية للدفاع عن المصالح المغربية » ، ثم تحت هذا : « المدير ورئيس التحرير : محمد حسن الوزاني » ، وتحت الكل شعارها ، وهو كلمة سعد زغلول : « الصحافة حرة ، تقول في حدود القانون ما تشاء ، وتنتقد ما تريد ، فليس من الرأي أن نسألها : لم تنتقدنا ؟ بل الواجب أن نسأل أنفسنا : لم نفعل ما تنتقدنا عليه ؟ وقوله أيضاً : إن كل تقييد للحرية يجب أن يكون له مبرر من الحرية

نفسها ، وإلا كان ظلماً » . أما عنوان الجريدة فكان وحده يعبر ، بوضوح وقوة ، عن هدفها ، وهو كفاح الشعب . وبما أن الحركة الوطنية كانت لا تزال فتية فلم تتمكن من أن تخطو الخطوة الجريئة الحاسمة إلا بظهور « عمل الشعب » ، الذي رفع عالياً لواء الدفاع عن الحقوق والمصالح المغربية التي كانت مهملة في عهد الاحتلال ، وتحت حكم الاستعمار ولم يكن « لعمل الشعب » أن ينطق باسم أية هيئة ، لأنها كانت مفقودة ككيان منظم ومعروف ، كما أنه لم يمكن للجريدة أن تعلن عن نفسها كناطقة باسم « حركة » قائمة الذات ، غير أن عبارة « الدفاع عن المصالح المغربية » كانت قوية الدلالة على حقيقة الوجهة السياسية والوطنية للصحيفة ، وبصدورها سدت الفراغ الذي شعرنا به طيلة الفتور الطارىء على حركة الاحتجاج ضد السياسة البربرية . وهكذا أصبح « عمل الشعب » خير وسيلة للدفاع عن حرية الرأي الوطني ، وأداة للتعبير عن مطالبه بصراحة وشجاعة بالرغم عن ظروف القهر والضغط ، وعن قوانين الكبت والخنق ، وفي عبارة (الدفاع عن المصالح المغربية) إشارة إلى أنها كانت في حاجة إلى من يناضل من أجلها ، وكلمة زغلول كانت خير ما يبرز ويبرر خطة الجريدة ، وهي حرب الرأي والقلم في سبيل البلاد وقضيتها .

وكانت مهمة التحرير منوطة بي كصاحب الجريدة ورئيس تحريرها ، وممن كان يساهم في التحرير بصفة منتظمة : محمد

الخلطي ، رفيق الدراسة في باريس ، وكان المسؤول القانوني عن الجريدة عبدالله « هيرتز » ، وهو فرنسي مثقف ، وكان راهباً ثم أسلم وتسمى عبدالله ، وكنت أكتب الافتتاحيات وأراقب كمسؤول سائر المقالات سواء للمحررين الدائمين أو الطارئين بحيث لا ينشر إلا ما أسلمه موضوعاً وأسلوباً ، ولا تقبل المطبعة إلا ما يحمل تأشيرتي بصفته صالحاً للنشر ، وذلك محافظة على خطة الجريدة الوطنية ووجهتها السياسية . وكل هذا ضمن « لعمل الشعب » ميزتها الخاصة شكلاً ، وموضوعاً ، وأسلوباً ، وروحاً ، كما ضمن لها استقلالها حتى لا تتعرض في مسيرتها للعثرات والعراقيل من المغرضين والمتربصين . وكل ما يتعلق بالتسيير والتدبير كان كذلك بيدي ، وكان إخوتي وبعض أقاربي على رأس طائفة من الشبان المتطوعين الذين كانوا يقومون بمهمة التوزيع طياً وكتابة لعناوين المشتركين ، كما كان يخدم الجريدة إدريس الجامعي المدعو ولد الفقيرة المشهور باخلاصه وخدماته بين الوطنيين . أما نفقات « عمل الشعب » فكانت من الاشتراكات والتبرعات ، ومداخيل البيع والاشهار ، وكنت أسدد كل عجز في الميزانية التي لم تكن تتحمل غير التكاليف الضرورية حيث إن المحررين والعاملين في الادارة كانوا متطوعين يؤدون واجباً وطنياً ويساهمون بحظهم في المهمة الملقاة على عاتق الجريدة التي كانت للمغرب والمغاربة أداة كفاح سياسي ، وجهاد وطني .

هذه هي الحقائق التي قامت عليها جريدة « عمل

الشعب » ، فهي تنفي كـل الادعـاءات المغـرضـة وتفنّـد كـل المفتريات التي تعرضت لها في مؤلفـات ومقالات بعض الكتـاب الأجانب الذين تُرجمت بعض كتاباتهم إلى العربية ، فروجت بين قرائها كذلك ما فيها من أباطيل وترهات تمسـخ الحقائق مسخـاً ، وتحـرف وقائـع التاريـخ تحريفـاً . ومسؤولية هـذا إنما تقـع على بعض المغاربة الذين كانوا فيما كتبوا مغرضين ومضللين .

ويـدخل في هـذا ما ورد في بعض الكتـابات المغـربية من كذب صراح ، وتزوير متعمد ، وهو أن « عمـل الشعب » كان من تـأسيس ما سمي بكتلة العمـل الوطني ، ويكفي تكـذيباً لهـذا أن صدور « عمل الشعب » كان في 4 أغسطس 1933 بينمـا ظهر اسم الكتلة بمناسبة تقـديم المطالب المغـربية في الـرباط وبـاريس في فـاتح ديسمبـر 1934 أي بعد منـع « عمل الشعب » ـ في مـايو من نفس السنة ـ بسبعة أشهر ، وكان هذا المنع داعيـاً إلى التفكير في وضع المطالب كما سأذكره في موطنه من هذا الكتاب . أما موقف الجمـاعة التي تسمت بـالكتلة بعـد ستـة عشـر شهـراً مضت على صدور الجريدة فقد أوضحته آنفاً باختصار للحقيقة وللتاريخ ، ولو فـرضنا أن الجمـاعة المشـار إليهـا هي التي أسست الجـريـدة مـا سمحت بأن أكون مـديرهـا ورئيس تحريـرها لأسبـاب لا تخفى ، كما أن مجلة « مغرب » أعلنت في عددها 14 سبتمبر 1933 ، « أن « عمـل الشعب » عنوان جـريدة جـديدة أنشـأها بفـاس مساعـدنا محمد حسن الوزاني ، الخ » .

فكـل هذا عـرفه الكتـاب الأفاكـون حق المعرفـة ، ولكنهم أصـروا على مسخ الحقيقـة ، والافتراء على التـاريخ لحـاجـة في أنفسهم . . . فنسبـوا الأشيـاء لغيـر أصحـابهـا متنـاسين أن حبـل الكذب قصير أو كما قيل : « إنـك تستطيـع أن تكذب على بعض النـاس كل الـوقت وعلى جـل النـاس بعض الـوقت ، ولكنـك لا تستطيع أن تكذب على كل الناس كل الوقت .

وفي الافتتـاحيـة الأولى بعنـوان «Anos Lecteurs» عـرضٌ لأهداف الجريدة ، وكلها تنبع من مجهود في سبيـل الوصـول إلى تفاهم بين الجانبين المغربي والفرنسي ، وهـو تفاهم أصبـح إذاك ضرورياً بعـد ثلاث سنـوات من الصراع ضـد السياسـة البربـرية . ومن أهداف الجريـدة العمل كصلة الـوصل بين المغـاربة والـرأي العام الفرنسي في نطاق ذلك التفاهم المنشود على شرط أن يكون مجدياً في تغيير الأوضاع ، وارضاء المطالب المغـربية في مجـال التقدم والاصلاح ، والحرية كأهداف للحركة الوطنية المغربية .

مشاكل داخلية مفتعلة :

وكـان من الـطبيعي أن يتعـرض سيـر « عمـل الشعب » لصعـوبات وصـراعات ، مثـالها أن المسؤول كـان فرنسيـاً بحكم القانون ، وبالرغم عما كان يظهره من الانتساب إلى الإسلام فقـد كنت على حذر منه بحيث لم أسمح له إلا بمـا تقتضيه مسؤوليتُـهُ القانونية من الاطلاع على ما أُعد للنشر بعد ما أتولى بنفسي رقابته

من الوجهتين القانونية والسياسية ، وكنت أسمح له بالكتابة تحت رقابتي كصاحب الجريدة ، كما كنت على علم من اتصالاته وحركاته كلها . وبعد ثلاثة أشهر ونصف حاول أن يتدخل فيما لا يعنيه من الجريدة ، فحدث بيننا خلاف والجريدة جاهزة للصدور ، وحتى لا يتأخر العدد عوضته فوراً بمسؤول مؤقت ، هو رئيس تحرير « لاديبيش دوفاس » ، « موريس دوليطوال » . ولما صدرت الجريدة كالعادة ، رفع « هيرتز » شكوى إلى وكيل الدولة ، وحتى تفصل المحكمة في الدعوى أصدرت الجريدة بعنوان جديد مؤقت هو « إرادة الشعب » وبمسؤول قانوني جديد ، هو « بوشار » الفرنسي ، وكان شبه أمي ، ومهنته فلاح صغير ، وقد صدر العدد الأول في ثامن ديسمبر 1933 .

وبعد أربعة عشر عدداً عادت « عمل الشعب » للظهور في 16 مارس 1934 بعد أن حكمت محكمة الاستئناف الفرنسية بالرباط لصالحها بالغاء الدعوى وتغريم صاحبها ، فكان انتصاراً سياسياً على من كانوا وراء المدعي المنهزم من رجال السلطة الفرنسية المحلية الذين كادوا للجريدة بما ردَّ كيدهم في نحرهم ، وقد احتفظت تحت عنوان « عمل الشعب » في مرحلتها الجديدة ، بعنوان (إرادة الشعب) ، ومنذ صدر العدد الأول من « إرادة الشعب » كتبت هويتها هكذا : أداة مذهب ودفاع مغربي ، وأسقطت كلمة زغلول ، وبعد ذلك كشف لي المحكوم عليه ما كان يختفي وراء خلافه معي وذلك في رسالة بتاريخ فاتح أبريل

1934 اعترف فيها بقوله : أعداء حركة الشباب المغربي عملوا ما في مستطاعتهم لتضليلي حول نشأة الجريدة وخطتها ، ومنهم صاحب جريدة « الصوت الفرنسي » لسان حال حزب الملكيين الفرنسيين بالمغرب، والأخضر الجزائري أستاذ بثانوية مولاي إدريس بفاس ، « وكولومب » صاحب جريدة « تطور الشمال الإفريقي » بالجزائر ، دبَّروا ضدي مكايد ومناورات ، وحاولوا أن يقوّلوه أشياء وينسبوا إلي تهماً خطيرة لا أساس لها للضغط والتهديد لحاجة في أنفسهم ، وبغية القذف والاساءة ، وأقسم « هيرتز » في الرسالة بشرفه على أن كل هذا دس وكيد من أولئك ، كما اعترف بأن رئيس تحرير « الصوت الفرنسي » ، « رينيي » المحامي ، كتب يطلب منه أن يشهد ضدي كمدير « عمل الشعب » في المحكمة الفرنسية بالدار البيضاء بمناسبة الدعوى التي أقمتها على تلك الجريدة بتهمة القذف ، وأنه امتنع من التورط في هذه المؤامرة المدبرة من أناس سيِّئي النية ولا ضمير لهم » ، وقد نشر نص الرسالة « عمل الشعب » في عدد 39 ، بتاريخ 4 مايو 1934 ، وهكذا افتضح أمر خلافي مع المسؤول القانوني الفرنسي الأول عن الجريدة ، وانكشف بعض من كانوا ورائه من الأعداء الفرنسيين والمتفرنسين الجزائريين ، ولم أهتم بأكثر من نشر رسالة ذلك الغدار الذي كتبها بعد أن فشل في ادعائه بالمحكمة أنه شريكي في ملكية « عمل الشعب » زاعماً أنها وليدة إرادتين ، والحقيقة أنه كان مجرد أجير بعقدة كمسؤول

قانوني لا غير ، وهذا ما صححته محكمة الاستئناف ضد قرار المحكمة الابتدائية الفرنسية بفاس التي تواطأت مع السلطة المحلية فأعطت « الحق » المزعوم لخصمي الذي لا شك أنه أصبح إذاك عميلاً مدسوساً ، ومن خان دينه كراهب فهو قادر على كل شيء في مجال الغدر والخيانة .

« فرنسا في المغرب » :

بعد هذا تأتي قصة أخرى لما تعرضت له « عمل الشعب » من خصومات دنيئة ، ومؤامرات فاشلة ، تلك هي قصة الورقة السافلة التي صدرت بعد « عمل الشعب » لتحاربها ، وتشغلها بالسقاسف دون قضايا البلاد والأمة ، ولا شك أن السلطة الفرنسية كانت هي المدبرة لهذا من وراء ستار ، ويتخلص الأمر في أنها سخرت شاباً يدعى الشاهد الوزاني فدفعت به إلى الخوض في أوحال جريدة صدرت بعنوان « فرنسا في المغرب » (لافرانس أوماروك) وهو عنوان يعلن عن الوجود الفرنسي في بلادنا ، ولا يمكن أن يكون إلا وليد مخّ فرنسي ، وبما أن الشاهد الوزاني شاب مغفل فقد تعاقد مع أجير سويسري يدعى « كريستيان ريشار » ليكون محرر الجريدة ، وهو شبه أمي ، فتولى الدفاع عن الوجود الفرنسي في المغرب بدل الفرنسيين أنفسهم ، أجنبيان مغربي وسويسري ؛ أما الايحاء ، والتوجيه ، والمال فلسادتهما الفرنسيين الذين قصدوا من هذه المناورة المكشوفة الفاشلة أن

يعارضوا جريدة « عمل الشعب » بجريدة « فرنسا في المغرب » المنسوبة ظاهراً للشاهد الوزاني الذي أرادوا أن يظهروه بهذه الصفة مضاداً لي ، ومعارضاً لجريدتي غيرة منه على الوجود الفرنسي الذي أصبح معرضاً لطعن « عمل الشعب » .

ولكن الشاهد الوزاني سرعان ما تنبه لانحرافه عن الجادة ، فتخلى عما تورط فيه غروراً وخطأ ، واستقال برسالة في 13 أغسطس ملحاً في سحب اسمه من الجريدة ، وكان عددها الأول تحت الطبع ، فنشرت فيه الاستقالة بتاريخ 15 منه ، وفي مراسلة للسويسري إلى جريدة « لاديبيش دوفاس » ، بتاريخ 6 ـ 10 ـ 1933 ، اعترف بذلك متهماً « الوزاني » بأنه أراد أن يلفت نظر الحركة الوطنية إليه ، واستدل على هذا برسالته الموجهة إلي في 12 سبتمبر 1933 ، والمثبتة في « عمل الشعب » ، بتاريخ 15 سبتمبر 1933 ، فمما قاله فيها إنه أراد أن يبدد سوء التفاهم الذي ذهب ضحيته ، وهو أن السويسري المذكور حمله على إمضاء عقدة يلتزم فيها باعطاء اسمه كمدير « فرنسا في المغرب » ، وهي الجريدة التي أسسها لمحاربة « عمل الشعب » ، كما صرح بأنه لم يسبق له أن أمضي رسائل أو مقالات في تلك الورقة التي اتهم صاحبها السويسري بأنه استعمل اسمه في الكتابات بمحض إرادته ، ثم طلب من مواطنيه المغاربة أن يعتبروه أجنبياً عن « فرنسا في المغرب » ، وأخيراً ناشد مدير « عمل الشعب » بأن يعتبره من أخلص أصدقاء هذه الجريدة معلناً أنه إذا تمكن

السويسري من التحايل عليه والتغرير به فإنه لم يستطع أن يستغل قلبه الذي ظل متمسكاً بمصالح بلاده .

وقد علقت « عمل الشعب » على هذه الرسالة بأنها ترضي بما ورد فيها من توبة بعد الخطيئة وأنها تعتبرها شاهدة على تلاعب بعض الأجانب الذين يصطادون في الماء العكر ، وبابتعاد الشاهد الوزاني فقدت « فرنسا في المغرب » الطابع المزور ، والواجهة المصطنعة ، فانهارت ، واختفت من الوجود ، أما « عمل الشعب » فظل يؤدي رسالته السامية وشعاره : الحق يعلو ولا يعلى عليه .

« عمل الشعب » والصحافة الرجعية الاستعمارية :

ما كادت أن تصدر « عمل الشعب » حتى ثارت الصحافة الاستعمارية والرجعية في المغرب والجزائر ، وفرنسا ، وغيرها ، فشنت حملاتها الشريرة على « عمل الشعب » التي اعتبرتها أداة تحطيم للنفوذ الفرنسي بصفتها لسان حركة وطنية تحريرية ، وقد أشرنا إلى محاولات السلطة في المغرب لعرقلة سير الجريدة المجاهدة ، ولمجابهتها بما باء بالفشل ، (فأما الزبد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض) .

وقد استهدفت تلك الحملات المجنونة كلاً من « عمل الشعب » ، وصاحبها ، ومساعديه الذين كانوا يؤلفون حول الجريدة الصفوة المؤمنة ، الوفية ، المناضلة في سبيل قضية

البلاد ، لا يثنيها شيء عن السير قدماً إلى الأمام ، دائماً إلى الأمام ، رائدهم الصالح الوطني دون سواه .

وتكاثرت الحملات المغرضة دون أن نكترث لها ، فإن من عرف ما قصد هان عليه ما وجد ، كما يقال ، ففي كل أسبوع كانت تجد الصحف الاستعمارية مادة غزيرة في « عمل الشعب » لتملأ وريقاتها بالكذب ، والهراء ، والتضليل ، والشتم ، والتهريج ؛ وكنا بدورنا نجد في هذا أدلة حسية على أننا كنا مصيبين بطعن الاستعمار وشيعته في الصميم ، الأمر الذي شجعنا على المضي في الطريق ، ولهذا لم نحفل بالردّ على كل حملة حتى لا ننشغل بالسقساف عن لباب القضية الوطنية ، خصوصاً وأننا كنا نعرف رهط الصحف العدوة وأصحابها الذين هم من شراذيم المستعمرين وغلاتهم المشهورين ، فكل ما كان يهمنا هو العمل ضد تضليل الرأي العام الفرنسي الذي كنا نكتب من أجله ليتفهم حركتنا أحسن وأكثر ، وليقع به الضغط على الحكومة حتى تعتدل في سياستها بالمغرب ، وتوجهها توجيها جديداً في صالح أهله وقضيته العامة ، ولذلك كنا نفضح أحياناً تلك الصحف وحملة الأقلام المسمومة فيها ، ونوضح ما فيها من أغراض ودسائس ، وأباطيل في مقالات تضع الخصوم على المشرحة ، وتريهم للرأي العام مكشوفي المظهر والمخبر . ومما كان يسلينا أن بعض صحف اليسار الفرنسي كانت تتعاطف معنا كوطنيين مخلصين وأحرار أوفياء للشعب وقضاياه ، فكانت تساهم معنا في

فضح أولئك الخصوم مما يزيد الرأي العام تبصراً بحقيقة القضية المغربية ، وهكذا كان لنا أصدقاء إلى جانب الأعداء الذين كان أكثرهم من المتطفلين على الصحافة ، خصوصاً المأجورة التي اتخذوها سلاحاً لمحاربة الحق ، وتشويه الحقيقة ، وخدمة ما في نفوسهم من أحقاد ، وكلهم من ذوي المصالح ، أو المسخرين لأغراض المستعمرين من كل رهط . ومرة تحدثت عنا جريدة « العمل المغربي » الفرنسية في مقال بعنوان « أصدقاؤ نا الأعداء » كما كتبت مرة أخرى « أن صدور « عمل الشعب » تحدّ واستفزاز ، وتكراره يدل من طرفنا على جبانة غير قابلة للتفسير ، إننا نحبذ حرية الصحافة ولكن صحافتنا نحن » فهذا الكاتب ينكر الحرية علينا في وطننا ، ولا يريدها إلا له ولأشباهه من الأجانب ليستعملوها سلاحاً ضدنا ، نحن أصحاب البلاد .

وفيما يلي نماذج مما نشره بعض غلاة الوجود الفرنسي .

فقد كتب الكمندان « بول أودينو » المشهور إذاك في فاس وغيرها : « إذا كنت أبالغ هكذا في تصوير الشر فمن أجل أن أكرهكم ، أيها الفرنسيون ، على التفكير ، فافعلوا ما يظهر لكم أنه صالح ، أما أنا فأقول إن إفريقيا الفرنسية ، أي إفريقيا الشمالية ، إما ستكون فرنسية وإما ستكون عدوة » . وقال : « يتحتم أن يجعل من المغرب أرضاً فرنسية لتواصل المسير نحو مصيرها السياسي والاقتصادي » . وقال : صاحب جريدة « الرائد المغربي » البيضاوية : « ربما يكون من الأكثر حكمة ، وكذلك

من الأفيد لهم (أي الشبان المغاربة) ولنا أن نهيىء من أجلنا صناعاً ومحترفين بسطاء يعرفون التافة من كل شيء ، ويجدون الشغل بسرعة ، ويقدرون على عملية الجمع الحسابية ، ويسيرون ورشاً ، ويتجردون خاصة من المطامح المبالغ فيها ، فيصيرون أكثر من رؤساء عمال أي وسطاء طبيعيين في جميع الاتصالات الفرنسية المغربية ، وبهذا تحصل نتيجة لا ينشأ عنها ساخطون » فهذا هو ما يستحقه الشباب في نظر الكاتب الفرنسي المتبلد ، وقد تصدت له « ولأودينو » ومن على شاكلتهما جريدة « عمل الشعب » فردت عليهم ، وسفهت عقولهم ، وزيفت أفكارهم ، وجعلتهم سخرية للناس . أما الصحف التي كانت أكثر حملة علينا ، وأشد خبثاً وسفاهة فهي « تقدم فاس » ، و « شمعة فاس » ، و « بريد المغرب » بفاس ، و « صدى المغرب » بالرباط ، و « فتى الدار البيضاء » ، و « الصوت الفرنسي » ، و « الحرية المغربية » ، و « العمل المغربي » ، و « الرائد المغربي » ، « النظام المغربي » ، و « الشمس المغربية » وكلها فرنسية يمينية ، واستعمارية خبيثة ، و « تطور الشمال الإفريقي » في الجزائر كان كذلك على شاكلتها . ومن بين تلك الصحف الهوجاء ما ضربت القياس في العداوة والعدوان ، وهكذا تجاوزت « الحرية المغربية » كل الحدود ، فكتبت تحت عنوان « الخنجر في الظهر » ما يلي : « توجد في تاريخ الشعوب أحوال يكون فيها الاغتيال السياسي المدبر لكل

برودة دم ، والمدروس بكل عناية ودقة ، والمنفذ بكل براعة ، والمبذول فيه الثمن المرضي ، فارضاً نفسه كتدبير للانقاذ العام » (11 ـ 11 ـ 1933) ، وقد سخرت « عمل الشعب » من هذا التهديد ، فردت على صاحبه بما يتحداه أكثر ، بل اقترح صاحب مقال « الخنجر في الظهر » أن تستعمل إدارة الأمور الأهلية أموال الصندوق الأسود لتنفيذ خطة القتل مقتدية في هذا بإدارة الجاسوسية الانكليزية (أنتيليجانس سيرفيس) .

ومن هذا كله ، وهو نقطة من بحر ، يتضح ما كنا نتعرض له في « عمل الشعب » من أخطار بلغت الدعوة جهاراً وكتابة إلى طعننا بخنجر في الظهر ، وإلى سفك دمائنا نحن الذين لا نملك سوى الكلمة نقولها في جريدة واحدة مقابل عشرات الجرائد التي كان لا شغل لها إلا « عمل الشعب » ورجالها المناضلون ، وقد كنت أتلقى كل صباح عشرات القصاصات من « شركة الأركوس » المتخصصة في تزويد مشتركيها بما يكتب عنهم في الصحف والمجلات ، وكلها تتحدث عن « عمل الشعب » ، وتؤلف القصاصات التي عندي مادة مجلد ضخم لو جمعت وطبعت ، وهي تدل على مبلغ تأثير « عمل الشعب » في مجال حرب القلم كما خاضتها بكل شجاعة ، وثبات وتضحية في سبيل المغرب وقضيته الوطنية ضد دولة الاستعمار ، وعصابات العدوان باللسان والقلم ، وحتى الخنجر !

« عمل الشعب » تنتصر على « الصوت الفرنسي » :

لقد كان « عمل الشعب » هدف الحملات النكراء التي شنتها عليه مختلف الصحف الاستعمارية الفرنسية ، كما أتينا آنفاً بنماذج من « بضاعتها » الكاسدة في سوق التضليل والتهريج ، ولكن انفردت إحدى تلك الصحف الحقودة ، هي « الصوت الفرنسي » (لافوافر انسيز) ، بأن كانت أشدها خبثاً ، وأعنفها تهجماً ، وأنذلها حرباً ، فقد اتخذت الكذب ، والسب ، والتهمة وسائل لمحاولة النيل مني شخصياً كمؤسس الجريدة ، ومديرها ، ورئيس تحريرها ، « وكقطب الحركة ـ كما قالت ـ ضد الوجود الفرنسي » ، وهكذا تخصص رئيس تحريرها « راسكلاس » في كتابة المقالات الملفقة بالأكاذيب ، والترهات ، والتهم ضد « عمل الشعب » وضدي كذلك مرتكباً في هذا المجال من السفالة والوقاحة ما أدى به إلى قفص الاتهام في المحكمة الجنحية الفرنسية بالدار البيضاء كما سألخصه فيما يلي :

كانت جريدة « الصوت الفرنسي » تعلن عن نفسها بأنها « أداة المصالح الفرنسية في المغرب » كما تتخذ شعارها : « فرنسا قبل كل شيء » وهو شعار شيعة الملكية بفرنسا في عهد الجمهورية ، ولسانها « العمل الفرنسي » كان ناطقاً « بالقومية المطلقة » التي كانت مذهب تلك الشيعة . ومعنى « القومية المطلقة » القومية العنصرية ، التعصبية ، الضيقة ، الحقودة ، المحتكرة ، ادعاء وتطاولاً ، لكل ما هو فرنسي ، وذلك بقولها

« كل ما هو فرنسي يعدّ منا وإلينا » ، وكان رئيس تحريرها « ليون دودي » كاتباً شتاماً لا يحترم شيئاً ولا أحداً ، فلا غرابة إذن أن تكون جريدة « الصوت الفرنسي » من تلك الفئة ، بل من ذلك العنصر الشرير أشخاصاً ، وأقلاماً ؛ وحتى إذا ادعى أشياع « العمل الفرنسي » في باريس أنهم كانوا وحدهم الفرنسيين الحقيقيين ، فإن شيعة « الصوت الفرنسي » في المغرب كانت من أنذل وأحقر أدعياء « الفرنسية المطلقة » ، فلم تكن في الحقيقة إلّا جماعَ الشر ، والحقد ، والخبث ، والشتم ، والنفعية ، والوصولية ، ولهذا كانت عرضة السخرية حتى في الوسط الفرنسي نفسه . وسيراً على نهجها ظلت جريدة « الصوت الفرنسي » تتعرض أسبوعياً لي شخصياً ولجريدة « عمل الشعب » بكل ما استطاعت من الطعن والقدح ، وذلك أكثر من ثمانية أشهر وأنا لا أبالي بها وبحملاتها المغرضة السافلة إهمالاً مني واحتقاراً ، وهذا ما كان يثير أكثر أعصاب عصابتها الأثيمة التي كنت أقابل حملاتها بكل اشمئزاز واعراض ، غير أني كتبت ذات مرة ، بتاريخ 4 / 5 / 1934 ، مذكراً الخبوث « راسكلاس » بأن اسمه شبيه في اللهجة المغربية « برأس الكلاس » أي الآنية المعروفة التي يقضي فيها الصبي حاجته ، كما يمكن أن يعني في اللغة الفرنسية ، بإبدال الراء باء ، « باسكلاس » أي الطائفة الوضيعة الدنيئة ، وكان ذلك بمناسبة مؤاخذته إياي على السكوت وعدم الردّ على ما كان يقذفني به من تهم باطلة ، فجاء الردّ مني

فوراً من ذلك الصنف ، وعلم من ردي عليه من جنس العمل أني لست عـاجزاً ، ولا خـائفاً ، والبـادىء أظلم ، ومن كـان بيتـه من زجـاج فلا يـرمي بيت غيره بـالحجارة . ولم أكتف بـذلـك ، بـل جئت به ، وبجريدته ، وبعصابته أمـام المحكمة الفـرنسية ليقتص منهم القضـاء ، فينكشفـوا للرأي العـام الفـرنسي وللسـلطات المسؤولة المعنية بالأمر ، وبهـذا ينقطع حبـل باطلهم، وهـذيانهم ضـد الحق والحقيقة . أمـا قصة الـدعـوى الجنحيـة التي أقمتهـا عليهم في المحكمـة الفرنسيـة بـالـدار البيضـاء فكـانت لهم شـر فضحية بعدما تلقنوا فيها منا ومن القضـاة الفرنسيين أنفسهم أقسى الدروس ، فباؤوا بالفشل والخـزي ، وصاروا أضحـوكة للجميـع مغاربة وفرنسيين .

وخلاصة القصة أن جريدة « الصوت الفـرنسي » اعتادت أن تهاجمني بقلم « راسكلاس » مدة تفوق ثمانية أشهر وأنا أقابل هذا بكل إهمال ، ولما بلغ الطعن في شخصي أشده وتجاوز كل حـدّ بأن اجترأ « راسكلاس » فلامني على السكوت بما أزعـج الإقامـة العامة الفرنسية ، وأوحى لهـا بأن هـذا السكوت قـد يكون لسبب مشبوه وخطير ، فأخذت تتساءل بكل اهتمام : هل ما كشفت عنـه النقاب جريدة « الصوت الفـرنسي » بالنسبـة لي ولجريـدة « عمل الشعب » صحيح كله أو بعضه ؟ وحق لها أن تتساءل ، لأن التهم المـوجهة إليّ كـانت جد خـطيرة ، كمـا كان سكـوتي عنهـا غيـر مفهـوم ، وأنا صـاحب قلم ولي جريـدة أستطيـع أن أرد فيها على

الخصوم في كل مرة ، وذات مساء اتصل بي مدير جريدة « لاديبيش دوفاس » « ديبار » ، فأفضى إلي بسرّ أطلعه عليه في ذلك اليوم المعتمد بالاقامة العامة ، ذلك أنه سأله عني لعلمه أنه كان وثيق الصلة بي بحكم الزمالة الصحفية ، والصداقة الشخصية ، ثم انجر الحديث بينهما إلى حملات جريدة « الصوت الفرنسي » ضدي ، وما كانت توجهه إليّ من اتهامات صريحة ، ودقيقة ، وخطيرة ، دون أن أكلف نفسي عناء الرد والدفاع ، خصوصاً وأن لي صحيفة تفسح لي مجال الكتابة احقاقاً للحق وتبياناً للحقيقة ، ثم أضاف المعتمد المقيمي الفرنسي أن موقفي السلبي قد أصبح في نظر السلطة العليا مريباً ، إن لم يكن مؤكداً لما تنشره جريدة الخصوم اسبوعياً منذ ثمانية أشهر ، من اتهامات في منتهى الخطورة ، لهذا فإن الاقامة العامة اتخذت الموقف الذي أملاه عليها كل من الاتهام الفظيع ، وسكوتي المطلق ، وهو أنها طلبت من السلطان إصدار أمر سام بنفيي خارج المغرب حتى تتوقف حركة « عمل الشعب » وما يختفي وراءها مما لا يطمئن أحداً من رجال السلطة الفرنسية ، فلما سمع « ديبار » هذا أنكر كل ما نسب إليَّ من تهم زائفة ، وعلل سكوتي عنها بالازدراء ، وبعدم الخوض في ترهات وشتائم خصوم أنذال لا يستحقون أن يلتفت إليهم ، ولا أن يؤبه لما يلفقونه عن سوء قصد ولحاجة في أنفسهم ، وأكد « ديبار » أنه كان مطلعاً على هذا لصلته بي يومياً ، وآخر الأمر طلب من المعتمد أن تتريث

السلطة العليا قليلاً حتى يبلغني الخبر ، وترى رد فعلي ، وغداة اليوم نفسه توجهت إلى الاقامة العامة ، فاجتمعت بمدير الديوان المدني للمقيم العام ، وأثناء حوار بيننا في الموضوع شرحت موقفي بصراحة ودقة ، كما أعلنت له عزمي على اللجوء إلى القضاء الفرنسي ليقول كلمته في القضية ، فارتاح المدير لهذا ، وقال : « لقد تأخرت بهذا كثيراً ، ولكن لم يمض الوقت على عمل المتعين ، ونحن نتتبع بكل اهتمام ما يجري بينك وبين خصومك ، كما أننا أحرص ما نكون على الوصول إلى إظهار الحقيقة ، وبعد هذا توجهت إلى الدار البيضاء حيث كلفت محامياً فرنسياً هو الأستاذ (دوفير) بادخال مقال الدعوى بتهمة القذف ضد الجريدة الفرنسية ، ورئيس تحريرها « راسكلاس » ، كاتب المقالات ضدي ، والمسؤول القانوني عنها ، وتم هذا بسرعة ، وفي انتظار يوم المحاكمة أعددت ملف الدفاع مع المحامي المذكور وزميله الأستاذ « بوني » ولما شاع الخبر في الأوساط المغربية والفرنسية أخذت تترقب على أحر من الجمر اليوم الموعود ، أما الجريدة الفرنسية فلاذت بالسكوت علماً منها بأن ساعة الحساب والعقاب قد أزفت ، ولما أخذت العصابة الشريرة تتوقع ما لم يكن لها في الحسبان ، إذ طالما كانت على يقين من عدم سوء المنقلب والمصير ، نظرت في ملفها فوجدته أفرغ من فؤاد أم موسى ، بينما أدركت أن ملفنا غني بأعداد الجريدة الفرنسية المليئة بما اختلقته أقلام شيعتها من تهم الطعن

والقذف التي لا تملك لها انكاراً فضلاً عن الاتيان عليها كلها أو بعضها بأية حُجة ، بل إن قانون الصحافة الفرنسي يمنع الإدلاء بالحجج المثبتة في حالة القذف تلافياً لخدش كرامة وشرف الأشخاص ، ولا يبيح الإدلاء بحجج الإثبات إلا بالنسبة للموظفين المتهمين ، فالقانون لا يعاقب إلا على مجرد القذف بصفته ماساً بالغير دون الاهتمام بموضوعه ولا بتبريره بالنسبة لضحيته ، هذا وقد ائتمر جميع المحامين اليمينيين في المغرب للتداول في الأمر ، وايجاد المخرج من المأزق . ولما أجمعوا على فراغ ملفهم دبروا خطة للانتقام مني أمام المحكمة ، والرأي العام ، وذلك أنهم حصلوا على ورقة حساب (فاتورة) من مدير مرقص « القارات الخمس » بالدار البيضاء في اسم شاب وزاني كان يتردد على هذه المؤسسة ، كما كان يدعي فيها أنه هو مدير « عمل الشعب » ، وكان الخصوم عازمين على استغلال الفاتورة في الجلسة زاعمين أن مدير « عمل الشعب » ليس الوطني المناضل ، وإنما هو « زبون مرقص » لا أقل ولا أكثر .

ولكن قبل الجلسة بيوم علمت سر الخصوم ، فذهبت صحبة عشرات من الشباب الوطني من فاس ، وسلا ، والدار البيضاء ، والرباط ، وذلك بعد خروجنا من حفلة غذاء بدرب السلطان ، لمقابلة صاحب المقهى ، فقابلت فيه مع زوجته ، ولما رأتنا قلقت من حضورنا جميعاً باحثين عن زوجها ، فطمأنتها حتى ضربت لنا موعداً لمقابلة الرجل ، وفي الخامسة عشية

توجهنا مرة ثانية إلى نفس المقهى ، ونزلنا كلنا إلى المرقص الذي كان فارغاً إلا من صاحبه الذي سألته : هل تعرف محمد الوزاني ؟ فأجاب : نعم ، إنه من زبائننا ، فقلت له : ما هي حرفته ؟ فردّ : مدير « عمل الشعب » ، ثم سألته : هل تعرف حقاً محمد الوزاني ، مدير « عمل الشعب » ؟ فقال : نعم ، إنه زبون مؤسستي ، وهنا صحت في وجهة : هذا غير صحيح ، أنت لا تعرف محمد الوزاني ، مدير « عمل الشعب » ، وليس هو زبون مؤسستك ، فلم يفهم واحتار في أمره ، وإذاك سألته : هل تعرفني أنا ؟ فقال : لا أعرفك ، هذه أول مرة أراك ، فقلت له : هذا صحيح ، والآن سأعرفك بنفسي ، فأنا هو محمد الوزاني ، مدير « عمل الشعب » والتفتت إلى الرفقاء قائلاً : أليس كذلك ؟ فقالوا كلهم : هذه هي الحقيقة ، فقلت لصاحب المرقص : أسمعت ؟ أنظر الآن هذه الورقة التي تؤكد لك هويتي ، فلما اطلع عليها قال : لا أفهم شيئاً ، لقد اختلط عليّ الأمر ، فقلت له : المهم هو ما ستسمع فضلاً عما ترى ، لقد بلغني أن خصومي ـ أصحاب الصوت الفرنسي ـ الذين رفعت ضدهم قضية جنحية بتهمة القذف سيدلون غداً في الجلسة بفاتورة لمؤسستك في اسم محمد الوزاني كمدير « عمل الشعب » وذلك بغية استغلالها ، وسأزيفها طبعاً بكل سهولة ، ولكن مجرد الإدلاء بها سيسيء لي معنوياً وستتحمل أنت طبعاً كل المسؤولية ، فتأتي بدورك أمام المحكمة الجنحية ، فاحذر أن يقع شيء من ذلك ،

وإلا فانتظر المحاكمة ، والعقاب ، والفضيحة ، فقال : لا صلة لي بخصومك الذين لا يملكون الفاتورة التي أرسلتها فعلاً مع البريد إلى صاحبها محمد الوزاني بفاس ، وأحتفظ بنسخة منها بين أوراقي بحيث لم يطلع عليها أحد ، فقلت له : لا يهمني كل هذا ، فقد حذرتك وأنذرتك بسوء العاقبة ، فصاح : قل لي ماذا أفعل ؟ إني مستعد لأي شيء يرضيك ، فأشر عليّ بما تريد ، فقلت : تمنع خصومي من الإدلاء بالفاتورة المزورة عليّ ، فقال : لا صلة لي بهم وليست بيدهم الفاتورة ، فقلت له : إن كان ما قلته صحيحاً فما عليك إلا أن تلتحق بي صباح غد بالفندق في الساعة الثامنة بالضبط لترافقني في السيارة إلى المحكمة حيث تجلس بجانبي ، وتبقى ملازماً للمحكمة إلى نهاية المحاكمة ، فإذا أدلت هيأة الدفاع عن الخصوم بالفاتورة فإنك تطلب فوراً من الرئيس أن تستمع لك المحكمة لتكذبهم مؤكداً للقضاة أن محمد الوزاني الذي تعرفه ، ويأتي إلى مؤسستك ليس هو أنا ، وإنما هو شخص آخر تقوَّل عليّ وادعى أنه مدير « عمل الشعب » ، أما أنا فلا معرفة لك بي قبل هذا ، ولم أحضر قط لمؤسستك ، فقبل ، ثم نفذ الاقتراح ، وحضر معي في الجلستين الصباحية والمسائية دون أن يثير الخصوم مسألة الفاتورة ، فأيقنت أنه كان منهم وأنه مكنهم من الفاتورة ، ولكن استطاع أن يؤخرهم عن الإدلاء بها بعد تهديده بالمتابعة .

وفي يوم المحاكمة هرع الجمهور إلى المحكمة التي اكتظت

قاعتها ، وباحاتها ، ومسالكها ، وجوانبها بأفواج من المواطنين ، وأغلقت الدار البيضاء كثيراً من دكاكينها احتجاجاً على الخصوم ، وتأييداً لقضيتي ، وكان الحماس شديداً لدى الحاضرين حتى خيف من وقوع حوادث داخل المحكمة وخارجها ، فأتى بخليفة الباشا بناني إلى المحكمة الفرنسية مع عدد من الأعوان استعداداً لمحاكمة « المهيجين » بعين المكان ، وكانت كثير من النسوة الوطنيات خارج المحكمة ينتظرن صدور الحكم للزغردة والابتهاج بالانتصار على الخصوم ، وجاء الناس من مختلف المدن والجهات مما دل على مكانة « عمل الشعب » في نفوس المواطنين ، وعلى مبلغ التأييد لحركتها ورجالها المناضلين . وقد كانت هذه المظاهر الشعبية في صالح الحركة الوطنية ممثلة في « عمل الشعب » المكافح .

وقبل مغادرتي للفندق صباحاً متوجهاً إلى المحكمة زارني « ديلماس » ، رئيس الشرطة السياسية بالدار البيضاء ، وكان يبدي أفكاراً متحررة نسبياً بصفته جمهورياً يسارياً ، الأمر الذي جعله يعطف شيئاً ما علينا ، نحن الوطنيين ، ولو عملا بالقول عدوّ عدوّك صديق ، ولم أفهم سرّ زيارته إلا بعد الجلسة الأولى في الصباح ، وأثناءها رأيت أوربيا أشقر ، طويل القامة قوي البنية ، يحملق وينظر إلي شزراً طوال الجلسة ، فتساءلت في نفسي عن أمره ، ثم لاحظت ثلاثة من الأوربيين يشقون طريقهم وسط ازدحام الجمهور داخل القاعة إلى أن وصلوا إليّ ، فأحاطوا بي

فـاصلين بيني وبين ذلـك الشخص ، وكـل هـذا تم وأنـا لا أدري حقيقـة ما جـرى على مرأي مني ، فلمـا رُفعت الجلسـة ، وأخـذ الجمهور ينصرف ، ظهر لي « ديلماس » واقفاً بالبـاب فأشـار إلي بـأن أبقى في مكاني ، ثم جـاء فطلب مني أن أنتـظره في حديقـة المحكمة ، فخرجت برفقة اليزيدي وابن عبد الجليل ، وبقينا في الحديقة حتى التحق بنا بعد برهة ، فأخبرني بأن الخصوم اجتمعوا أمس ، وقـرروا اغتيالي في الجلسـة بطعنـة خنجر ، وكلفـوا ذلك الشخص بـالتنفيذ . وقـد علمت الشرطـة الخبر بـواسطة مخبـرها الذي هو عضو مدسوس في صف العصابة ، وبما أن القانون يمنع اعتقال مواطن فرنسي بدون حجة قائمة فقد اتخـذت الشرطـة كل الاحتيـاط للمحافـظة على سلامتي أثنـاء الجلسة ، وكـان رجالهـا السـريون يـراقبـون حـركـات الشخص حتى إذا حـاول استعمـال خنجره قبضوا عليه متلبساً بمحـاولة ارتكـاب الجريمـة ، ثم زيادة في الاحتيـاط طوقـوني ليحولـوا بيني وبينه ، وهكـذا مرت الأمـور بسلام في الجلسة الأولى ، ثم أخبرني بالتعليمـات الرسميـة وهي أن أجلس وحدي ، في جلسة المساء على كرسي أمـام المحامين أصحـابي داخـل المكـان الفـارغ الفـاصـل بين الهيئـة القضـائيـة والجمهور ، وذلك لعزلي عن الغير ، والكـل باتفـاق مع القـاضي الرئيس . وقد استمعت إلى هذا الحديث بكـل استغراب ، فقلت للشرطي المذكور : نعم ما فعلتم ، ولكن من كان يضمن سلامتي لـو أن الشخص كان أخف حـركة منكم ، فنفـذ الجريمـة قبل أن

تتمكنوا أنتم من منعه والقبض عليه ؟ لقد كان تدبيركم غير محكم ، إذ بقيت معرضاً للخطر بالرغم عما عملتموه من احتياط ، فقال : لم يكن هناك أي خطر عليك ، فكلاكما كان تحت حراسة ساهرة ، فقلت : حيث إنكم تأكدتم ، بواسطة مخبركم الحاضر معهم في الاجتماع ، من أنهم اتخذوا قراراً باغتيالي ، فلماذا لم تقبضوا على جماعة المتآمرين كلهم ؟ فأجاب : إن القانون الفرنسي يمنع هذا بدون أن تكون عندنا حجة مادية ، قلت : وهل كنتم تنتظرون ، باسم القانون ، ارتكاب الاعتداء عليّ لتتوفر لكم الحجة على التلبس بالجريمة ؟ فأجاب : لم يكن ممكناً ارتكاب الجريمة ، وكل ما كنا ننتظره هو مجرد المحاولة التي أعددنا لها كل ما يلزم من احتياط لنحول دونها في أول وهلة ، وقد نجحنا في التدبيرات المتخذة ، فلم تكن أية محاولة ، ولعله شعر بوجودنا وبمراقبتنا له ، كما قمنا حاجزاً بينك وبينه ، فيئس من الاقدام على المحاولة الأثيمة .

وهنا تذكرت ما كتبته جريدة « الحرية المغربية » التي تنتمي هي كذلك لجماعة « الصوت الفرنسي » ، وأعني دعوتها إلى استعمال الاغتيال السياسي كوسيلة للتخلص من خصوم الوجود الفرنسي ، وقد أوردت آنفاً كلمتها بالنص كما صدرت في عددها ، بتاريخ 11 / 11 / 1933 ، فلا غرابة أن تدبر شيعتها مؤامرة اغتيالي داخل المحكمة الفرنسية انتقاماً مني على نشاطي الوطني ، وبسبب الدعوى الجنحية المقامة من مغربي ضد

« الأسياد » بتهمة القذف وكذلك ضد جريدة « الصوت الفرنسي » وأصحابها الذين كانت الحركة المتمركزة حول « عمل الشعب » تقض مضجعهم كمعارضة مغربية ضد نظام « الحماية » وسياستها الاستعبادية . وفي جلسة المساء جلست ، تطبيقاً للتعليمات الرسمية المبلغة إليّ من قبل ، على كرسي أعدّ لي بجانب المحامين المدافعين عني وداخل الفسحة الفاصلة بين هيئة المحكمة والجمهور .

وأثناء الجلسة بدأ هجومي بأن طلبت من الرئيس ، بواسطة المحامي بوني ، أن يأذن لخصمي « راسكلاس » بالإدلاء بما قد يكون عنده من حجج الإثبات ، ولو أن القانون صريح في منع هذا في حالة التهمة بالقذف ، فإني حريص على ذلك ، ولو بصفة استثنائية ، لأن التهم الموجهة ضدي من طرف الخصم في جريدته جد خطيرة ، فيجب أن تعطاه الفرصة للإتيان بالأدلة حتى لا تبقى التهم بدون تحقيق أمام القضاء ، والرأي العام ، وقد فوجئت المحكمة بطلبي ، وكذلك جميع الحاضرين من محامين ، ورجال السلطة ، وجمهور . وبعد أن تداولت الهيئة القضائية في الطلب عادت للجلسة ، فأعلن الرئيس أنه تقرر قبول طلبي بصفة خارقة للقانون نظراً للاعتبارات الوجيهة المقدمة مني ، ولا شك أن السلطة العليا استشيرت ، فوافقت حرصاً منها على كشف حقيقة التهم ، وهكذا طلب الرئيس من « راسكلاس » أن يدلي بحججه اثباتاً لاتهاماته الخطيرة جداً التي نشرها أسبوعياً

بامضائه مدة أشهر ، وهو يكررها ويؤكدها بكل صراحة ودقة كأنّها صحيحة ، وله عليها البراهين القاطعة ، وهنا سُقط في يد الخصوم متهمين ومحامين ، وظهر عليهم التردد والارتباك ، ولم يستطع « راسكلاس » ولا محاموه أن ينبسوا ببنت شفة ، وانتظرت المحكمة والجمهور عبثاً ، فتبين أن الخصوم لا يملكون أدنى حجة على أية تهمة ، وانكشفوا بما لا مزيد عليه من الفضيحة والعار ، وباؤوا بسخرية الحاضرين ، وسجلت المحكمة عجزهم ، وفراغ ملفهم ، وانهزامهم أمام التحدي الذي وجهته إليهم بواسطة القضاء الفرنسي أمام جمهور عظيم من المغاربة والفرنسيين ، وحقاً كانت هزيمتهم ساحقة ماحقة ، وهناك هزيمة أخرى تكبدها الخصوم في نفس الجلسة ، فقد أبصرت في جلسة الصباح أن من بين أعداد « عمل الشعب » في ملف أحد محامي الخصوم العدد رقم 10 بتاريخ 6 أكتوبر 1933 ، وكان في صفحته الأخيرة إعلان مؤسسة الحاج موسى للمشروبات بفاس ، وهو عبارة عن رسم (كليشي) يمثل مغربياً يقوده شرطيان فرنسيان بسلسلة في عنقه إلى سجن باب الدكاكين بفاس ، ووراءهم جمهور من المتفرجين ، وفي يمين الرسم مغربي جالس محاطاً بأكياس من الدنانير ، ومشيراً بيده اليسرى إلى باب السجن ، والرسم بعنوان : حلمهم ، وهو لغز معمي ، والمقصود منه شغل قراء الجريدة بفك اللغز ، فإن عجزوا قالوا : ما لنا ولهذا ؟ فلنتناول مشروبات مؤسسة الحاج موسى ! وهذا التاجر كان قوي

الخيال ، بارعاً في الإعلان عن بضاعته ، وقد نشر إعلانه بذلك الرسم في جميع الصحف الفرنسية المحلية وهي أربعة منها ثلاثة لخصوم « عمل الشعب » المشهورين بفاس .

فلما انصرفنا من الجلسة الصباحية أخبرت المحامين المدافعين عني بعدد « عمل الشعب » الموجود في ملف الخصوم ، فألحوا علي في احضار الأعداد التي نشر فيها نفس الاعلان من الصحف الفرنسية المحلية ، وفعلاً استطعت أن أيسر تلك الأعداد قبل جلسة المساء .

وأثناء مرافعة محامي الاتهام الأستاذ « بوني » توجه إلى المحكمة بقوله : في ملف خصومنا يوجد العدد 10 من « عمل الشعب » ، وبه إعلان مؤسسة الحاج موسى للمشروبات ، ولا شك أن الخصوم عازمون على الإدلاء به ليستغلوه في الدفاع مدعين أن الوزاني ، بنشره لذلك الاعلان ، أراد أن يحرض المغاربة على الفرنسيين الذين مثلهم في صورة سجانين ، فأبادر قائلاً للمحكمة إن ذلك الرسم مجرد إعلان تجاري نشرته جميع الصحف المحلية الفرنسية اليمينية بفاس وتازة ، فالمسؤول عنه هو الحاج موسى دون الجريدة التي لا تتحمل مسؤولية ما في سائر الاعلانات كما هو معلوم ، وهنا أخرج أعداد تلك الصحف ، ونشرها أمام أنظار القضاة والجمهور فرأوا نفس الاعلان في صحف فرنسية استعمارية مشهورة ، وتوجهت الأنظار إلى الخصوم الذين بهتوا ، وأظهروا من الحيرة والقلق ما جعلهم

سخرية الجميع ، وأمام هذا جمع الأستاذ « بوسكي » أحد محامي الخصوم ، ملفه وهو خجول ، وخرج مسرعاً ، وفاراً بنفسه من الفضيحة التي تكبدها رفقاؤه من جديد في نفس الجلسة ، ثم لما جاء دور الأستاذ « ريني » ، محامي « راسكلاس » وأحد أصحاب « الصوت الفرنسي » ، وعضو بارز في الشيعة الملكية الفرنسية ، كان في مرافعته أعيى من باقل بعد ما اشتهر في المحاماة بفصاحة سحبان بن وائل ! وزاد انهيار الخصوم أمام فصاحة الأستاذ « بوني » الذي أبدأ وأعاد ، وصال وجال ، فكانت أول مرافعة سياسية له أدرك بها صيتاً وشأواً في مهنة المحاماة ، وكنت أخفيت اسمه كمحام باتفاق معه ، وكان هذا تاكتيكاً ضد الخصوم حتى يستهينوا بالدفاع عني ، ويزدادوا غروراً وضلالاً ، ويجهلوا ما أعددته لهم من مفاجئة أثناء محاكمتهم ، خصوصاً وقد كان المدافعون عنهم من أكبر المحامين ، فلما فوجئوا بالمحامي « بوني » أدركوا سر المفاجأة ، وأيقنوا أثناء مرافعته الرائعة ، أنهم أمام مدافع بذَّ جميع محاميهم حتى أعجزهم ، وأحرجهم ، فخسروا كل شيء ، وذلك هو الخسران المبين . وفي نهاية الجلسة المسائية لم ترد المحكمة الفرنسية أن تصدر حكمها حالاً لما شاهدته من حماس الجمهور المغربي ، ولما بلغها من أثر المحاكمة في البلاد كلها ، وبعد أسبوع أصدرت الحكم على خصومي بعد أن اتصل رئيس المحكمة بالمحامي « بوني » ، وطلب منه أن يبلغني القرار بعدم حضوري ساعة النطق بالحكم ،

وإنما يحضر المحامي وحده نيابة عني حتى لا تكون قاعة المحكمة مكان تجمع وتظاهر من جديد كما كان الأمر في الأسبوع السابق ، وفعلاً لم يحضر غير المحامي الذي أخبرني هاتفياً بفحوى الحكم بمجرد إعلانه في الجلسة .

ويجدر أن أثبت خلاصة هذا الحكم الأول والفريد من نوعه في تاريخ الحركة الوطنية المغربية لأنه توج أول دعوى سياسية جرت ، في عهد « الحماية » الفرنسية ، بين مغربي وبين فرنسيين في مجال النشاط الصحفي ، والصراع السياسي للحركة الوطنية المغربية ضد الاستعمار الفرنسي .

كان تقييد مقال الدعوى الجنحية في الدار البيضاء بواسطة المحامي « دوفير » ، وقد عقدت جلسات معه ومع زميله بوني بمكتب الأول لإعداد ملف الدفاع ، وكانا على صلة وتشاور مع المحامين الجمهوريين في الدار البيضاء ، وهم كثرة ، وحدث بمناسبة دعوى « عمل الشعب » أن انقسم الرأي العام الفرنسي في المغرب إلى يمين ويسار ، وملكيين وجمهوريين ، وفاشيستيين وديمقراطيين ، فكان كل فريق يريد هزم الفريق الآخر في أول دعوى سياسية للحركة الوطنية المغربية ، مما جعل الدعوى إذاك قضية الساعة ، وشغل الرأي العام المغربي والفرنسي الشاغل .

وكانت المحاكمة في 20 أبريل 1934 ، وصدر الحكم في

27 من نفس الشهر ، ونص الحكم على الحيثيات الآتية باختصار ، وهي أن « الصوت الفرنسي » نشر ، في عدد 134 ، بتاريخ 9 ديسمبر 1933 ، مقالاً بقلم « راسكلاس » تحت عنوان : « هل نحن مدافع عنا » ؟ افتخر فيه كاتبه بأنه وأصحابه الذين تسببوا في حجز « عمل الشعب » بصفته جريدة ثورية يؤدي نفقاتها ويرعاها المال الأجنبي ، ويديرها « الممنوع من الإقامة » (؟) محمد بن الحسن الوزاني ، ولم أكن طبعاً ممنوعاً من الإقامة بالمغرب ، وهو مجرد افتراء وبهتان ، ثم يضيف الكاتب : « لقد دأبنا كل أسبوع على اتهام محمد بن الحسن الوزاني بأنه تزود بالأموال الألمانية في لوزان (سويسرا) من أجل إنشاء جريدته الثورية ، فلم ينبس « الممنوع من الإقامة » الوزاني ببنت شفة . نعم ، إن المؤسسة الثورية « عمل الشعب » التي صارت كذلك « إرادة الشعب » تسير بالمال الألماني ، والناقل للهبة الثورية هو القبطان لييسون المقيم بطنجة ، والمتصل بالقنصل الألماني في تطوان « فاجانهايم » ، وفي العدد 135 بتاريخ 16 ديسمبر 1933 ، من « الصوت الفرنسي » ورد أيضاً بقلم « راسكلاس » تحت عنوان « ماذا يجري » ؟ قوله : لقد أصبنا هنا وهناك ، فإذا كنا قد أصبنا مراراً ضد كل الناس فمن أقوى الحظوظ أن نصيب مرة أخرى بفضحنا لمؤسسة الجاسوسية المعادية لفرنسا التي يعد الوزاني محورها ، ولا بد أن يكون صحيحاً أن الوزاني يتلقى المال الألماني والانكليزي لمواصلة

عمل ثوري وعدائي لفرنسا في المغرب ، ولا بد أن يكون كـذلك صحيحـاً أن هذا المـال يحمل إلى الـوزاني بواسـطة البروفيسـور « بيركولونيم » ، وفي عدد 136 ، بتـاريخ 23 ديسمبـر 1933 ، من « الصوت الفرنسي » كتب « راسكـلاس » تحت عنوان : « ألمـانيا في المغـرب » ، فأعـاد نفس التهمة التي أصبحت بمثـابـة نشيـد يتغنى بـه الكاتب المعتـوه باستمـرار ، وفي عدد 137 ، بتـاريخ 6 ينـاير 1934 ، من « الصـوت الفـرنسي » إعـادة لنفس التهمـة مـع اضـافة أن الـوزاني هو الـذي يمول لـونكي بستة الآف فـرنك في الشهـر من أجل مجلة « مغـرب » البـاريسيـة ، إلى غيـر هـذا من الأعداد المليئة بالأكاذيب والأباطيل كعادة الجريدة .

وبعـد إثبات كـل هذا بـالنص والحرف في حيثيـات الحكم سجل بأن « راسكلاس » اعترف لدى المحكمة بأنه هو كاتب تلك المقالات الأثيمة ، وأنها ذات صبغة قذفية حيث إنها نسبت وقائـع مخلة بالشرف والاعتبـار للسيد محمـد بن الحسن الوزاني ، وأنـه في حالة ارتكاب القذف تقوم نية الاثم بقصد النيل من الشـرف أو الاعتبـار بالنسبـة للشخص المهـاجم ، وأنـه لا يهم البـاعث على ارتكاب القذف ، وأنه ليس من الضروري أن يكون المرتكبون قد عقدوا نية الإدانـة ، وأن الجنحة قـائمة حتى ولـو ادعى المتهمون أنهم فعلوا هـذا خضوعـاً لأسباب هي أجـدر مـا تكـون بـالتنـويـه والثنـاء ، وأن التهم بالقـذف تحمل في نفسهـا البرهـان على نيـة الاثم ، وأن إثبـات خـلاف هــذا لم يقم قـط، لهــذا كله فـإن

المحكمـة ، استناداً على فصـول القانـون ، أدانت « راسكلاس » « وبـرودو » ، وحكمت عليهما بغـرامة ستـة عشر فـرنكاً مـع عدم التنفيذ لانعدام السوابق ، كما حكمت عليهمـا بأداء فـرنك واحـد كتعويض مدني ، وبالصوائر .

وقـد كنت طلبت من المحكمة ، بـواسـطة المحـامي ، أن يكون الفرنك فرنسياً لا مغربياً لما فيه من مغزى بالنسبة للمحكـوم عليهمـا ، كما طلبت نشـر الحكم في ثلاث صحف فـرنسية منهـا « الصوت الفرنسي » نفسه على حساب المحكـوم عليهما ، ولكن المحكمة الفرنسية ، وإن كانت تقضي باسم الجمهورية ، لم تشأ أن تقسو على الفرنسيين ولو من الملكيين ، فاعتـدلت في الحكم بعدم اعطائي كل النصر ، ولهذا لم تحكم بالفرنك الفـرنسي كما طلبتـه ، ولا بـالنشـر علمـاً منهـا بـأن الحكم سينشـر في « عمـل الشعب » ، وهذا كان في نظرها كافياً ، وقـد اعتبرت ـ كمـا اعتبر غيري من المحامين والجمهور ـ أن هيئة المحكمة لم تكن منصفة الانصـاف المـطلوب حيث إنهـا لم تحكم بنشـر نص الحكم في ثلاث صحف منها صحيفة المحكوم عليهمـا ، لأن مسألـة النشـر ـ على الأقل في هذه الصحيفة ـ كانت ضرورية للتعريف بحقيقة الحكم ، وإبـطال ما روجتـه الجريـدة المـدانـة من تهم بـاطلة ، وطعون زائفة كلها كانت مجـرد قذف قـائم على الكذب والافتـراء لـلإذاية لا غيـر . ولعل مـوقف المحكمة كـان متخذاً بـاتفاق مـع السلطة الفـرنسيـة التي امتنعت من أن أنتصـر أكثـر على فـرنسيين

بقبول مطالبي كلها ، وبالأخص منها مسألة النشر ولو في الجريدة التي تمادت مدة ثمانية أشهر في قذفي بالباطل . وبعد ذلك كنت مسافراً إلى فرنسا في باخرة متوجهة من جبل طارق إلى مرسيليا فاجتمعت فيها بأحد القضاة الذي أراد معرفة رأيي في الحكم ، فلما انتقدته ، خصوصاً من حيث خلوه من النشر في قضية تتعلق بالقذف ، ابتسم وقال لي ما معناه : لم يكن في الإمكان أبدع مما كان ، فتأكد لي بهذا الاعتراف الضمني أن الحكم كان غير عادل تماماً بالنسبة لي ، وأنه لو أمكن تبريئ المتهمين الفرنسيين لما تأخرت المحكمة عنه ، ولكن استحال الأمر عليها نظراً لقيام تهمة القذف .

ومما تجدر الإشارة إليه أن فرنسياً زارني في الفندق قبل المحاكمة بيوم ، ولم أكن أعرفه ، فتحدث إلي في أمر الدعوى مظهراً لي العطف والتأييد ضد الخصوم ومتطوعاً بإسداء نصيحة لي ، وهي أن أطلب تعويضاً مدنياً يقدر بعدة ملايين نظراً لشخصيتي ، ففهمت أنه مرسل من الخصوم حتى يستغلوا طلب هذا التعويض قائلين : إن الوزاني جاء إلى المحكمة ليتاجر بالدعوى ، إذ المال هو ما يهمه ، لا الشرف والاعتبار ، والكرامة ، والسمعة ، فهو تاجر ليس إلَّا ، فأظهرت للفرنسي الزائر أني جد مهتم باقتراحه ، وودعته شاكراً ، ثم بعد هذا قر رأيي على أن أطلب مجرد تعويض رمزي أي فرنكاً واحداً ، وفرنسياً بالتخصيص ، وقد حكم لي بفرنك كتعويض رمزي

فأحبطت مناورة الخصوم التي كانت آخر سهم في كنانتهم الحقيرة .

وفي العدد 40 ، بتاريخ 11 مايو 1934 ، من « عمل الشعب » نشر نص الحاكم الذي كان حقاً ـ بالرغم عما فيه من نقص ـ وثيقة الفوز والنصر ، ولكن شاءت سياسة الاستعمار أن تعصف أحداث فاس ، بمناسبة زيارة السلطان ، بحياة « عمل الشعب » ، وباختفائه انقطع الصوت المدوي باسم الحركة الوطنية ، فساد الفراغ السياسي من جديد في البلاد .

وعقب المحاكمة نظم بعض الوجهاء البيضاويين حفلة فاخرة في بستان خارج المدينة احتفاء بالنصر الذي حققه « عمل الشعب » على الأعداء ، وإكراماً للمحامين الذين تولوا الدفاع عنه بشجاعة وتوفيق ، وتقديراً من البيضاويين لرجال الحركة الوطنية ، ومواقفهم ، وتضحياتهم وبالأخص منهم الصفوة العاملة تحت لواء « عمل الشعب » الذي أبلي البلاء الحسن في الدفاع عن الحق المغربي ضد الغاصبين العتاة .

ولا يفوتني ـ بالمناسبة ـ أن أسجل للحقيقة والتاريخ أنه إذا كنت قد انتصرت على خصومي من الأجانب ، بعد أن أجهدوا أنفسهم في الطعن ، والقذف ، والإذاية حتى محاولة اغتيالي ، وإذا كان انتصاري قد خلق هزة نفسية في الشعب استفادت منها الحركة الوطنية فقد تكونت ، بسبب هذا وذاك ، في نفوس بعض

الرفقاء الذين كانوا يطمحون إلى منافستي عُقَدٌ مستحكمة تفاقمت مع الأيام حتى تولدت عنها في النهاية أحقادٌ أدَّت إلى الخصومة والتفرقة .

هيئة تحرير « عمل الشعب » :

لم تكن للجريدة هيئة تحرير بمعنى الكلمة أي هيئة منظمة مختصة في الكتابة ، ففي أول الأمر تحملت وحدي مهمة التحرير ، ولم يساهم فيها من أول عدد بانتظام غير محمد الخلطي بصفته من أسرة « عمل الشعب » ، وبعد صدور أعداد من الجريدة أخذ يساهم فيها ، بامضاء مستعار هو (أبو حفص) ، عمر بن عبد الجليل الذي كان يُعنى بالفلاحة خاصة ، ثم ساهم محمد اليزيدي في فترات متباعدة . وممن كتبوا في « عمل الشعب » بالمناسبات محمد بردلة ، وعبد القادر بن عمر برادة ، وعبد اللطيف الصبيحي ، والمهدي المنيعي ، وعبد القادر بن جلون . ومن أبواب « عمل الشعب » حديث شاب بامضاء محمد حصار ، ولكن كاتبه الحقيقي كان هو محمد الصالح ميسة ، صاحب مجلة « المغرب » العربية الصادرة بالرباط ، وكان يرسله رأساً بخطه الرديء بعد أن قبل حصار إعارة الامضاء ، لأن ميسة كان لا يستطيع الظهور معنا حيث كان ترجماناً في المحكمة الفرنسية بالرباط ، وكان « لحديث شاب » أثره في جمهور القراء .

وتطرقت « عمل الشعب » كذلك إلى جميع قضايا الأمة ، وفي مقدمتها : السياسة العامة، والتعليم ، واصلاح العدلية ، والاصلاح الإداري ، والاصلاح الفلاحي ، وشؤون الشباب ، والسياسة البربرية ، والمشكلة الفلسطينية ، والعلائق الاسلامية واليهودية في المغرب ، والمظالم والشكايات ، والردّ على الصحافة الاستعمارية ، والحركة السلفية ، وحركة الكنيسة والتبشير في المغرب ، ومقاومة الخمور ، وقضية الأحباس ، والمرأة المغربية ، وغيرها من القضايا التي كانت تهم حياة الأمة في حاضرها ومستقبلها .

وكانت السياسة المذهبية موضوع الافتتاحية بقلمي ، ونشرت الجريدة كذلك كل ما يهم الاطلاع عليه من مقالات مجلة « مغرب » التي كان رواجها نادراً في الأوساط المغربية ، فساعدت « عمل الشعب » على التعريف بها ، وترويجها أكثر خصوصاً بين الشباب المتطلع إلى تتبع ما ينشر فيها عن المغرب .

شهادة كاتب فرنسي :

من الكتاب الفرنسيين الذين تحدثوا بموضوعية وخبرة عن « عمل الشعب » « روبير ريزيط » في كتاب **الأحزاب السياسية المغربية** الصادر في 1955 ، فقد ورد فيه (ص 74 ـ 75) قوله : الوطنية المغربية ، من 1930 إلى 1933 ، لم تكد تكون غير

معارضة للسياسة البربرية المتبعة من الدولة « الحامية » ، أما حماس المطالب الموجهة ضد الظهير البربري فأخذ يتلاشى بعد ثلاث سنوات ، وأما مجلة « مغرب » ، الصادرة في باريس ، فلم تخرج عن كونها جدلية بافاضة ، وغريبة جداً عن الأوساط المحلية ، الصميمة ، فلم تكن تهم في المغرب شطراً كبيراً من الرأي العام .

« ولذلك أصبح محمد حسن الوزاني ، في أغسطس 1933 ، المدير ورئيس التحرير لأسبوعية باللغة الفرنسية ، هي « عمل الشعب » التي أسسها في فاس ، والتي صارت أداة الدفاع عن المصالح المغربية . . . وقد أرادت « عمل الشعب » أن تكون صلة وصل بين الرأي العام الفرنسي ومختلف طبقات المجتمع المغربي . . . » .

« وقد لعبت تلك الجريدة دوراً مزدوجاً : فمن جهة زودت الوطنية الناشئة بمجموع من المطالب الأكثر أهمية من التي استمدت من السياسة البربرية وحدها ، ومن جهة أخرى فإن هيئة تحريرها كانت هي نواة الحزب السياسي المقبل المسمى « بكتلة العمل الوطني » .

« ثم إن إلغاء الظهير البربري كموضوع للمطالبة كان قد استهلك بافراط ، فمن غير التخلي عنه أصبح إذاك من الأنسب الاهتمام بايجاد شيء آخر ، إذ العنصر الوطني « الديناميكي » في

تلك الساعة كان هو فريق الشبان المغاربة العصريين ، فليس من الغريب أن ترجع إليهم المبادرة في اختيار مواضيع ومباحث الدعاية ، ومنبرهم العام كان هو « عمل الشعب » الذي تولى ، مدة سنتين ، بحث ومناقشة المشاكل التي تحركهم ، وهي : منح الحريات الديمقراطية ، واصلاح التعليم ، والعدلية ، والجهاز الفلاحي ، والسياسة البربرية ، ومشكلة التعايش بين المسلمين واليهود في المغرب ، فكلها مواضيع لا تنفد لشتى المقالات » .

« وبفضل « عمل الشعب » فإن أغلبية المغاربة القادرين على قراءة الفرنسية أصبحوا موحدي الرأي والاتجاه في حظيرة مطالب مشتركة ، وهي مجموعة من الشعارات أكثر مما هي مذاهب متجانسة ، ولكن شباب تلك الساعة كله وجد فيها مطامحه وأمانيه ، « وهكذا حل محل النزعات المطلبية الفوضوية ذات النطاق غير المحدد ، كما كانت بين 1926 و 1930 توحيد الأفكار كمقدمة ضرورية لتكوين آت لا ريب فيه للأحزاب السياسية . . . » .

منع « عمل الشعب » :

كان العدد الأربعون ، بتاريخ 11 مايو 1934 ، آخر عدد من « عمل الشعب » حيث صدر الأمر المقيمي بتوقيف الجريدة الوطنية المناضلة إثر أحداث فاس ، بمناسبة الرحلة الربيعية للسلطان سيدي محمد بن يوسف ، وزيارته التقليدية لأضرحة

المدينة ، وكانت « عمل الشعب » قد نظمت بساحة البطحاء ، مظاهرة استقبال وترحيب للسلطان الذي مرّ في عودته من زيارة أضرحة المدينة أمام مركز الجريدة ، فبلغ حماس الجماهير أشده واستقبل بما يجب من الحفاوة وسط الأناشيد والهتافات الوطنية ، وصدر « عمل الشعب » وقد كتب في صفحته الأولى بحروف كبيرة : فاس تهتف بالعاهل والأمير المغربيين مع صورتين كبريين للسلطان والأمير مولاي الحسن الذي سمته الجريدة « بولي العهد » ، وكانت سنه نحو ست سنوات ، وكل هذا لم يرق سلطات « الحماية » ، فأوقفت « عمل الشعب » انتقاماً منها على ما قامت به بمناسبة الرحلة السلطانية ، واسكاتاً لصوت الحركة الوطنية المغربية وعرقلة للدعوة القومية التي كان « عمل الشعب » باعثها ومحركها ، كما كان لسانها الناطق ، وأداتها الفعالة . وبتوقف « عمل الشعب » أصيبت الحركة بنكسة ، وشعر الشعب بقوة الصدمة ، ولكن كل هذا لم يفت في عضدنا ، بل لم يكن من شأنه إلا أن يحملنا على اعداد الردّ على التحدي ، فلم تمر غير فترة وجيزة حتى فاجأنا الاستعمار بحركة المطالب التي كانت منبثقة من « عمل الشعب » ، وامْتداداً لحركته المدافعة عن مصالح الأمة ، وحقوق المغرب ، كما سأتحدث عنه فيما بعد بتفصيل وتدقيق .

ولئن اختفى « عمل الشعب » فقد أدى واجبه ، واستحق بهذا كل تقدير من الرعيل الوطني الأول ومن سائر المواطنين

الذين عاشوا كفاحه ، وأكبروا شجاعته وثباته ، ولا أدل على ذلك من الحرب التي شنتها عليه صحف الاستعمار في شمال إفريقيا وفرنسا بما لا مزيد عليه من العنف ، والخبث ، والشتم ، والباطل ، وكذلك جميع ذوي المصالح في المغرب وخارجه من الأجانب الخائفين على منافعهم وامتيازاتهم ، الأمر الذي خاض ضده « عمل الشعب » معارك على سائر المستويات والجبهات في الداخل والخارج مؤيدة من الشعب ، ومشجعة من جميع أنصار الحق والحرية ، والعدالة .

وليس من المبالغة أن حركة « عمل الشعب » قد كان لها تأثير عظيم في تطوير الحركة الوطنية بإخراجها من طورها الأول ، والابتعاد بها عن وضع الاحتجاج السلبي المألوف إلى طور جديد ، هو طور الإيجابية ، والفعالية ، والانطلاق نحو الآفاق الوطنية المنشودة ، وبفضل هذا تسلحت الحركة الوطنية بلسان ناطق ، وبمنبر حرّ ، وبأقلام أشبه ما تكون بالسيوف البواتر ، كما برزت الحركة الوطنية في شكل غير معهود منذ نشأتها الأولى ، وهو انطلاقها كحركة سياسية وجهادية لشعب يريد حياة العزة ، والحرية ، والسعادة ، لا حياة الذلة ، والعبودية ، والشقاء في عهد الاحتلال والاستعمار . وبالاضافة إلى هذا كله برهنت الحركة الوطنية بلسان « عمل الشعب » على أنها أكثر من حركة احتجاج ، بل حركة ذات مبادىء سامية ، ومثل عليا ، وأمان غالية ، وأهداف واضحة ، وأن رجالها طلاب حقوق ضائعة ،

وليسوا ، ـ كما ادعى الأعداء ـ « مغامرين » ولا « أصحاب مصالح » ، وأن الحلقة المفقودة المغربية في سلسلة الحركات التحريرية في عالم العروبة والإسلام شرقاً وغرباً قد انضافت إلى اخواتها ، فأصبحت السلسلة كاملة الحلقات تهدِّدُ أعناق المستعمرين بالتطويق ، والخنق ، والشنق في كل مكان . ومنذ أن فارقت الحركة نطاقها الضيق ، وخرجت إلى ميدان الكفاح الفسيح شعر الشعب بحياة جديدة تبعث فيه الأمل ، وتقوي فيه روح النضال والتضحية ، وتجعله قوة تغالب الشر وذويه ، وتؤلف منه جبهة متحدة تجاهد في سبيل أقصى الأماني ، وأسمى الغايات ، كل هذا تجلي وتأكد بظهور « عمل الشعب » وحركته التي ملأت دنيا الاستعمار في المغرب وخارجه بغضب الشعب المحروم ، وبصرخته المدوية المطالبة بالحق السليب ، وما ضاع حق وَرَاءَهُ طالب ، وقد سارت الحركة ، منذ ذلك الوقت سيرتها يحدوها الواجب ، وتلهمها عزيمة النصر مهما كلفها من جهود وتضحيات .

أصابت الاستعمار ، ممثلاً في المزارعين الفرنسيين (المعمرين) المستوطنين بالمغرب ، أزمة شديدة ناتجة عن الأزمة العالمية قبل أن تكون ناشئة عن أحوال وظروف داخلية ، وحاول أولئك المستعمرون التغلب على الضائقة المالية والاقتصادية بشتى الحيل والوسائل دون أن يتمكنوا من الإفلات منها ، فاتجهوا إلى الدولة لامتلاكها أكثر فأكثر بفرض خدمتهم

عليها لتصبح طيعة ذلولة ، ورهن اشارتهم ، وطوع مصلحتهم في كل حين ، ذلك أنهم كانوا يعتبرون أنفسهم بالنسبة للدولة « أطفالها المدلّلين » ، بل سادتها المتحكمين ، بعد أن كانوا أول الأمر صنائعها المتخمين ، كما كانوا ينظرون إلى جماعتهم « كالشعب المختار » في المغرب المحتل الأسير ، وصاحبة الشأن فيه بلا نزاع ، أما غيرهم من المغاربة ـ أصحاب البلاد الأصليين والشرعيين ـ فليسوا ـ في نظرهم ـ إلا « خدامهم » ، طوعاً أو كرهاً ، بل (حثالة) من البشر كل ما تملكه من حقوق ومصالح ، وأراض وثروات فهو من قبيل ما للعبد لسيده ، وللمغلوب على أمره لغالبه ، ولكنهم لم يكونوا ـ في الواقع ، وفي اعتبار كل المغاربة ـ إلا رهطاً من الدخلاء الغاصبين ، ومن شذاذ الآفاق المختلسين الذين جلبهم الاستعمار ، شريكهم في الغصب والاختلاس ، ليعمر بهم الأرض المنتزعة الملكية من أصحابها ، وليتخذهم أداة للاستغلال ، وتركيز الاحتلال ، وترسيخ قدم الاستعمار . وأمام عجز أولئك الطامعين ، ضحايا الأزمة الاقتصادية لم يسعهم إلا اللجوء إلى قذف الدولة بتهمة المسؤولية عما أصابهم من مصاعب وضائقات ، كما لجؤوا إلى تدبير الخطط لإكراه الحكومة على الاستسلام لمطامعهم القصوى ، ومطالبهم المشطة ، وهكذا وضعوا « ميثاقاً فلاحياً » حاولوا فرضه على الاقامة العامة ، القابضة على زمام الحكم في المغرب باسم نظام « الحماية » المزعومة ، ونشر الميثاق في نشرة

الغرفة الفلاحية للرباط ووزان ، ويتلخص فحواه في عبارة واحدة ، هي : « حماية الاقتصاد » ، ومما ورد فيه بالنص معرباً : « إن عدم إصلاح مالية حركة الاستعمار (المعمرين) ستكون له عواقب اجتماعية ، واقتصادية ، ومالية ، وسياسية لدرجة لا تستطيع معها الحكومة ـ ولو بكيفية عابرة وخاطفة ـ أن تفكر في الحل السلبي ، بل إن المشكلة تبلغ من الأهمية ما يجعلها تتخطى المجال المغربي لأنها تعني مباشرة فرنسا ، فمن الوجهة الاجتماعية لا يمكن لفرنسا أن ترضى بأن يصير رعاياها منحطين ـ مادياً ـ إلى مستوى الأهالي (أنديجين) ، ومن الوجهة الاقتصادية سيؤدي ذلك إلى تقهقر عاجل للمستوردات الفرنسية إلى المغرب ، ومن الوجهة المالية ستكون فرنسا التي ضمنت القروض المغربية ملزمة بأن تحل محل الميزانية المغربية العاجزة ، ومن الوجهة السياسية الخطيرة بشكل أخص سيكون ذلك تشجيعاً للهيجان الأهلي » .

«Le défaut d'aménagement financier de la colonisation aurait des conséquences sociales, économiques, financières et politiques, telles que le Gouvernement ne peut pas, ne serait-ce que fugitivement, envisager cette solution négative. Le problème est même d'une importance telle qu'il déborde le plan: il intéresse directement la France».

«Du point de vue social, la France ne peut tolérer que ses ressortissants soient matériellement ramenés au niveau de l'indigène. Du point de vue économique, ce

serait un recul immédiat des importations françaises au MAROC. Du point de vue financier, ce serait pour la France, qui a garanti les emprunts marocains, l'obligation de se substituer au budget marocain défaillant. Du point de vue politique, particulièrement grave, ce serait encourager l'effervescence indigène.»

ويحتاج هذا النص إلى تعليق ، وهو الاشارة إلى انتحال « المعمرين » للصفة المغربية واعتبارهم أنهم هم المغرب ، ورفضهم لأن يعيشوا فيه منحطين إلى مستوى الأهالي ، واستغلال التحرك السياسي الوطني لتخويف الحكومة ، واكراهها على الانصياع لمطالبهم المتفاحشة وتتلخص في النقط الآتية : « هدنة » لمدة ثلاث سنوات يقع فيها الكف عن استيفاء الضرائب . وتقدم بهذا الطلب « اتحاد الغرف الفلاحية » ، ولكن الاقامة العامة رفضته ، فعقد اجتماعاً في 23 يناير 1934 مستنكراً هذا الرفض ، ومقرراً أساليب جديدة لإجبار الاقامة العامة الفرنسية على الانقياد ، فاهتم بتأسيس « حركة فلاحية وشبه عسكرية » عبر أصحابها عنها بقولهم : « إننا نفكر في إنشاء منظمة عسكرية في كل مركز تكون خاضعة بمحض اختيارها لروح النظام والامتثالية ، وبما أننا في عصر الشعارات فإننا اتخذنا شعار « المعمر المجزوز » :

«Nous envisageons la création, dans chaque centre, d'une formation militaire obéissant à une discipline librement consentie. Nous sommes au temps des emblèmes: nous avons adopté celui du colon tondu.»

وفي 5 يبراير 1934 عقدوا جلسة عامة بقاعة الأفراح في بلدية الرباط ، وانتخبوا مكتباً جديداً وحرروا شكاوى وتظلمات هي : توقيف تنفيذ الأحكام القضائية بالنسبة للمعمرين لأنهم كانوا يخشون أن تنفذ عليهم بالقوة ، وادخال تعديل على الديون لتنظيم أدائها بين ثلاثين وخمسين سنة ، وتخفيض سعر الفائدة المرتبة على القروض ، وإسناد حصة الوسق لفرنسا إلى المعمرين دون سواهم ، وتنظيم جلب الخمور الأجنبية ، ومنع جلب الماشية واللحوم الخارجية ، وتغيير عقد الجزيرة (لأنه قائم على الباب المفتوح والمساواة الاقتصادية بين الدول ورعاياها) ، وتجديد نظام المصالح الادارية الفلاحية ، ثم تمكن « مورلو » ، معمر بناحية وجدة ورئيسهم ، من حملهم على اتخاذ هذا الملتمس : « إن الجمع العام للجمعية يحتج على الخفة التي تستعملها الحكومة الفرنسية في تصرفها بالمغرب لإرضاء تعاملات حيلية سياسية ، كما لا يرضى أن تسير الإدارات العمومية المصالح المغربية بهذا القدر من التهاون والإهمال ، مذكراً سائر الذين يحكموننا بأن للصبر حدوده ، وبأنه لا يسوغ أن يكون المغرب إقطاعاً يقدم غنيمة للمضاربين المحميين من موظفين غفاة ومقرراً عدم مواصلة ممثلي الاستعمار للمساهمة في الشؤون العامة إلا إذا أقيم البرهان بمجهود حقيقي على أن الادارة تدرك آخراً البؤس الذي يتخبط فيه المغرب » .

«L'Assemblée Générale de l'Association proteste contre la légèreté avec laquelle le gouvernement français

se sert du Maroc pour satisfaire des combinaisons politiques. Elle n'admet pas que les services publics dirigent avec autant de négligence les intérêts marocains, rappelle à tous ceux qui nous gouvernent que la patience à des bornes et que le Maroc ne saurait constituer un fief donné en pâture aux spéculateurs couverts par de somnolents fonctionnaires, décide que les représentants de la colonisation ne continuent à participer aux affaires publiques, que si un réel effort prouve que l'administration conçoit enfin la misère dans laquelle le Maroc se débat.»

ولا نتمالك عن ابداء هذه الملاحظة ، وهي ما في الملتمس من شدة في القول ، وصرامة في التعبير ووقاحة وجسارة في الخطاب الموجه للحكومة الفرنسية ، ولممثلها في المغرب ، فكأنهم فوق الجميع بصفتهم « الأسياد » الآمرين على الإطلاق ، وباعتبار أنفسهم المطاعين والمخدومين من رجال الحكم والإدارة في فرنسا والمغرب معاً ، كما نلاحظ أنهم كلما استعملوا اسم المغرب وعبارة المصالح المغربية فإنما عنوا بهما أنفسهم لا غير كأصحاب البلاد ، وأرباب المصالح فيها ، وذلك أنهم كانوا في الواقع الغاصبين للأرض وخيراتها حتى جعلوا من المغرب إقطاعهم ، وسخروا لهم كل ما أمكنهم من أبنائه الذين فقدوا ، مع أراضيهم المنتزعة منهم ظلماً وعدواناً ، حقوقهم ، وحرياتهم ، ومصالحهم ، فعاشوا معهم في الحرمان ، والبؤس والشقاء .

ولما تبددت صيحاتهم في الفضاء ، وخاب سعيهم لنيل

مبتغاهم ، وعوملوا بما استحقوا من إهمال ، تجمهروا في الزوال بالقرب من مسجد التواركة ، وانتظموا صفوفاً أربعة فأربعة ، واتجهوا متظاهرين إلى الإقامة العامة ، وفي طريقهم اعترضتهم حواجز من الدركيين ، والسينيغاليين ، والجنود المغاربة وشبت المعارك ، وسقط الجرحى . استقبل « بونصو » وفدهم برئاسة « مورلو » استمهلهم إلى ما بعد الظهر ، وحينما خرجوا من المقابلة الثانية عادوا لإطلاع أصحابهم الذين شرح لهم رئيسهم أن النتيجة كانت سلبية تماماً ، باستثناء وعود بذلت لهم للتريث والانتظار ، فثارت ثائرتهم سخطاً وحنقاً ، واتخذوا ملتمساً دعوا فيه نوابهم بالغرف الفلاحية والمختلطة إلى الاستقالة بدون أجل ، كما أبرقوا إلى رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان بمجلسيه ، وأرسلوا نسخة إلى « دالادي » رئيس الحكومة ، وكان أخوه من كبار المعمرين بتادلا ، وحدث كل هذا في 23 يبراير 1934 .

La Volonté du Peuple

ORGANE DE DOCTRINE ET DE DEFENSE MAROCAINES

Directeur-Rédacteur en Chef : Mohammed Hassane EL OUAZZANI

A PROPOS DES DIRIGEANTS

Expliquons-nous d'abord !...

La Visite du Résident Général à Fès

OPINIONS LIBRES

Le Dahir Berbère

صدور « إرادة الشعب » بعد توقيف « عمل الشعب »

« عمل الشعب » في صراع مع « المعمرين »

توقفت مؤقتاً جريدة « عمل الشعب » نتيجة قرار قضائي جائر من المحكمة الابتدائية الفرنسية في فاس بسبب الخلاف بيني وبين المسؤول القانوني الفرنسي الذي ادعى ، بايعاز من بعض رجال السلطة المحلية وغيرهم من المناوئين المستعمرين ، أنه شريكي في الملكية ، وفي انتظار صدور الحكم الاستئنافي بالغاء ذلك القرار الباغي صدرت « إرادة الشعب » التي عوضت « عمل الشعب » في مواصلة المعركة ضد « المعمرين » في فبراير 1934 .

لقد كان « المعمرون » يعتبرون أنفسهم دعامة وضمانة الاستعمار في بلادنا ، فكانوا يريدون أن يأمروا فيطاعوا ، خصوصاً وأن لهم قوة تناصرهم في الأوساط الفرنسية البرلمانية والحكومية ، والصحفية ، والرأسمالية ، والعسكرية . وطبيعي أنهم كانوا من غلاة « الوجود الفرنسي » احتلالاً واستعماراً ، وحكماً وسيطرة ، فكانوا أعداء ألداء لكل حركة مغربية ذات صبغة وطنية ، ونشاط سياسي ، وطموح تحرري ، ولهذا كان الصراع

محتدماً بين المعسكرين الوطني المغربي والاستعمار الفرنسي ، ومنذ صدرت جريدة « عمل الشعب » وهي هدف لنبال أولئك الخصوم الذين كانوا يتوفرون في بلادنا على صحف كثيرة تألبت وتواطأت كلها على الجريدة الوطنية الوحيدة في البلاد . وفي بداية 1934 حدثت حركة تهريجية مفتعلة لغاية في نفس أولئك النفعيين أرادوا نيلها طوعاً أو كرهاً ، وهنا كان لا بد أن يصطدموا بنا ، نحن رجال « عمل الشعب » ، وفعلاً كان الاصطدام عنيفاً وخطيراً بيننا وبينهم ، وكاد أن يفضي إلى ما لا تحمد عقباه .

فكيف ذلك ؟ هذا ما سأتعرض له باختصار بعد إثبات وجهة نظر تلك الحركة المهرجة .

وبمجرد ما فوجئنا بظهور المعمرين محلقين قمة رؤوسهم متشبهين بالكهنة والقسيسين النصارى قابلنا حركتهم بكل ما يجب من المعارضة والمقاومة ، والاحتجاج والاستنكار ، وفي الحقيقة كانوا يؤلفون « اكليروس » الاستعمار ، وقد حلقوا رؤوسهم على تلك الصفة إشعاراً بأنهم أصبحوا « مجزوزين » كالأغنام أي مفلسين ، واحتجاجاً كذلك على الحكومة التي لم « تركع » أمامهم بمجرد ما أومأوا إليها بالامتثال لمطامعهم ومطالبهم المشطة ، ولكن ، بالرغم عما فعلوا ، لم تنطل حيلتهم على أحد ، وعلينا خاصة ، ولهذا ما كدنا نطلع على حركتهم تحت شعار « جز قمة الرأس » حتى تصدينا لهم في « إرادة الشعب » ، ففضحناهم على رؤوس الملأ شر فضيحة بالقول الصريح ،

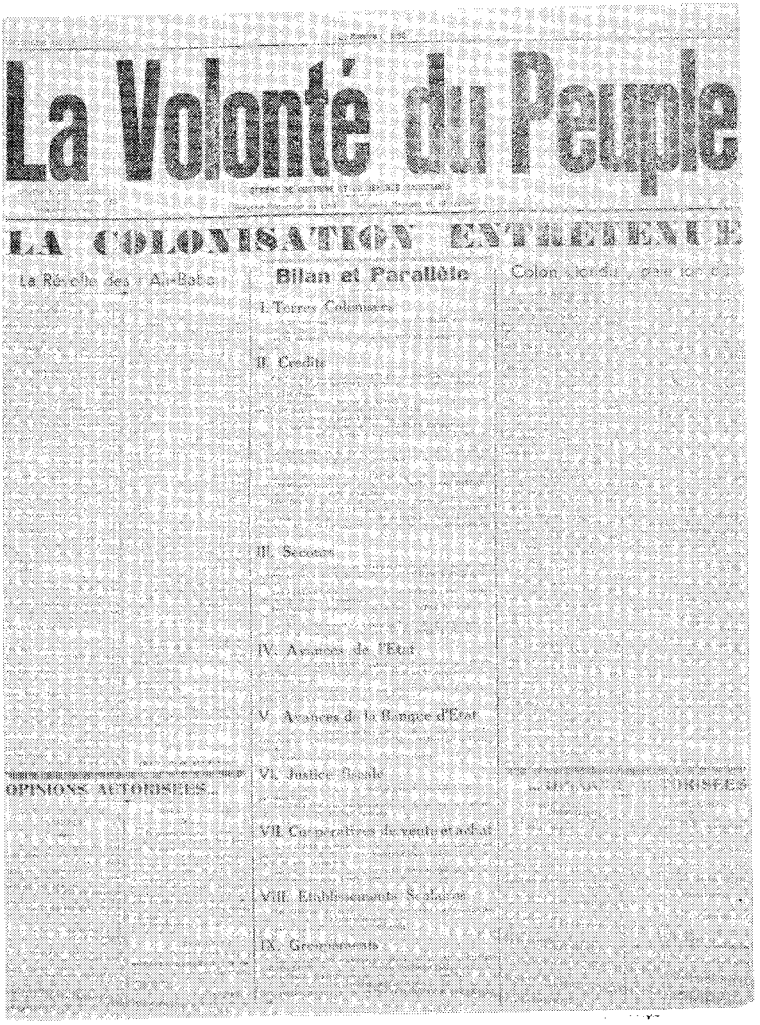

La Volonté du Peuple

LA COLONISATION ENTRETENUE

La Ruée des « Ali-Baba »

Bilan et Parallèle

I. Terres Coloniales

II. Crédits

III. Secours

IV. Avances de l'Etat

V. Avances de la Banque d'Etat

VI. Justice Sociale

VII. Coopératives de vente et achat

VIII. Etablissements Scolaires

IX. Gerrymandering

OPINIONS AUTORISEES...

« إرادة الشعب » في صراع مع المعمرين

والبرهان الساطع ، وبهذا انطلقت الشرارة فأشعلت نار الحرب بيننا وبينهم حتى أوشكت أن تؤدي إلى اصطدام دموي عنيف .

فلقد زعموا ـ بهتاناً وباطلاً ـ أنهم أصبحوا فقراء أو في حكم الفقراء بين عشية وضحاها ، انتزعت السلطة الفرنسية من أجلهم مئات الآلاف من الهكتارات من أجود الأراضي الفلاحية من أنحاء المغرب .

وكان مئات الآلاف من الفلاحين والملاكين المغاربة هم ضحايا هذه العملية الرسمية في مجال السطو ، والخطف ، والتفقير . وأما المعمرون ـ فبالاضافة إلى هذا ـ أغدقت عليهم نفس السلطة من الأموال (القروض) ، ومنحتهم من الامتيازات ، والتسهيلات ، والترضيات ما لا يتصور في عقل إنسان ، فجعلهم هذا « طبقة الأسياد » الذين يأمرون فيطاعون ، كما حولهم من فقراء وشذاذ الآفاق من كل جنس ورهط إلى « طبقة ممتازة » ، ألفت أن تعيش منعمة ، ومفضلة ، ومدلَّلة ، وكلها من الأغنياء الأجانب الذين طغوا وتجبروا ، وعاتوا في الأرض المغربية فساداً ، فهؤلاء هم الذين شرهوا ، فجزوا قمم رؤوسهم « كقساوسة » الاستعمار ، بعد أن أتخمتهم « الحماية » التي كلما قالت لهم : هل امتلأتم ؟ قالوا : هل من مزيد ؟ غير أن خدعة « الرأس المجزوز » لم تكن لتخفي سرهم ، فتبعث في النفوس عليهم الرحمة والشفقة ، بل خدعوا أنفسهم من حيث لا يدرون . وقد تكلفنا في « إرادة الشعب » بكشف خطتهم ،

وتعـريـة منـاورتهم ، فسعـروا ، وحنقـوا حتى بيتـوا الاعتـداء والإجـرام ، لا لشيء إلا لأننـا عـارضنـاهم دفـاعـاً من مصـالحنـا وأموالنا ، نحن المغاربة ، المرهقين والمستنزفين باستمرار لفـائدة الاستعمار كيفما كان شكله ورهطه .

وقد تركزت معارضتنـا لهم في التذكيـر بما سلبـوه ، وغنموه ، وفـازوا بـه منـذ أنشئت من أجلهم « منـاطق الاستعمـار » الـرسمي على يـد السلطة التي سخرت نفسهـا لهم كـالعبـد لسيـده ، وهكـذا أصبـح ذلك الاستعمـار بشقيه ، الـرسمي والخـاص ، كمـا سميناه بحق « الاستعمـار المصـان » (ENTRETENUE) وإن مـا جعـل السلطة الفـرنسيـة طيعـة ذلـولـة لـلاستعمـار ، فتـولت صيـانتـه ، وكفـالتـه ، لهـو أن سيـاسـة الاحتـلال ، بـاسم نـظام « الحمـايـة » اتخذت من الاستعمار الفـلاحي أقوى ركيـزة (للوجود الفـرنسي) ، وأكبـر ضمان لتثبيتـه وتخليده ، كمـا أنها اعتبـرته وسيلة كفيلة بنمـاء وازدهـار الاقتصاد الفـرنسي خاصـة ، وأداة فعـالـة في تحسين حيـاة الفرنسيين عامـة ، فعماد الفتـح ، والسيطرة ، والاستغـلال كان هـو « المعمر » ، سيد « الحمـاية » بـدون منازع ، ففي سبيله استبـاحت سلطتهـا جميـع أنـواع النهب « كنـزع ملكيـة » المغـربي لصـالـح المعمـر الأوربي فـرنسيـاً كـان أو متفـرنسـاً ، وقـد جعـل هـذا من المعمـرين القراصنـة « طائفـة اقطاعيـة » اصطلح عليهـا « بالـرواد » (بيـونيي) « فغـرستهم » السلطة غـرسـاً في المنـاطق المفتـوحـة عسكـريـاً ، والخـاضعـة سيـاسيـاً كمـا تغـرس فسـائـل الشجـر في

الأرض ، وذلك وفق خطة مدروسة ، واستعمار مبرمج يهدفان إلى إخلاء الأراضي بطرد أصحابها ، وتشريد أسرها باسم « نزع الملكية للمصلحة العامة » أي انتزاع الأرض من مالكها المغربي ، وتمليكها للمعمر الأجنبي ، ويسمى هذا في عرف القرصنة الاستعمارية ، زمن « الحماية » الفرنسية ، « بخدمة الصالح العام » كشق طريق أو بناء مؤسسة عامة أو مدرسة أو مستشفى ، وهكذا رأينا « الحماة » ينقلبون إلى « لصوص » فيسطون على الأملاك ، ويطاردون الملاكين المغاربة مرتكبين بهذا أفظع جرائم الخطف ، والنهب ، والسلب .

ولم يكن إنشاء المحافظة العقارية في المغرب إلا وسيلة لتمكين المعمرين من التوفر على رسوم الملكية التي تغلق أبواب النزاع في شأن الأرض المنتزعة لفائدتهم ، بل كانت المحافظة العقارية سلاحاً تتخذه السلطة لمدّ يدها إلى عدد كبير من الأراضي الصالحة للاستعمار كقطع فلاحية قريبة من المدن والقرى ، ومن طرق المواصلات ، وقد بدأ الاستعمار الرسمي في 1916 حيث وضع له أول برنامج ، فاستعملت السلطة شتى الوسائل لتوفير الأراضي من أجله ، منها أنها عمدت إلى أملاك الدولة المغربية فأحصتها ، وبعد اخضاعها « لعملية التصفية القانونية » صفتها فعلاً بأخذها وتسليمها إلى المعمرين ، فهذه هي السرقة الرسمية الأولى باسم القانون ، وبطريقة الاحصاء كما أن « الحماية » التي تعهدت في معاهدتها المزعومة باحترام

الإسلام ومؤسساته لم تتأخر عن مديدها بالاختلاس إلى أراضي الأوقاف التي اقتطعت منها شطراً كبيراً زودت به الاستعمار ، فكانت حيلة التمليك إما بالكراء الطويل الأمد ، من عشرة إلى ثلاثين عاماً ، وإما بالتنازل ، وتم أيضاً السطو على أراضي الملك الخاص لإرضاء المتطلبات المتزايدة للاستعمار ، فمنها الأملاك الألمانية والنمساوية المحتجزة خلال الحرب الكبرى الأولى ، وشراء كثير من الممتلكات الكبرى للشركات أو الأفراد ، وبكلمة واحدة ، إن الأرض المغربية كانت عرضة في كل وقت للانتقال بصفة من الصفات إلى حوزة المعمر الأجنبي . ومثال هذا أراضي الجماعات القبلية حيث كانت وسيلة الاستيلاء عليها هي « عملية الاحصاء » لمعرفة حاجة كل قبيلة ، أما الفائض عنها فهو للمعمر الأجنبي ، وفي برنامج كل سنة كانت تدرج حصص من أراضي الدولة ، والأوقاف ، والجماعات ، مع أن التشريع كان يعلن أن هذه الأخيرة غير قابلة للتفويت ، ولكنها أخضعت هي الأخرى للكراء الطويل المدى أو إلى الأبد ، أي تملكها بصريح العبارة ، كما عبئت أراض أخرى نتيجة « استصلاح » المناطق المراد نهبها ، وكانت إدارة الأملاك التابعة للدولة هي المتخصصة في اتخاذ الاجراءات ، وتنفيذ برامج الاكتساح للمساحات الفلاحية المغرية من أجل الاستعمار ، وسلاحها في هذا : نزع الملكية ، اعتباراً بأن تركيز وتوسيع الاستعمار الفلاحي مصلحة عامة . وكانت تمر مسطرة التنفيذ بمراحل : هي وضع مشروع

لإحداث مركز قروي باسم « منطقة التجهيز الاستعماري » مع تحرير تقرير في هذا من مدير الفلاحة ، ثم صدور قرار وزيري يعلن أن ذلك المشروع « مصلحة عامة » وتنفيذه يكون بمسطرة نزع الملكية ، وهكذا يكتسي الاختلاس صبغة إدارية وقانونية ، وبعد ذلك يأتي الضغط السياسي على الفلاحين المغاربة « ليتقدموا » ـ كما لو كان الأمر طوعاً وتلقائياً ـ بتعهدات التنازل كتابة أمام عدول ، وتضيف التعليمات الرسمية أنه بمجرد ما يظهر للسلطة أن كل « مقاومة » مؤسسة على الرفض والامتناع ، تمسكاً بحق الملكية الأولى ، قد تلاشت أو كادت أن تتلاشى ، فإنها توجه رسماً بحدود المساحة التابعة للملك الخاص إلى إدارة الشؤون الأهلية ، وفيما إذا وجد متعصبون عنيدون فإنه يلجأ ضدهم إلى المحاكم حيث لم تنفع معهم وسائل الاقناع أو اللباقة أو الضغط ، وإذا امتنع أهلي من أخذ التعويض نقداً فتشتري له به أرض بعيدة عن منطقة الاستعمار من أهلي آخر يسكن أبعد ما يكون عنها ، وهذه اللصوصية المدبرة كانت هي حظ المغربي من « الحماية » ، وما استحقه من « الحماة » الذين اتخذوا القرصنة مأموريتهم الكبرى ، فكانوا شر الجناة على الاطلاق .

وبالاضافة إلى ذلك السلب والتفقير خصت « الحماية » معمريها المحظوظين بكل أنواع التسهيل من التنازل عن فوائد القروض مدة خمسة عشر عاماً ، ومنحة التقليع ، والتشجير ، والإعفاء من الضرائب أو تخفيضها ، وتخفيض رسوم الجمرك

بـالنسبة لـلآلات الفلاحيـة ، ونقص ثمن الـوقـود ، وجلب السمـاد بدون جمرك ، والإعفاء من الضريبـة الفلاحيـة فيما يخص البنـاءات الصنـاعيـة والـطبيـة ، وانشـاء الأبنـاك الشعبيـة ، والتعـاونيـات ، وصنـاديق القروض الفـلاحيـة ، والضمـان الجمـاعي ، والقـروض العقارية والاعـانات المـالية المنتـظمة ، والاسعـافات من الـدولة ، ولتـوفير اليـد العاملة المغـربية تـأسس في 1926 مكتب اليـد العـاملة لتنـظيم الهجرة البشـرية بين الأقـاليم المغربيـة ، واتخاذ هـذا وسيلة تضمن لـلاستعمـار التـزود دائمـاً بكـل مـا يحتـاج إليـه من عمـال بـأرخص الأجور ، كمـا أن المساجين المغـاربة كـانوا يسـاقـون إلى ضيعـات المعمرين ليشتغلوا فيهـا بثمن طفيف جداً ، وكـانوا عـرضة للمكـر والبطش ، والقتـل كما فعـل المعمر « طيكـور » قـرب فـاس لمـا ركـل سجينـاً فقتله لأنـه وجـده في وقت الـظهيـرة زمن المصيف نـائماً ، فـأراد أن يوقـظه بـركلة أودت بحيـاتـه ، ثم حمـل جثتـه في سيـارتـه إلى مستشفى « كـوكـار » (الشـراردة) بفـاس ، وطلب من الطبيب الفرنسي الدكتور « سوكري » الـذي كان ينـوب عن الدكتـور الكـولونيـل « كريستيـاني » رخصة الـدفن ، فامتنـع إلا بعـد إدخـال الجثـة وفحصها لمعـرفة سبب المـوت ، ولكن ردّ عليه المعمـر بأنـه اعتـاد أن يأخـذ رخصة الـدفن بدون فحص الجثـة ، فأصـر الـطبيب على رأيـه ، وقد مثـل « طيكور » أمـام المحكمة الجنـائية الفـرنسيـة بفـاس وحضـرت المحـاكمـة حيث أدلى الـدكتـور « سـوكـري » بشهادته ، كما أيدها الدكتـور « كريستيـاني » لثقته بـه كطبيب نـائب

عنه ، ولكن مع هذا حكمت المحكمة الفرنسية على المجرم بسنة سجناً مع عدم التنفيذ نظراً لرتبة قبطان أدركها في الحرب ، ولما ناله فيها من أوسمة ، ولما بذله من جهود حتى أصبحت ضيعته « جوهرة الاستعمار الفرنسية » . كل هذا قيل أثناء مرافعة الدفاع ، واعتمد في نص الحكم ، مما دل على أن الروح المغربية لم تكن تساوي شيئاً في عهد الاستعمار ، فكان الحكم عنصرياً وناكراً للحق والعدالة ، ومبرهناً على أن القضاء الفرنسي كان كذلك في خدمة الاستعمار . تلك ، باختصار ، هي حقيقة الاستعمار الفلاحي في المغرب في عهد « الحماية » ولهذا لم يكن لنا مناص من شن الحرب عليه بالقلم بمناسبة حركة « جزّ قمم الرؤوس » الرامية إلى الضغط على الرأي العام والسلطات حتى تنفذ إرادة المعمرين .

وقد بدأت الحملة الأولى في العدد (9 بتاريخ 21 ـ 2 ـ 1934) من « إرادة الشعب » تحت عنوان كبير على عرض الصفحة الأولى هو : « الاستعمار المصان » ، وكتبت افتتاحية العدد بعنوان / « ثورة أولاد علي بابا » ، إشارة إلى القصة العربية / « علي بابا والأربعون لصاً » وفي وسط الصفحة مقال بعنوان / احصاء ومقارنة ، فالأول بيان لكل ما أخذه المعمرون وتميزوا به مما ذكر آنفاً ، والثاني مقارنة هذا كله بوضعية الفلاح المغربي كضحية العدوان ، والسلب ، والحرمان ، ثم مقال محمد اليزيدي بعنوان / « أيها المجزوز ادفع ما بذمتك من

دين » ، والعنوان فيه جناس لطيف ذو مغزى واضح ، ثم مقتطفات من الصحف والمجلات الفرنسية حول « التوظيفة » وبؤس الفلاح ، والاستعمار المصان ، وغير المرغوب فيهم من المعمرين ، وكل هذه الشذرات الصحفية تدخل في قول / وشهد شاهد من أهلها ، وكل هذا جعل من العدد « قنبلة صحفية من العيار الكبير » ، وبمجرد ما اطلع عليه المعمرون ثارت ثائرتهم حيث افتضح أمرهم بأقلام مغربية ، وحقائق ثابتة ، وأرقام صحيحة ، ومستندات رسمية ، واعترافات مثبتة ، وبهذا ظهرت معارضة وطنية قوية ومؤثرة لما راموه طمعاً وشرهاً .

وتواصلت الحملة في عدد ثالث ، رقم 11 وتاريخ 16 ـ 2 ـ 1934 ، وكان عنوانه الأكبر / الفلاح ينتظر عهد سلم وتقدم ، وعدالة ، وعنوانه الثاني / « المغرب ينتفض ويرد الفعل ضد الفتنة والاستفزاز ، وكتبت افتتاحيته بعنوان / « الهدنة ؟ نعم ، ولكن لنغسل الماضي » ، وفي وسط الصفحة برقيات احتجاج على حركة المعمرين ، ومقال / « قللوا من الضوضاء ، أيها السادة ! » نقلاً عن « لابريس ماروكين » بتاريخ 8 ـ 2 ـ 1934 ، وفيه تذكير المعمرين بما تغافلوا عنه ، وهو المغرب والمغاربة ، وإفهامهم أن مظاهرتهم في شوارع الرباط كانت غير لائقة ، وأنهم ليسوا وحدهم المتضجرين في البلاد ، ومع هذا كانوا وحدهم المهيجين ، ومقال آخر من « لاديبش دو فاس » ، بتاريخ 11 ـ 2 ـ 1934 ، بعنوان / « ملصقات في محلها » ، مما ورد فيه / « أن

المقيم العـام لا يمكنه أن يضحي بخفـة بالاقتصـاد المغـربي كله لمـدة سنوات طـويلة جداً في سبيـل الاستعمـار الفـلاحي » ، ثم مقـال عمـر بن عبـد الجليـل بعنـوان / « الفـلاح أمـام الحـركـة المعمـرية » ، وهـو نقد لمـطامعهم ، ودفاع عن مصـالـح الفـلاح المغربي .

وتحدثت في الافتتاحية المشار إليهـا عن هيجان المعمـرين المجـزوزي الرؤوس الـذين تكتلوا للسطو على ميـزانيـة الـدولـة ونهب ما في خزينتهـا ، فلقبتهم من أجل هـذا « بالـرضعاء مـدى الحياة » بالنسبة للدولة التي أبوا إلا أن تظل بمثـابة الأم المـرضعة لهم على الدوام والاستمرار ، كما أنذرتهم بأن حركتهم ضرب من العبث ، لأننـا نقوم سـداً منيعاً في وجـه مطامعهم عمـلاً بـواجب الدفاع والإنقاذ ، وبأنه لا سبيل إلى أن يصبح الاستعمار الفلاحي يكتسي صفـة « التـوظيفيـة » ، ولهـذا « فـإرادة الشعب » تقف لعصابته بـالمرصـاد ، ولا يجديهـا نفعاً تـأييد « عـارض البضاعـة الملكية » الفرنسية المدعو « جوزيف راسكـلاس » الذي تجـاوب وحده مع « الرؤوس المنتوفة والمجنونة » (المعمرين) وذلك في جريدته القذرة المسماة « بالزفت الفرنسي » (أي لافـوا التي تبدل فـاؤها بـاء) ، وهذا مـا أهاج المجـزوزين إلى أقصى حد ، وفي مؤتمرهم المنعقد بـالربـاط توارد خـطباؤهم على المنصـة ليصبوا طـوفـان شتـائمهم على « إرادة الشعب» ثم أجمعـوا على ملتمس حملوه إلى الإقـامة العـامة طـالبين منع الجـريـدة فـوراً ، واتخـاذ

العقاب الصارم ضدي وضد رفقائي في الجريدة ، وقد نشرت جميع الصحف الفرنسية بكل عناية أقاويلهم وشتائمهم ، وملتمسهم الخاص بطلب منع الجريدة الوطنية المعارضة لهم ، فأحدث هذا في جماهير الشعب حركة هياج حتى كاد أن ينفجر الوضع في الداخل من جراء فتنة المعمرين المجزوزين ، وكذلك بسبب ردّ فعل الشعب في المغرب كله رداً عنيفاً ، وأثر هذا ظهرت حركة احتجاجية بالبرقيات الموجهة إلى السلطان ، والمقيم العام ، وتضمنت برقية الرباط ثمانية مطالب لصالح الفلاح المغربي ، وضد مطامع المعمرين ، ومحاولتهم إكراه التجار المغاربة على إغلاق دكاكينهم تضامناً معهم ، وإيقاف المعمرين عند حدهم ، والفات النظر إلى شكاوى الفلاحين ، وأمضى البرقيات عشرات من الشخصيات والأعيان في الرباط وسلا من بينهم الحاج أبو بكر بالكورة ، والمكي الناصري ، والحاج محمد الناصري ، وأحمد معنينو ، وأحمد بن غبريط ، ومحمد حجي . وفي برقية الدار البيضاء احتجاج صارم على مظاهرات واستفزازات المعمرين ضد النخبة الوطنية المغربية وجريدتها « إرادة الشعب » ، والمطالبة بوضع حد لذلك ، وأمضي البرقية عشرات من الشخصيات من بينهم / الحاج أحمد الزموري ، وأحمد الحجوي ، ومحمود الحبابي ، والمهدي الصقلي ، وعبد العزيز بناني ، ومحمد العلمي ، وعلي العلمي ، وعباس بن جلون ، وعبدالله الحريزي ، وعبد الوهاب جسوس ،

وعبد الكريم الديوري ، وأحمد السنتيسي ، ومحمد حسن بن جلون، وأحمد المنجة ، وأرسلت البرقية إلى السلطان والمقيم العام .

ولما صدر ملتمس مؤتمر المعمرين المطالب بمنع الجريدة أحدث هزة في الأوساط المغربية حتى خشيت الإقامة أن يؤدي هذا إلى انفجار عام ، فاستدعاني رئيس المصالح البلدية بفاس لومير (بدل إدارة الاستعلامات) وذلك بأمر من المقيم العام السفير بونصو ، ولما تقابلت معه في إدارته بالدوح أبلغني أنه جاء في مهمة « كسفير السفير » ، وهي أن يؤكد لي عزم الاقامة العامة على الثبات في موقفها من حركة المعمرين بحيث لا تلبي لهم أي مطلب لأنها تعتقد أنهم لا يستحقون ما يطلبون ، خصوصاً والميزانية لا تتحمل الإرهاق بأية تضحية ، فالإقامة مضطرة لهذا إلى رفض مطالبهم ، ثم بعد هذا طلب مني أن أعمل لترضية المقيم العام بكل ما في الإمكان من الاعتدال في لهجة الجريدة بالنسبة لحركة المعمرين ، وفي مقابل هذا يعدني المقيم العام على لسانه بأن يقابلني مع من شئت من رفقائي ـ وذلك بعد هدوء العاصفة ـ لنتذاكر حول « مائدة مستديرة » فيما يهم من القضايا التي نُعنى بها في الجريدة ، الوطنية . وكان لومير لبقاً ، وبشوشاً ، ودقيقاً في تصريحاته ، فكان جوابي أننا لا نتعمد أي تطرف في الكتابة ، وإنما الموضوع نفسه خطير وباعث على شدة اللهجة ، كما لاحظت أن خصومنا كانوا أشد منا لهجة وتطرفاً بل

تطاولوا إلى الشتم والتحدي بكل ما أمكنهم قولاً وفعلاً ، ولكي نبرهن ، مع هذا ، على حسن نيتنا ، وطيب استعدادنا ، سنذهب إلى أبعد مما يطلبه المقيم منا فنوقف الجريدة أسبوعين مساهمة منا في التهدئة ، وكمقابل للوعد بالاجتماع معنا حول مائدة مستديرة مغربية فرنسية للتداول وتبادل الرأي في قضايا الساعة خاصة ، فقال : لا نريد توقيف الجريدة ولو مؤقتاً ، لأن الشعب سيقول إننا منعناها ، الأمر الذي قد يؤدي إلى الاضطراب ، فرددت عليه بأني سأتحمل مسؤولية الاحتجاب مؤقتاً ، وسيكون الشعب على بينة من هذا ، فيرضى بالأمر اطمئناناً منه إلى الوعود المعطاة لنا بإجراء حوار سياسي حول مائدة مستديرة . وفعلاً احتجبت الجريدة أسبوعين حتى نمكن المقيم العام من التغلب على الظروف ، واعداد الجو لفتح المذاكرة معنا في مطالب الشعب ، وهذا ما كنا نرمي إليه خدمة للحركة الوطنية ، غير أن قمع مظاهرة المعمرين المجزوزين بفرقة من الخيالة المغاربة كانت في نظرهم أفظع جناية وخيانة ، لأن المقيم العام أرسل ضد « الأسياد الفرنسيين » ـ على حد قولهم ـ فرقة من « العبيد المتوحشين » أي المغاربة ، فلم يغفروا له هذا ، وأصبحوا في صدام مباشر وسافر معه شخصياً ، فأخذوا يطالبون « برأسه » بواسطة وفد أرسلوه إلى باريس حيث ظفروا بتأييد الأوساط الاستعمارية كلها .

ولما تفرق مؤتمرهم عهد إلى فريق من غلاتهم بنواحي

مكنـاس ، وفاس ، وتـازة ، ووجـدة ، بتنفيـذ مؤامـرة اغتيـالي ، وهذه قصتها : كنت ذات عشية في مكتبي بإدارة الجـريدة بقصبـة أبي الجنـود ومعي أحمد مكـوار ، فدخـل « أورطوزول » ، رئيس الشرطة السياسية بـإدارة الأمن ، والمخبر المشهـور عبد الـرحمان وأبلغني الأول بـاسم عميد الشـرطة الاقليمي « طـولـزة » ، رغبتـه الملحـة في أن ألتحق فوراً ببيتي اتقـاء لخطر يهـددني ، وهـو ان وفداً من المعمرين على رأسهم « أوكوتوريي ومورلو » سينـزل بعد قليـل لمقابلة الجنـرال حاكم الاقليم ، وفي طـريقه سيمـر بـإدارة الجريدة ليغتالني انتقاماً مني على موقف الجريدة ضدهم ، وعلى ما في الأعداد المخصصة لحركتهم ، فـأبديت للشـرطي الفرنسي اندهاشي ، ليس من تهـديدي بـالقتل ، لأن هـذا كان منتـظراً من مجانين فقدوا كل إدراك وتمييز ، ولكن من رغبة عميد الشـرطة ، فهل إدارة الأمن عاجزة ، والحكومة كذلـك ، عن صدهم ، وعن حماية الأمن وحياتنا ، نحن المغاربة ، إلى حـدّ يجعلنا نفـر منهم خـوفـاً واحتيـاطـاً ؟ وسـواء كـانت السلطة عـاجـزة أولا فلن ألبي الـرغبة ، بـل سأنتـظر المهـاجمين في مكتبي مـع اتخـاذ وسـائـل الحماية والدفاع المشروع عن حرمـة المكان وعن النفس ، فـألح عليّ وهو قلق ومذعور ، ثم صرفتـه ليبلغ رئيسه رفضي مـع طلبي أن تعمل الشرطة لصدهم في الشـارع عن الوصـول إليّ ، أما إذا تمكنـوا من المجيء فسيلقون مؤكـداً المصيـر الـذي ينتـظرهم . وبعـد ما خـرج الشرطيـان قال لي أحمـد مكـوار / إن المصلحـة

تقضي بعدم العناد والتعرض لما لا تحمد عقباه ، فأجبته / يا فلان ، أنصحك بأن تنصرف حتى لا تتعرض أنت لأي سوء ، أما أنا فسأمكث هنا حتى لا يسجل عليّ الخوف ، والهزيمة ، ألست أمثل هنا الحركة الوطنية الفتية ، لا الجريدة وحدها ؟ ففي هذه الساعة يجب علي أن أختار بين أمرين ؟ / إما الصمود والتضحية ، وفي هذا حياة الحركة الوطنية التي يوجد الآن مصيرها معلقاً بخيط رقيق جداً ، وإما الانسحاب ، كما تطلبه عن حسن نية ، من هنا كمركز للحركة وجريدتها ، وفي هذا الانتحار لنا جميعاً نتيجة الخذلان والتقهقر ، وقد اخترت الموقف الأول ، فلتكن مشيئة الله . فخرج الزائر متوجها إلى متجره ، وبقيت بالمكان وليس معي سوى صاحبي الوفي إدريس الجامعي ، فأخبرته بما جرى وكلفته بأن ينزل إلى بيتي ليستحضر بعض الأصحاب جاؤ وا من البادية لشغل يهمهم ، وهم ثلاثة ، وفعلاً حضروا ، فكلفتهم بادخال كمية مهمة من الأحجار المكسرة (الكاياس) التي كانت مكدسة على مقربة من إدارتي لتستعمل في ترميم الطريق العام ، فكانت هي كل سلاحنا مع بعض العصي ، ثم أعطيت تعليماتي إلى « هيئة الدفاع » بأن ترجم كل أوربي تطأ قدماه عتبة الباب رجماً يتركه جثة هامدة ، وكرجال بدويين كانوا ماهرين جداً في الرجم ، وما أن علموا بالخطر الذي كان يهددني حتى أقسموا بالأيمان أنهم لن يتركوا طائراً يتخطى الباب ويبقى حياً ، ثم انتظرنا ، وطال الانتظار ، وفجأة دخل

عمـر بن عبد الجليـل ، وكـان بلبـاسـه المغـربي ، ومعـروفـاً من الجماعة ، فلم يتعرض لسوء ، ولما أخبرته ذهب إلى بيته القريب بدرب ابن سالم ليأتيني بمسدس بدون رخصة ، ومكثنا في انتظار المهاجمين الذين لم يظهر لهم أثر ، ولما مللنـا من الانتظار رأيت أن نذهب معاً عند الجنرال حـاكم الإقليم لنضعه أمـام مسؤولياتـه قبل أن نقدم على أية خطة ، فتوجهنا إلى البريد بالبطحـاء لنطلب بالهاتف موعداً مستعجلاً ، لأنني كنت منعت من الهاتف للجريدة حتى لا تسهل اتصالاتهـا ، فأخـذنا مـوعداً من الكمنـدان الضابط المرافق للجنرال .

ومن البريد قصدنا دار التازي بساحـة سيدي الخيـاط حيث كان يسكن الجنرال ، كما يوجد مقر عمله، فاعترضنـا حاجـز من الشرطة ، محاولين منعنا من المسير ، فأخبرناهم بأننا على مـوعد مع الجنرال ، فقالوا إنه يوجد مع وفـد المعمرين ، وذهـابكما قـد يفضي إلى اصطدام ، وأخيراً واصلنـا السير ومعنـا شرطي ليتـأكد من صحـة ما قلنـاه ، ولما وصلنـا إلى بـاب دار التازي اعتـرضنـا الحراس السنغاليون مصوبين بنادقهم إلينا ، فمـا كاد أن يبصـرهم الضابط حتى أشار عليهم بتركنا ندخل ، وفي قاعة الانتظار وجدنا عبـد الحق بن وطاف فـارتـاع لمجيئنـا في تلك الآونـة علمـاً منـه بمعركتنا مع المعمرين ، وقال لنا / الكلاب هنا ، وهـذا صياحهم وهم يتحدثون مـع الجنرال ، لهـذا ينبغي أن لا تبقيا هنـا حتى لا تشتبكا معهم في الخروج ، فقلنا له / لنا موعد مع الجنرال لنضع

النقط على الحروف ، ونحمله مسؤولية ما قد يحدث ، ثم نودي علينا ، فدخلنا دون أن نرى المعمرين الذين أخرجوا من باب آخر ، وبعد ما جلسنا فاتحت الجنرال بالكلام ، فأخبرته بزيارة الشرطي حاملاً رغبة العميد ، وبكل ما راج بيننا ، ثم عقبت على هذا بقولي / لقد جئت لأحيطكم علماً بما جرى ، ولأسألكم هل أنتم قادرون على حماية أمن المغاربة عامة ، والأمن في الشارع خاصة ، أما أمننا داخل بيوتنا وفي أماكن عملنا فأمر يعنينا دون سوانا ، ونحن قادرون برجالنا ووسائلنا على الدفاع عن أنفسنا عند الحاجة ، فلما سمع الجنرال « ماركي » هذا بحضور الكمندان « ميلي » ، رئيس إدارة الاستعلامات احمر وجهه ، وانتفخت أوداجه ، ونهض من فوق كرسي مكتبه ، وأخذ يذرع المكان ذهاباً وجيئة ويداه في جيبي بذلته العسكرية ، وكأنه في همّ وغمّ ، ثم جلس فوق مقعد مستطيل (كنبة) وخاطبني بقوله وهو عبوس / يا سيدي الوزاني ، لماذا لم تزرني يوم عزمت على إصدار الجريدة لتطلعني ، من باب اللياقة والأدب ، كحاكم الناحية ، على مشروعك ؟ ولماذا انتظرت بزيارتك حتى أصبحت مهدداً بالخطر ؟ فأجبته على الفور / لما عزمت على إصدار الجريدة رجعت إلى التشريع الخاص بالصحافة ، وهو التشريع الذي وضعته السلطة الفرنسية ، فلم أعثر فيه على فصل ينص على أنه ينبغي للوزاني إذا ما عزم على إنشاء جريدة أن يزور الجنرال « ماركي » ولو من باب اللياقة والأدب ، ولهذا لم أفكر

في زيارتكم وقتئذ ، فقاطعني قائـلاً / هذا يعتبـر من قلة الأدب ، ومن طيش الشبـاب ، فـرددت عليــه / لا تجهلون أني من عـائلة محترمة جداً ، فهي عائلة الليـاقة ، والأدب والأخـلاق الفاضلة ، والتـربية الحسنـة ، وقد تـربيت فيها على كـل هـذا ، وأضيف أن مسـألة الليـاقة والأدب مسـألة اختيـاريـة لا إجبـاريـة ، ولهـذا لم يتعـرض لها قـانـون الصحـافـة كمـا شـرعتمـوه أنتم في المغـرب وارتضيتموه لها نـظاماً ، وأمـا قولكم إني لم أفكـر في زيارتكم إلا عندما وجدت نفسي أمام الخطر فهذا غير صحيح ، فأنا لم أزركم إلا لسبب واحد ، هو إطلاعكم على ما أبلغه إليّ عميد الشرطة ، ثم سؤالكم هـل أنتم قادرون أو غيـر قادرين على حمـايـة النـظام والأمن في البلد ، أمـا أنا فلم أطلب حمـايتكم ، لأني قـادر على حمـايـة نفسي بنفسي ، وبعبـارة أخـرى ، زرتكم لأجعلكم أمـام مسؤوليـاتكم كحـاكم النـاحيـة أي المسؤول الأول عن النـظام ، والأمن فيهـا ، فما كـدت أنتهي حتى نهض من فـوق المقعـد في حركة تـأثر وانفعـال ، ثم قال لي / اسمـع يا سيـدي الوزاني إني أقبض على زمـام الأمر في الشـارع بجنـودي السنغـاليين ، فقلت له / هذا مـا أتمنى أن يكون صحيحـاً ، ولكنه غيـر مضمون حتى الآن ، بكـل أسف ، فلو كان الأمـر كمـا قلتم لمـا اضـطر عميـد الشرطة إلى أن يـوفد من يـطلب مني الفرار بنفسي إلى بيتي حتى لا أتعرض لأي مكروه ، وهنا استأذنت لـلانصراف وخـرجت رفقة عمر ، فلما وصلنا إلى إدارة الجريدة بقصبة أبي الجنـود رقم 168

كانت قد امتلأت رحابها بالوافدين من المدينة من رجال الشعب الذين بلغهم خبر تهديدي بالقتل ، فطمأنتهم ، وحاولت منهم العودة بسلام إلى بيوتهم ، فرفضوا ما دمت في الإدارة ، وأقسموا على أنهم سيدافعون عني إلى الموت ، وأثناء كلامهم أخذوا يكشفون عما تحتهم من سلاح ، وهو مكون من سكاكين ، وخناجر ، وسواطير ، وقدائم وحدائد ، وعصيّ ، وفي نفس الوقت امتلأت كذلك ساحة أبي الجنود بالخلائق بعدما سمعت هي كذلك الخبر المزعج . ولما خيف أن تتطور الحالة إلى ما لا تحمد عقباه جيء بقوات حفظ النظام والأمن ، وفي هذه الأثناء دخل محمد بردلة ليمكنني من البرقية المرسلة إذاك إلى المقيم العام باسم سكان فاس ونصها كما نشر في « إرادة الشعب » عدد 11 بتاريخ 16 ـ 2 ـ 1934 / نظراً لملتمسات مؤتمر المعمرين الخاصة بمنع « إرادة الشعب » بدافع من الهوى الجامح ، وأمام الاستفزازات الصادرة من المعمرين والموجهة ضد محمد حسن الوزاني الذي أصبح عرضة تهديدات صريحة نعبر لسعادتكم عن أشد سخطنا واستنكارنا ملتمسين اتخاذ التدابير المجدية لحماية النظام العام ، ومنح الحماية الواجبة للوزاني الذي نحن على استعداد للتضحية في سبيله .

عن سكان فاس /

محمد بردلة ـ محمد بن الحسن بن جلون ـ عبد الرحمان الأزرق ـ حدو بوطالب ـ محمد بن الطاهر بن مسعود ـ عبد الهادي

الخولاني ـ محمد بن التهامي لحلو ـ الطالب الجواهري ـ محمد السبتي ـ المهدي بن كيران ـ عمر السبتي ـ محمد الإدريسي ـ أحمد الأزرق ـ أحمد بن الحاج الطاهر مكوار ـ العربي التسولي ـ عبد الواحد بن جلون ـ محمد بن محمد الميسوم ـ عبد القادر بن محمد الأزرق ـ عبد المجيد الأزرق ـ محمد بن العباس بن جلون ـ محمد بن المهدي الحبابي ـ علال الحلو ـ الحسين الحبابي ـ أبو بكر بن كيران ـ محمد بن عبد الغني التازي ـ محمد يخلف ـ عبد السلام الطاهري ـ محمد الشرايبي ـ العربي بوعياد ـ أحمد بن العربي برادة ـ الحسن لحلو ـ عبد اللطيف بن جلون ـ عبد السلام فراج ـ محمد بن عبد الرحمان العراقي ـ الحسن بن جلون ـ عمر بن الطيب الصميلي ـ محمد بناني ـ عبد الوهاب السعداني ـ محمد بن محمد بن المدني بنيس ـ عبد الرزاق لحلو ـ محمد بن الحاج عبد السلام المراكشي ـ أحمد الجندي ـ عبد العزيز الحلو ـ محمد جسوس ـ محمد بن الحاج محمد بن كيران ـ محمد بن محمد بن جلون ـ محمد بن الطيب الزرهوني ـ عبد العزيز بن يحيى ـ عبد المجيد بن محمد بن جلون ـ أحمد بن عبد السلام البردعي ـ الحاج محمد مكوار ـ الطاهر بن مسعود ـ الطيب بنيس ـ إدريس بن محمد بن شقرون ـ العباس بن محمد بن كيران ـ عبد السلام بن محمد بن كيران ـ الطاهر العراقي ـ علال بن عبد القادر القباج ـ محمد بن محمد الصميلي ـ عبد الرحمان بن مسعود ـ محمد بن محمد بناني ـ

إدريس بن العربي بوعياد ـ الغالي بن عمر البقالي ـ محمد بن إدريس برادة ـ أحمد التازي عبد الرحمان برادة ـ إدريس بن عبد الرحمان برادة ـ عثمان التازي ـ عبد السلام بن الحاج الطالب الأزرق ـ عبد العزيز بن جلون ـ إدريس التازي ـ عبد المالك بنونة ـ أحمد الهزاز ـ ابن عثمان برادة ـ عبد الواحد التازي ـ عبد الكريم بن الطاهر ـ ابن مسعود ـ أحمد الزيزي ـ محمد بن كيران ـ علي بن الحسين الصقلي ـ محمد لحلو ـ عبد العزيز بن الغالي العمراني ـ عبد الرحمان بوطالب ـ عبد العزيز الحبابي ـ عبد الوهاب بن شقرون ـ محمد الملوكي ـ محمد بن الحسين بن ثابت ـ عمر الإدريسي ـ إدريس بن زاكور ـ محمد بن أحمد العراقي ـ أحمد المجاطي ـ محمد بن حماد القادري ـ عبد القادر بن جلون ـ مأمون الخلطي ـ جعفر بوطالب ـ إدريس المجاطي ـ أحمد بن موسى ـ عبد السلام بن الغالي العمراني ـ محمد البداوي الكوهن ـ عبد السلام الشرايبي ـ الحسن السعداني ـ عبد الوهاب الأزرق ـ محمد زمامة ـ محمد بن مسعود ـ محمد بن محمد القادري ـ محمد بن أحمد بن الخياط ـ محمد دادي ـ عبد السلام بن محمد الشامي ـ محمد الدباغ ـ الحسن غلاب ـ محمد المكاوي الشاوي ـ ابن قاسم بوغالب ـ عبد العزيز بن محمد بن محمد بن كيران ـ أحمد بوطالب ـ أحمد بن الحاج عبد الغني السقاط ـ عبد اللطيف بن زاكور ـ محمد بن محمد حجي ـ محمد زمامة ـ محمد بن عثمان برادة ـ

عبد العزيز بن جلون ـ محمد الهادي الإدريسي .

وقد كان لتلك البرقية أثرها الفعال في الاقامة العامة نظراً لأهمية الشخصيات التي أمضتها وتحملت مسؤولية ما فيها ، وأعلنت بها تصميمها على الفداء إن نفذ الأعداء مؤامرتهم ، وهكذا شعرت بأن الشعب الذي وهبت حياتي لخدمته برأيي ، وقلمي ، وشخصي ، والذي تعرضت من أجله لخصومات دنيئة وشريرة من غلاة المستعمرين ، بل لمحاولات الاغتيال ، شعب حيّ ، واع ، متجاوب معي ومع الحركة ضد المعمرين ، فهو جدير حقاً بأن أوقف نفسي في سبيل الدفاع عنه بإسماع صوته والجهر بمطالبه ، والتعريف بأمانيه ، وبعبارة أخرى ، بنصر قضيته العادلة حتى الفوز ، ذلك كان موقف جماهير الشعب ، وبرقية فاس التي جاءت في الواقع معبرة عن جميع المغاربة ، كانت خير مشجع لي ولرفقائي في « إرادة الشعب » التي كنت وإياها عرضة الشتائم والاتهامات ، والتهديدات الخطيرة من ألد الخصوم المستعمرين الذين عتوا في أرضنا عتواً كبيراً استهانوا معه كل عدوان واجرام .

وقد قامت قيامة السلطة العليا بالرباط لما وردت عليها سيول من برقيات السخط والاحتجاج ، وبالأخص برقية فاس ، فخشيت من سوء المآل ، ولهذا اتصل المقيم العام نفسه بولاة الأمر في فاس وأعطاهم تعليماته لحفظ النظام والأمن ، خصوصاً

بـالنسبـة لي ، حيث إن السلطة المحليـة كـانت تعلم مـا كنت مستهدفاً له من مؤامرة الاغتيال .

وفي مساء ذلك اليوم قررت أن تبقى إدارة الجـريدة بقصبـة أبي الجنود مفتوحة ساعـات إضافيـة حتى أبرهن للشعب نفسـه ، وللسلطة الفـرنسية ، ولعصـابة المتـآمرين أني لا أخشى شيئـاً ولا أحـداً غير الله ، ولهـذا لم أبرح مـركز العمـل في الوقت الإداري المعتـاد انتظاراً لمـا عسى أن يأتي من أولئـك المتآمـرين ، ولكن مضت ساعات دون أن يظهر أحد منهم ، وإذاك توجهت في ساعة متأخرة إلى بيتي دون أن أغير الطريق المعتاد كأن شيئـاً لم يكن ، فلمـا وصلت للبيت علمت أن شرطيين فـرنسيين بلباسهـا الرسمي جاءا قبل ذلك ، وصرحا للوالد بأنهما مكلفان بحراستي ومرافقتي على سبيـل الحمايـة ، ولكن والدي صـرفهمـا حتى لا ينتـظراني خـارج الـدار ، ويشـوش هـذا أفكـار النـاس ويبعثهم على سـوء التأويل ، ثم جاءا مرة ثـانية فـوجداني ، ولمـا أفضيا لي بـالمهمة التي كلفـا بها شكـرتهما ، وكلفتهمـا بتبليغ الشكـر لمن أوفدهمـا معلنـاً لهما أني لم أطلب حـراسـة ولا حمـايـة ، وأني قـادر على ضمان كل هذا لنفسي ، ولهذا منعتهما من أن يقفا في بابي ، وأن يـرافقاني ، ثم أفهمتهمـا أن وجـودهمـا معي قـد يعـرضهمـا إلى الخـطر ، إذ ربما يسـاء فهم وجودهمـا معي ، فيعْتدى عليهمـا ، ولكنهمـا أصرا على امتثـال الأوامر الصـادرة إليهما ، ثم انصـرفـا ليعودا في الصباح البـاكر ولمـا حضرا أكـدت لهما نفس المـوقف

بكل صرامة ، فانصرفا ليبلغا ما سمعاه مني إلى من أرسلهما وهو عميد الشرطة ، وفي طريقي إلى الادارة وقفت كالعادة أمام متجر الصحف بباب أبي الجنود ، فالتحقا بي بقصد الحراسة ، فجرى بيني وبينهما حوار شديد أمام جمهرة من الناس حتى ابتعدا عني ، وتوجها إلى مركز الحراسة هناك ، وإذاك قررت أن أضع حداً لهذا التصرف ، فتوجهت حالاً إلى مركز الشرطة الرئيسي بالمدينة الجديدة ، فلما دخلت أقبل رئيس الشرطة السياسية ، وأمسك بيدي ليدخلني بسرعة إلى مكتبه ، ثم أخبرني بأن عصابة المعمرين كانت مجتمعة مع العميد في مكتبه ، وبأنه ينبغي أن لا نلتقي عند خروجهم حتى لا نصطدم بشكل ما ، ولما تقابلت بعد هذا مع العميد أخبرته بقضية الشرطيين ، فقال إنه تلقى أمس مكالمة هاتفية مباشرة من المقيم العام بونصو بعد توصله بسيل من البرقيات ومنها برقية أعيان وشباب فاس ، فكلفه بكفالة حراستي وحمايتي بكل الوسائل ، كما طلب منه استحضار المعمرين المسؤولين عن المؤتمر وعن حركتهم التظاهرية الأخيرة ليبلغهم باسم الحكومة أنها تحملهم مسؤولية كل ما قد أتعرض له من اعتداء بأي شكل ، وذكر لي أسماء الذين حضروا لتلقي تحذيرات وانذارات الحكومة وكان على رأسهم « أوكو توريي » ، وأضاف أنهم أنكروا كل ما نسب إليهم من تبييت اغتيالي ، وأعلنوا براءتهم من كل تهمة من هذا القبيل ، ولكنه ردّ عليهم بأن السلطة علمت كل شيء بوسائلها الخاصة ، فاتخذت كل

الاحتياط الضروري كوضع حاجز من رجال الشرطة في طريقهم عشية أمس إلى مقر الجنرال للحيلولة دون مرورهم بإدارة الجريدة لتنفيذ مؤامرتهم ، ولولا هذا لوقع ما لا تحمد عقباه ، وأفهمهم أنهم كانوا بفعلهم ، لو أقدموا عليه ، معرضين للبطش والفتك من طرف المغاربة الذين يعيشون بينهم في ضيعاتهم بالبادية ، خصوصاً وأنهم لهذا عاجزون عن حماية أنفسهم ، وضيعاتهم ، ثم قال العميد إنهم ، أمام هذا ، تعهدوا في الأخير بأن لا يمسوني بسوء مدعين أنهم لم يفكروا في شيء مما نسب إليهم ، فكان هذا انهزاماً منهم ، ونصراً للحركة الوطنية ولسانها الناطق « إرادة الشعب » والنخبة الملتفة حولها .

وما غادرت العميد حتى أقنعته بالتخلي عن حراستي بواسطة الشرطيين المذكورين ، لأني منذ الساعة الأولى اتخذت كل الوسائل الكفيلة بوقايتي ، وحماية مركز الجريدة وجميع الذين يعملون في إدارتها .

أما المعمرون فلم يزدادوا إلا حقداً على المقيم العام بونصو ، حيث أوفدوا لجنة منهم إلى باريس لتشن الحملة عليه في الصحف الاستعمارية ، ولتضغط ، بواسطة أنصارهم في البرلمان والأوساط الرأسمالية ، والسياسية ، على الحكومة الفرنسية حتى تعزله انتقاماً منه على موافقة برفض مطالبهم ، والاقدام على قمع مظاهرتهم بالخيالة المغاربة ، وفعلاً تم لهم في النهاية ما أرادوا ، فلم يتحقق الوعد باجتماعه معنا ، حول

مائدة مستديرة ، للمذاكرة فيما يعنينا من قضايا ومشاكل مغربية .

وفي الحقيقة ، لم يكن بونصو مخالفاً لمن سبقوه في خدمة الاستعمار الفلاحي ، ففي عهده استمرت عملية السطو على أراضي المغاربة بنزع ملكيتها لفائدة المعمرين ، ومثال هذا القرار الوزيري الصادر في 23 رمضان 1352 (10 يناير 1934) بامضاء محمد المقري والمقيم بونصو ، والقاضي بنزع الملكية في بني سادن بناحية فاس ، وكذلك تعرضت « إرادة الشعب » في شوارع فاس لاعتداءات المعمرين المجزوزين الذين هجموا على الباعة المتجولين ، فضربوهم ، وانتزعوا منهم الجريدة ، ومزقوها شر ممزق غيظاً وانتقاماً ، وشاركهم في هذا عدد من الضباط الفرنسيين الذين كانوا جالسين في أرصفة المقاهي بالمدينة الجديدة وقت صدور الجريدة .

وقد قدمت وكالة هاشيط لتوزيع الصحف شكاية بذلك إلى المراجع القضائية المختصة ، لأنها كانت قائمة بالتوزيع ومسؤولة عن اتلاف الصحف المعروضة للبيع في الشوارع برخصة رسمية .

وصدر العدد رقم 12 و 13 ـ (2 مارس 1934) من « إرادة الشعب » ليواصل الحملة الفاضحة للمعمرين « المجزوزين » ، فاشتمل هذا العدد في صفحة كاملة على بيان مجموع الأملاك العقارية المنتزعة لفائدة الاستعمار الرسمي مع عمليات نزع

الملكية ، وقد تمت هذه الاغتصابات المنظمة بالقوانين ، والمنفذة بالمراسيم بالنسبة لأراضي الدولة ، وأراضي الأوقاف الإسلامية وأراضي الجيش ، وأراضي الجماعات القبلية ، وفي الجريدة الرسمية رقم 1107 بتاريخ 12 يناير 1934 بلغ احصاء أراضي الاستعمار الرسمي / 1625 ضيعة ، و 657 . 259 هكتاراً كما بلغ احصاء أراضي الاستعمار الخاص / 2608 ضيعات ، و 788 . 565 هكتاراً فالمجموع / هو / 445 . 825 هكتاراً انتقلت من ملكية المغاربة إلى ملكية المعمرين الأجانب وهي من أجود الأراضي وأقربها إلى المدن والقرى ، والطرق والأنهار ، كما بلغت القروض من أجل الاستعمار الفلاحي / 000 . 595 . 109 فرنكاً بعملة ذلك الوقت بين 1914 و 1932 اقتطعت كلها إما من قروض الدولة ، وإما من الرصيد الاحتياطي لها ، وأما الشعب المغربي فهو الذي تحمل ذلك النهب لفائدة اللصوصية الاستعمارية الرسمية والشبيهة بالرسمية المدعوة بالخاصة أي الفردية .

وقد نشرت « إرادة الشعب » في ذلك العدد نفسه احصاءات رسمية لجميع عمليات نزع الملكية نقلاً عن الجريدة الرسمية بكل التفاصيل من تواريخ القرارات الوزيرية ، وأرقام وتواريخ أعداد الجريدة الرسمية وصفحاتها ، ومواقع الدوائر الاستعمارية المحدثة ، والقطع المنتزعة مع أسماء أصحابها الضحايا ومساحاتها ، وذلك في سنوات 1927 ـ 1928 ـ 1929 ـ 1930 ـ

1931 ، وكانت العمليات سائرة سيرها في السنوات التي بعدها ، لأن الاستعمار لم يكن له حد ينتهي إليه .

انتصار « عمل الشعب » وعودتها إلى الميدان :

لقد توقفت « عمل الشعب » مؤقتاً إثر خلافي مع المسؤول القانوني الفرنسي الذي التجأ إلى المحكمة ، فأصدر قاضي المستعجلات قراراً بالحجز التحفظي للعدد رقم 18 بتاريخ فاتح ديسمبر 1933 ، وقد عوضته فوراً « بإرادة الشعب » حتى لا تنقطع الجريدة عن رسالتها واستأنفت ذلك القرار في وقته ، فألغت محكمة الاستئناف بالرباط في 20 يبراير 1934 رافضة كل دعوى ادعاها ذلك الشخص كشريك لي في الملكية ، وناكرة وجود أية صلة له معي كعضو في شركة أو جمعية تتعلق بالجريدة ، وإنما هو مجرد مسؤول قانوني بمقتضى عقدة بيننا وبأجر شهري معين فيها .

وبهذا أنصف القضاء في مرحلة الاستئناف « عمل الشعب » ضد الشخص المدعي ، وضد المحكمة الابتدائية الفرنسية بفاس التي قبلت ما في شكواه من طلب دون اعتبار وضعيته القانونية والواقعية ، ولا شك أنها كانت مدفوعة إلى التحيز ضدي من السلطة المحلية المناوئة ، ومن الخصوم الاستعماريين . وقد انكشف فيما بعد أن شيعة الملكية الفرنسية كانت ممن دفعه للخصومة معي ، كما صرح « راسكلاس » في

جـريدتـه بهذا معلنـاً أنـه هـو ومن معـه هم الـذين كـانـوا السبب في تــوقيف الجــريــدة ، وممــا دل على أنهم كــانــوا متصلين بــه أن راسكـلاس طلب من ذلـك الشخص أن يـأتي إلى المحكمـة ليـدلي بشهـادتــه ضـدي في الـدعـوى الجنحيـة التي أقمتهـا ضـده وضـد جريدته ، وقد صدرت « عمل الشعب » من جـديد بـرقم 33 وتاريـخ 16 مـارس 1934 وفيهـا نص الحكم الاستئنـافي ، فتـابعت مسيـرتهـا إلى أن منعت بقـرار الجنرال قـائـد جيـوش الاحتـلال بـالمغـرب في 14 مـايو إثـر حوادث فـاس بمناسبة الـرحلة السلطانيـة ، وكـان آخـر عدد صدر هـو رقم 40 بتاريـخ 11 مايـو 1934 ، فانقـطع صوت الحق والحـرية في وقت كـان المغرب أحـوج ما يكـون فيه إلى لسـان ناطق بآلامه وآمـاله ، وسـلاح يدافـع به عن حقـوقه ومصـالحه ضـد قوات الشـر من سلطات الاستعمار وفئـاتـه المستـوليـة على ثـروات البـلاد وخيـراتها في ظـل الاحتـلال بـاسم « الحمـايـة » المفروضة بـالقـوة والجبروت .

DEUXIEME ANNEE — N° 33 — Le Numero : 0.50 VENDREDI 16 MARS 1934

L'Action du Peuple

(et la Volonté du Peuple)
ORGANE DE DOCTRINE ET DE DEFENSE MAROCAINE
Directeur-Rédacteur en Chef : Mohamed Hassane EL OUAZZANI

ABONNEMENT PAR AN :
Maroc ..... 50 fr
Algerie - Tunisie - France 60
Etranger ..... 70 —

BUREAUX DU JOURNAL :
168 Kasbah de Boujeloud, FES
Boite Postale : 608

بعد انتصار « عمل الشعب » على المعمرين أمام المحاكم ، بدأت تصدر من جديد . ويوجد تحت « عمل الشعب » عنوان « إرادة الشعب » .

منع اليومية المغربية !

لا عجب أن تمنع سلطات الحماية بعض الكتب أو بعض الصحف التي تخشى منها على سياستها ، بل على « الوجود الفرنسي » نفسه في بلادنا « كعمل الشعب » ، لسان المعارضة الوطنية ، ولكن أعجب من ذلك أن تمنع يومية مغربية بدعوى أنها خطر على تلك السياسة وعلى هذا الوجود ، وهو ما وقع فعلاً لما أقدمت السلطتان العسكرية والمدينة على منع اليومية المغربية ، وهذا نص القرار .

نحن ، جنرال فرقة هوري ، القائد الأعلى للجيوش في المغرب ،

نظراً للأمر المؤرخ في أغسطس 1914 الخاص بحالة الحصار ،

ونظراً للأمر المؤرخ في 7 فبراير 1920 القاضي بتعديل الأمر في 2 أغسطس 1914 ،

ونظراً للأمر المؤرخ في 25 يوليو 1924 الخاص

باختصاصات السلطة العسكرية بشأن النظام العام .

ونظراً للأمر المؤرخ في 19 فبراير 1929 القاضي بتعديل الأمر المؤرخ في 25 يوليو 1924 .

ونظراً للرسالة رقم 635 ـ 3 / 1 . . . بتاريخ 3 مارس 1934 الصادرة من المقيم العام للجمهورية الفرنسية في المغرب .

واعتباراً بأن اليومية العربية المعنوية « باليومية المغربية » ، والمنشورة بفاس في المطبعة الجديدة بالطالعة من شأنها أن تخل بالنظام العام ، وتمس بأمن جيش الاحتلال .

نأمر بما يلي /

إن ادخال ، ولصق ، والعرض في الأماكن العامة ، وبيع ، وعرض بيع ، وتوزيع اليومية العربية المسماة « باليومية المغربية » ، كلها ممنوعة في المنطقة الفرنسية من الايالة الشريفة .

وكل المخالفين يتابعون قضائياً طبقاً للفصول 2 ، 3 ، 4 ، من الأمر المؤرخ في 2 أغسطس 1918 ، المعدل بالأوامر المؤرخة في 7 فبراير 1920 ، و 2 يوليو 1924 و 19 فبراير 1929 .

القيادة العسكرية باينزكان ـ 9 مارس 1934

الامضاء / هوري

التوقيع بالمصادقة / الرباط 17 مارس 1934

المقيم العام للجمهورية الفرنسية في المغرب

هانري بونصو

(الجريدة الرسمية، عدد 1118-30 مارس 1934 ـ صحيفة 271)

فهذا القرار غريب في حد ذاته ، وغني عن كل شرح وتعليق ، لأنه ناطق بما فيه من عجائب ومدهشات ، وقد نشرته « عمل الشعب » (6 أبريل 1934) تحت عنوان / مسكينة هي اليومية البريئة !

ثم علقت في العدد 37 (20 أبريل 1934) ، فلاحظت أن القرار ممضى من كبيرين في النظام الفرنسي ، هما الجنرال القائد الأعلى لجيوش الاحتلال ، والمقيم العام لفرنسا في المغرب ، فكان قرار المنع قرار إعلان حرب ، لا مجرد تدبير بسيط ، كما لاحظت أن النص احتوى على كلمة « إدخال » ، وهي في غير محلها ، لأنها تعني شيئاً خارجياً يخشى دخوله ، في حين أن ما منع مطبوع في فاس ، لا في موسكو أو القاهرة ، حتى يحتاج إلى منع إدخاله للمغرب ، وهذه من سخافات القرار ، ومما هو جدير كذلك بالملاحظة اعتبار كبريات السلطات الفرنسية العسكرية والمدنية في المغرب المحتل أن يومية مغربية بالعربية تشكل تهديداً للنظام العام في البلاد ، ومسا بأمن وسلامة جيش الاحتلال « العتيد » ، وهذا من

المضحكات والمغربات ، كما يلاحظ أن صدور قرار المنع تأخر عن توزيع اليومية بثلاثة أشهر ، بعد أن بيع واستعمل منها الشيء الكثير دون أن يؤدي فعلاً إلى اضطراب النظام في أي مكان بالمغرب ، أو إلى الاخلال بأمن وسلامة جيش الاحتلال في أية ثكنة بأية جهة ، ولاحظت « عمل الشعب » أنه إن وقع شيء من هذا في المدة الأخيرة فإنه نشأ عن تهريج وتظاهر المعمرين المجزوزي الرؤوس وكذلك عن الموظفين الفرنسيين ، وليس عن رواج اليومية المغربية المحرمة ، وحيث إن السلطات الفرنسية إنما نصت في قرار المنع على اليومية المغربية بالعربية فهل كان إصدارها بالفرنسية فقط داعياً كذلك للمنع ؟ وفي هذه الحالة تكون العربية هي المقصودة ، على أن اليومية المغربية الممنوعة لم تكن بالعربية فقط ، بل كانت السنة ، والشهور ، والأيام مثبتة كذلك فيها بالفرنسية لتعميم الفائدة بها ، ولهذا فإن منع اليومية جاء شاملاً حتى للفرنسية المستعملة فيها ، ومهما يكن من الأمر ، فإن منع يومية مغربية ، بدعوى أنها ضد النظام العام ، وأمن جيش الاحتلال ، دل على سخافة سياسة « الحماية » التي كانت سياسة ضغط وقهر ، وكبت وخنق ، كما دل على أنها كانت في صميمها سياسة تمييز عنصري ، فضلاً عن خيانة الرسالة « التمدينية » التي كان الفرنسيون يدعون أنهم في المغرب من أنصارها ، بل زعموا أنها سبب وجود « الحماية » نظاماً وسياسة !

المغرب ووزارة « فرنسا ما وراء البحار »

في فبراير 1934 ألحق المغرب بوزارة جديدة في باريس طالما سعى إليها أنصار الاستعمار وذلك لجمع شمل الأقطار المستعمرة تحت نظر ومسؤولية وزارة موحدة بدل عدة وزارات كالخارجية بالنسبة لبلاد الحماية (المغرب وتونس) ، والداخلية (الجزائر) ، ووزارة المستعمرات التي كانت تحتضن غير تلك الأقطار .

والحاق المغرب بغير وزارة الخارجية ، خلافاً لما كان عليه الأمر منذ فرضت عليه « الحماية » كانت مسألة خطيرة جداً ، لأنه أفقده صبغته الأساسية التقليدية أي القانونية والدبلوماسية المضمونة بشتى المعاهدات الدولية والثنائية ، وذلك بإخراجه من حظيرة وزارة الخارجية ، والزج به في قبضة وزارة المستعمرات بعنوانها الجديد ، فأصبح المغرب كأنه جزء من ممتلكات فرنسا ، وانعدمت صفته الأجنبية كقطر متميز عن فرنسا بالرغم عن « الحماية » المزعومة . وهكذا ذابت شخصيته كدولة ، ووطن ، وأمة ، حيث نقل بمحض قرار الحكومة الفرنسية إلى وزارة ما

سمي « بفرنسا ما وراء البحار » ، فاختلط مع الأقطار المستعمرة أو المندمجة في فرنسا تراباً وكياناً ، وسيادة ، ومصيراً .

وقد جرى كل هذا في 1934 وهي السنة التي تم فيها استيلاء فرنسا عسكرياً على كامل التراب المغربي بعد أن احتلت جيوشها الشطر الأخير من الصحراء المغربية التي ظلت تقاوم بالسلاح الغزو الفرنسي ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فقد كانت مرت أربع سنوات على نشوء الحركة الوطنية التي أخذت تجسم المقاومة السياسية للاحتلال والاستعمار ، فخلفت المقاومة المسلحة التي انتهت آخر عملياتها بعد 27 سنة من الجهاد دفاعاً عن الوطن والاستقلال .

وتأسست وزارة « فرنسا ما وراء البحار » في عهد حكومة « دالادبي » الذي كان حزبه الراديكالي أكبر سند للاستعمار بسياسته ، وبرنامجه ، وصحافته ، ونوابه في مجلسي البرلمان ، بل كان يمد الاستعمار بكثير من الأطر ، والجدير بالذكر أن شقيق « دالادبي » كان من أكبر المعمرين في تادلا .

وكيفما كانت البواعث وقتئذ على الحاق المغرب بوزارة « فرنسا ما وراء البحار » فقد كان هذا خرقاً سافراً للمعاهدات التي تألف منها النظام القانوني ، والدبلوماسي ، والسياسي للمغرب في عهد « الحماية » المفروضة ، وكان كذلك هدماً صريحاً لسيادته المضمونة بشتى المعاهدات بما فيها معاهدة 30 مارس

1912 ، وبكثير من التصريحات والتأكيدات الرسمية الفرنسية بل بوثائق ومراسلات رسمية موجهة في عدة مناسبات من رئيس الجمهورية والحكومة الفرنسية إلى السلطان وحكومته بواسطة وزارة الخارجية والمقيم العام .

ولهذا كله جاء ردّ الفعل سريعاً وعنيفاً من المغرب سلطاناً ، وشعباً ، وحركة وطنية ، أما السلطان فوجه احتجاجاً بواسطة الوزير المفوض قدور بن غبريط الذي كان يمثله في باريس إلى الحكومة الفرنسية عن طريق وزارة الخارجية .

كما قامت قيامة الشعب المغربي الغيور على شخصيته وسيادته بقيادة الحركة الوطنية ، فتقاطرت الاحتجاجات من كل جهة على « دلاديي » نفسه كرئيس للحكومة ، ورئيسي لجنتي الشؤون الخارجية في مجلس النواب .

وكانت حركة البرقيات الشديدة اللهجة ثورة على القرار الفرنسي الخطير الذي قلب وضع المغرب رأساً على عقب طمعاً من فرنسا ، واستهانة من حكومتها بحقيقة هذا الوضع ، وبارادة الشعب الحي المتيقظ الذي برهن على تمسكه باستقلال وطنه عن الكيان الفرنسي ، وعلى رفضه لكل اندماج فيه .

أما الحركة الوطنية فلم تقف مكتوفة الأيدي أمام التصرف الفرنسي المنكر ، ففي « إرادة الشعب » بتاريخ 9 فبراير 1934

كتبت افتتاحية شديدة كانت فاتحة الحملة الشعبية الاحتجاجية على ذلك القرار الأخرق .

وأما برقيات الاحتجاج فمن أهمها برقية فاس بامضائي ، وامضاء عمر بن عبد الجليل ، وعلال الفاسي ، وعبد القادر التازي ، وعبد القادر بن عمر برادة ، ومحمد الخلطي ، وعبد الهادي الشرايبي ، وأحمد مكوار ، وغيرهم من الوطنيين والأعيان ، ثم برقية الرباط بامضاء المكي الناصري ومحمد اليزيدي ، وبرقية سلا بامضاء زنيبر ، ومعنينو ، وعواد ، وحصار ، وشماعو ، والقادري ، وبرقية الدار البيضاء بامضاء عبد اللطيف الصبيحي ، والمهدي المنيعي ، والخلطي ، وأحمد الحجوي ، ومحمد اليعقوبي ، والعباس بن جلون ، ومحمد برادة ، والحاج علال بن جلون ، ومحمد التازي ، وبرقية مراكش بشتى الامضاءات .

وبالاضافة إلى افتتاحية « إرادة الشعب » فقد كتبت في مجلة « مغرب » الباريسية (عدد 21 وتاريخ أبريل 1934) مقالاً مركزاً حول « نظام الحماية والمستعمرة » بمناسبة إنشاء وزارة « فرنسا ما وراء البحار » فأوضحت فيه الجهود التي بذلتها الكتلة الاستعمارية سعياً في تأسيس هذه الوزارة ، وفي طليعة هذه الكتلة أكاديمية العلوم الاستعمارية التي اهتمت بالمسألة منذ يوليو 1933 على عهد « لوبران » ، رئيس الجمهورية ، وكان المريشال ليوطي رئيس الأكاديمية ، ومن أبرز أعضائها « كابريال هانوتو » ،

الكـاتب الكبير ، والـرئيس السـابق ، وهـو عـدو الاسـلام المشهـور الذي تصدى لـه الشيخ محمـد عبده بـالردّ عليـه والتسفيه لسخـافاتـه المكتـوبـة ضـد الإسـلام والمسلمين ، وقـد تـألف وفـد منهمـا ومن الكـاتب العام لـلأكاديميـة ليحمـل إلى « لـوبـران » طلبهـا تـأسيس « وزارة فـرنسـا الخـارجيـة » ، ومن أغـرب مـا في الأمـر أن ليـوطي نسي أو تناسى إذاك تصريحاته وتأكيداته ، وهو مقيم عام ، لصالح النـظام الـدولي المغـربي ، وشخصيـة المغـرب ، وسيـادتـه ، واستقـلالـه الـذاتي ولـو مـع « الحمـايـة » ، وقـد كـان ، وهـو في المغرب ، خصماً قـوياً لـدعاة الحكم الفـرنسي المباشـر ، وتحطيم الكيـان المغـربي والقضـاء على مقـومـات ومشخصـات المغـرب دولة ، وأمة ، ومصيراً ، فلما تنـاول ليوطي الكـلام باسم الأكـاديمية أعلن ضـرورة توحيـد ما سمـاه « بمجـال السيـادة الاستعمـاريـة » ، ونفى أنه يريد توحيـد المناهـج والأساليب الإداريـة ، وادعى أن بلاد الحمـايـة ، بـالـرغم عن دمجهـا في الكتلة الاستعمـاريـة ، لم تكن لتفقـد جهازهـا الخاص ، ولهـذا اقترح أن يسنـد نظر بـلاد الحمايـة إلى نيـابـة كتـابـة الـدولـة التـابعـة للوزارة المنشـودة ، ولم يكتم النـاطقـون بـاسم الكتلة الاستعمـاريـة أنهـا ممـا رمت إليـه إفـلات مجمـوعـة الأقـطار المستعمـرة من التقلبـات السيـاسيـة حتى يتمكن المسؤ ول عن الـوزارة المشتـركـة من الاستمـرار في منصبـه كشـرط لبناء ثابت لا يتـزحزح أبـداً ، بينما رأت جمـاعة أخـرى هي « جمعية الجغـرافية التجـارية » أن تتكـون الوزارة من ثـلاث نيـابـات لكتـابـة

الـدولة احـداها للمستعمـرات ، والثانيـة لشمال إفـريقيا ، والثـالثـة لبلدان الانتـداب ، (سوريـا ولبنان) ، ولم تضـع الجهـود حيث إن حكـومـة « دالاديي » حققت المشـروع بـاسم « فـرنسـا مـا وراء البحـار » ، ويظهـر أنه راجت حتى فكـرة الحاق شمـال إفريقيـا كلها بـوزارة الداخليـة ، وأريد بهـذا جس نبض المغرب وتـونس لمعرفـة ردود الفعـل فيهمـا ، وكـذلـك لـدى الـدول ، خصـوصـاً بـالنسبـة للمغرب الذي لم تكن فـرنسا مـطلقة اليـد فيه من كـل قيد وشـرط ، ولكن الـردود جـاءت عنيفـة من كـلا الـطرفين المعنيين مبـاشـرة أو بكيفيـة غيـر مبـاشـرة ، حيث دقّ الجميـع نـاقـوس الخـطر وحتى الفـرنسيون أنفسهم في الجـزائر قـالوا إنهم فـرنسيـون داخليـون ولـو أنهم يعيشـون في الخـارج ، فـلا يـريـدون أن يكـونـوا فـرنسيين من درجة ثانيـة ، ولهذا رفضـوا أن تلحق الجزائـر بغير وزارة الـداخلية ، وبعـد سـاعتين من إعـلان تـأسيس « وزارة فـرنسـا مـا وراء البحـار » احتـج السلطان لأن المغـرب ليس جـزءاً من « فـرنسـا مـا وراء البحار » ، ففرنسـا تتمتع في المغـرب بوضعيـة خاصـة لا يمكنها أن تستمر فيها إلا على أساس المعاهـدات وبواسـطة وزارة الخارجيـة ، ولهـذا رفض المغـرب كـل التفسيـرات والتـطمينـات استمسـاكـاً بـوضعيته كـوطن منفصل عن فـرنسا وكـدولـة قـائمـة مـرتبـطة معهـا بمعـاهدة ، وكـأمة لا يـربطهـا بفرنسـا غير عـلاقة معـرضة للزوال ، وكـذلك الـدول المعنية عـارضت مشجعة في هـذا بموقف المغـرب حكـومـة وشعبـاً ، وحتى الصحـافـة الفـرنسيـة التي رددت أصـداء

الاحتجاج المغربي زيفت المشروع ، ورفضته كما فعلت « لافيجي ماروكين » نفسها ، وهي إحدى صحف الاستعمار في الدار البيضاء .

وينبغي أن لا يفهم من تمسك المغرب بعلاقته مع وزارة الخارجية أنه كان راضياً عن تصرفاتها ومواقفها بالنسبة إليه ، وكل ما في الأمر أن ذلك كان يحفظ صفته كقطر خارج عن فرنسا ومتميز عنها بما احتفظ به من وضعية الاستقلال الذاتي ، والدولة الأجنبية بالرغم عن وجود نظام « الحماية » المقيد والمشروط بمعاهدات شتى دولية وثنائية ، فبحكم هذا كانت فرنسا مكلفة فيه بانتداب دبلوماسي تحت عنوان « الحماية » ، وقد قامت الحجة ، بمناسبة إنشاء وزارة « فرنسا ما وراء البحار » ، على أن وضع المغرب لا يمكن أن يتغير بجرة قلم ، وبمحض إرادة فرنسا ، وكان في هذا خير درس للمغرورين والمتغافلين في فرنسا وغيرها ، كما أن الحجة قامت إذا على أن المغرب يقظ وحذر ولو طال أمد الاحتلال ربع قرن ، فقد كانت بلادنا مغلوبة على أمرها دون أن تكون في نفس الوقت مستسلمة ومنقادة لكل ما أريد بها ، وبرفض المغرب للاندماج في وزارة الاستعمار الجديدة نبذ كل تبعية في وقت كانت تسير فيه حركته الوطنية نحو تحقيق الأماني القومية في الحرية ، والسيادة ، والاستقلال .

وبهذه المناسبة نثبت ما كتبته بعض الصحف اليمينية نفسها

التي علقت على إحداث « وزارة فرنسا ما وراء البحار » بما برهن على تخوفاتها من عواقب هذا التصرف المثير للصعوبات والمشاكل ، والمتسم بالارتجال والمغامرة في مجال علاقة فرنسا بالأقطار المشمولة بسيطرتها وكنموذج لردود فعل بعض الصحف الفرنسية نذكر ما نشرته « ليكودوباري » ـ أي صدي باريس ـ بقلم رئيس تحريرها تحت إمضائه المستعار « بريطانيكوس » / .

إن سلطان المغرب قد احتج يوم الجمعة الماضي على إلحاق المملكة المغربية بوزارة فرنسا ما وراء البحار ، وإن السيد قدور بن غبريط قابل المسيو « دوسان كانطان » ، مدير الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية في هذا الشأن ، وقد رد على السيد قدور بن غبريط بقوله / نحن موقنون بأن الاصلاح الاداري هو وحده المقصود من ضم المغرب إلى وزارة فرنسا ما وراء البحار ، وبأن النظام القائم في تلك البلاد لم يمس ولن يمس ، إذ لا يخطر ببال الوزارة الفرنسية أن يحدث أي تعديل في الحالة المستقرة منذ قديم ، ولكن ماذا يهم السلاطين والأمراء الذين وضعوا أنفسهم تحت حماية فرنسا كسلطان المغرب وباي تونس ؟ فهما حريصان على نفوذهما وسلطتهما ، وعلى جميع مظاهر السيادة ، فلا نريد أن تكون لهما أدنى صلة بتيار الأفكار الذي يشاهد في إفريقيا وآسيا ، ففي الوقت الذي نرى فيه الشعبين المغربي والتونسي يشرعان في مجاراة التيار الوطني هل من

الحكمة أن نسيء إلى سلاطين لـدينا الأدلـة الكثيرة على إخـلاصهم لنا وتعلقهم بنا ؟

ثم قـال الكاتب إن نقـل المسيو بـونصـو من المغـرب وهـو لم يقض فيـه أكثر من بضعـة أشهر وتعين مـديـر البـوليس خلفـاً لـه قبـل مخاطبة حكومة المخزن خطأ عـظيم يفسح المجـال لتأويـلات خطرة وإن لم تكن قـائمـة على أسـاس صحيـح ، فـإفـريقيـا الشمـاليـة لم تشـرك مصيرهـا في زمن من الأزمان بمصيـر القـارة السـوداء ، لأنهـا تعـد نفسها بـلاداً من بلدان البحر الأبيض المتـوسط ، ولذلـك يقول الكاتب إنه يعتقـد أن ذلك القـرار الذي اتخـذته الـوزارة الفرنسيـة لا مبـرر لـه ، وقـد يؤدي إلى نكبـات ومصـائب من وجهـة السيـاسـة الخارجية .

« عمل الشعب » وقضية الأوقاف

كـان من الأهداف الأولى للحـركة الـوطنيـة العمـل على حفظ التـراث القـومي المغـربي في سـائـر الميـادين من أن تمتـد إليـه يـد المستعمر بسوء ، وفي حفـظه صيانـة الوجـود والاستمرار ، وسـلامة ميـراث الأسلاف ، والتمسـك بأمجـاد التاريـخ الوطني ؛ وبعبـارة ، إن الـدفاع عن التـراث القومي كـان أسـاسـاً في جهـادنـا الـوطني ، وركنـاً من أركـان نشـاطنـا السيـاسي الـرامي إلى ضمـان الـذاتيـة المغربية بجميع مقوماتها ومظاهرهـا ، وكانت الأوقـاف الدينيـة جزءاً هاماً من التراث المغربي الأصيل الجدير بالصيانة .

ومـع أن معـاهـدة « الحمـايـة » المفـروضـة تضمنت احتـرام المؤسسـات الإسلاميـة والأحباس فـإن سلطة الاستعمار لم تلتـزم ، في الـواقع ، بمـا في هذه المعـاهدة حيث إنهـا خـرقتهـا يـوم تـطبيق نظام « الحماية » المزعومة ، فتـدخلت في الأوقاف ، شـأنها كـذلك في القضـاء الشـرعي الإسـلامي ، بـأن عهـدت بتسييـرهـا إلى إدارة تسمى « بـإدارة الأمـور الشـريفـة » التي قـامت بجـانب حكـومـة المخـزن للمـراقبـة ، ولكنهـا كـانت ، في الـواقـع ، جهـاز هـذه

الحكومة ، بل الحكومة الفعلية بحيث لم تكن تكتفي بمهمة المراقبة ، وإنما تتعداها إلى التدخل المباشر ، إن لم نقل السيطرة الفعلية .

وإذا كانت حكومة المخزن قد اشتملت على وزارة للأوقاف أسست بظهير في 16 جمادي الثانية 1332 هـ (12 مايو 1914) فإن فرع الأحباس بإدارة الأمور الشريفة كان ، أول الأمر يقتصر على المراقبة ، لأن السلطان مولاي يوسف كان شديد الاهتمام بالأحباس ، فكان يجمع من حين لآخر مجلساً من الشخصيات المرموقة في البلاد للقيام بالمحاسبات ، وللإدلاء بالآراء والمقترحات حول الأحباس ، أما الوزير أحمد الجاي فكان خير مساعد له في تسيير شؤون الأحباس ، وكان على المجلس الأعلى للأحباس ، كما كان يسمى إذاك ، أن يجتمع مرتين على الأقل في السنة ولكنه لم يجتمع فعلاً غير مرتين / في ذي الحجة 1333 هـ (1915) ، وفي شوال 1335 (1917) ، وفي المرة الأولى حضر بعض كبار الموظفين الفرنسيين وليوطي نفسه ، وحضر في المرة الثانية بعض التونسيين والجزائريين مع الفرنسيين وعلى رأسهم ليوطي ، وهكذا لم يسمح للمجلس الأعلى للأحباس بأن يكون مغربياً صرفاً ، بل تسرب إليه الفرنسيون ، كما وسعوا دائرته حتى أحضروا فيه غير المغاربة ، ثم تلاشى نهائياً بعد ذلك ، كما طغت إدارة المراقبة على وزارة الأحباس التي أصبحت مقيدة بإرادة هذه الإدارة حتى في اتصالاتها العادية

مع فروعها ونظاراتها المحلية ، وهكذا خالفت فرنسا معاهدة 1912 ، فلم تحترم المؤسسات الدينية والأحباس ، فكان « الاحترام » هو التدخل والسيطرة باسم المراقبة والمساعدة الفنية ، ومع أن ظهير 31 أغسطس 1914 نص فصله السابع على أن أملاك الحبس لا تخضع لنزع الملكية باسم المصلحة العمومية المزعومة فقد احتالت إدارة المراقبة حتى فوتت سنوياً آلاف الهكتارات من أجود الأراضي الحبسية إلى الاستعمار الفلاحي ، ففي سنة 1928 فوتت عشرة آلاف هكتار ، وفي 1930 سلمت 160 قطعة حبسية إلى هذا الاستعمار ، وكانت أراضي الأحباس أحد موارد الاستعمار الفلاحي كما بيناه سالفاً ، وبالاضافة إلى نزع الملكية كانت إدارة المراقبة الفرنسية تستعمل وسيلة الكراء ، فتسلم للمعمرين كثيراً من الأراضي بثمن زهيد جداً ولمدة عشر أو عشرين أو ثلاثين سنة في حين أن القوانين لم تكن تبيح الكراء إلا لثلاث أو ست أو تسع سنوات لا أكثر .

وقد تضعضعت وزارة الأحباس بعد وفاة السلطان مولاي يوسف ، وعزل الوزير أحمد الجاي الذي تم تعويضه بوزير ضعيف الشخصية ، سهل الانقياد ، حتى إن مراقب الأحباس « طور » أصبح الحاكم بأمره في الشؤون الحبسية كلها ، وهكذا فإن تصرفات إدارة المراقبة عبثت بالأحباس عبثاً مدبراً خطيراً أثار عليها حركة احتجاجية واسعة النطاق عبرت عنها عرائض كثيرة رفعت في عدة مدن ضد ما تعرضت له الأحباس من اعتداءات ،

واختلاسات ، واتلافات بشتى الوسائل والأساليب ، وبأنواع التحايل والتآمر .

وكانت هذه العراض تشخص الداء ، وتشير إلى الدواء .

أما عريضة الرباط فقدمت إلى الحكومة المغربية (دار المخزن) في 5 ذي القعدة 1352 (20 فبراير 1934) ، بواسطة وفد مركب من السادة / أحمد الرفاعي ، والحاج محمد الناصري ومحمد بن العياشي ، والحاج محمد فرج ، وعبد النبي كراكشو ، والحاج عمر القباج ، ومحمد التازي . وأما عريضة الدار البيضاء فسلمها إلى السلطان في 27 ذي القعدة 1352 (13 مارس 1934) وفد يتركب من السادة / محمد بن أحمد العلمي ، والحاج عبد الواحد بن جلون ، والحاج علال بن جلون ، وسعيد بن الحاج الطيبي ، وعبد القادر بنيس ، ومصطفى الغرباوي .

وقدمت عريضة فاس إلى الخليفة السلطاني مولاي المأمون في 22 ذي الحجة 1352 (مايو 1934) بواسطة وفد يتكون من السادة / إدريس بن محمد الوزاني ، والطاهر بن مسعود وإدريس محمد برادة .

وفيما يلي نصوص تلك العرائض التاريخية /

عريضة الرباط:

الحمد لله الولي الناصر والصلاة على المختار من أشرف العناصر

يا صاحب الجلالة المعظم

إن الملة الإسلامية في خطر ، وإن رعاياكم المسلمين في غاية القلق والضجر .

يا صاحب الجلالة ، إن الأحباس التي تركها السلف الصالح والتي أوقف قسماً كبيراً منها أجدادكم قدس الله أرواحهم أصبحت تصرف في غير مصارفها ، وتبذل في غير وجوهها ، ويحال بينها وبين الوصول إلى أهلها وأصحاب الحق فيها ، يفوت منها في كل سنة عدة أملاك وأراض لا موجب لتفويتها ، وقد أصبحت بيوت الله في جميع المدن ، سوى فاس والرباط ، لا تنار إلا في لحظات معدودة ، وأصبح الماء الذي هو عماد الطهارة الإسلامية لا يجري بها إلا في دقائق محدودة ، وتعطلت وسائل الطهارة ، والنظافة ، وإقامة الدين ، وضيق بكل أنواع التضييق على المدرسين ، والأيمة ، والخطباء ، والقراء ، والمؤذنين ، وتقهقرت المؤسسات الإسلامية إلى الوراء ، حتى كادت تشرف على الفناء ، فلا علم يدرس بالمدن ولا بالبوادي ، ولا دين ينشر بين طوائف العامة ، ولا مساجد تقام في القرى والمداشر ، ولا خطبة جمعة أو عيد يسمعها أبناء القبائل ، فيسمع فيها رعاياكم المسلمون اسمكم الكريم ، ويذكر فيها بالتبجيل والتعظيم

عـرشكم الفخيم ، وكيف تعـرف العـامـة دينهـا وقـد أصبحت ، بتقصيـر إدارة الأحباس وتـدخـلاتهـا ، من جميـع حقـوقهـا الـدينيـة مسلوبة ؟

يا صاحب الجـلالة ، لقـد اتسع العمـران في عصركم الـزاهر بكثير من جهات المملكة ، وعم الأمن سائـر مراكـزها فتكـونت قرى جـديدة ، وتـأسست مـراكـز عـديـدة ، والعمـران يستلزم حـاجـات كثيـرة ، وأهم الحـاجـات في نـظر رعـايـاكم المسلمين هـو وجـود مسـاجد كـافية في كـل المراكـز لأداء العبادة بتعلم الـدين ، والقيـام بصـلاة الجمعة والعيـدين ، ولـذلـك انهـالت طلبـات رعـايـاكم من جميع الجهات على إدارة الأحبـاس ، فكان جـوابها إمـا بالعـرقلة ، وإما بالـرفض التام ، الأمـر الذي يعتبـره المسلمون سعيـاً خصوصيـاً من مـديـر الأحبـاس في مقـاومـة شعـائـر الإسـلام ، هـذا مـع أن أسـلافكم المقدسين ، يـا جلالـة الملك ، ما حـرسـوا الأحبـاس ، وبسـطوا عليها حمـايتهم حتى بقيت مصـونـة إلى اليـوم إلا لتصـرف في مصـالـح الجمـاعـة الإسـلاميـة ، وتنفق على صيـانـة الشعـائـر الدينية .

يـا صـاحب الجـلالـة ، لا يخفي على علمكم الشـريف مـا أصيبت بـه رعيتكم من الفاقـة والإملاق ، حتى كـادت روحها تصـل إلى التـراق ، بما انتـزع من أراضيها وأمـلاكهـا ، وفـرض عليهـا من الضـرائب المتعددة التي أدت لتحـطيمها وانهـاكهـا ، حتى أصبحت أكثـريـة القبـائـل جـائعـة عـاريـة ، وهـاجـرت إلى المـدن عسى أن

تتخلص من نـار الجوع الحـاميـة ، فكثـر بـالمـدن عـدد المعـوزين والسـائلين ، وأصبـح إنقـاذهم من أهم الـواجبـات على جمـاعـة المسلمين ، وفعـلاً ساعـد سكان المـدن الضعفاء البـادية ، وحييت من جـديد روح التعـاون الإسلاميـة ، ولكن المدن لم تستـطع القيام بكـل ما يلزم لأولئـك المهـاجـرين البؤسـاء ، وبقي الكثيـر منهم في إبـان الشتاء المتـواصل ، والبـرد القارس ، وطـاؤه الأرض وغـطاؤه السمـاء ، وهي تعلم علم اليقين حـاجـة الفقـراء إلـى أوقـافهـم الموقوفـة عليهم في هذا الـوقت العصيب ، ولكنها لا سـامع بهـا ولا مجيب .

يا صاحب الجلالة ، إن حـالة الصنـاع والمحترفين ، وصغـار التجـار من رعيتكم حالـة بـائسـة محـزنـة ، وقـد أصبحـوا جميعـاً لا يكتسبـون معيشتهم اليوميـة إلا بشق الأنفس ، وفي غفلة من الـدهـر القاسي ، ومع ذلك كله فإن إدارة الأحباس تعاملهم أقبح معاملة ، ولا تـزال تستغلهم أشنع استغـلال ، بما تضـع في أعنـاقهم من قيـود الأكـرية الثقيلة والأغـلال ، وفي هذا الـوقت الشديـد الذي سقـطت فيـه خمسون في المـائة من أكـريـة الاحيـاء الفـرنجيـة أخـذت إدارة الأحبـاس تضاعف الكـراء على المكترين من فقـراء الرعيـة ، ورغبة في الـزيـادة عليهم داخـل السنـة القـادمـة أخـذت تقـوم الآن جميـع الأمـلاك الحبسية ، ونسيت الإدارة أن أجـدادنا لم يتـركـوا الأحبـاس إلا لمسـاعـدة أبنـائهم القـادمين ، والـرفق بضعفـاء المسلمين ، وخدمة مصالح الدين .

يـا صاحب الجـلالـة ، إن مـديـر الأحبـاس مسؤ ول في نـظر المسلمين عن عـدة أشيـاء خـطيـرة نشـأت عن تصـرفـاتـه وأوامـره الخاصة .

«1» ـ مسؤ ول عن اهمـال المساجـد المبنية بتقليـل نـورهـا ، وقطع مائها ، ورثاثة فرشها ، واهمال تنظيفها .

«2» ـ مسؤ ول عن المسـاجد العـديدة التي حـال دون بنـائهـا في سائر جهات المملكة .

«3» ـ مسؤ ول عن إسقاط الوعظ في كثير من المساجد .

«4» ـ مسؤ ول عن تقليـل عـدد المـوظفين الـدينيين وبخسهم في أجورهم الشهرية .

«5» ـ مسؤ ول عن تعـطيـل كثيـر من الـدروس الـدينيـة ، والمدارس العلمية التي لا تسمح لمدرسيها وطلبتها بأجور .

«6» ـ مسؤ ول عن عـدم تسليم الأحبـاس المعينـة إلى أهلهـا ومستحقيهـا في كثير من الجهـات ، وترامية على الأوقاف الخـاصـة بالاشراف وأبناء الزوايا .

«7» ـ مسؤ ول عن ضعفـاء الأمـة المكتـرين من الأحبـاس ، واستغلاله إياهم استغلالاً فاحشاً .

«8» ـ مسؤ ول عن بؤس الفقـراء الـذين حـال بينهـم وبيـن التمتع بأوقافهم الخاصة .

«9» ـ مسؤول عن التبذير والإسراف في بناء الادارات ، وشراء السيارات ، وإنشاء عدد كثير من الوظائف التي لا حاجة بالأحباس إليها . . .

«10» ـ مسؤول عن تفويت الأملاك والأراضي الحبسية ، دون موجب لتفويتها ، ولا تعويض لها بغيرها في كثير من الأوقات .

«11» ـ مسؤول عن عدم تقيد شروط المحبسين ، وتطبيق العقود الحبسية ، وصرف أموال الأحباس في غير مصارفها الشرعية .

«12» ـ وهو فوق ذلك كله مسؤول عن القلق الكبير الذي يسود الآن جميع الأوساط الإسلامية والهلع العظيم الذي أصاب المسلمين المغاربة ، خوفاً على مصير ملتهم بهذا الوطن .

يا صاحب الجلالة ، إن مدير الأحباس ، بتصرفاته وتدخلاته العجيبة الغريبة ، أقام الحجة القاطعة على أن مراقبة الأحباس يلزم أن لا تكون بيد غير يد المسلمين ، لأن أحباسنا أمور دينية ملية خاصة لا يمكن أن يقوم بها ، ويخلص لها ، ويصرفها في مصارفها ، ويحرسها من التفويت والضياع ، طبقاً للشريعة الإسلامية ، إلا من كان يحمل في قلبه نور الهداية المحمدية ، وجماعة المسلمين التي هي وحدها صاحبة الحق في الأحباس الإسلامية ترغب من جلالتكم ، وأنتم محط أملها ،

وموضع ثقتها ، إلغاء إدارة الأحباس إلغاء تاماً ، وارجاعها كما كانت في جميع عهودها الماضية إلى يد المسلمين وحدهم تحت المراقبة الدقيقة والاشراف الأعلى من جلالتكم الشريفة ، بصفتكم « أمير المؤمنين » ، والرئيس الروحي الأعلى لجماعة المسلمين ، وترغب من جلالتكم إعطاء وزارة الأحباس جميع الاختصاصات التي أخذتها الإدارة وانتزعها المدير ، ووضعها بين يدي خدام مخلصين عرفوا من بين رعاياكم بالكفاءة والدين المتين ، والعزيمة النافذة ، والضمير الحي ، والخلق القويم .

يا صاحب الجلالة ، إن « الأقلية اليهودية » من رعاياكم متمتعة بحريتها الدينية تمام التمتع ، فهي التي تتصرف في مصالحها الدينية ، وأوقافها الملية ، تصرفاً حراً لا مراقبة فيه في قليل ولا كثير ، فمن حق رعاياكم المسلمين الذين يكونون الأكثرية الساحقة من سكان مملكتكم ، والذين يبلغ عددهم عدة ملايين من النفوس أن يتمتعوا ، بفضل مساعدتكم الفعالة ، بأوقافهم الإسلامية ، ويسيطروا على شؤونهم الدينية ، ولا يسمح أي لفظ من ألفاظها بالتدخل في الأوقاف الإسلامية ، لا خفية ولا علانية .

يا صاحب الجلالة ، إن رعاياكم المسلمين ينتظرون بتلهف شديد ذلك اليوم السعيد الذي تُلغَى فيه إدارة الأحباس ، وتقوم مقامها في جميع اختصاصاتها وأعمالها بنيقة الأحباس بدار المخزن الشريف تحت سلطتكم المطلقة ، ونفوذكم الشامل

العام ، وينتظرون بفارغ الصبر ذلك اليوم الذي ترجع فيه الأحباس لسيرتها الأولى ، فتعود كما كانت أداة صالحة لنشر الدين ، وتهذيب المسلمين ، طبقاً لروح الشريعة الإسلامية ، ورغبات المحبسين ، وينتظرون بشوق عظيم ذلك اليوم الذي ترفع فيه المآذن في أجواء الفضاء، وتملأ بيوت الله جبال المغرب وسهوله الفيحاء ، وإنكم يا جلالة الملك ، إن شاء الله لفاعلون ، ولتحقيق رغبات رعيتكم المتعلقة شديد التعلق بأهدافكم والملتفة بسائر طبقاتها حول عظيم عرشكم ، بحول الله عاملون، فليحيى الإسلام ، تحت حماية مولانا الإمام .

29 شوال عام 1352 .

عريضة الدار البيضاء

يا صاحب الجلالة ، إليك نرفع المشتكي ، إليك نوجه النداء ، فأنت خليفة الرسول ، وأنت حامل لواء الدين .

يا صاحب الجلالة ، إن مسلمي البيضاء قد ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ، وقد صارت الدنيا أمام أعينهم مظلمة حالكة الظلام .

يا صاحب الجلالة ، إن المسلم من حيث إنه مسلم لا يرضى بالتهاون في أمر دينه الذي خلق لأجله ، والذي يؤثر الموت على الحياة في سبيله .

يا صاحب الجلالة ، كيف لا تغلب المؤمن دموع الأسى والأسف ، وكيف لا يذوب قلبه كمداً وحزناً حين ينادي المنادي للصلاة ، ولا سيما في يوم الجمعة ، فيهرع للوضوء ، فيجد المياضي في غاية العفونة والقذارة ، ولا يجد ما يكفي لطهارته من الماء ، وبعد التعب الشديد يذهب إلى المسجد لأداء الصلاة ، فلا يلقى مكاناً للجلوس من كثرة الضيق ، ولا يسعه إلا

أن يجلس في الشارع ، ولا في صحن المسجد حتى أدى الحال بكثير من المسلمين إلى أن يتركوا فريضة الجمعة . . .

يا صاحب الجلالة ، أي الأحباس ، هل لا زالت في الوجود أم صارت إلى العدم . . . ؟

يا صاحب الجلالة ، إن مسلمي البيضاء يرجون من فضلكم تلبية طلبهم لبناء مسجدين كبيرين داخل المدينة ، وآخرين مثلهما بالقرية الحبسية ، نظراً للعمران المتزايد في كل يوم بمدينتنا .

يا صاحب الجلالة ، إن ناظر الأحباس بالبيضاء يتراخى في القيام بواجبه ، مع اطلاعه على هذه الحالة الأسيفة ، حتى أصبحت إقامة شعائر الإسلام متعسرة متعذرة بالدار البيضاء .

يا صاحب الجلالة ، إننا نتقدم إلى جنابكم العالي بكل احترام ، راجين من فضلكم إجابة مطالبنا ورفع الضرر عنا ، أدامكم المولى حارسين للدين الحنيف ، رافعين مناره في كل حين ، أيد الله ملككم ، وخلد ذكركم .

عريضة فاس

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

إلى جلالة مولانا الإمام ، الشريف العلوي الهمام ، السلطان الأعظم، والملاد الأفخم ، سلالة العترة الطاهرة النبوية ، وباقوتة عقد الدولة الشريفة العلوية ، الماجد الأسعد ، والمنجد الأرشد، أبي عبدالله سيدي محمد ، أحمد الله في الصالحات ذكره ، وأدام بمنه وفضله تأييده ونصره ، وسلام عاطر على ذلك الجناب ، وباقة غضة من الثناء العذب المستطاب ، ورحمة الله تعالى وبركاته عن خير سيدنا أدام الله نصره وعلاه ، وبعد ، فلا يخفي على شريف علم مولانا القيمة التي للأحباس في نظر المسلمين ، والقداسة التي تعطيها الشريعة الإسلامية ، وكل الشرائع السماوية والوضعية لمعاهدها ومآثرها ، تلك القداسة التي حالت بين سائر الأجيال السابقة وبين التفريط فيها وإضاعتها ، والتي تجبر المسلمين اليوم على أن يلتجئوا لجلالتكم ليعبروا لكم عن مخاوفهم الكبيرة على هذه البقاع

الشريفة من مساجد ومعاهد ، إذ لا حياة لها ولا بقاء إلا بالاحتفاظ بمواردها الوقفية ، وعدم تحويلها عن الناحية المرادة لها .

إن هذا القلق الذي يساور رعيتكم المخلصة في طاعتكم ، لم يكن جديداً الآن ، ولكنه منذ أخذت الوزارة الحبسية غير الشكل الذي كان ينتظر منها ، اعتادت المراقبة الغير القانونية تصرفاً مباشراً في أحباس المسلمين وولاية لغيرهم عليها ، في الحين الذي تتمتع فيه سائر الطوائف بحريتها الواسعة النطاق في هذا السبيل ، وفي الوقت الذي توجب فيه الشريعة الإسلامية عدم ولاية غير المسلمين على المساجد والقيام بشؤونها ، وفي الظروف التي تعلن فيها « الحماية » إلتزامها بعدم التدخل في الشؤون الدينية التي من أهمها الأوقاف لا بوجه ولا بحال .

وحقيقة إن ذلك القلق ساورنا من ذلك الحين ، ولكن ثقتنا بالوُعود المعطاة ، وإيماننا بأن هذه المراقبة لم يقصد منها إلا تدريب مؤقت لنا على تسيير الشؤون ، واستطلاع ما سبق ضياعه من مالية الأحباس ، كل ذلك جعلنا نصبر على مضض ، وننتظر الساعة التي تتم فيها هذه المهمة التدريبية ، وتزول تلك الرقابة الأجنبية ، غير أن الأمد طال ، والأحباس أصبحت في خطر ، فالعدد العديد من البلاد ذات المهمة فُوت ، والكثير من المعاهد والمساجد عطل ، والملايين المجموعة من هنا وهناك استسلفت ، وشتى المآثر التاريخية الغالية ببيع أو نقل ، أليس مما يقلق البال ، يا مولانا ، أن تنزع البلاد من حوالة المحبس لتعطى

للمعمر بثمن بخس لا يساوي عشر مِعْشارها ؟ أليس مما يبعث الحسرة ويدمي القلب أن تسمح الإدارة الحبسية بالاستيلاء على كثير من المساجد ، وتحويلها إلى إدارات أو قشلات عسكرية يطؤها الجند بنعالهم بعد أن وطئها آلاف المؤمنين بجباههم كالمسجد الإسماعيلي والسليماني بقصبة تادلا ومسجد القصبة بالقنيطرة وغيرها ؟

أليس يفتت الكبد أن تعطل كثير من الدروس العلمية ، والكراسي الوعظية ، وتصرف أحباسها المعينة لها في غير مصارفها ؟

أليس من العار أن يبنى العديد من القرى الجديدة ثم يريد سكانها المسلمون بناء مساجد من ماليتهم فتأبى مراقبة الأحباس مساعدتهم عليها ؟

أليس مما يندى له الجبين أن تتحول بعض المساجد إلى كنائس ؟

(كالمسجد الذي بنيت في موضعه الكنيسة الكبرى بالرباط) ، كل هذا وأضعافه قد وقع ونفذ تصرفاً من مراقبة الأحباس وعلى مرأى ومسمع من وزيرها ، فهل يعقل أن يظل المسلمون ساكتين على هذه الحالة وتحت يدهم من الشواهد والأدلة ما يفوق الحصر ، ويجاوز العد ؟

وكيف يسكتون وهم مسؤولون أمام الله ، وأمام رسوله ،

وأمام أرواح أولئك الأسلاف الذين قتروا على أنفسهم ، وضيقوا ليوسعوا على من يأتي بعدهم من المسلمين في شؤون عبادتهم ومرافقها ؟

لقد برهن هذا التصرف الذي لا شفقة فيه ولا رحمة على أن غير المسلم الذي لا يشعر بواجب التقديس والاحترام لمقاصد أولئك المحبسين لا يصلح أن يتدخل فيما أوقفوه ، وعلى أنه يجب ألا يكون هناك تصرف لغير المجلس الطائفي الذي تقوم بوظيفته بنيقة الوزارة بالأعتاب الشريفة ولا رقابة أو تدخل لغير جلالتكم الفخيمة ، بصفتكم أميراً للمؤمنين ، ومجمع سلطة هذه الأمة الملتفة حول سلطانها المحبوب .

فلهذا وذاك نرفع إلى سدتكم العلية ، باسم سائر الرعية ، هذه المخاوف المتعددة ، ونطلب من جلالتكم أن تعيروها التفاتكم العظيم ، وتختصوا جلالتكم بهذه الرقابة ، حتى لا يكون لغير المسلمين على مقدساتهم الدينية سلطان ، ونذكركم بقول الله تعالى في كتابه الكريم : ﴿ إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يَخْشَ إلا اللَّهَ فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين ﴾ ، ولنا وطيد الأمل ، وكبير الثقة في أن جلالتكم متضامن مع الأمة في إرجاع ما ضاع ، والاحتفاظ بما بقي ، والله تعالى يبقيكم ذخراً وملاذاً ، ومفزعاً ولواذاً ، ويحرسكم بعين رعايته التي لا تنام ، ويحفظ سمو نجلكم الأمير مولاي الحسن ، ويقر بكما عين هذه الأمة ، إنه

ولي ذلك بمنه ، وعلى خالص المحبة ، والخدمة ، والطاعة والسلام .

وقد نشرت هذه العرائض مع صورها في جريدة « إرادة الشعب » التي نشرت عريضة الرباط تحت عنوان كبير مشكلة إدارة الأحباس ، في عدد 13 / 12 بتاريخ 2 مارس 1934 ، كما نشرت رسالة إلى المقيم العام بتاريخ 22 فبراير هي تلخيص بالفرنسية لتلك العريضة مع إمضاءات الوفد المذكور ، وفي نفس العدد مقال بعنوان / جنون العظمة ، فيه حملة على تصرفات إدارة الأحباس ومراقبها الطاغية طور .

وهكذا فإن الحركة الوطنية ولسانها « إرادة الشعب » هما اللتان وقفتا في وجه طغيان إدارة الأحباس لمحاولة ردعها ، وإعادة الأمور فيها إلى أصحابها ، وهم المسلمون المغاربة وعلى رأسهم السلطان ووزارة الأحباس ، ولا حاجة إلى بيان أهمية القضية الحبسية بالنسبة للشعب والدولة عامة ، وللحركة الوطنية خاصة ، فهي إحدى القضايا الكبرى التي اعتمدنا عليها في الدفاع عن الكيان الوطني ، وصيانة التراث القومي الذي تعد الأحباس جزءاً لا يتجزأ منه ، كما هي قضية وقع فيها خرق صريح للمعاهدة التي التزمت فيها فرنسا باحترام المؤسسات الدينية ومنها الأوقاف ، هذا الاحترام الذي أكده ممثلوها كاليوطي في خطبه الرسمية بالمجلس الأعلى للأحباس في اجتماعاته

الأولى والأخيرة ، فموقف الحركة الوطنية من تلك القضية الحيوية إنما أملته عليها الغيرة على مقدسات الأمة المغربية ، وكذلك العمل بمبدإ حفظ الشخصية الوطنية المغربية التي استهدفت لعدوان المستعمرين المتلبسين « بالحماية » التي كانت في الواقع عدواناً على التراب ، والسيادة ، والتراث القومي بصفة عامة .

L'Action du Peuple

Opinions et réalités

Sa Majesté le Sultan Sidi Mohammed

« عمل الشعب » تدعو إلى الاحتفال بعيد العرش

عيد العرش والحركة الوطنية

إن فكرة الاحتفال بذكرى تولية سيدي محمد خلفاً لوالده السلطان مولاي يوسف راجت لأول مرة بواسطة محمد الصالح ميسة ، صاحب مجلة « المغرب » العربية بالرباط ، فإليه يرجع التفكير في هذه المبادرة .

ولكن جريدة « عمل الشعب » التي كان ميسة من كتابها السريين هي التي تبنَّت الفكرة ودعت إليها ، بل نفذتها على الصعيد الوطني ، فجعلت السلطة الفرنسية المعارضة أمام الأمر الواقع .

ففي العدد 12 بتاريخ 20 أكتوبر 1933 من « عمل الشعب » نشرت صورة كبرى للسلطان سيدي محمد بلباسه التقليدي ، وسجل تحتها أن سيدي محمد خلف والده في 18 نوفمبر 1927 ، وأنه بعد قليل يمكن تنظيم حفلات كبرى احتفاء بذكرى جلوس سيدي محمد على العرش ، وهكذا يصبح يوم 18 نوفمبر « عيداً رسمياً للعرش » ، فاتخاذ هذا العيد يلبي رغبة جد قابلة للتحقيق . . . وأضافت الجريدة أن الشعب المغربي سيكون

سعيداً إذا ما صدرت التفاتة كريمة ـ كما يفعل جميع رؤساء الدول في الأمم المتحضرة ـ من سيدي محمد بن يوسف ، وهي العفو عن جميع المساجين الوطنيين بادئاً بالشبان المعتقلين لأفكارهم السياسية ، وكثير منهم حُكم عليهم ظلماً وباطلاً ، كما أن « عمل الشعب » تحيي السلطان الشاب ، وتتمنى له عمراً طويلاً يكرسه لخير شعبه .

فهذه هي الكلمة التي فتحت بها « عمل الشعب » الدعوة إلى « عيد العرش » كانت أول مرة ظهرت فيها هذه العبارة التي قدر لها أن تصبح عيداً رسمياً بعد حين ، ويجدر أن نلاحظ ما في كلمة الجريدة من اعتدال ، ولباقة ، وتطمين في صالح قبول الفكرة إذا ما هوّن أمرها على السلطة ، وقدمت بشكل غير مثير للشكوك والمخاوف ، كما أن في الكلمة جانباً إيجابياً ، وهو الإيحاء بفكرة العفو عن المساجين بهذه المناسبة ، وفي مقدمتهم السياسيون ، ومنذ ذلك الوقت تكلفت « عمل الشعب » بمتابعة السعي ، ومواصلة الدعوة أملاً في أن تشيع الفكرة أكثر فأكثر ، وأن يتحمس لها الشعب بعد ما يدرك جدواها ، ويفهم مغزاها ، ويقدر مرماها ، هذا بصفة عامة ، وبصفة خاصة ، أن يقتنع بها السلطان نفسه ، فيعين على إخراجها رسمياً إلى حيز الوجود . وكان من البديهي أن يكون « عمل الشعب » الداعية الأكبر إلى هذا إيماناً منه بأن السلطان ـ في عهد الاحتلال ، والاستعمار ، وانقسام التراب الوطني ـ هو خير من يجسم الوجود والاستمرار

للدولـة المغربيـة ، ويشخص السيـادة الـوطنيـة ، وجهـاز الحكم المنتسب إليها ، ويرمز إلى وحدة الوطن بالـرغم عن تعدد منـاطق النفوذ الأجنبي ، وقيام حـدود مصطنعـة بينها فهـو سلطان المغرب بأكمله ، ينوب عنه خليفة في تـطوان ويمثله مندوب في طنجـة ، فالمغرب واحد ، وسلطانه واحـد ، وكل هـذا ينبغي أن يتمثل في « عيـد العرش » كعيـد وطني رسمي لجميع المغـاربة الـذين تتاح لهم الفرصة سنوياً للتعبير عن الوحدة القوميـة ، واستمرار الكيـان الوطني ، فهذه هي « فلسفة » «عيد العرش » أي الاحتفال السنوي بذكرى الجلوس عليه ، وكل هذا كان في صالح الدعوة الوطنية ، فتجاوب مع روحها وخطتها ، ومطامحها ، وأمانيها ؛ وبعبارة ، إن عيد العرش ـ في مفهومنا الوطني ، وخطنا السياسي ـ كان سلاحـاً ضـد نظام « الحمـاية » ، كمـا كان محـوراً تتجمع حـوله طبقـات الشعب بتوجيه وقيـادة النخبة الـواعية العـاملة ، فهو وسيلة لتكتـل قـوى الأمة المغـربية ، وإظهـار وحدتهـا في عيد رسمي مـدني ، حيث إن المغرب لم يكن له وقتئذ عيد وطني ، ومن شأن هذا أن يعـــزز مـركـــز السلطان نفسـه ، ويفلتـــه من « القفص » الحسي والمعنـوي الذي وضعتـه فيه « الحمـايـة » ، فيفـارق عـزلـة « دار المخزن » مقراً ومحيطاً بعدما يشعر بـأن له شعبـاً حياً ، وأن هـذا الشعب يعتبـره رئيسـاً ورائداً ، وإذاك يعمـل من جهتـــه للتقـارب والتجاوب معه ، والاستجابة لندائه ، فإذا ما أدركنـا كل هـذا فعلاً نجحنا في تقريب السلطان للحركة الوطنية ، والتعـاون معه ـ كـل

في مجاله وبوسائله ـ على مناهضة الاستعمار ، وإحباط سياسته في المغرب ملكاً وشعباً . فحينما تبينا في « عمل الشعب » فكرة عيد العرش ، وتولينا الدعوة إليها ، كنا نعلم ما نريد ، وإلى أين نسير .

ولما حلّ شهر الذكرى أعاد « عمل الشعب » الكرة في العدد 15 ، بتاريخ 10 نوفمبر 1933 ، بمقال تحت عنوان كبير / « عيد العرش » ، قلنا فيه / إننا سعداء حيث نعرف أن اقتراح إقامة « عيد العرش » قد دخل في مجال الإنجاز ، فقد لقي هذا الاقتراح ، في سائر الأوساط المغربية ، قبولاً حماسياً ليس عليه من مزيد ، وتتحدث بعض الرصيفات عن « احتفالات فائقة » ستمر في مراكش بمناسبة . . . ذكرى تنصيب جلالة سيدي محمد (الذي كان وقتئذ في عاصمة الجنوب) .

فيوم السبت 18 نوفمبر سيكون إذن في كل المغرب يوم عيد ملكي ، وستشارك فيه الإدارة ، وستزين المؤسسات العمومية بالرايات المغربية والفرنسية .

إن بعض الأيام تفصلنا عن 18 نوفمبر ، ونظراً لضيق الوقت فإن الاحتفال في هذه السنة سيكون صورة مصغرة لما نتمنى أن يكون في المستقبل .

فالاستعدادات تسير سيرها ، وقد تكونت في الرباط لجنة تتركب من سعادة السيد أبي شعيب الدكالي ، وزير العدل سابقاً

كرئيس ، والسادة أحمد الزبدي ، ومحمد الجزولي ، وحمادي القباج والحاج أحمد التازي ، والحاج مصطفى بركاش ، وعبد الكريم بوهلال .

وتكونت لجان أخرى مماثلة في فاس ، ومكناس ، وطنجة ، والدار البيضاء ، ومراكش وغيرها ، وسننشر أسماء أعضائها في العدد القادم .

أما اللجنة المركزية لعيد العرش فسيكون مقرها بالرباط وتتركب من مندوبي مختلف اللجان المحلية وسيطلب من المقيم العام بونصو ومن سعادة الصدر الأعظم الحاج محمد المقري أن يقبلا الرئاسة الشرفية .

أما برنامج الحفلات كما خطط فهو /

1 ـ تزيين الأسواق والشوارع في المدن ، وإغلاق الدكاكين ، وإقامة أفراح شعبية .

2 ـ في كل مدينة تنظم اللجنة المحلية في الرابعة ظهراً من 18 نوفمبر حفلة شاي مع الموسيقى بمكان عمومي ، وتستدعي السلطة المحلية بصفة خاصة .

3 ـ تكوين وفد من ممثلي اللجان المحلية للتوجه إلى مراكش لتقديم الولاء والتهاني ، باسم الشعب المغربي ، إلى جلالة السلطان سيدي محمد .

ونعلم كذلك أن فكرة اصدار العفو قد سارت في طريقها ، وأن جلالته تقبلها قبولاً حسناً ، ولن نتأخر عن إحاطة قرائنا علماً بتفاصيل « عيد العرش » الذي سنصفق لنجاحه بكلتا اليدين » . فهذه الكلمة بإمضاء « عمل الشعب » كانت كلها مطبوعة عمداً بطابع الإيحاء والإيعاز ، والضغط بفرض واقع مدبر ، والعمل لإحراج السلطة حتى لا تجد مفراً من ترك الأمور تسير سيرها المطلوب ، وحينما لم يبق غير يوم واحد للذكرى المنشودة واصلت « عمل الشعب » حملتها في العدد 16 بتاريخ 17 نوفمبر 1933 بعنوان / « عيد العرش » فكتبت / « أخبرنا في الأسبوع الماضي بالحماس المتجلي في التنظيم المتخذ للعيد الملكي ، وبتكوين لجان في أهم المدن المغربية وبما أنه يجب أن يكون هذا العيد مظهراً شعبياً عظيماً وفي نفس الوقت عيداً رسمياً كبيراً فمشاركة الحكومة في تحقيقه أصبحت ضرورية بصفة مطلقة » .

وكم كنا نأمل ، رغم الوقت المحدود ، أن لا يحل 18 نوفمبر إلا وقد أخذ صفته التقريرية ، ولو بشكل مبسط في هذه السنة ، حيث إن هذا العيد يجب أن يكون في المستقبل مظهر ولاء يقوم به الشعب سنوياً نحو ملكه الشاب ، ووجود المقيم العام بونصو في باريس يجعل مختلف اللجان لا تحتفل بالعيد الملكي بكل البهجة المتمناة . ولكن مع هذا سيكون 18 نوفمبر 1933 يوم احتفالات شعبية خليقة بالحدث الذي تحيى ذكراه . فإذا كانت هذه السنة لا تتيح الفرصة للشعب لأن يشهد مظاهر

رسمية فاخرة للاحتفال بالذكرى السادسة لتنصيب سيدي محمد ، فإن الشعب يأمل إرضاءه بإصدار العفو الذي من شأنه أن يحدث انفراجاً وانشراحاً .

وهكذا عبر « عمل الشعب » عن واقع الأمر ليلة « عيد العرش » ، وعما اعترضه من تطورات موسومة بالتثاقل والتباطؤ من طرف الإدارة التي لم ترقها الفكرة ، ولم تجرؤ على إظهار معارضتها ، فاتخذت موقف التجاهل والتغاضي ، ولكن الأحداث كانت أقوى منها ، وكفيلة بفرض ما دعا إليه « عمل الشعب » خلال أسابيع .

وقد مرّ 18 نوفمبر 1933 فتحدثت عنه جريدة « عمل الشعب » في العدد 17 ، بتاريخ 24 نوفمبر فقالت / إن 18 نوفمبر كان يوم احتفالات شعبية كبرى بمناسبة إحياء ذكرى تنصيب جلالة السلطان سيدي محمد .

وفي هذه السنة أعوز اللجان المحلية وكثيراً من المبادرات الخاصة العطف الفعلي للإدارة التي هي وحدها تتوفر ، في مثل هذه المناسبات ، على الوسائل الكافية لتنسيق جميع الجهود ، واعطاء المظاهر كل الرونق ، وكل الروعة الضرورية ، ولكن هذا الفراغ كان عابراً حيث إن جميع السلطات حبذت الفكرة ، ووعدت بأن تقوم بما يناسبها في العام القادم ، وهكذا انتشرت الفكرة في الأوساط الإدارية وحتى في دوائر البادية . والجدير

بالذكر أن باشا سلا ومجلسها البلدي بذلا مساعدة للمنظمين ، كما فتح الباشا منزله لتلقي التهاني بصفته ممثلاً للسلطان ، فاقتدى به القاضي ، كما زين المجلس البلدي المدينة بالرايات ، ويجب على السلطات المغربية في المدن الأخرى أن تتلقى درساً من باشا سلا ، فشكراً له .

هذا ما قالته باختصار « عمل الشعب » عن الاحتفاء بعيد العرش في 1933 .

أما 18 نوفمبر في فاس ـ مقر « عمل الشعب » الداعي إليه ـ فتكونت من أجله لجنة محلية للاتصال بالولاة ، وأعضاؤها إدريس برادة ، ومحمد بن العباس جسوس ، وعبد العزيز بوطالب والهادي السنتيسي ، وعلي العراقي ، والطيب بوعياد ، ويوم 15 نوفمبر اجتمعوا برئيس المصالح البلدية ونائب رئيس إدارة الاستعلامات ، كما اجتمع الجنرال حاكم الناحية بمحمد جسوس فوعده بابلاغه جواب الرباط .

وفي 17 نوفمبر استدعى الباشا الأعضاء وأبلغهم شكر السلطان والصدر الأعظم ، وعدم إمكان اعداد الاحتفال بما يناسبه من بهجة لضيق الوقت ، وبهذه الأعذار الإدارية اعتبرت اللجنة أن مهمتها قد انتهت فحلت نفسها دون جدوى .

ولكن بقيت الفكرة ، والدعوة ، والعزيمة ، وكلها ممثلة في « عمل الشعب » الذي لم تحسب له السلطة حسابه ، فظنت أنه

بحـل اللجنة المنـظمة قـد انتهى كل شيء، غيـر أنـه لم يحـل 18 نوفمبر حتى عطلت جميع المدارس الوطنية الحرة ، كمـا تعطلت الـدروس العاليـة في القرويين ، ولـولا تـدخـل المجلس العلمي لتعـطلت غيـرهـا من الـدروس ، كمـا أغلقت أهم الأسـواق دكاكينها .

وفي الثالثة ظهراً ، وبالـرغم عن البرد القـارص والعواصف والأمـطار اكتظ مقهى بستان بـاب أبي الجنود بـالخلائق ، ولكثـرة الوافدين اضطر صاحبه إلى الاتيان بكثير من الكراسي ، ومع هذا كـان الواقفـون أكثر من الجـالسين ، كما امتلأت جوانب المقهى بجميع الذين لم يتمكنوا من الدخـول إليه لـلازدحام الـذي أحاط بـه ، ثم وزع الشاي ، والمشـروبات ، والحلويـات على الجميع باسم « عمل الشعب » ، وكانت الأعلام المغربية مـرفوعـة ، وكثر التساؤ ل بين الجمهور عن سـرّ ذلك كله ، وقليـل من الحاضـرين كـانوا مـطلعين على الأمـر ، ثم أخـذت صـور للحفلة ، وكـانت الأغـاني المسجلة تشنف الأسمـاع ، وفي الأخيـر كتبت رسـالـة التهـاني إلى السلطان ، وفي لحظات ذيلت بمئـات الامضاءات ، وفي السابعة ختمت الحفلة بقراءة جماعية لنشيـد من نظم الأستـاذ محمد القري ، وعنوانه « سلطان الشباب » .

نشيد الشبان
في ذكرى عيد تتويج جلالة السلطان
بقلم الشاعر الأستاذ محمد القري

أيـهـا الـشـبـان هـبّـو إنـكـم روح الـنـشـاط
ولـتـحـيّـوا فـي سـرور وابـتـهـاج واغـتـبـاط
مـلـكـاً يـحـيـى الـبـلاد
مـلـكـا روح الـتـرقـي مـنـه يـسـرى لـلـشـبـاب
فـيـقـوي فـيـه عـزمـا مُـدنـيـا كـل الـصـعـاب
فـيـرى مـنـدفـعـا فـي قـوة الأسـد الـغـضـاب
قـصـد إعـلاء الـبـلاد

أيها الشبان هبو الخ . .

هـنـئـوا بـالـعـيـد سـلطا ن الـبـلاد الـمـغـربـيـة
إنـه عـيـد جـلوس الـمـلك الـذات الأبـيـة
فـوق عـرش الـمـلك إرثـا عـن صـنـاديـد الـحـمـيـة
عـيـد شـبـان الـبـلاد

أيها الشبان هبو الخ . .

إنـه عـيـد عـظـيـم إنـه عـيـد الـمـلك
سـيـد الـشـبـان إنـا مـنـك نـعـتـزُّ وَبِـك

فـآمـدد الـعـون إلـيـنـا كـي رقـيـاً نـمـتـلك
أنـت مـن تـرجـو الـبـلاد

أيها الشبان هبو الخ . .
إنـنـا الـشـبـان نـزهـى أن يـكـون الـمـلك مـنـا
وهـو عـنـوان لأن الـمـلك الـمـنـصـور مـعـنـا
بـقـواه وأيـاديـه وفـي ذلـك مـعـنـى
إنـنـا روح الـبـلاد

أيها الشبان هبو الخ . .
مـلك الأوطـان مـن هـذا الـشـبـاب الـمـسـتـطاب
وشـبـاب الـشـعـب مـنـسـو ب إلـى ذاك الـجـنـاب
فـلتـقـولـوا فـي افـتـخـار إنـمـا الـشـعـب الـشـبـاب
وهـو ربـان الـبـلاد

وقد قوبل بهتافات عالية ومؤثرة بحياة الملك ، وبالدعاء للمغرب بالسعادة والازدهار ، وأرسلت برقيات إلى السلطان ، أما الرسالة فسلمت يوم 20 نوفمبر إلى الخليفة السلطاني مولاي المأمون بفاس بواسطة وفد من الوطنيين .

وتتويجاً لتلك الحفلة المنظمة باسم « عمل الشعب » على حسابها وجهت إلى السلطان برقية هذا نصها :

صاحب الجلالة السلطان سيدي محمد مراكش

إن هيئة « عمل الشعب » تحس بفرج لا يوصف في هذا اليوم الذي هو يوم ذكرى تنصيب جلالتكم ، ولها الشرف العظيم أن تنتهز هذه المناسبة للاعراب لكم ، بكل الاحترام الواجب لشخصكم السامي ، عن أخلص مشاعر التعلق العميق ، كما تتوجه بأحسن الدعاء لكم بطول الملك وازدهاره تحت الشعار السعيد الذي هو التقدم المعنوي والمادي للأمة المغربية جمعاء التي أنتم إمامها المجيد ، والمشخص الأعلى لاستمرارها التاريخي ، فهي تضع في جلالتكم أملها الأسمى لتتوجهوا بها نحو المصير الأمجد ، وتفضلوا ، جلالتكم ، فشرفوا الهيئة بقبول احترامها وولائها .

عن الهيئة /

الوزاني .

وأرسل الوطنيون برقية مناسبة ، وكذلك جمعية قدماء تلاميذ ثانوية مولاي إدريس ، وطلبة القرويين ، ونشرت نصوص هذه البرقيات في « عمل الشعب » (24 نوفمبر 1933) .

وفي العدد 18 بتاريخ فاتح ديسمبر 1933 نشر « عمل الشعب » تتمة تفاصيل الاحتفال بعيد العرش في المغرب عامة ، وفي الرباط وسلا خاصة ، مع نصوص البرقيات .

وفي العدد الأول من « إرادة الشعب » التي خلفت مؤقتاً

« عمـل الشعب » نشـر نص بـرقيـة السلطان جـوابـاً على بـرقيتي المذكورة ونصها /

مراكش في 22 ـ 11 ـ 1933 .
السيد محمد بن الحسن الوزاني
مدير « عمل الشعب »

قصبة بوجلود ـ فاس .

« جـوابـاً على بـرقيتكم المعبـرة عن متمنيـاتكم للجـلالــة الشريفة بمناسبة عيد عرشها فإن سيدنا كلفني بأن أشكركم وأشكر كذلك جميع المشار إليهم في برقيتكم على مشاعركم » .

الامضاء /

محمد المقري

وأرسل محمد المعمري برقية شكر إلى جمعية طلبة شمـال إفـريقيا المسلمين ببـاريس ، كما كلف المجلس العلمي بـابـلاغ طلبة القرويين شكر السلطات على رسالتهم بالتهنئة له .

وهكذا مرّ الاحْتفـال الأول شعبياً بعيـد العرش ، وأحـرجت الادارة بكل الاستعدادات والاحتفالات دون أن تستطيـع التجاهـر بمعارضتها ، بعد أن صارت أمام الأمر الـواقع الـذي فرض نفسـه في انتـظار حلول الذكـرى الموالية ، وفعلاً لم يحـل 18 نـوفمبـر 1934 حتى صـدر ظهير في 31 أكتـوبر بجعـل عيد العـرش رسمياً

بشكل كشف أكثر نوايا ومحـاولات السلطة الفرنسيـة التي أكرهت من السلطان ـ بعد الرأي العام ـ على التسليم بالأمر مع حصره في نطاق ضيق ونظام مشروط ، ولكن التيار الشعبي كان أقوى من أن يخضع لتقنين جائـر ، وهذا نص الـظهير الـذي يغني بما فيـه عن كل تعليق /

عيد العرش

الحمد لله وحده .

قرار وزيري

يؤسس بموجبه عيد التذكار .

يعلم من هـذا الكتاب بـوجـود سيـدنـا أيـده الله أن جنـاب المخزن الشريف أمر بما يأتي /

الفصل الأول

يؤسس اليوم الثامن عشر من شهر نوفمبر عيداً لتذكار صعود جلالة السلطان على عرش أسلافه المقدسين ابتداء من هذه السنة فصاعداً .

الفصل الثاني

يقوم باشا كل مدينة من مدن الايالة الشريفة بتنظيم الأفـراح الجارية في عهد السلاطين المقدسين بمناسبة فرح بفتح أو حادث سار يحدث بذاتهم المنيفة أو مملكتهم الشريفة وتشمل على /

أولاً ـ تزيين المدن .

ثانياً ـ الطرب في الأسواق .

ثالثاً ـ تفريق الثياب والطعام على يد الجمعيات الخيرية .

رابعاً ـ يوم عطلة لسائر موظفي المخزن الشريف .

الفصل الثالث

أما العاصمة التي يحل بها الجناب الشريف فإن بعض أعضاء اللجنة البلدية أو الموظفين أو الأعيان يتوجه تحت رئاسة الباشا للقصر العالي لتقديم مراسم التهاني للجناب العالي وذلك بالنيابة عن أهالي المدينة .

الفصل الرابع

لما كان الغرض في تمام المحافظة على العوائد ، ولئلا يحدث بسبب هذا العيد المؤسس ما يمس الحياة التجارية أو الادارية في المملكة الشريفة يقرر بأن أفراح العيد لا تجاوز يومه ولا تتعداه إلى غيره كما أنه لا تكون خطب ولا أوفاد الناس والسلام .

وحرر بالرباط في 16 رجب عام 1353 الموافق 26 أكتوبر سنة 1934 .

محمد المقري .

أطلع عليه وأذن بنشره /

الرباط في 31 أكتوبر 1934 .

القومسير المقيم العام

هنري بونصو

جمعية قدماء التلاميذ بفاس وأزمة التعليم

أمـام أزمة التعليم بفـاس ، وفي نطاق أهـدافهـا القـانـونيـة اضطرت جمعية قدماء تلاميذ مـدرسة مـولاي إدريس الثانـوية إلى عقـد اجتماع عمـومي استثنـائي في 30 أكتـوبـر 1932 ، ومن أهم مقرراته بالإجماع /

« نظراً لعدم وجود مدارس ابتدائية بشارع الطالعة بفاس » .

وحيث إن المدارس الابتدائية الموجودة بعيدة منه .

وبمـا أن تلك المدارس نفسهـا ، بتكاثـر الـطلبـة عليهـا ، يحتوي البعض منها على طبقات من 80 تلميذاً وقـد رفضت عدداً كثيراً من الصغار لعدم المكان ، وحيث إن إحداث مدرسة بشارع الـطالعة يـرضي المطالب الحقـة الصـادرة من سكـان هـذا الحي العامر ، ويخفف عن المدارس الأخرى .

ونـظراً لتكاثـر التلاميـذ وازدحامهم على المـدارس تكـاثـراً يوجب إحداث مدارس أخرى .

وبمـا أن المدارس الثـلاثة الابتـدائية الكـائنة بمـدينة فـاس

والمحدثة سنة 1912 لم تكن إلا لمطالب ذلك العهد ، ولا ترضي المطالب الحالية ، فأعضاء الجمعية يقررون المطالب الآتية /

أولاً ـ إحداث مدرسة ابتدائية بشارع الطالعة بفاس .

ثانياً ـ توسيع نطاق المدارس الأخرى حتى ترضي المطالب الحالية .

ثالثاً ـ المجلس الاداري للجمعية مكلف برفع هذه المطالب إلى سعادة المقيم العام الذي يعرف الأعضاء اهتمامه الخاص بمدينة فاس ، ويقدمون له اعترافاتهم الخالصة بالجميل على انجاز هذه المطالب .

كما رفعت هذه المطالب إلى مدير التعليم بالرباط « كوطلان » ، ثم جاء الرد من المقيم العام ، بتاريخ 12 ديسمبر 1932 ، يقول فيه / « لي الشرف بأن انهي إلى علمكم أن تلك المطالب ستدرس بكل عناية ، وأكون سعيداً إن قدر لي أن أنجزها في مستقبل قريب » .

وفي ذلك الوقت انتشرت دعاية ضد وجود المدرسة الثانوية المغربية بفاس ، وذلك أن عصبة الموظفين الفرنسيين بالمغرب ، إجابة عن طلب إبداء رأيها في وسائل الاقتصاد تحسيناً لوضع الميزانية العامة ، طالبت بالغاء المدرسة الثانوية الفاسية ، كما أن أساتذة الليسي الفرنسي بفاس قرروا في اجتماع لهم اقتراح إدماج تلك المدرسة في الليسي .

وإزاء هـذا الموقف عقـدت جمعية قـدماء التـلاميـذ بفـاس جلسة عموميـة غير اعتيـادية في 21 رمضـان 1351 موافق 18 ينـاير 1933 ، فتـدارست ذلك المـوقف ، واقتراح الادمـاج المقـدم إلى لجنة الميزانية بواسطة الهيئة الأسـاسية للمـوظفين بالـرباط ، وفي خطاب الرئيس المهدي المنيعي ورد قولـه / « . . . الاقتصاد هـو أن لا تأكل لكي لا تجوع ، وأن تبقى عارياً ليلاً تشتري اللباس ، وهكذا يبقى المال دون أن يمس ! » .

وجواباً على خصوم المدرسة الثانوية قـال / « ما هي دعـاية المغرضين ؟ وما هي حججهم ؟ يقول المغرضون .

أولاً ـ إن المدرسة الثانوية فارغة من التلاميذ لأن عددهم لا يفوق الثمانين .

ثانياً ـ إن عدد المدرسين فوق الكفاية والمطلوب ، حتى إن وزع عدد التلاميذ على الأساتذة فيكون حظ الواحد منهم أربعة .

ثالثاً ـ ومع هذا لا تزال البناءات تشاد بالمدرسة الثانوية .

رابعاً ـ إن الليسي بالمـدينة الجـديدة يحتـوي على ما ينيف عن 340 تلميذاً .

خـامساً ـ إن هـذا العـدد سيضـاعف في المستقبـل ، وهنـا نسأل / هل لا مستقبل لنا ؟ ثم أضاف المنيعي / « قبل أن نجيب على هـذا النقط نخبركم بمـا أرسلناه من بـرقيات كـالبـرقيـة التي أرسلت لجلالة أمير المؤمنين سيدي محمد أيده الله ونصره لعلمنا

بما له من الاعتناء بتعليم رعاياه من أبناء وطنه ، وقد برهنت لنا جلالته على عطفها علينا في زياراتها العديدة لهذا المعهد الذي تعطي فيه علوم سلفها الطاهر تحت ظل عرشها المحمود ، ونص البرقية /

إلى جلالة السلطان سيدي محمد بالرباط

« إن التعليم الأهلي الثانوي الإسلامي مهدد بدعاية المقصود منها اسقاط المدرسة الثانوية الإسلامية الفاسية بدعوى الاقتصاد .

« إن جمعية قدماء تلاميذ المدرسة الثانوية الإسلامية الفاسية ترى من الواجب عليها أن تنهي إلى علم جلالتكم الشريفة أن مثل هاته الدعايات تحدث أسوأ أثر على معهد علمي طالما اهتمت به جلالتكم اهتماماً ظاهراً .

« فجمعيتنا وجميع رعاياكم يضعون ثقتهم التامة في جلالتكم حتى لا تسقط هذه المدرسة التي يسمح لنا فيها بالتطور في نطاق تقاليدنا » .

ورفعت نفس البرقية إلى المقيم العام ، وفيها أن الجمعية قلقة من دعاية مقصودة الغرض منها إسقاط المدرسة الثانوية بدعوى الاقتصاد ، وأن دعاية مثل هاته تقضي قضاء محتماً على معهد برهن أفضل من غيره على مهمة فرنسا بالمغرب ، وأن الجمعية تحتج على هذا بالأصالة عن نفسها ، وبالنيابة عن

الشعب المغربي ، طالبة اتخاذ كل اللوازم للقضاء على دعايات تسوء نتائجها السياسية ، وبعد يوم ورد جواب المقيم العام من باريس في برقية هذا نصها /

« لم يخطر بالبال قط في أي وقت اسقاط المدرسة الثانوية بدعوى الاقتصاد ، فيمكنكم أن تؤكدوا لأعضاء جمعيتكم أن حكومة « الحماية » واعية لأهمية هذه المؤسسة ، وتظل راغبة في مواصلة مشروع التعليم كما نظمته فرنسا وكما يقدره المغاربة ، كما يمكنكم أن تكذبوا الخبر الزائف الذي أبلغتموني إياه » .

ورداً على حجج دعاة اسقاط المدرسة الثانوية أجابت الجمعية /

« أما قولهم إن المدرسة الثانوية فارغة حيث إن تلاميذها لا يتعدى عددهم الثمانين فيرد عليه بأن التعليم عندنا اختياري لا اجباري ، وهذا هو ما يمكن أن يكون نظراً للتلاميذ الذين يحرزون على الشهادة الابتدائية في كل سنة ، وهم المتخرجون من الثلاث مدارس الابتدائية الموجودة بفاس ، فالحقيقة لمن يريد سماعها هي أن هذه المدارس غير كافية لمدينة كفاس عدد سكانها مئة وعشرون ألف نسمة ، وكثيراً ما لفتت جمعيتنا الساعية لنشر التعليم بين الأهالي الأنظار إلى إيجاد مدارس أخرى ، خصوصاً وأن المدارس الموجودة غاصة بالتلاميذ ! حتى إن الكثرة لا يرجي معها النجاح المنشود ، وقد تسبب ذلك في رفض نحو

ألف ومئتي طفل من أبناء المدينة في السنة الأخيرة ، ومما شوهد أن طبقة في إحدى المدارس الابتدائية كانت تضم 88 تلميذاً تحت رعاية مدرسة واحدة ، وأما قولهم إن الليسي يحتوي على 340 تلميذاً مقابل 80 في المدرسة الثانوية فأمر عجيب ، وقد أثر فينا أن تكون نتيجة مائة وعشرين ألف نسمة هي 80 ، ونتيجة ثمانية آلاف من الفرنسيين هي 340 ، فمن ينكر أن لهذا أسبابه ؟ » .

وفي الجلسة العمومية الاستثنائية تحدث محمد بن التهامي الحلو مخبراً بما كان يروج بين سكان فاس ، وهو أن بعضهم فكروا في إنشاء مدارس عربية إنجليزية تابعة لدولة أجنبية وذلك لما رأوه من قلة المدارس الرسمية ، وتكاثر التلاميذ ، والإعراض عن مطالب السكان المتوالية ، ومطالبة الجمعية بإحداث مدارس عربية فرنسية بدون جدوى ، ثم تحدث محمد بردلة قائلاً / « إن للأمة الحق في إحداث مدارس يدرس فيها أبناؤها العلوم المنشودة حيث لا يجدون مدارس حكومية تقبلهم » ، وبعده تحدث عبد القادر بن عمر برادة فطلب المصادقة على مطالبة الحكومة بانشاء مدارس ابتدائية ، فصودق على هذا بالاجماع ، وأخيراً تكلم محمد التازي فطلب أن يكون التعليم إجبارياً في المدن المغربية على الأقل ، فوافق الجميع ، ثم انتقدت من أعضاء آخرين ميزانية التعليم وهي زهيدة ، وندد برفض التلاميذ في المدارس الابتدائية ، وقال أحد المتكلمين « واأسفاه ، إننا

نؤدي الضرائب ، ولا نظفر بالتعليم ! » وطلب عبد السلام بن يحيى تحقيق ما ينتظره الناس بفارغ الصبر ، وهو فتح مدارس ابتدائية على نفقة السكان ، ويسند فيها التعليم إلى مغاربة ، وفرنسيين ، وسوريين ، وطالب محمد بن الطيب برادة أن تعتني الجمعية بمدرسة البنات عناية كبرى لأن التعليم فيها منحط للغاية واشهد على هذا ببنته التي قضت فيها ثلاث سنوات بدون جدوى .

وقد نجحت الجمعية في تحطيم المطالبة الفرنسية بالغاء المدرسة الثانوية ، كما حصلت على فتح مدرسة ابتدائية بالطالعة في أبريل 1933 .

وفي سنة 1934 اتفقت جمعيات قدماء التلاميذ في المغرب على عقد مؤتمر عام مشترك للتعاون على تحقيق المهام التي أسست من أجلها ، وكان هذا حدثاً مهماً لأنه ألف بين سائر الجمعيات الموجودة ، وكتلها لخدمة مصالح الشباب المتعلم بما هو أقوى وأجدى ، وهكذا انعقدت لجنة تأسيسية في الدار البيضاء « لاتحاد جمعيات قدماء التلاميذ المغاربة » فقررت عقد مؤتمر لتكوين هذا الاتحاد ، كما قررت للمؤتمر جدول أعمال هو/ .

1 ـ النظر في تحسين أحوال الجمعيات مادياً وأدبياً ، والاتفاق على خطة حازمة لتحقيق غاياتها .

2 ـ السعي في توحيد القوانين الأساسية للجمعيات ، وإنشاء اتحاد عام لجمعيات قدماء التلاميذ .

3 ـ دراسة مسألة التعليم بالمغرب .

4 ـ النظر في تحسين اللغة العربية بالمدارس الابتدائية والثانوية .

6 ـ السعي وراء تعدد المدارس الابتدائية بالمغرب .

7 ـ النظر في فتح مدرسة عليا لتهيء أساتذة مختصين بدراسة اللغة العربية بالمدارس المذكورة .

8 ـ السعي في الحصول على إعانات مادية وسلفات شرفية من الحكومة للطلبة المغاربة بقصد تتميم دراستهم بالمغرب أو بالخارج .

9 ـ السعي في الاعتراف للديبلوم الثانوي بقيمة مدرسية في كليات فرنسا ، والاعتراف لحامله داخل المغرب بحقوق إدارية .

10 ـ النظر في تصميم خزائن كتب محلية في مدن المغرب .

وسمح بالحضور والمناقشة دون التصويت لمن يرغب في المشاركة من المثقفين المغاربة بشرط أهليتهم المقبولة من اللجنة التحضيرية .

واتفق أن ينعقد المؤتمر بقاعة المأمونية بالرباط بتاريخ

13 ، 14 ، 15 ، من ربيع النبوي 1353 موافق 27 ، 28 ، 29 ، يونيو 1934 .

فواضح « مما تقدم أن جمعيات القدماء » كانت جد مهتمة بالنهضة العلمية والثقافية لصالح الشباب فكانت في هذا متجاوبة ومتضامنة مع الحركة الوطنية التي كان قدماء التلاميذ من أنشط عناصرها ، بل كان بعضهم من أكبر قادتها .

ولا نريد أن نختم الحديث عن تفكير سلطات الحماية في الغاء ثانوية فاس المغربية بدعوى الاقتصاد دون الإشارة إلى أن نفس السلطات كانت تمانع في قبول بعض التلاميذ المغاربة في الثانويات الفرنسية بدعوى أن لهم مدارسهم ، وأن الثانويات الفرنسية لا يقبل فيها إلا المسلمون المواطنون أو الرعايا الفرنسيون ،وهذا هو الموقف الرسمي كما حدده مدير التعليم بالرباط جواباً على السيد محمد اليعقوبي من الدار البيضاء لما تقدم بطلب قبول بنته في ثانوية البنات بهذه المدينة ، وهذا نص الجواب / « أتشرف بأن أعلمك بأن النظام الخاص بقبول تلاميذ مسلمين في سلك التعليم الأوربي صريح ، وهو أنه لا يمكن قبول إلا المسلمين المواطنين أو الرعايا الفرنسيين ، فمن المستحيل ـ مع كبير أسفي ـ قبول ابنتك في ليسي البنات بالدار البيضاء إذا كنت غير داخل في أحد الصنفين السالفين » والرسالة بتاريخ 26 نوفمبر 1932 .

Protectorat
de la République Française au Maroc

GOUVERNEMENT CHERIFIEN

DIRECTION GÉNÉRALE
DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,
DES
BEAUX-ARTS & DES ANTIQUITÉS

Référence à RAPPELER dans la réponse.

SERVICE DE L'ENSEIGNEMENT
EUROPEEN DU SECOND DEGRÉ

BUREAU : Technique

N° :

OBJET :

Rabat, le 26 NOV. 1932

Le Directeur Général de
l'Instruction Publique, des Beaux-Arts
et des Antiquités au Maroc,

à Monsieur Mohamed el Yacoubi,
116 Avenue Gl Moinier,

CASABLANCA

J'ai l'honneur de vous faire savoir que le règlement concernant l'admission des élèves musulmans dans l'enseignement européen est formel: "Ne peuvent y être admis que les musulmans citoyens ou sujets français.

Il est impossible, à mon regret, d'accepter votre fillette au Lycée de Jeunes Filles de Casablanca, si vous ne rentrez dans aucune des deux catégories précédentes./.

Pour le Directeur Général
Pour le Chef de Service et par ordre
L'Inspecteur Principal du Enseignement
du Second degré

Malaude

A un Marocain qui demandait à mettre ses fillettes au Lycée. Voici par quoi lui répond la Direction Générale de l'Enseignement. Cette lettre se passe de commentaire...

جواب الادارة العامة للتعليم برفض طلب مغربي تقدم بطلب قبول بنته

في ثانوية البنات الفرنسية

فرنسا والمشكلة العسكرية في المغرب

في 1930 أخذت الوضعية العسكرية في المغرب تشغل الحكومة الفرنسية أكثر من ذي قبل ، خصوصاً مع تطور الأحوال على نهر الرين ، ذلك أن وزيري خارجية فرنسا وألمانيا ـ بريان وستريزمان ـ اتفقا في اجتماعهما بلاهاي ، بتاريخ أغسطس 1929 ، على جلاء الجيوش الفرنسية عن مقاطعة رينانيا في أجل لا يتجاوز 30 يونيو 1930 أي خمس سنوات قبل نهاية المدة الواردة في معاهدة فيرساي التي وضعت حداً للحرب الكبرى ، وهكذا نتج عن ذلك الاتفاق الثنائي مشكل جد خطير بالنسبة لفرنسا ، هو ضمان حماية الحدود الشرقية الفرنسية مع ألمانيا ، خصوصاً وأن هيتلر كان يستعد لحرب أخرى تفرض التوسع والسيطرة في أوربا لألمانيا النازية ، وكل التطورات والتقلبات هناك كانت تنذر بهذه الحرب في أقرب الأوقات ، وبانسحاب الجيوش الفرنسية من رينانيا تصبح الحدود الشرقية الفرنسية مكشوفة ومعرضة لعدوان مفاجىء ، وتلافياً لهذا وجب التفكير في تجهيز الحدود بوسائل الحماية زمن السلم ، والدفاع عنها في حالة

الحرب . ومن أهم الوسائل توفير الجيوش الكافية للتغطية ولمواجهة الخطر حين وقوعه ، وهذا أمر لا يتم على الوجه المرضي إلا إذا تخلصت فرنسا من حرب الاحتلال في المغرب الذي كانت المقاومة المسلحة فيه ما تزال متواصلة منذ 1912 في كثير من ربوعه وجباله ، بل كانت فرنسا تفكر في الاستعانة بالجيوش المغربية مساهمة في الدفاع عن حدودها وأراضيها ، ولهذا كانت حريصة على أن تنهي العمليات العسكرية في المغرب قبل 1935 ، وهي السنة التي كانت ستعاني فيها فرنسا أزمة في القوة العددية العسكرية بسبب انخفاض المواليد مدة الحرب الكبرى .

ولعلاج الوضع العسكري في المغرب زاره « ماجينو » ، وزير الحربية ، في 1930 ، ثم جاء من بعده الجنرال « كاملان » ، رئيس هيئة الأركان العامة للجيش ، فأعد برنامج العمل لفترة ما بين 1930 و 1934 لاتمام العمليات الحربية باسم « توطيد الأمن ، وبسط السلم » ، وتقرر في ذلك التخطيط العسكري اشتراك سائر القوات العسكرية منتظمة في أربع مجموعات متحركة يرأس كل واحدة منها جنرال ، وتكونت هذه المجموعات في مكناس وتادلا ، ومراكش ، والتخوم الصحراوية ، كما تقرر أن تهجم على نطقة الأطلس الكبير من الجهات الأربع ، والحيلولة دون تضامن القبائل المجاهدة ، وتعاونها ضد عدوها المشترك ، وتحت اشراف وتنسيق الجنرال

هـوري ، القـائـد الأعلى لجيـوش الاحتـلال في المغـرب شنَّت القوات الاستعمارية عدوانها في نهايـة مايـو 1930 ، ومع أن هـذه القوات كانت متفوقة في الأسلحة البريـة والجويـة بالنسبـة لحركـة المجاهدين فقد لقيت مقاومة عنيفة وضارية في كل مكان ، وممـا أعـان المجاهـدين في الدفـاع عن وطنهم طبيعة الأرض بجبـالهـا الوعرة الشامخة وغاباتها الكثيفة ، وكلها كانت تمكنهم من وسائل التحصن ، وعرقلة تقدم الجيوش العدوة ، وقد عرف المجـاهدون كيف يستغلون وعـورة الأرض خصوصـاً وأنهم كانـوا أدرى بها من غيـرهم ، أما سـلاحهم فكـان مقتصـراً على البنـادق التي كـانـوا يغنمونها في المعـارك ضد العـدوّ ، كما كـانوا يحـاربون من غيـر تخطيط ولا تنسيق ولا قيادة موحدة ، وبالرغم عن هـذا استطاعـوا أن يكبـدوا الأعـداء خسـائـر جسيمـة ، ويضـربـوا أروع مثـل في الشجاعة ، والاستبسـال والبطولـة كان العـدوّ أول من اعترف بهـا تقديراً ، واعجاباً وتنـويها . ولم يكن لقـوات المستعمر أن تتغلب في النهـاية لـولا مشاركـة الـوحـدات المغـربيـة المنتسبـة للجيش النـظامي أو المسماة بـالقوات الاحتيـاطية والمسـاعدة التي كـانت متمرنة على المعارك في الجبال بالليل والنهار ، فكانت دائمـاً في الخطوط الأمامية تمهد لتقـدم القوات النـظامية ، وتفتـح لها أوعـر المسـالك ، وتحمي أجنحتهـا ، ومواصـلاتهـا ، ودامت المعـارك الدموية الضارية أربع سنوات تقريبـاً ، وفي 6 سبتمبر 1934 انتهت عمليـات الاحتـلال ، وفي نفس اليـوم أبـرق الجنـرال هـوري

لحكومته يقول لها « إن رقعة التمرد في الأطلس الكبير يمكن اعتبارها منمحية تماماً ، وفي الجنوب الأقصى والصحراء تمّ الاحتلال على يد القوات بقيادة الجنرال « كاطرو » في ربيع 1934

ثم توجه إذاك المقيم العام لفرنسا بالمغرب إلى القصر الملكي ليبلغ الخبر لسيدي محمد ابن يوسف قائلاً له « إن فرنسا ، وفاء لمهمتها ، قد أخضعت آخر المتمردين لطاعة السلطان » ولكن المقاومة المسلحة المغربية التي كانت في نظر الاستعمار حركة تمرد وعصيان ، وخروج عن الطاعة ، لم تتوقف عسكرياً إلا مكرهة بالقوة المتفوقة بأسلحتها المدمرة الفتاكة براً وجوّاً ، وقبل هذا بأربع سنوات انطلقت الحركة الوطنية التحريرية رافعة مشعل المقاومة السياسية ضد نظام الاحتلال والاستعمار من وراء ستار الحماية المفروضة ، وبالرغم عن سياسة القمع والبطش أدت الحركة الوطنية رسالتها التحريرية بجهادها المستميت ، وتضحيتها الغالية إلى أن كانت لها الغلبة ، وفازت بالنصر المبين حيث انهار الاحتلال ، وانقرض الاستعمار ، ودالت دولة الاستعباد في مارس 1956 بإعلان الاستقلال ، **ولَيَنصُرَنَّ اللّهُ من ينصره ، وما لِلظالمين من أنصار .**

الفهرست

انطلاقة الحركة الوطنية 7
السياسة المسماة بالبربرية 13
دور المدرسة في السياسة البربرية 23
السياسة البربرية من الوجهة القضائية 26
السياسة البربرية ونظام المغرب 42
تصرفات الحكام الفرنسيين في المناطق البربرية 51
معارضة حكومة المخزن للسياسة البربرية 53
التشريع الفرنسي المدعو بالبربري 58
ظهير 11 شتنبر 1914 63
ظهير 16 مايو 1930 67
حركة اللطيف احتجاجاً على السياسة البربرية 73
حركة اللطيف بفاس 77
من ذكرى حياة السجن بتازة 107
صوت الأمة المناهضة للسياسة البربرية 121
حركة المناشير ضد السياسة البربرية 142

آثار الحركة ضد السياسة البربرية 148
السياسة الفرنسية والمغاربة في المشرق 155
ثورة الرأي العام الاسلامي 157
الذكرى السنوية للظهير البربري وحركة اللطيف 168
أحرار فرنسا بجانب المغرب 174
أحرار اسبانيا بجانب المغرب 176
التعريف بحقيقة السياسة البربرية 178
السياسة البربرية وهيئة الأمم 182
السياسة الفرنسية وقضية فلسطين في المغرب 184
تأبين الشاعر أحمد شوقي بفاس 194
مجلة الـ « مغرب » في باريس 206
نظام المجلة 213
محتويات مجلة « مغرب » 218
مغامراتي السياسية الأولى بين باريس وجنيف 220
النشاط المغربي في اسبانيا 224
الحركة الوطنية المغربية والاشتراكية الفرنسية 254
الذكرى الأولى لصدور « مغرب » في سلا 261
مجلة « مغرب » أو حقيقة الوطنية المغربية 268
التنظيمات السرية السياسية « الزاوية » و « الطائفة » 298
لماذا « الزاوية » و « الطائفة » ؟ 301
السلطة الفرنسية والتنظيمات السرية الوطنية 306

دور الأمير شكيب أرسلان في الحركة الوطنية بالمغرب 310
جمعيات الطلبة وقدماء تلاميذ الثانويات 319
الحركة الكشفية والرياضية والمسرحية 323
محاربة الفكر والثقافة 330
جمعية شباب الوحدة 333
الطرق الدينية في المغرب 336
« عمل الشعب » أول لسان للمعارضة السياسية
والوطنية في المغرب 346
مشاكل داخلية مفتعلة 360
« فرنسا في المغرب » 363
« عمل الشعب » والصحافة الرجعية الاستعمارية 365
« عمل الشعب » تنتصر على « الصوت الفرنسي » 370
هيئة تحرير « عمل الشعب » 391
منع « عمل الشعب » 394
« عمل الشعب » في صراع مع المعمرين 404
انتصار « عمل الشعب » وعودتها إلى الميدان 433
منع اليومية المغربية ! 436
المغرب ووزارة « فرنسا ما وراء البحار » 440
« عمل الشعب » وقضية الأوقاف 449
عريضة الرباط بشأن الأوقاف 453
عريضة الدار البيضاء 460

عريضة فاس 462
عيد العرش والحركة الوطنية 468
نشيد الشبان لمحمد القري 477
قرار وزيري بإحداث عيد العرش 482
جمعية قدماء التلاميذ بفاس وأزمة التعليم 484
فرنسا والمشكلة العسكرية في المغرب 494

رقم الايداع القانوني
الخزانه العامة
الرباط
1982/ 397

حقوق الطبع والترجمة محفوظة

مؤسسة جواد للطباعة والتصوير
هاتف: ٢٧٧١٨٤ - ٢٧٦٥٣٨ - بيروت - لبنان